



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



الرمضان
عليكم يا صابرين

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

موسوعة الأمام الخوئي

المجلد الثاني

الموسوعة الفقهية الإسلامية
المجلد الثاني

١٣١٧-١٤١٣ هـ

موسوعة الأمام الخوئي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المستند فى شرح العروه الوثقى (موسوعه الامام الخوئى)

كاتب:

آيت الله سيد ابوالقاسم خوئى

نشرت فى الطباعة:

موسسه احياء آثار الامام الخوئى

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

- الفهرس ٥
- المستند فى شرح العروه الوثقى (موسوعه الامام الخوئى) المجلد ٨ ١١
- اشاره ١١
- [اتمه كتاب الطهاره] ١٢
- [اتمه فصل فى الأغسال] ١٢
- [اتمه فصل فى الأغسال الواجبه] ١٢
- فصل فى الاستحاضه ١٢
- اشاره ١٢
- [٧٨٧] مسأله ١: الاستحاضه ثلاثه أقسام ٣١
- اشاره ٣١
- فالأولى أن تتلوث القطنه بالدم من غير غمس فيها ٣١
- و الثانى: أن يغمس الدم فى القطنه و لا يسيل إلى خارجها من الخرقه ٦٩
- و الثالث: أن يسيل الدم من القطنه إلى الخرقه ٧٦
- [٧٨٨] مسأله ٢: إذا حدث المتوسطه بعد صلاه الفجر لا يجب الغسل لها ٩٢
- [٧٨٩] مسأله ٣: إذا حدث الكثيره أو المتوسطه قبل الفجر ٩٨
- [٧٩٠] مسأله ٤: يجب على المستحاضه اختبار حالها ١٠٢
- [٧٩١] مسأله ٥: يجب على المستحاضه (١) تجديد «١» الوضوء لكل صلاه ١١٦
- [٧٩٢] مسأله ٦: إنما يجب تجديد الوضوء و الأعمال المذكوره إذا استمر الدم ١٢٢
- [٧٩٣] مسأله ٧: فى كل مورد يجب عليها الغسل و الوضوء يجوز لها تقديم كل منهما (١)، ١٢٤
- [٧٩٤] مسأله ٨: قد عرفت أنه يجب بعد الوضوء و الغسل المبادره إلى الصلاه ١٢٨
- [٧٩٥] مسأله ٩: يجب عليها بعد الوضوء و الغسل التحفظ من خروج الدم ١٢٩
- [٧٩٦] مسأله ١٠: إذا قَدَّمت غسل الفجر عليه لصلاه الليل ١٣٤
- [٧٩٧] مسأله ١١: إذا اغتسلت قبل الفجر لغايه أخرى ثم دخل الوقت من غير فصل ١٣٤
- [٧٩٨] مسأله ١٢: يشترط «١» فى صحه صوم المستحاضه على الأحوط إتيانها للأغسال النهاريه ١٣٤

- ١٤٢ ----- [٧٩٩] مسأله ١٣: إذا علمت المستحاضه انقطاع دمها بعد ذلك إلى آخر الوقت
- ١٤٧ ----- [٨٠٠] مسأله ١٤: إذا انقطع دمها فيما أن يكون انقطاع براء أو فتره تعلم عوده أو تشك في كونه لبراء أو فتره
- ١٥٢ ----- [٨٠١] مسأله ١٥: إذا انتقلت الاستحاضه من الأدنى إلى الأعلى
- ١٥٨ ----- [٨٠٢] مسأله ١٦: يجب على المستحاضه المتوسطه و الكثيره إذا انقطع عنها بالمره الغسل
- ١٦١ ----- [٨٠٣] مسأله ١٧: المستحاضه القليله يجب عليها تجديد الوضوء لكل مشروط بالطهاره
- ١٦٥ ----- [٨٠٤] مسأله ١٨: المستحاضه الكثيره و المتوسطه إذا عملت بما عليها جاز لها جميع ما يشترط فيه الطهاره
- ١٧٦ ----- [٨٠٥] مسأله ١٩: يجوز للمستحاضه قضاء الفوائت مع الوضوء و الغسل و سائر الأعمال لكل صلاه
- ١٧٩ ----- [٨٠٦] مسأله ٢٠: المستحاضه تجب عليها صلاه الآيات
- ١٨٠ ----- [٨٠٧] مسأله ٢١: إذا أحدثت بالأصغر في أثناء الغسل لا يضر بغسلها
- ١٨١ ----- [٨٠٨] مسأله ٢٢: إذا أجنبت في أثناء الغسل أو مست ميتاً استأنفت غسلًا واحدًا لهما
- ١٨٣ ----- [٨٠٩] مسأله ٢٣: قد يجب على صاحبه الكثيره بل المتوسطه أيضاً خمسه أغسال
- ١٨٧ ----- فصل في التفاس (١)
- ١٨٧ ----- اشاره
- ١٩٦ ----- [٨١٠] مسأله ١: ليس لأقل التفاس حد
- ٢١٤ ----- [٨١١] مسأله ٢: إذا انقطع دمها على العشره أو قبلها فكل ما رأته نفاس
- ٢٢٠ ----- [٨١٢] مسأله ٣: صاحبه العاده إذا لم تر في العاده أصلًا (١) و رأته بعدها و تجاوز العشره لا نفاس لها
- ٢٢٥ ----- [٨١٣] مسأله ٤: اعتبر مشهور العلماء فصل أقل الطهر بين الحيض المتقدم و التفاس
- ٢٢٧ ----- [٨١٤] مسأله ٥: إذا خرج بعض الطفل و طالت المده إلى أن خرج تمامه
- ٢٣٤ ----- [٨١٥] مسأله ٦: إذا ولدت اثنتين أو أزيد فلكل واحد منهما نفاس مستقل
- ٢٣٤ ----- [٨١٦] مسأله ٧: إذا استمر الدم إلى شهر أو أزيد
- ٢٣٦ ----- [٨١٧] مسأله ٨: يجب على التفاس «١» إذا انقطع دمها في الظاهر الاستظهار بإدخال قطنه أو نحوها
- ٢٣٩ ----- [٨١٨] مسأله ٩: إذا استمر الدم إلى ما بعد العاده في الحيض يستحب لها الاستظهار
- ٢٤٢ ----- [٨١٩] مسأله ١٠: التفاس كالحائض (١) في وجوب الغسل بعد الانقطاع أو بعد العاده
- ٢٤٨ ----- [٨٢٠] مسأله ١١: كيفية غسلها كغسل الجنابه (١)
- ٢٤٩ ----- فصل في غسل مس الميت
- ٢٤٩ ----- اشاره

- ٢٦٧ ----- ٨٢١ مسأله ١: فى الماسّ و الممسوس لا فرق بين أن يكون ممّا تحله الحياه أو لا -
- ٢٦٩ ----- ٨٢٢ مسأله ٢: مسّ القطعه المبانه من الميّت أو الحى إذا اشتملت على العظم .
- ٢٧٧ ----- ٨٢٣ مسأله ٣: إذا شكّ فى تحقق المسّ و عدمه (١) أو شكّ فى أنّ الممسوس كان إنساناً أو غيره (٢) .
- ٢٩٤ ----- ٨٢٤ مسأله ٤: إذا كان هناك قطعان يعلم إجمالاً أن إحداهما من ميت الإنسان -
- ٢٩٥ ----- ٨٢٥ مسأله ٥: لا فرق بين كون المسّ اختيارياً أو اضطرارياً فى اليقظه أو فى النوم -
- ٢٩٦ ----- ٨٢٦ مسأله ٦: فى وجوب الغسل بمسّ القطعه المبانه من الحى -
- ٢٩٦ ----- ٨٢٧ مسأله ٧: ذكر بعضهم أن فى إيجاب مسّ القطعه المبانه من الحى للغسل لا فرق بين أن يكون قبل بردها أو بعده -
- ٢٩٩ ----- ٨٢٨ مسأله ٨: فى وجوب الغسل إذا خرج من المرأه طفل ميت بمجرد مماسه لفرجها إشكال .
- ٣٠٠ ----- ٨٢٩ مسأله ٩: مسّ فضلات الميّت من الوسخ و العرق و الدم و نحوها -
- ٣٠٠ ----- ٨٣٠ مسأله ١٠: الجماع مع الميته بعد البرد يوجب الغسل (٢) .
- ٣٠١ ----- ٨٣١ مسأله ١١: مسّ المقتول بقصاص أو حد إذا اغتسل قبل القتل غسل الميّت -
- ٣٠٢ ----- ٨٣٢ مسأله ١٢: مسّ سرّه الطفل بعد قطعها لا يوجب الغسل (١) .
- ٣٠٤ ----- ٨٣٣ مسأله ١٣: إذا يبس عضو من أعضاء الحى و خرج منه الروح بالمزّه مسّه ما دام متصلاً ببدنه -
- ٣٠٤ ----- ٨٣٤ مسأله ١٤: مسّ الميّت ينقض الوضوء -
- ٣٠٥ ----- ٨٣٥ مسأله ١٥: كيفيه غسل المسّ مثل غسل الجنابه -
- ٣٠٦ ----- ٨٣٦ مسأله ١٦: يجب هذا الغسل لكل واجب مشروط بالطهاره من الحدث الأصغر .
- ٣٠٨ ----- ٨٣٧ مسأله ١٧: يجوز للماس قبل الغسل دخول المساجد و المشاهد و المكث فيها و قراءه العزائم -
- ٣٠٩ ----- ٨٣٨ مسأله ١٨: الحدث الأصغر و الأكبر فى أثناء هذا الغسل لا يضر بصحّته -
- ٣١٠ ----- ٨٣٩ مسأله ١٩: تكرار المسّ لا يوجب تكرّر الغسل .
- ٣١٠ ----- ٨٤٠ مسأله ٢٠: لا فرق فى إيجاب المسّ للغسل بين أن يكون مع الرطوبه أو لا -
- ٣١٢ ----- فصل فى أحكام الأموات .
- ٣١٢ ----- اشاره -----
- ٣١٨ ----- [مسائل] -----
- ٣١٨ ----- [٨٤١] مسأله ١: يجب عند ظهور «١» أمارات الموت أداء حقوق الناس الواجبه -
- ٣٢٠ ----- [٨٤٢] مسأله ٢: إذا كان عليه الواجبات التى لا تقبل النيباه حال الحياه -
- ٣٢١ ----- [٨٤٣] مسأله ٣: يجوز له تملك ماله بتمامه لغير الوارث (١) -

- ٣٢٤ ----- [٨٤٤] مسأله ٤: لا يجب عليه نصب قيم على أطفاله إلا إذا عدّ عدمه
- ٣٢٤ ----- فصل في آداب المريض
- ٣٢٧ ----- فصل [في استحباب عياده المريض و آدابها]
- ٣٢٨ ----- فصل فيما يتعلّق بالمحتضر ممّا هو وظيفه الغير
- ٣٣٨ ----- فصل في المستحبات بعد الموت
- ٣٣٩ ----- فصل في المكروهات
- ٣٤٠ ----- فصل [في حكم كراهه الموت]
- ٣٤٠ ----- فصل [في أن وجوب تجهيز الميت كفاي]
- ٣٤٠ ----- اشاره
- ٣٥٠ ----- [٨٤٥] مسأله ١: الإذن أعم من الصريح و الفحوى (١) و شاهد الحال القطعي (٢)
- ٣٥٢ ----- [٨٤٦] مسأله ٢: إذا علم بمباشره بعض المكلفين يسقط وجوب المبادره
- ٣٥٣ ----- [٨٤٧] مسأله ٣: الظن بمباشره الغير لا يسقط وجوب المبادره
- ٣٥٣ ----- [٨٤٨] مسأله ٤: إذا علم صدور الفعل عن غيره سقط عنه التكليف ما لم يعلم بطلانه
- ٣٥٤ ----- [٨٤٩] مسأله ٥: كل ما لم يكن من تجهيز الميت مشروطاً بقصد القربه
- ٣٥٨ ----- فصل في مراتب الأولياء
- ٣٥٨ ----- [٨٥٠] مسأله ١: الزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها (١)
- ٣٦٢ ----- [٨٥١] مسأله ٢: في كل طبقه الذكور مقدّمون على الإناث
- ٣٦٢ ----- [٨٥٢] مسأله ٣: إذا لم يكن في طبقه ذكور فالولاية للإناث
- ٣٦٣ ----- [٨٥٣] مسأله ٤: إذا كان للميت أم و أولاد ذكور فالأم أولى
- ٣٦٤ ----- [٨٥٤] مسأله ٥: إذا لم يكن في بعض المراتب إلا الصبي أو المجنون أو الغائب
- ٣٦٤ ----- [٨٥٥] مسأله ٦: إذا كان أهل مرتبه واحده متعددين يشتركون في الولاية
- ٣٦٧ ----- [٨٥٦] مسأله ٧: إذا أوصى الميت في تجهيزه إلى غير الولي
- ٣٦٩ ----- [٨٥٧] مسأله ٨: إذا رجع الولي عن إذنه في أثناء العمل لا يجوز للمأذون الإتمام
- ٣٦٩ ----- [٨٥٨] مسأله ٩: إذا حضر الغائب أو بلغ الصبي أو أفلق المجنون
- ٣٦٩ ----- [٨٥٩] مسأله ١٠: إذا ادّعى شخص كونه ولياً أو مأذوناً من قبله
- ٣٧٠ ----- [٨٦٠] مسأله ١١: إذا أكره الولي أو غيره شخصاً على التمسيل أو الصلاه على الميت

- ٣٧٣ [٨٦١] مسأله ١٢: حاصل ترتيب الأولياء
- ٣٧٤ فصل فى تغسيل الميت
- ٣٩١ فصل [فيما يتعلق بالنية فى تغسيل الميت]
- ٣٩٦ فصل [فى اعتبار المماثلة بين المغسل والميت]
- ٣٩٦ اشاره
- ٣٩٨ موارد [الاستثناء]
- ٣٩٨ أحدها: الطفل الذى لا يزيد سنه عن ثلاث سنين
- ٤٠٥ الثانى: الزوج و الزوجه
- ٤٢٠ الثالث: المحارم بنسب أو رضاع
- ٤٢٦ الرابع: المولى و الأمه
- ٤٣٢ [مسائل]
- ٤٣٢ [٨٦٢] مسأله ١: الخنثى المشكل إذا لم يكن عمرها أزيد من ثلاث سنين
- ٤٤١ [٨٦٣] مسأله ٢: إذا كان ميت أو عضو من ميت مشتبهاً بين الذكر و الأنثى
- ٤٤١ [٨٦٤] مسأله ٣: إذا انحصر المماثل فى الكافر أو الكافره من أهل الكتاب (٢)
- ٤٤٨ [٨٦٥] مسأله ٤: إذا لم يكن مماثل حتى الكتابى و الكتابيه سقط الغسل
- ٤٥٥ [٨٦٦] مسأله ٥: يشترط فى المغسل أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً اثنى عشرياً
- ٤٥٧ فصل [فى موارد سقوط غسل الميت]
- ٤٥٧ اشاره
- ٤٥٧ إحداهما: الشهيد المقتول فى المعركة عند الجهاد مع الإمام (عليه السلام) أو نائبه الخاص
- ٤٦٥ الثانى: من وجب قتله برجم أو قصاص
- ٤٧٤ [مسائل]
- ٤٧٤ [٨٦٧] مسأله ٦: سقوط الغسل عن الشهيد و المقتول بالرجم أو القصاص من باب العزيمة لا الرخصه
- ٤٧٧ [٨٦٨] مسأله ٧: إذا كان ثياب الشهيد للغير و لم يرض بإبقائها
- ٤٧٧ [٨٦٩] مسأله ٨: إذا وجد فى المعركة ميت لم يعلم أنه قتل شهيداً أم لا
- ٤٨٠ [٨٧٠] مسأله ٩: من أطلق عليه الشهيد فى الأخبار من المطعون و المبطون و الغريق
- ٤٨٢ [٨٧١] المسأله ١٠: إذا اشتبه المسلم بالكافر

٤٨٤ ----- [٨٧٢] مسأله ١١: من الشهيدي والمقتول بالقصاص

٤٨٥ ----- [٨٧٣] مسأله ١٢: القطعه المبانه من الميت

٤٩٣ ----- [٨٧٤] مسأله ١٣: إذا بقي جميع عظام الميت بلا لحم

٤٩٧ ----- [٨٧٥] مسأله ١٤: إذا كانت القطعه مشتبهه بين الذكر والأنثى

٤٩٩ ----- تعريف مركز

المستند في شرح العروه الوثقى (موسوعه الامام الخوئى) المجلد ٨

اشاره

سرشناسه : خوئى، سيد ابوالقاسم، ١٢٧٨ - ١٣٧١.

عنوان و نام پديد آور : المستند في شرح العروه الوثقى / [محمد كاظم يزدي]؛ تقريراً الابحاث ابوالقاسم الموسوى الخوئى؛ تاليف مرتضى البروجردى.

مشخصات نشر : قم: موسسه احياء آثار الامام الخوئى (قدس)، ١٤ ق. = ٢٠ م. = ١٣.

مشخصات ظاهرى : ج.

فروست : موسوعه الامام الخوئى.

شابك : ج. ١١، چاپ دوم: ٩-٤٤-٦٨١٢-٩٦٤؛ ج. ١١، چاپ سوم: ٠-٤٣-٦٨١٢-٩٦٤؛ ج. ١٢، چاپ سوم: ٤٤-٦٨١٢-٩٦٤-٩؛ ج. ١٣، چاپ سوم: ٤٦-٦٨١٢-٩٦٤-X؛ ج. ١٤: ٣-٥٠-٦٨١٢-٩٦٤؛ ج. ١٥: ٨-٥٣-٦٨١٢-٩٦٤؛ ج. ١٦، چاپ سوم ٩٦٤-٦٣٣٧-٠٠-٤؛ ج. ١٧، چاپ سوم: ٧-٠٤-٦٣٣٧-٩٦٤؛ ج. ١٨، چاپ سوم: ٩-٠٣-٦٣٣٧-٩٦٤؛ ج. ١٩، چاپ سوم ٩٦٤-٦٣٣٧-٠٢-٠:

وضعيت فهرست نویسى : برون سپارى

يادداشت : عربى.

يادداشت : كتاب حاضر قبلا تحت عنوان "مستند العروه الوثقى" به چاپ رسیده است.

يادداشت : فهرست نویسى بر اساس جلد يازدهم: ١٤٢١ ق. = ٢٠٠٠ م. = ١٣٧٩.

يادداشت : ج. ١١ (چاپ دوم: ١٤٢٦ ق. = ٢٠٠٥ م. = ١٣٨٤).

يادداشت : ج. ١١-١٨ (چاپ سوم: ١٤٢٨ ق. = ٢٠٠٧ م. = ١٣٨٦).

يادداشت : ج. ١٤ (چاپ سوم: ١٤٢١ ق. = ١٣٧٩).

يادداشت : ج. ٣٠ (چاپ؟: ١٤٢٢ ق. = ١٣٨٠).

يادداشت : ج. ٣٠ (چاپ سوم: ١٤٢٨ ق. = ٢٠٠٧ م. = ١٣٨٦).

يادداشت : عنوان عطف: شرح عروه الوثقى.

یادداشت : کتابنامه.

مندرجات : ج. ۱۱. الصلاة. -ج. ۳۰. الاجاره.

عنوان عطف : شرح عروه الوثقی.

عنوان دیگر : العروه الوثقی. شرح.

عنوان دیگر : شرح العروه الوثقی.

موضوع : یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده : یزدی، سید محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق.

شناسه افزوده : بروجردی، مرتضی، ۱۹۲۹ - ۱۹۹۸ م

شناسه افزوده : موسسه احیاء آثار الامام الخوئی (ره)

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵ ی/ع۴ ۲۱۳۷۷ ۴۰۲۱۳۷۷ ۱۳۰۰ ی الف

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۹-۲۱۱۶۷

[تتمه کتاب الطهاره]

[تتمه فصل فی الأغسال]

[تتمه فصل فی الأغسال الواجبه]

فصل فی الاستحاضه

اشاره

دم الاستحاضه من الأحداث الموجبه للوضوء و الغسل إذا

خرج إلى خارج الفرج و لو بمقدار رأس إبرة، و يستمرّ حدثها ما دام في الباطن باقياً، بل الأحوط

(١) فصل في الاستحاضه الاستحاضه لغه «١» هو أن يستمر الدم بالمرأه، لأنها استفعال من الحيض الذى هو بمعنى الدم.

و بحسب الاصطلاح هو الدم الخارج من المرأه غير الحيض و دم القرحة أو الجرح و إن لم يكن له استمرار بوجهه، كما إذا رأت الدم بعد العشره و لو قليلاً أو رآته في غير أيام عاداتها و لو قبل العشره، فإنه من الاستحاضه و إن لم يكن مستمراً.

و لا ثمره في تحقيق معناها اللغوى و الاصطلاحى و بيان ما به يفترق أحدهما عن الآخر، و إنما المهم تحقيق الأثر الذى يترتب عليها من الحكم بوجوب الغسل لكل صلاه كما في الاستحاضه الكثيره، أو الغسل في كل يوم مره واحده كما في المتوسطه، أو الوضوء لكل صلاه كما في القليله، و أن هذه الأحكام تترتب على أى شىء، فنقول:

(١) لسان العرب ٧: ١٤٢ مادّه حيض.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢

إجراء أحكامها «١» إن خرج من العرق المسمى بالعاذل إلى فضاء الفرج و إن لم يخرج إلى خارجه، و هو فى الأغلب أصفر بارد رقيق يخرج بغير قوه و لذع و حرقة بعكس الحيض، و قد يكون بصفه الحيض، و ليس لقليله و لا لكثيره حدّ، و كل دم ليس من القرحة أو الجرح و لم يحكم بحيضيته فهو محكوم بالاستحاضه، بل لو شك فيه و لم يعلم بالأمارات كونه من غيرها يحكم عليه بها على الأحوط.

تحقيق ما له الأثر إن الفقهاء (قدس الله أسرارهم) ذكروا أن كل دم خرج عن المرأه بطبعها و لم يكن دم حيض

فهو استحاضه يجب معه الغسل لكل صلاه أو في كل يوم أو يجب معه الوضوء لكل صلاه. و المراد بما يخرج من المرأة بطبعها هو إخراج دم القرحة أو الجرح و نتيجة ذلك أن الدم الذى تراه المرأة غير دم الحيض و القرحة و الجرح فهو استحاضه يترتب عليه الآثار المتقدمه، هذا ما ذكروه فى المقام.

هل يوجد فاصل بين الدمين و لا بدّ من التكلّم فى أنه هل يمكن أن يكون الدم الخارج من المرأة غير متّصف بالحيض و لا بدم القرحة أو الجرح و لا- بالاستحاضه، فلا- يجب على المرأة شىء من الأحكام المترتبه على الحيض و الأحكام المترتبه على الاستحاضه، أو أنه لا فاصل بينهما و أن كل دم لم يكن بدم حيض و قرحة فهو استحاضه؟

ذكر المحقق (قدس سره) فى شرائعه أن كل دم تراه المرأة و لم يكن بحيض و لا بدم قرح و لا جرح فهو استحاضه. «٢» و أورد عليه السيد (قدس سره) فى المدارك بأن هذه الكليه إنما تتم فيما إذا قيدت

(١) و الأظهر عدمه كما مرّ نظيره فى بحث الحيض.

(٢) الشرائع ١: ٣٧/ فى الاستحاضه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣

.....

بغير دم النفاس، و ذلك لأنه لانه دم ليس بحيض و لا قرح و لا جرح، و مع ذلك ليس باستحاضه «١».

و ما أفاده (قدس سره) و إن كان صحيحاً لكنه غير وارد على المحقق، لأن نظره إلى غير دم الولاده، و هو ظاهر.

ثم ذكر أن الكليه المذكوره لا بدّ من تقييدها بما إذا كان الدم واجداً لأوصاف الاستحاضه من كونه بارداً و أصفر و نحوهما من الأوصاف.

و لازم هذا التقييد تحقق الفاصل بين دمی الحيض و

الاستحاضه، كما إذا رأت المرأة الدم بعد العشره أسود، فإنه ليس بحيض لأن أكثره عشره أيام، و ليس باستحاضه لعدم اتصافه بأوصافها لفرض كونه أسود. و كذلك الحال فيما إذا رأت ذات العاده دمًا أسود أقل من ثلاثه أيام، فإن مثله لا يكون حيضاً لكونه أقل من ثلاثه أيام، و لا يكون استحاضه لعدم كونه واجداً لأوصافها.

و قد بنينا على أن دم الاستحاضه لا- بدّ من أن يكون واجداً لأوصافها، و الفاقد ليس باستحاضه إلّا أن يدل دليل على أنه استحاضه، كما هو الحال فى الحيض لاشتراطه بأن يكون واجداً للصفات، و لا يحكم على الفاقد بالحيضيه إلّا أن يدل دليل على أنه حيض، كالصفره التى تراها ذات العاده فى أيام عاداتها، لأنها حيض بمقتضى النص الدال على أن ما تراه المرأة فى أيام عاداتها من حمرة أو صفره فهو حيض «٢» هذا.

و لا- يمكن المساعده على ما ذهب إليه، لأنه مخالف لما هو المتسالم عليه بين الأصحاب من الحكم بالاستحاضه فى الموارد المذكوره، و ما ادعاه من أن الأخبار تدل على ذلك غير صحيح، إذ لا دلالة فى الروايات على أن دم الاستحاضه مطلقاً لا بدّ من أن يكون واجداً لأوصاف الاستحاضه المذكوره، و إنما دلت الأخبار على أن فى موارد دوران الدم بين كونه حيضاً أو استحاضه إذا كان واجداً لأوصاف الحيض

(١) المدارك ٢: ٩/ فى الاستحاضه.

(٢) الوسائل ٢: ٢٧٨/ أبواب الحيض ب ٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٤

.....

يحكم بحيضيته، و إذا كان واجداً لأوصاف الاستحاضه يحكم بكونه استحاضه، لا أنها تدل على أن دم الاستحاضه دائماً لا بدّ أن يكون واجداً لتلك الأوصاف، و إليك بعضها:

صحيحه معاويه بن عمّار، قال

«قال أبو عبد الله (عليه السلام): إن دم الاستحاضه و الحيض ليسا يخرجان من مكان واحد، إن دم الاستحاضه بارد، و إن دم الحيض حار» «١».

□
و حسنه حفص بن البختري، قال: «دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) امرأه فسألته عن المرأه يستمر بها الدم فلا تدري أحيض هو أو غيره؟ قال فقال لها: إن دم الحيض حار عبيط أسود له دفع و حراره، و دم الاستحاضه أصفر بارد، فإذا كان للدم حراره و دفع و سواد فلتدع الصلاه، قال: فخرجت و هي تقول: و الله أن لو كان امرأه ما زاد على هذا» «٢».

و معتبره إسحاق بن جرير حيث ورد فيها: «دم الحيض ليس به خفاء، هو دم حار تجدد له حرقة، و دم الاستحاضه دم فاسد بارد...» «٣».

و مرسله يونس عن غير واحد و قد ورد فيها «إن دم الحيض أسود يعرف» و أن المرأه «إن اختلطت الأيام عليها و تقدمت و تأخرت و تغير عليها الدم ألواناً فستتها إقبال الدم و إدباره و تغير حالاته» و غير ذلك من الجملات «٤».

□
و هي و لا سيما الأخيره حيث إن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) بين فيها السنه الأولى و أن ذات العاده تأخذ بعادتها، و بعد ذلك بين أوصاف الاستحاضه و أن بها

(١) الوسائل ٢: ٢٧٥ / أبواب الحيض ب ٣ ح ١.

(٢) الوسائل ٢: ٢٧٥ / أبواب الحيض ب ٣ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢: ٢٧٥ / أبواب الحيض ب ٣ ح ٣.

(٤) الوسائل ٢: ٢٧٦ / أبواب الحيض ب ٣ ح ٤، ٢٨١ / ب ٥ ح ١، ٢٨٧ / ب ٧ ح ٢، ٢٨٨ / ب ٨ ح ٣.

يحكم بالاستحاضه عند دوران الأمر بينهما كما تراها وارده فى مقام دوران الأمر بين الحيض و الاستحاضه، و أن تلك الأوصاف و العلائم إنما يحكم بها بالاستحاضه فى هذه الموارد، و لا دلالة لها على أن الاستحاضه ملازمه لتلك الصفات و أنه لا يحكم على الفاقد لها بالاستحاضه حتى فيما إذا لم تحتمل الحيضيه هناك كما فى المثالين المتقدمين.

□
ذكرنا أن الفقهاء (قدس الله أسرارهم) ذكروا أن كل دم يخرج من المرأة بطبعها و لم يكن دم حيض أو من القرحة أو الجرح فهو استحاضه، و لم يستثنوا دم النفاس و لعله مستند إلى وضوحه أو إلى أن دم النفاس عندهم هو دم الحيض، لأنه حيض محتبس فحكمه حكمه.

و كذا لم يتعرّضوا لدم العُدْره، لوضوح عدم كونه من الحيض و الاستحاضه على ما بينوه عند اشتباه دم الحيض بدم العُدْره.

و يمكن أن يقال: إن تقييد الدم الخارج من المرأة بكونه خارجاً بحسب طبعها يغنى عن استثناء دم الولاده و العُدْره و القرحة، لأنها لا تخرج من المرأة بطبعها و إنما تخرج منها بسبب من الأسباب، فالدم الخارج من المرأة بحسب الطبع منحصر فى الحيض و الاستحاضه.

و حاصل كلامهم: أن الدم الذى لا يحكم بحيضيته ملازم لكونه استحاضه.

و قد ناقش فيه بعضهم كما مر من جهه أن الاستحاضه لها أمارات و صفات، و مع عدم وجدان الدم لها لا يحكم عليه بكونه استحاضه و إن لم يكن بحيض أيضاً.

و يدفعها ما ذكرناه من أن الأخبار الواردة فى إثبات صفات الاستحاضه لا دلالة لها على أن الاستحاضه لا يمكن انفكاكها عن الصفه مثلاً، و إنما دلت على أن الصفه تلازم الاستحاضه عند اشتباه الحيض بالاستحاضه و

دوران الأمر بينهما، لا أن الاستحاضه تلازم الصفره مثلاً دائماً و فى جميع الموارد، فما أفاد المناقش لا يمكن المساعده عليه، و هذا كله فى المقدمه.

و بعد ذلك يقع الكلام فى أنه هل هناك تلازم بين الأمرين واقعاً، و أن الدم إذا لم يكن

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٦

.....

حيضاً أو غيره من المستثنيات فهو استحاضه واقعاً، أو يمكن أن يوجد دم ليس بحيض و لا هو باستحاضه؟

ظاهر كلماتهم الذى ادعوا عليه الإجماع هو التلازم الدائمی و أن كل دم لم يحكم بحيضيته فهو استحاضه واقعاً، بلا فرق فى ذلك بين أقسام المرأه حتى اليائسه و الصغيره التى هى قابله لأن ترى الاستحاضه كما إذا لم تكن مرتضعه، فيقع الكلام حينئذ فى صحه الملازمه المدعاه و ثبوت كليتها فنقول:

المستحاضه الوارده فى الأخبار المتقدمه هى المستحاضه لغه أعنى المرأه التى لا ترى الطهر كما فى بعض الروايات، و هى المعبر عنها بالمستمره الدم و لا إشكال فى أن حكمها هو الذى اشتملت عليه الأخبار المتقدمه من مراعاة الأوصاف و الأمارات و أن الدم غير الواجد لصفات الحيض و أماراته ككونه فى أيام العاده فهو استحاضه يترتب عليه جميع الآثار المترتبه على دم الاستحاضه من وجوب الغسل لكل صلاه أو الغسل مره فى كل يوم أو التوضؤ لكل واحده من صلواتها.

إلما أن الاستحاضه المعنونه فى كلمات الفقهاء ليست هى الاستحاضه اللغويه أعنى مستمره الدم، و إنما يراد بها الدم الذى لا يحكم بحيضيته و لا يكون من بقيه الأقسام المستثناه و إن لم يستمر دمها، كما إذا رأت الدم بعد عادتها و قبل انقضاء أقل الطهر، فإنه لا بدّ و أن يكون استحاضه سواء أ كان

لونه أسود أم كان أصفر، مع عدم كون المرأة مستمره الدم، و هذه هي الاستحاضه الاصطلاحيه، و إجراء الأحكام المترتبه على المستحاضه اللغويه على المستحاضه الاصطلاحيه يحتاج إلى دلاله الدليل عليه.

التحاق الاستحاضه الاصطلاحيه باللغويه و لا بدّ من التكلم في أن الدليل هل دلّ على التحاق المستحاضه المصطلحه بالمستحاضه اللغويه أم لم يدلّ؟

أمّا المرأة التي هي في سن من تحيض أعنى غير الصغيره و اليائسه فلا ينبغي

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٧

.....

الإشكال في أنها إذا رأت دمًا و لم يحكم بحيضته فهو استحاضه و إن لم تكن المرأة مستمره الدم، لأجل الملازمه الواقعيه على ما تدل عليه الأخبار الآتيه، و ما ادعوه من التلازم بين الأمرين صحيح في مثلها، فإذا رأت بعد عاداتها و قبل انقضاء أقل الطهر دمًا فلا- مناص من الحكم عليه بالاستحاضه و إن لم يكن واجداً لأوصافها كما إذا كان أسود و إن لم تكن المرأة مستمره الدم، و ذلك لدلاله جمله من الأخبار الوارده في حيض الحامل على التلازم المدعى بين الأمرين في مثلها.

□
منها: صحيحه إسحاق بن عمّار، قال «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة الحبلية ترى الدم اليوم و اليومين، قال: إن كان دمًا عبيطاً فلا تصليّ ذينك اليومين و إن كان صفره فلتغتسل عند كل صلاتين» «١».

و قد تعرّضنا سابقاً لهذه الروايه و قلنا: إن ما ربما يتوهم من كونها منافية للأخبار الدالّه على أن أقل الحيض ثلاثه أيام لقوله (عليه السلام) «ترى الدم اليوم و اليومين» مندفع بأنها ناظره إلى حكم المرأة حين رؤيتها الدم، و تدل على أن وظيفتها الظاهريه هي أن تترك الصلاه إذا كان الدم عبيطاً، و أمّا بحسب الواقع

فهو متوقف على أن يكون الدم مستمراً ثلاثة أيام، و مع عدمه يستكشف عدم كونه حيضاً، فلا إشكال في الرواية من هذه الجهة.

و قد دلت هذه الرواية على أن الدم في أمثال الحامل ممن تحيض إذا لم يمكن أن يكون حيضاً لعدم كونه عيباً مثلما فهو استحاضه يجب معها أن تغتسل عند كل صلاتين، و إنما عبرت بالصفرة من جهة خصوصية المورد و دورانه بين الأحمر و الأصفر، لا لأن الصفرة لازم غير مفارق للاستحاضه، فالحكم بوجوب الصلاة و الغسل مترتب على عدم كون الدم دم حيض بأن لا يكون عيباً.

□
و منها: صحيحه أبي المغراء، قال «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحبلى قد استبان ذلك منها، ترى كما ترى الحائض من الدم، قال: تلك الهراقة، إن كان دمًا

(١) الوسائل ٢: ٣٣١/ أبواب الحيض ب ٣٠ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٨

.....

كثيراً فلا تصلين، و إن كان قليلاً فلتغتسل عند كل صلاتين» (١).

و هي أيضاً تدل على أن الدم الذى لا يمكن الحكم بحيضيته لعدم كونه واجداً لأوصافه و أماراته يجب معه الغسل و الصلاة، بمعنى أن ما لا يمكن أن يكون حيضاً فهو استحاضه.

□
و منها: و هي أظهر من سابقتيها صحيحه الحسين الصحاف قال «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) إن أمٌ ولدى ترى الدم و هي حامل، كيف تصنع بالصلاة؟ قال فقال لى: إذا رأيت الحامل الدم بعد ما يمضى عشرون يوماً من الوقت الذى كانت ترى فيه الدم من الشهر الذى كانت تقعد فيه، فإن ذلك ليس من الرحم و لا من الطمث، فلتتوضأ و تحتشى ...» (٢).

حيث تدل بتعليقها على أن كل دم لم يكن بحيض فهو

استحاضه، حيث قال «فإن ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث» فعلم من ذلك أن الدم الخارج من المرأة التي في سن من تحيض إذا لم يكن بحيض فهو استحاضه.

و الوجه في كونها أظهر من سابقتيها اشتمالها على كلمه فاء التفرع، حيث فرّعت وجوب التوضؤ و الاحتشاء على مجرد رؤيه الدم، لأنه قال (عليه السلام) «إذا رأت الحامل الدم ... ليس من الرحم و لا من الطمث فلتتوضأ» حيث تفرع وجوب الوضوء على مجرد رؤيه الدم، و الدم الذى يوجب تحققه الوضوء منحصر فى دم الاستحاضه.

فهذه الروايات تدلنا على وجود الملازمه الواقعيه بين عدم كون الدم حيضاً إذا كان الدم ممّن هي في سن من تحيض و بين كونه استحاضه، و أن حكم الاستحاضه المصطلحه هو حكم الاستحاضه اللغويه.

و أما الصغيره و اليائسه فالحكم بالاستحاضه فيهما و إن كان مورد التسالم بين الأصحاب إلّا أنه مما لا يمكن المساعده عليه، لأن مدرّك حكمهم بأن الدم الذى لا يكون بحيض فهو استحاضه حتى في حق الصغيره و اليائسه هو السيره و جريان

(١) الوسائل ٢: ٣٣١/ أبواب الحيض ب ٣٠ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢: ٣٣٠/ أبواب الحيض ب ٣٠ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٩

.....

عادتهم على معامله الاستحاضه مع الدم غير المتصف بالحيضيه.

و يدفعه: أن السيره لا يمكن إحرازها فى المسائل التى يقل الابتلاء بها، و من الظاهر أن رؤيه الصغيره و اليائسه الدم غير المتصف بالحيضيه إنما يتحقق مره فى عشره آلاف أو أقل أو أكثر، و لا مجال للسيره فى مثله، و إن اعتمدوا على الإجماع المنقول فى ذلك فهو مضافاً إلى عدم حجّيته يقتصر فيه على المقدار المتيقن و هو

المرأه التي في سن من تحيض.

و إن أرادوا الحكم بالاستحاضه في الصغيره و اليائسه بالأخبار المتقدمه فدون تتميمه خرط القتاد، و ذلك لأنها بأجمعها وارده في من يمكن أن تكون حائضاً تاره و يمكن أن تكون مستحاضه اخرى، و دار أمر الدم بين الحيض و الاستحاضه و لم يكن واجداً لأوصاف الحيض و أماراته، فقد دلت في ذلك على أن الدم استحاضه.

و يظهر صدق ما ذكرنا بالتأمل في الأخبار المتقدمه و لا سيما صحيحه الصحاف حيث دلت على أن النفساء بعد ما مضى عليها عشرون يوماً من وقت حيضها في الشهر الذي ترى فيه الدم إذا رأت دمًا فلتتوضأ و تحتشى.

و من الظاهر أن الحامل يمكن أن تكون حائضاً كما يمكن أن تكون مستحاضه، و دلت في مثلها على أن الدم إذا لم يمكن أن يكون حيضاً بالإمكان القياسى بأن لم يكن واجداً لأوصافه و شروطه حكم عليه بأنه استحاضه.

و كذلك الحال في روايتى أبى المغراء و إسحاق بن عمار، حيث دلنا على أن الحامل التي قد ترى الحيض و قد ترى الاستحاضه إذا رأت الدم، فإن كان واجداً للأمارات المعبره في الحيض من الكثره الملازمه للحمرة و السواد المعبر عنه بالدم البحرانى أو كونه عيباً فهو حيض إذا دام ثلاثه أيام، و إذا لم يمكن أن يكون حيضاً بالإمكان القياسى لعدم وجدانه الشروط و القيود المعبره في الحيض فهو استحاضه.

و كيف كان فالأخبار الداله على الملازمه الواقعيه بين عدم كون الدم حيضاً و كونه استحاضه مختصه بالمرأه القابله للاتصاف بالحيض و الاستحاضه و دار أمر الدم بينهما فلا تشمل الصغيره و اليائسه اللتين لا يحتمل فيهما الحيض بوجه، و هما غير قابلتين

موسوعه الإمام

.....

للاتصاف بالتحيض لا يشترط الحيض بالبلوغ و عدم اليأس، و معه لا يدور أمر الدم فيهما بين الحيض و الاستحاضه ليقال إنه استحاضه لعدم إمكان أن يكون حيضاً بالإمكان القياسي.

على أن بعض الروايات مشتمله على لفظ المرأة «١»، و الصغيره ليست بمرأه، و اليائسه و إن كانت كذلك إلّا أن مقتضى الأخبار المتقدمه أن مورد الحكم بالاستحاضه ليست هي مطلق المرأه، بل المرأه القابله لأن تحيض تاره و تستحاض اخرى، و اليائسه ليست كذلك.

نعم، يمكن الحكم بالاستحاضه في اليائسه بالأخبار الوارده في الاستحاضه، و أن المستحاضه إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين، و إن لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل مره لكل يوم و الوضوء لكل صلاه «٢» و غيرها من الأخبار المشتمله على أحكام المستحاضه.

و ذلك لما قدّمناه من أن المراد بالاستحاضه في الأخبار هو الاستحاضه لغه، أعنى كون المرأه مستمرّه الدم، و عليه فإذا فرضنا أن اليائسه استمرّ بها الدم شهراً أو شهرين أو ثلاثه أشهر فهي مستحاضه لغه، و تشملها إطلاق الروايات المتكفله لبيان وظائف المستحاضه اللغويه.

و لا يجرى هذا البيان في الصغيره فيما إذا رأت الدم شهراً أو شهرين أو أكثر، و ذلك لأنّ الاستحاضه لغه و إن كانت صادقه على ذلك في نفسها، إلّا أن الأخبار الوارده في المستحاضه بعضها مقيد بالمرأه، و الصغيره ليست كذلك، على أن الاستحاضه من الحيض فمع عدم إمكان الحيض من الصغيره لا معنى لكونها مستحاضه.

بل يمكن الحكم باستحاضتها و وجوب ترتيب آثارها على نفسها حتى فيما إذا كانت مستحاضه اصطلاحاً و لم يستمر دمها شهراً أو شهرين أو أكثر بالأخبار الداله

(٢) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١١

.....

على أن المرأة إذا رأت الدم بعد أيام النفاس أو الحيض فهو استحاضه «١»، تصلّى و تغتسل و ترتب على نفسها آثار المستحاضه بضميمه عدم القول بالفصل القطعى.

و ذلك كما إذا فرضنا أن المرأة رأت الدم بعد حيضها الذى تكون يائسه بعدها، أو رأتها بعد نفاسها الذى تتصف باليأس بعده، فإنها مشموله لتلك الأخبار الدالّه على أن الحائض أو النفساء إذا رأت الدم بعد أيام حيضها أو نفاسها فهو استحاضه يجب معها الاغتسال و الوضوء، فإذا وجب على اليائسه أحكام المستحاضه و اتصفت بكونها مستحاضه فى هذه الصوره حكم عليها بالاستحاضه فى بقيه الصور بعدم القول بالفصل القطعى. هذا كله فى اليائسه.

و أمّا الصغيره فلا دليل على أن ما تراه من الدم استحاضه، و قد عرفت أن الأخبار المتقدمه موردها ما إذا كانت المرأة قابله لأن تحيض تاره و لأن تستحاض اخرى، و لم يمكن أن يكون الدم حيضاً بالإمكان القياسى، و الصغيره ليست كذلك كما عرفت، على أن بعض الروايات مشتمله على لفظ المرأة، و الصغيره ليست بمرأه، اللهم إلا أن يقوم إجماع قطعى على أن ما تراه الصغيره من الدم استحاضه، و إلا فما يظهر من كلماتهم من التسالم على استحاضتها قابل للمناقشه كما مرّ.

هذا كله فى غير دم الجرح و القرحة.

دم القرحة و الجرح أمّا دم القرحة و الجرح فلا إشكال فى أن دم القرحة الواقع فى فضاء الفرج كدم القرحة الخارجة عن فضائه فى عدم كونه استحاضه، فإنه كالدّم الخارج من القرحة فى يدها.

و إنما الكلام فى الدم الخارج من القرحة فى داخل الرحم

فهل يحكم عليه بالاستحاضه أو لا؟

قد يقال إنه من الاستحاضه تمسكاً بإطلاق الأخبار الواردة في أن الدم الخارج من

(١) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١، ٣٨٢/ أبواب النفاس ب ٣ و غيرهما.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٢

.....

المرأه إذا لم يكن حيضاً بأن كان صفره فهو استحاضه «١»، فإنها شامله للدم الخارج من القرحة في الرحم، فإنه دم ليس بحيض، أو أنه دم أصفر فهو استحاضه لا محاله هذا.

و لكننا لم نقف على هذا الإطلاق في الروايات، و ذلك لأنها بأجمعها وردت في المرأه القابله لأن ترى الحيض تاره و لا تراه اخرى و أنه إذا لم يكن واجداً لأوصاف الحيض فهو استحاضه، بمعنى أن نفس الدم الذي كنا نحكم بحيضيته لو كان واجداً للصفات هو الذي نحكم بكونه استحاضه إذا لم يشتمل على تلك الصفات عند دوران الأمر بين الحيض و الاستحاضه.

و من الظاهر أن دم القرحة ليس كذلك، لأنه لو كان واجداً لأوصاف الحيض لم يكن بحيض، و لا يكون أمر الدم حينئذ دائراً بين الحيض و الاستحاضه ليحكم باستحاضته إذا نفى عنه الحيضيه، للعلم بأنه دم القرحة، و معه كيف يحكم بكونه استحاضه إذا لم يكن واجداً لأوصاف الحيض.

نعم، هناك روايه واحده قد يتوهم إطلاقها و شمولها للدم الخارج من القرحة الداخلي، و هي صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: إذا أرادت الحائض أن تغتسل فلتستدخل قطنه، فإن خرج فيها شىء من الدم فلا تغتسل، و إن لم تر شيئاً فلتغتسل، و إن رأيت بعد ذلك صفره فلتتوضأ و لتصل» (٢).

بدعوى أن قوله (عليه السلام) «و إن رأيت بعد ذلك صفره فلتتوضأ» غير مقيد بشىء فيشمل

الصفرة الخارجة من القرحة الداخليه.

و هذه الروايه قد تقدم الكلام فيها فى بعض الأبحاث السابقه و قلنا أن نسخه الوسائل غير مشتمله على كلمه الصفرة، و هى موجوده فى الكافى «٣» و التهذيب «٤»

(١) الوسائل ٢: ٢٧٨، ٢٨٠ / أبواب الحيض ب ٤ ح ١، ٤، ٧، ٨.

(٢) الوسائل ٢: ٣٠٨ / أبواب الحيض ب ١٧ ح ١.

(٣) الكافى ٣: ٢ / ٨٠.

(٤) التهذيب ١: ١٦١ / ٤٦٠.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٣

.....

فليراجع، و ذكرنا أيضاً أن هذه الروايه من الأدله الداله على أن الاغتسال إنما يجب بانقطاع الدم من الخارج و الداخلى، و لا يجب مع وجوده فى المجرى و فضاء الفرج.

و كيف كان هى أيضاً لا إطلاق لها لعين ما قدمناه فى الجواب عن دعوى الإطلاق فى الأخبار، على أن قوله (عليه السلام) «و إن رأيت بعد ذلك صفرة فلتوضأ» إنما هو فى قبال ما إذا خرج فيها شىء من الدم فلا تغتسل، و معناه أنها مع الصفرة لا تعتنى باحتمال الحيض، فالجمله المذكوره مسوقه لبيان ذلك لا أنها مسوقه لبيان أن ما كان من الصفرة و لو من القرحة و الجرح فهو استحاضه.

مع أن الروايه محموله على ما إذا رأيت الصفرة قبل انقضاء عشره أيام، و ذلك لأنها لو كانت خارجه بعدها لم يفرق فى الحكم بعدم كونها حيضاً و بوجود الوضوء و الصلاه بين كونه أصفر و كونه أحمر، فالتقييد بكونه أصفر إنما يصح فيما إذا كان قبل العشره، إذ لو كان الدم الخارج قبلها أحمر لحكم بحيضيته، لأن ما تراه المرأه قبل العشره فهو من الحيضه الأولى، و أمّا إذا رأيت صفرة بعد رؤيتها الدم أيام عاداتها و قبل انقضاء العشره فهى استحاضه،

لأن الصفرة فى غير أيام العاده ليست بحيض، و إذا كان الأمر كذلك فيظهر أن الحكم بالاستحاضه فى الصفرة إنما هو فيما لو كانت الصفرة متبدله بالحمرة لحكمنا بكونها حيضاً، و هذا غير متحقق فى الدم الخارج من القرحة الداخلى، لأنه لو كان فى أعلى مراتب الحمرة أيضاً لم نقل بحيضيته للعلم بأنه من القرحة، فكيف يحكم باستحاضته إذا لم يكن واجداً لأوصاف الحيض. هذا كله فى واقع الدم الخارج من المرأة.

الشك فى أنّ الدم استحاضه و قد تلخص من جميع ما ذكرناه فى المقام أن الدم الخارج من المرأة بحسب الواقع و نفس الأمر منحصر فى دم الحيض و الاستحاضه و العُذره و القرحة و الولاده.

و أمّا إذا شك فى أن الدم الخارج استحاضه أو ليس باستحاضه فيما إذا علمنا بعدم كونه حيضاً، بأن دار أمر الدم بين الاستحاضه و دم القرحة مثلاً و أمّا مع الشك فى كونه

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٤

.....

حيضاً أيضاً فقد قدمنا الكلام عليه فى بحث الحيض فلا نعيد فهل مقتضى الأصل العملى أو الدليل الاجتهادى الحكم بكونه استحاضه أو أن مقتضاهما أمر آخر؟ فله صورتان:

الصورة الأولى: ما إذا شك فى أنه دم حيض أو استحاضه، و قد تكلمنا فى هذا مفصلاً فى بحث الحيض «١» و قلنا إن الاستفادة من الأخبار أنه لا بدّ من الرجوع إلى الأمارات و الصفات، فإن كان الدم واجداً لصفات الحيض و شروطه، بأن كان الدم فى أيام العاده أو غيرها و كان أحمر و استمر ثلاثه أيام إلى ما لا يزيد على عشره أيام و قد تخلل بينه و بين الحيض السابق أقل الطهر فهو حيض.

و أمّا إذا لم يكن

واجداً لصفات الحيض المذكوره، أى لم يمكن أن يكون حيضاً بالإمكان القياسى و بالنظر إلى الشروط و الصفات فهو ليس بحيض، و الحكم بعدم كونه حيضاً ملازم واقعاً لكونه دم استحاضه لما مر هناك.

و يكفى فى الحكم بالاستحاضه حينئذ ما ذكرناه هناك أيضاً من التمسك بإطلاق ما دلّ على وجوب الصلوات الخمسه و غيرها من الواجبات على كل مكلف، فإن الخارج من تلك المطلقات هو المرأه الحائض أعنى ما إذا علمنا بأن الدم حيض، و أمّا إذا شككنا فى ذلك فمقتضى الإطلاقات وجوب الصلاه و الصيام و غيرها على المرأه.

نعم، لا بدّ حينئذ من أن تغتسل، إذ لو صلّت و لم تغتسل لعلمنا ببطان صلاتها على كل تقدير، و ذلك لأنها إما كانت حائضاً أو مستحاضه، و الاغتسال واجب على كلتا صورتين، و مع تركه يقطع ببطان صلاتها كما مر فى محلّه، و إنما ذكرناه فى المقام للإشاره و التنبيه.

الصوره الثانيه: ما إذا علمنا بعدم كون الدم حيضاً و لكن شك فى أنه دم استحاضه أو دم قرح أو غيرهما. و لهذه الصوره أيضاً صورتان:

إحدهما: ما إذا لم يعلم وجود السبب لمثل دم القرح أو الجرح، و لكن المرأه

(١) فى شرح العروه ٧: ٩٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٥

.....

احتملت أن يكون الدم الخارج منها استحاضه أو دم قرحه فى باطنها و إن لم تعلم بوجود القرحه.

و ثانيتهما: ما إذا علمت بوجود السبب لدم القرح أو غيره، كما لو كانت عالمه بأن فى رحمها قرحه لكنها لا تدري أن الدم الخارج استحاضه اقتضاها طبعها أو أنه دم يخرج من القرحه الموجوده فى رحمها.

إذا لم يعلم السبب للدم الخارج أمّا الصوره الأولى فمقتضى القاعده و

الأصل عدم الحكم بكونه استحاضه حينئذ و ذلك لعدم إمكان التمسك في الحكم باستحاضته بالأخبار المتقدمه، لورودها بأجمعها كما ذكرنا فيما إذا تردّد الدم بين الحيض و الاستحاضه، و أمّا إذا علمنا بعدم كونه حيضاً و تردّد الدم بين الاستحاضه و غيرها فلا دلالة في الأخبار على أنه استحاضه، فالأخبار غير شامله للمقام.

و حيث إن الشبهه مصداقيه و موضوعيه فلا يمكن التمسك فيها بما ورد في أحكام المستحاضه من الاغتسال لكل صلاتين أو لكل يوم و نحو ذلك لعدم العلم بكونه دم استحاضه، كما أن الأصل يقتضى عدم ترتيب آثار الحدث عليه، لأن المرأه إما أن تكون طاهره قبل خروج الدم المشكوك و إما أن تكون محدثه، فإن كانت طاهره و شككنا في صيرورتها محدثه بهذا الدم أو عدمها فالأصل يقتضى بقاء طهارتها و عدم صيرورتها محدثه. و إذا كانت محدثه فتشك في حدوث سبب ثان للحدث في حقها و عدمه، و الأصل يقتضى عدم تحقق سبب آخر للحدث في حقها، هذا.

و لكن الصحيح وفاقاً لأكثر الفقهاء هو الحكم على الدم بالاستحاضه حينئذ و ذلك للسيره العقلانيه الجاربه على البناء على السلامه في كل شىء شك في سلامته و هو المعبر عنه بأصالة السلامه، فإذا شكّت المرأه في أنها سليمة أو أنها ذات قرحه و علّه فلا مناص من البناء على سلامتها عن العيب و العلّه، و هكذا الأمر في غير القرحة ممّا يعد عيباً و على خلاف السلامه و الخلقه الأصليه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٦

.....

فإذا ثبت شرعاً أنها ليست بذات قرحه و علّه فلا محاله يتعين أن يكون الدم استحاضه، لدوران الأمر بينهما على الفرض، و الاستحاضه و إن كانت مسببه عن

علّه لا- محاله، فإن المرأه لو كانت سليمه و غير ذات عله و إن لم توجد إلّا نادراً لا تبلى بالاستحاضه أبداً، فهى على خلاف الخلقه الأصلية إلّا أنها لما كانت كثيره التحقق فى أكثر النساء بل جميعهن فلذا لا تعد الاستحاضه عيباً، فكأنها صارت طبيعه ثانيه للنساء لا يمكن دفع احتمالها بأصاله السلامه.

و نظير ذلك ما ذكره فى الأغلف من العبيد المجلوبين من بلاد الكفر من أن العُلفه و إن كانت زائده على الخلقه الأصلية إلّا أنها لتحققها فى الأكثر أو الجميع عدت طبيعه ثانويه و لا تعد نقصاً و عيباً.

و كيف كان فمقتضى أصاله السلامه التى هى أصل عقلائى هو الحكم بكون الدم استحاضه حينئذ.

و يدلُّ على ذلك أيضاً سكوت الأخبار الوارده فى المقام على كثرتها عن التعرض لما إذا احتمل أن يكون الدم من القرحة، حيث لا- تعرض فيها لحكمه لا- من الأئمه (عليهم السلام) و لا- من الرواه، فلو كان له حكم آخر غير أحكام الاستحاضه التى رتبوها على ما إذا لم يكن الدم حيضاً لبينه الأئمه (سلام الله عليهم) و تعرضوا له لا محاله، فسكوتهم عن ذلك دليل على أن احتمال كون الدم من القرحة و نحوه ملغى فى نظرهم.

بل فى مرسله يونس القصيره تعرضوا لكون الدم من القرحة فيما إذا رأت الدم يوماً أو يومين و انقطع و لم تر الدم بعد ذلك إلى عشره أيام حيث قال: «لم يكن من الحيض إنما كان من علّه، إما قرحة فى جوفها و إما من الجوف، فعليها أن تعيد الصلاه تلك اليومين التى تركتها، لأنها لم تكن حائضاً...» «١» إلّا أنها صرحت أن حكمها حينئذ حكم الاستحاضه، حيث نفت عنها

الحيض و أوجبت عليها القضاء، وهذا لا يتحقق

(١) الوسائل ٢: ٢٩٩/ أبواب الحيض ب ١٢ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٧

[٧٨٧] مسأله ١: الاستحاضه ثلاثه أقسام

إشاره

: قليله و متوسطه و كثيره،

فالأولى أن تلوث القطنه بالدم من غير غمس فيها

، و حكمها (١) وجوب الوضوء لكل صلاه

إلّا في المستحاضه، و معناه أن كون الدم من القرحة لا أثر له، و إنما هو محسوب من الاستحاضه. هذا كله في الصورة الأولى.

و أما الصورة الثانيه فقد اتضح أن مقتضى الأصل و القاعده عدم الحكم بالاستحاضه حينئذ، و لا تجرى في هذه الصورة أصاله السلامه، للقطع بوجود العيب في المرأه.

و أما استصحاب عدم كون الدم دمًا آخر ففيه:

أولاً: أنه لا مجرى له في نفسه، إذ لا أثر شرعي يترتب على عدم كون الدم دمًا آخر، اللهم إلّا أن يريد به إثبات الاستحاضه و هو من الأصول المثبتة و لا اعتبار به.

و ثانيًا: أنها معارضه بأصاله عدم كون الدم استحاضه إما على نحو العدم الأزلي و أن المرأه لم تكن متصفه بالاستحاضه قبل خلقتها، و الأصل عدم اتصافها بها بعد وجودها، و إما على نحو العدم النعتي و استصحاب عدم خروج الدم من رحمها، للقطع بعدم خروج الدم من رحمها قبل ذلك، و الأصل أنه الآن كما كان.

و أصاله عدم الاستحاضه ممّا لها أثر شرعي، و هو عدم ترتب شيء من آثار الاستحاضه عليها، فلولا المعارضه لم يكن مانع من جريانها، و هذا بخلاف أصاله عدم خروج دم آخر، فإنه لا- يجرى في نفسه لعدم ترتب أثر شرعي عليه مع قطع النظر عن المعارضه.

أقسام الاستحاضه، و هي ثلاثه: القليله:

(١) يعنى حكم الاستحاضه القليله، و هو أمران:

أحدهما: أنها تبدل القطنه لكل صلاه.

ثانيهما: أنها تتوضأ لكل صلاه.

فالمستحاضه كالمسلوس و المبطون إذا تطهرا من الحدث السابق على الصلاه، فما

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٨

.....

يخرج بعد طهارتهم من البول و الغائط و الدم فى

حال الصلاة لا يكون حدثاً ناقضاً للطهاره.

أما وجوب تبديل القطنه عليها فلم يرد ذلك في نص، إلا أن المعروف بين الأصحاب ذلك، و قد استدلوا عليه بوجوه.

منها: دعوى الإجماع على أن المستحاضه يجب عليها أن تبديل القطنه لكل صلاه.

وفيه: أن الإجماع غير متحقق في المسأله، لذهاب الأكثر من المتأخرين إلى عدم الوجوب، على أنه على تقدير تماميه الإجماع ليس إجماعاً تعديداً كاشفاً عن رأى المعصوم (عليه السلام)، وإنما هو معلوم المدرك أو محتمله، و هو الوجهان الآتيان في الاستدلال، و لا يمكن الاعتماد على مثله.

و منها: أن دم الاستحاضه مميّ لا- يجوز الصلاه في قليل منه، كما هو الحال في دم الحيض و النفاس، و لأجل ذلك لا بدّ من تبديل القطنه لكل صلاه حتى لا تبطل صلاتها.

وفيه أوّلماً: أن كون دم الاستحاضه مانعاً عن الصلاه بقليله و كثيره ليس بثابت إذ لم يرد فيه روايه، و إنما وردت الروايه في دم الحيض «١»، و الأصحاب ألحقوا المستحاضه و النفساء بالحائض من دون أن تشملهما الروايه، و الحكم في الحيض غير تام لضعف الروايه فضلاً عمّا الحق به.

و ثانياً: لو سلمنا أن دم الاستحاضه و الحيض سيان من هذه الجهه، فالمقدار الثابت هو عدم جواز الصلاه في ثوب فيه شىء من هذه الدماء و لو قليلاً إذا كان الثوب ممّا تتم فيه الصلاه منفرداً، و أمّا ما لا تتم فيه الصلاه فمقتضى الروايه الدالّه على أن ما لا تتم فيه الصلاه وحده لا بأس بالصلاه فيه و لو كان متنجساً «٢» عدم كون دم الحيض و الاستحاضه فيما لا تتم فيه الصلاه مانعاً عن الصلاه.

ح ١ و هي ضعيفه بأبي سعيد المكارى.

(٢) الوسائل ٣: ٤٥٥/ أبواب النجاسات ب ٣١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٩

.....

فإن قلت: إن الروايه الداله على أن ما لا تتم فيه الصلاه تجوز الصلاه فيه لو كان نجساً، معارض بما دلّ على أن دم الحيض و ما الحق به مانع عن الصلاه بقليله و كثيره و مع المعارضه لا يمكن الاعتماد عليها.

قلت: لو سلمنا ثبوت الروايه الداله على مانعيه دم الاستحاضه عن الصلاه كما إذا ألحقناه بدم الحيض و أغمضنا عن سند الروايه الوارده فيه، فالمعارضه بينهما بالعموم من وجه، و معه إن قدمنا الروايه الداله على جواز الصلاه فيما لا تتم فيه الصلاه و لو كان متنجساً على معارضها بدعوى أنها مشتمله على أداه العموم أعنى قوله (عليه السلام): كل ما لا تتم فيه الصلاه و العام متقدم على المطلق فهو.

و إذا لم نقل بذلك من جهه أن العموم فيها من جهه أفراد ما لا تتم فيه الصلاه لا بالنظر إلى النجاسه و الحكم المترتب على ما لا تتم فيه الصلاه، فالقاعدته تقتضى تساقطهما و الرجوع إلى الدليل الفوق، و هو قد دلّ على جواز الصلاه فيما دون الدرهم من الدم، و لا مخصص لإطلاقه، لسقوط المقيد عن الحجيه بالمعارضه.

و ثالثاً: لو أغمضنا عن تمام ذلك و قلنا إن دم الاستحاضه بقليله و كثيره مانع عن الصلاه، بلا- فرق فى ذلك بين ما تتم فيه الصلاه و ما لا تتم فيه الصلاه، لم يمكن الاستدلال بذلك فى المقام، و ذلك لأن القطنه ليست من قبيل ما يصلى فيه ليقال إنها مما تتم فيه الصلاه أو مما لا تتم فيه، و إنما هي محموله، و

المحمول المتنجس و لو بدم الاستحاضه لا يمنع عن الصلاه، إذ لا يصدق أنها صلّت في القطنه.

و رابعاً: لو أغمضنا عن ذلك أيضاً و قلنا إن دم الاستحاضه مانع عن الصلاه فيه حتى فيما هو من قبيل المحمول منعنا عن كونه كذلك في المقام، لأنه إنما يكون مانعاً فيما إذا كان المصلى طاهراً من الدم، و أمّا في مثل المقام فلا يمنع، لأنها ذات الدم على الفرض، و إذا بدلت القطنه تتلوث القطنه الجديده بدم الاستحاضه، إذ لو لم يجر فيها الدم فهي طاهره و ليست بمستحاضه، و المفروض أن دم الاستحاضه مانع عن الصلاه فما فائده التبدل حينئذ، و حيث إن الدم في القطنه المتبدله غير مانع عن الصلاه عندهم، فمن هنا يستكشف أن دم الاستحاضه غير مانع عن صلاه المستحاضه فيما

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٠

.....

تحمله من القطنه. فهذا الوجه غير تام أيضاً.

و منها: أنّ الدليل على وجوب تبدل القطنه في الاستحاضه القليله إنما هو النص الوارد على وجوبه في المستحاضه الكثيره «١»، و ذلك لعدم إمكان التفكيك بين أقسام الاستحاضه في ذلك بعد ورود النص عليه في قسم منها، هذا.

و فيه: أن النص الدال على وجوب التبدل في الاستحاضه الكثيره لو تم و لم يناقش في دلالته فهو مختص بالكثيره، و لا وجه للتعدي عنها إلى غيرها.

و دعوى أنه لا يمكن التفكيك بين أقسام الاستحاضه مدفوعه بأنه قياس، إذ بأي ملازمه عقليه يثبت حكم الكثيره في القليله، مع أنّا نرى أن أحكامهما مختلفه، فإن المستحاضه القليله يجوز لها الدخول في المساجد و المرور من المسجدين و يجوز لزوجها أن يأتيها، و هذا بخلاف المستحاضه بالكثيره فهي مورد الخلاف في تلك

و عليه فالصحيح أنه لا دليل على وجوب تبديل القطنه فى الاستحاضه القليله و إنما هو حكم مشهورى، و الشهره فى الفتوى لا تكون دليلًا على الحكم الشرعى مضافاً إلى أن تبديل القطنه فى المستحاضه القليله لو كان واجباً فى حقها لأشير إليه فى شىء من تلك الأخبار الوارده فى مقام البيان، فسكوتهم (عليهم السلام) و عدم تعرضهم لذلك أقوى دليل على عدم الوجوب.

هذا كله فى الحكم الأول على المستحاضه بالقليله.

و أمّا وجوب الوضوء عليها لكل صلاه فهو ممّا تسالم عليه الأصحاب (قدس سرهم) و لم ينسب الخلاف فيه إلّا إلى ابن أبى عقيل و ابن الجنيد «٢»، حيث نسب إلى ابن أبى عقيل أن الاستحاضه القليله ليست من الأحداث أصلاً، و لا يجب فيها شىء لا الغسل و لا الوضوء.

(١) الوسائل ٢: ٣٧٢، ٣٧٥/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٣، ١٠.

(٢) نسبه إليهما فى المعبر ١: ٢٤٤/ فى الاستحاضه، و فى المختلف ١: ٢٠٩، ٢١٠/ فى الاستحاضه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢١

.....

و ذكر أن المستحاضه إذا ثقب دمها الكرسف يجب عليها الغسل لكل صلاه أو لكل صلاتين إذا جمعت بينهما، و أمّا إذا لم يثقب الكرسف فلا غسل عليها و لا وضوء و أنه ليس من الأحداث، فلو كانت متطهره قبل خروج ذلك الدم فطهارتها لا ترتفع بذلك.

و ذهب ابن الجنيد إلى أن الاستحاضه القليله التى لا تثقب الكرسف توجب غسلًا واحداً فى اليوم و الليله، و الاستحاضه الموجه لثقب الكرسف يجب لها الغسل لكل صلاه أو صلاتين إذا جمعت بينهما.

فابن أبى عقيل و ابن الجنيد اختلفا فى المستحاضه بالقليله، حيث أوجب الثانى فيها الغسل و لم يوجب الأول فيها غسلًا و لا

وضوء، و اتفقا على أن الاستحاضه منحصره فى القسمين: الكثيره و القليله، و لا متوسطه فيهما.

أمّا ما ذهب إليه ابن أبى عقيل فكأنه من جهه حمل الأوامر الوارده فى الأخبار بتوضؤ المستحاضه القليله على التوضؤ من جهه سائر الأحداث كما فى غير المستحاضه، و ناظر إلى نفى وجوب الغسل عنها، لا أنها تثبت عليها حكماً زائداً على بقيه المحدثين.

و الصحيح ما ذهب إليه المشهور من أن الاستحاضه القليله توجب الوضوء لكل صلاه، و ذلك للأخبار الداله على ذلك، و منها صحيحه الصحّاف المتقدمه حيث ورد فيها: «فإن انقطع عنها الدم قبل ذلك فلتغتسل و لتصل، و إن لم ينقطع الدم عنها إلّا بعد ما تمضى الأيام التى ترى الدم فيها بيوم أو يومين فلتغتسل ثم تحتشى و تستدفر و تصلّى الظهر و العصر، ثم لتنظر فإن كان الدم فيما بينها و بين المغرب لا- يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاه ما لم تطرح الكرسف عنها، فإن طرحت الكرسف عنها فسال الدم و جب عليها الغسل» الحديث «١».

فإنّها مضافاً إلى اشتمالها على كلمه «الفاء» فى صدرها «فإن ذلك ليس من الرحم

(١) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٢

.....

و لا من الطمث فلتتوضأ...» «١» و هى تدل على أن وجوب الوضوء متفرع على رؤيه الدم لا على حدث آخر دلت فى ذيلها على أن الدم إذا لم يسيل من القطنه و الكرسف يجب عليها أن تتوضأ و تصلّى عند وقت كل صلاه.

هذا على أن وضوءها لو كان من جهه الحدث لم يجب عليها إلّا وضوء واحد ما لم تحدث، و لم يكن وجه

لوجوبه عليها عند كل صلاه، على أن المرأه فى مفروض الروايه قد اغتسلت من الحيض و هى طاهره لا حدث لها لتتوضأ، فلو لم تكن الاستحاضه القليله من الأحداث لما وجب الوضوء عليها لكل صلاه.

و أما ما ذكره ابن الجنيد فهو مخالف لصريح الصحيحه، حيث دلت على وجوب الوضوء على المستحاضه إذا لم يسل الدم من القطنه، كما أوجبت عليها الغسل إذا سال الدم، و لم تدل على وجوب الغسل عليها فى كلتا صورتين.

إضافه و إعاده ذكرنا أن المعروف فى الاستحاضه القليله وجوب الوضوء على المستحاضه عند كل صلاه، و قد خالف فى ذلك ابن أبى عقيل و ابن الجنيد، و حاصل كلامهما إنكار الاستحاضه المتوسطه، فابن أبى عقيل ذهب إلى أن الاستحاضه القليله ليست حدثاً و لا-توجب غسلاً و لا وضوء، و لكن إذا ثقب الدم الكرسف سواء سال أم لم يسل أعنى الاستحاضه المتوسطه و الكثيره يجب معها الغسل لكل صلاه أو صلاتين و ذكرنا أن ما ذهب إليه ابن أبى عقيل يدفعه صريح الأخبار الوارده فى المقام.

□
منها: صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «المستحاضه تنظر أيامها فلا تصلّى فيها و لا يقربها بعلها، فإذا جازت أيامها و رأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر و العصر تؤخر هذه و تعجل هذه، و للمغرب و العشاء غسلاً تؤخر هذه و تعجل هذه، و تغتسل للصبح، و تحتشى و تستنفر و لا تحنى (تحبى) و تضم

(١) الوسائل ٢: ٣٣٠/ أبواب الحيض ب ٣٠ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٣

.....

فخذها فى المسجد و سائر جسدها خارج، و لا يأتيها بعلها أيام قرئها، و إن كان الدم لا

يثقب الكرسف توضع و دخلت المسجد و صلّت كل صلاة بوضوء، و هذه يأتيها بعلمها إلّا في أيام حيضها» «١».

□

و منها: صحيحه ابن نُعيم الصحاف عن أبي عبد الله (عليه السلام) «و إن لم ينقطع الدم عنها إلّا بعد ما تمضى الأيام التي كانت ترى الدم فيها بيوم أو يومين فلتغتسل ثم تحتشى و تستدفر و تصلّي الظهر و العصر، ثم لتنظر فإن كان الدم فيما بينها و بين المغرب لا- يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاة ما لم تطرح الكرسف، فإن طرحت الكرسف عنها فسال الدم و جب عليها الغسل، و إن طرحت الكرسف عنها و لم يسال الدم فلتتوضأ و لتصل و لا غسل عليها...» «٢».

و تقريب الاستدلال بهاتين الصحيحتين من وجوه ثلاثه:

الأول: أنهما جعلتا المستحاضه القليله، و هي التي لا يثقب دمها الكرسف، في قبال المستحاضه الكثيره، و هي التي يثقب دمها الكرسف و يسيل، و دلّتا على وجوب التوضؤ عند كل صلاة في الأولى و على وجوب الغسل عند كل صلاة في الثانيه، و جعلها في مقابل الكثيره يدل على أنها من الأحداث كالكثيره إلّا أن الواجب فيها الوضوء.

الثاني: أنهما اشتملتا على الجملة الشرطيه، حيث ورد في الصحيحه الأولى «و إن كان الدم لا يثقب الكرسف توضع»، و في الثانيه «فإن كان الدم فيما بينها و بين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ و لتصل»، و الجمل الشرطيه ظاهره الدلاله على تفرع الجزاء على الشرط أى حدوث الجزاء عند حدوث الشرط و أنه مستند إلى تحقق شرطه لا إلى أمر آخر، و عليه فهما تدلان على أن وجوب الوضوء مستند إلى رؤيه دم الاستحاضه لا

إلى سبب آخر من أسباب الوضوء.

الثالث: أنهما دلتا على وجوب الوضوء عند كل صلاه، و من الواضح أن الوضوء

(١) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٤

.....

لو كان مستنداً إلى سائر أسبابه لم يجب عند كل صلاه، بل يكفيها الوضوء مره واحده فى جميع صلواتها ما دامت لم تنقضه، فمن ذلك يظهر أن موجب الوضوء فى حقها ليس هو سائر الأسباب، وإنما الموجب هو الاستحاضه و أنها حدث موجب للوضوء عند كل صلاه.

و من جمله الأخبار الداله على ما ذكرناه صحيحه محمد بن مسلم المتقدمه «إذا أرادت الحائض أن تغتسل فلتستدخل قطنه، فإن خرج فيها شىء من الدم فلا تغتسل، و إن لم تر شيئاً فلتغتسل، و إن رأت بعد ذلك فلتوضأ و لتصل» «١».

و قد قدمنا اختلاف النسخ فيها و أن بعضها مشتمل على كلمه «الصفرة» بعد قوله «بعد ذلك»، و على كل حال تدل على أن وجوب الوضوء متفرع على رؤيه الدم أو الصفرة لا أنه مستند إلى أسباب الوضوء.

و منها غير ذلك من الروايات، هذا.

و قد يستدل فى المقام بما عن زراره عن أبى جعفر (عليه السلام) «قال سألته عن الطامث تقعد بعدد أيامها كيف تصنع؟ قال: تستظهر بيوم أو يومين، ثم هى مستحاضه فلتغتسل و تستوثق من نفسها و تصلّى كل صلاه بوضوء ما لم ينفذ (يثقب) الدم، فإذا نفذ اغتسلت و صلّت» «٢».

و دلالة الروايه على المدعى ظاهره إلا أنها ضعيفه السند، لاشتمالها على محمد بن خالد الأشعري الذى لم يوثق فى الرجال، فلا يمكن الاستدلال بها فى المقام و إن وصفت

بالموثقه فى كلام شيخنا الهمدانى «٣» (قدس سره) و غيره «٤»، هذا.

(١) الوسائل ٢: ٣٠٨/ أبواب الحيض ب ١٧ ح ١. و تقدمت فى ص ١٢.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٥/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٩.

(٣) مصباح الفقيه (الطَّهَّارَه): ٣١٧ السطر ٢٨.

(٤) كالسيد الحكيم فى المستمسك ٣: ٣٨٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٥

.....

أدله ابن أبى عقيل و قد استدل لما ذهب إليه ابن أبى عقيل بوجه:

منها: الأخبار الواردة فى حصر نواقض الوضوء فى الست «١» حيث إنها واردة فى مقام بيان ما هو ناقض للوضوء و مع ذلك لم يذكر الاستحاضه، فسكوته (عليه السلام) فى تلك الأخبار عن ذكرها و عدم عدّها من النواقض و هو فى مقام البيان أقوى دليل على عدم كون الاستحاضه من الأحداث الموجبه للوضوء.

وفيه: أن غايه ما هناك دلالة هذه الأخبار على المدعى بإطلاقها و سكوتها فى مقام البيان، و لا مانع من رفع اليد عن ذلك الإطلاق بالأخبار المعبره الداله على أن الاستحاضه من نواقض الوضوء.

و قد ذكر المحقق النائنى (قدس سره) أن أقوى إطلاق عثرنا عليه فى الأبواب الفقيهيه قوله (عليه السلام) «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب أربع خصال أو ثلاث: الطعام و الشراب و النساء و الارتماس فى الماء» «٢» و الوجه فى التردد بين الأربع و الثلاث هو التردد فى عد الطعام و الشراب واحداً أو اثنين، و مع ذلك رفعنا اليد عن إطلاقه بما ورد فى بقيه المفطرات من الروايات، هذا.

و قد يقال و هو حسن لا- بأس به إن النظر فى أخبار حصر النواقض إنما هو إلى النواقض العامه غير المختصه بطائفه و لا سيما بلحاظ أن السائل من الرجال، و

لا نظر فيها إلى النواقض المختصة بالنساء، حيث إن الاستحاضه مختصه بهنّ، فلا تنافى بينها و بين ما دلّ على أن الاستحاضه من نواقض الوضوء.

و كيف كان فلا- يمكننا رفع اليد عن الأخبار المتقدمه الصحيحه المعبره و الظاهره بل الصريحه من حيث الدلاله فى قبال الإطلاق فى أخبار حصر النواقض.

(١) الوسائل ١: ٢٤٥ ٢٥١ / أبواب نواقض الوضوء ب ١، ٢.

(٢) الوسائل ١٠: ٣١ / أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٦

.....

و منها: صحيحه زراره قال «قلت له: النفساء متى تصلّى؟ فقال: تقعد بقدر حيضها و تستظهر بيومين، فإن انقطع الدم، و إلّا اغتسلت و احتشت و استثفرت و صلّت، فإن جاز الدم الكرسف تعصّبت و اغتسلت ثم صلّت الغداه بغسل و الظهر و العصر بغسل و المغرب و العشاء بغسل، و إن لم يجز الدم الكرسف صلّت بغسل واحد...» (١).

بتقريب أنها وارده فى مقام البيان، و مع ذلك سكتت عن وجوب الوضوء على المستحاضه، فلو كان الوضوء واجباً على المستحاضه كالغسل تعرّضت لبيانها، و من عدم تعرضها لوجوب الوضوء يستكشف عدم وجوبه على المستحاضه.

و الاستدلال بهذه الروايه حسن من جهه و فاسد من جهه، و ذلك لأن دلالتها على عدم وجوب الوضوء على المستحاضه مع وجوب الغسل فى حقها و إن كانت صحيحه كما ذكر، إلّا أنها لا تدل على عدم وجوب الوضوء عليها فى الاستحاضه القليله لوضوح أنها سكتت عن إيجاب الوضوء عليها حينما وجب عليها الغسل، و أمّا عدم وجوب الوضوء عليها عند عدم تكليفها بالغسل كما فى المستحاضه القليله فلا دلاله لها عليه بوجه و لا أنها وارده لبيانها.

و منها: ما عن إسماعيل الجعفى

عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: المستحاضه تقعد أيام قرئها، ثم تحتاط بيوم أو يومين، فإذا هي رأت طهراً اغتسلت، وإن هي لم تر طهراً اغتسلت و احتشت، فلا تزال تصلّي بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف، فإذا ظهر أعادت الغسل و أعادت الكرسف» «٢».

نظراً إلى دلالتها على أن المستحاضه ما دام لم يظهر دمها على الكرسف أى تجاوز عنه لا يجب عليها شىء، بل تصلّي بالغسل الذى اغتسلت عن حيضها، وإنما يجب عليها الغسل بعد ما ظهر دمها على الكرسف، فهى قبل تجاوز الدم عن الكرسف ليست بذات حدث موجب لشىء، و بعده يجب الغسل دون الوضوء.

(١) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢: ٢٧٥/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١٠.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٧

.....

و الاستدلال بهذه الروايه مخدوش بحسب الدلاله و السند.

أما سنداً فلقوع القاسم بن محمد الجوهري فى سنده، و هو ممن لم تثبت وثاقته.

و أما دلاله فلأنها إنما وردت لبيان أن المستحاضه بعد ما اغتسلت عن حيضها لا يجب فى حقها غسل آخر ما دام لم يظهر الدم على الكرسف، و أما أنها إذا لم يظهر دمها على الكرسف لا يجب الوضوء عليها فهو مما لا يكاد يستفاد منها بوجه.

هذا كله فى الجواب عما ذهب إليه ابن أبى عقيل.

أدله ابن الجنيد و أمياً ما ذهب إليه ابن الجنيد من أن دم الاستحاضه إن كان ثقب الكرسف و تجاوز عنه وجب على المرأه أن تغتسل لكل صلاه أو صلاتين، و إذا لم يتجاوز عنه سواء لم يثقبه أو ثقبه و لم يتجاوز عنه «١» فيجب الغسل لكل نهار و ليله مره واحده، و

عليه فليس هناك استحاضه متوسطه و كثيره و قليله، بل يدور الأمر بين وجوب الغسل لكل صلاه و الغسل لكل يوم مره واحده، فقد استدل له بروايتين:

إحدهما: موثقه سِِّمَاعِه قال «قال: المستحاضه إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين و للفجر غسلًا، و إن لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مره و الوضوء لكل صلاه» «٢».

و ذلك لإطلاق قوله «و إن لم يجز الدم الكرسف» و شموله لكل من صورتى ثقبه و عدم تجاوزه عنه و صورته عدم ثقبه أصلًا. و هى كما ترى تدل على أن أمر المستحاضه يدور بين الغسل لكل صلاه كما إذا ثقب الدم الكرسف و تجاوز عنه، و بين الغسل لكل يوم و ليله مره واحده كما إذا لم يثقبه أصلًا أو ثقبه و لم يتجاوز عنه.

و ثانيتهما: صحيحه زراره قال «قلت له: النفساء متى تصلّى؟ فقال: تقعد بقدر

(١) ما نقل عن ابن الجنيد هنا يُنَافى ما نقل عنه فى ص ٢١ من أنّ الاستحاضه القليله هى التى لا تثقب الكرسف، و الصحيح ما نقله هناك.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٨

.....

حيضها و تستظهر بيومين فإن انقطع الدم، و إلّا اغتسلت و احتشت و استتفرت و صلّت فإن جاز الدم الكرسف تعصبت و اغتسلت ثم صلّت الغداه بغسل و الظهر و العصر بغسل و المغرب و العشاء بغسل، و إن لم يجز الدم الكرسف صلّت بغسل واحد...» «١».

و ذلك بعين التقريب المتقدم فى الموثقه، و عليه فليس لنا استحاضه يجب فيها الوضوء لكل صلاه بل الأمر يدور بين الأمرين المتقدمين، هذا.

و يمكن الجواب عما استدل به على

ذلك المسلك بأن مراد ابن الجنيد إن كان أن دم الاستحاضه سواء كان دمها أحمر و أسود أم كان أصفر لا يجب معه الوضوء لكل صلاه، بل دم الاستحاضه على إطلاقه إما أن يجب معه الغسل لكل صلاه و إما أن يجب معه الغسل مره واحده فى كل يوم.

فيدفعه صريح الموثقه المتقدمه حيث ورد فى ذيلها «هذا إن كان دمها عبيطاً، و إن كان صفره فعليها الوضوء» و هى كما ترى صريحه فى أن دم الاستحاضه إذا كان صفره لا يجب معها سوى الوضوء، فالموثقه تدل على خلاف مراده لا أنها دليل له.

و إن أراد بما ذكره أن دم الاستحاضه الأحمر أو الأسود على قسمين، قسم يجب معه الغسل لكل صلاه، و قسم يجب معه الغسل مره واحده لكل يوم و ليله، و لا قسم ثالث فى دم الاستحاضه الأحمر أو الأسود يجب معه الوضوء، فهو بظاهره ممّا لا بأس به و يمكن الاستدلال عليه بالموثقه و الصحيحه المتقدمتين.

ما ذهب إليه المحقق الخراسانى (قدس سره) بل هذا هو الذى ذهب إليه المحقق الخراسانى (قدس سره) فى فقهه «٢»، مستدلاً عليه بالروايتين المتقدمتين و معترضاً بهما على المشهور فى جعلهم الاستحاضه مطلقاً على أقسام ثلاثه و إيجابهم الوضوء فيما إذا لم يثقب الكرسف، مع أن الروايتين تدلان على أن دم الاستحاضه الأحمر أو الأسود يدور أمره بين وجوب الغسل معه لكل

(١) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥.

(٢) نقله عنه فى المستمسك ٣: ٣٨٦/ أقسام المستحاضه، و راجع كتاب الدماء: ٨٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٩

.....

صلاه و بين وجوب الغسل مره واحده فى كل يوم و ليله، و ليس هناك دم استحاضه

أحمر أو أسود يجب فيه الوضوء، هذا.

و لكن يمكن المناقشه فى الاستدلال بتلك الموثقه على ذلك بأنها ليست مسوقه لبيان أن حكم الاستحاضه يختلف باختلاف كيفية الدم و لونه و أنه إذا كان أحمر أو أسود يدور أمره بين القسمين المتقدمين، و إذا كان أصفر يجب فيه الوضوء، و إنما هى مسوقه لبيان اختلاف حكم دم الاستحاضه باختلاف كمّيه الدم و قلته و كثرته، بمعنى أنه إذا كان كثيراً على نحو يثقب الكرسف و يتجاوز عنه يجب الغسل لكل صلاه، و إذا كان كثيراً على نحو يثقب الكرسف و لم يتجاوز عنه يجب الغسل لكل يوم و ليله مره واحده، و إذا كان قليلاً بمقدار يعد عرفاً من الطوارئ و العوارض و لا يعد دمًا و لو كان أحمر أو أسود، لقلته و ضعفه حيث لم يثقب الكرسف يجب فيه الوضوء، فالمراد بالصفرة هو الدم القليل المعد من الطوارئ و الأعراض و لو كان أحمر.

و يشهد لذلك أمران:

أحدهما: أنه لم يقل و إن كان دمًا أصفر، ليتوهم أنها بصدد تقسيم الدم من حيث الصفرة و غيرها، بل قال و إن كان صفرة، إشاره إلى أن الدم لو كان من القله بمكان لا يعد دمًا عرفاً بل يعد من الأعراض يجب معه الوضوء و لو كان أحمر أو أسود، فهى مسوقه لبيان اختلاف حكم الاستحاضه باختلاف كمّيه الدم من حيث الكثره و القله، و لا- نظر لها إلى تقسيمه من حيث الكيفيه و اللون.

ثانيهما: أن الروايه لو كانت وارده لبيان تقسيم الدم بحسب الكيفيه و اللون فقد تعرضت فى الدم الأحمر لصورتين: الصوره الأولى ما إذا ثقب الدم الكرسف و تجاوز عنه. الصوره الثانيه ما إذا

ثقبه و لم يتجاوز عنه. و هناك صورته ثالثه من الدم الأحمر لم يتعرض لحكمها، و هي ما إذا لم يثقبه أصلاً.

و هذا بخلاف ما إذا حملناها على كونها وارده لبيان كميته الدم و أنه إذا كان كثيراً قد يثقب فقط و قد يثقب و يتجاوز، و هما صورتان، و قد يكون قليلاً لا يثقب و لا يتجاوز عن الكرسف، و هي التي يجب الوضوء فيها، هذا كله.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٠

.....

على أنا لو سلمنا أن الروايتين مطلقتان من حيث كون الدم غير المتجاوز ثاقباً من غير تجاوز و ما إذا لم يكن ثاقباً أصلاً، و قد دلنا على أن الواجب في صورته عدم تجاوز الدم عن الكرسف هو الغسل مره واحده لكل يوم و ليله سواء ثقبه أم لم يثقبه، فلا مناص من رفع اليد عن إطلاقهما و تقييدهما بما إذا كان الدم ثاقباً بمقتضى صريح صحيحه الصحاف حيث ورد فيها «ثم لتتظر، فإن كان الدم فيما بينها و بين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاه ما لم تطرح الكرسف عنها، فإن طرحت الكرسف عنها فسال الدم و جب عليها الغسل، و إن طرحت الكرسف عنها و لم يسال الدم فلتتوضأ و لتصل و لا غسل عليها، قال: و إن كان الدم إذا أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صيباً لا يرقأ، فإن عليها أن تغتسل في كل يوم و ليله ثلاث مرات إلى أن قال و كذلك تفعل المستحاضه» (١).

حيث صرحت بأن دم الاستحاضه إذا لم يسال من خلف الكرسف أي لم يثقبه و جب على المستحاضه أن تتوضأ و تصلي، و لا يجب عليها الغسل

حينئذ، و بها نقييد إطلاق قوله (عليه السلام) «و إن لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل» بما إذا لم يثقبه فإن اللازم حينئذ هو التوضؤ دون الاغتسال.

هذا كله فيما ذهب إليه المحقق الخراساني (قدس سره) عند كون دم الاستحاضه أحمر أو أسود، حيث ذكر دورانه بين القسمين المتقدمين من غير أن يكون له قسم ثالث يجب فيه الوضوء.

و أمّا إذا كان صفره فقد ذكر أن أمر الدم الأصفر يدور بين قسمين لا ثالث لهما فإنها إن كانت قليلة وجب معها الوضوء، و إن كانت كثيره يجب معها الغسل.

و استدللّ على ذلك بجمله من الأخبار الداله على أن المستحاضه إذا رأت صفره فلتتوضأ، منها: الموثقه المتقدّمه «٢»، و منها: صحيحه على بن جعفر عن أخيه «ما دامت

(١) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٧.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣١

.....

ترى الصفره فلتتوضأ من الصفره و تصلّي و لا غسل عليها من صفره تراها» «١»، و منها: صحيحه محمد بن مسلم الفاقد له لكلمه الصفره «٢»، و منها: صحيحته الأخرى «٣»، و منها: روايه على بن جعفر الأخرى، «فإن رأت صفره بعد غسلها فلا غسل عليها، يجزئها الوضوء عند كل صلاه تصلّي» «٤» و منها غير ذلك من الأخبار.

و بإزاء هذه الأخبار روايتان تدلان على أن المستحاضه إذا رأت صفره وجب عليها أن تغتسل.

□

إحدهما: صحيحه إسحاق بن عمار، قال «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأه الجبلى ترى الدم اليوم و اليومين، قال: إن كان دمًا عبيطاً فلا تصلّي ذينك اليومين، و إن كان صفره فلتغتسل عند كل صلاتين» «٥».

و ثانيتهما: صحيحه عبد الرحمن بن

الحجاج، قال «سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن امرأة نفست فمكثت ثلاثين يوماً أو أكثر، ثم طهرت و صلّت، ثم رأت دمًا أو صفرة، قال: إن كان صفره فلتغتسل و لتصل و لا تمسك عن الصلاة» (٦).

و هاتان الطائفتان متعارضتان، لدلاله إحداهما على وجوب الوضوء مع الدم الأصفر، و دلالة ثانيتهما على وجوب الغسل معه، إلّا أن هناك شاهد جمع بينهما، و هو ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام)، قال «سألته عن الحبلى قد استبان حملها، ترى ما ترى الحائض من الدم، قال: تلك الهراقة من الدم، إن كان دمًا أحمر كثيرًا فلا تصلى، و إن كان قليلًا أصفر فليس عليها إلّا الوضوء» (٧).

(١) الوسائل ٢: ٢٨٠/ أبواب الحيض ب ٤ ح ٨.

(٢) الوسائل ٢: ٣٠٨/ أبواب الحيض ب ١٧ ح ١.

(٣) الوسائل ٢: ٢٧٩/ أبواب الحيض ب ٤ ح ١.

(٤) الوسائل ٢: ٢٨٠/ أبواب الحيض ب ٤ ح ٧.

(٥) الوسائل ٢: ٣٣١/ أبواب الحيض ب ٣٠ ح ٦.

(٦) الوسائل ٢: ٣٩٣/ أبواب النفاس ب ٥ ح ٢.

(٧) الوسائل ٢: ٣٣٤/ أبواب الحيض ب ٣٠ ح ١٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٢

.....

حيث تدل على أنّ وجوب الوضوء مع رؤيه الدم الأصفر مختص بما إذا كان قليلًا و أمّا مع الكثرة فالواجب فى حقها الاغتسال، و بهذا يرتفع التعارض بين الطائفتين.

و النتيجة أنه ليس هناك قسم ثالث فى الاستحاضه لا فيما إذا كان الدم أحمر و لا فيما إذا كان أصفر، هذا.

و الصحيح ما ذهب إليه المشهور من تقسيم الاستحاضه إلى أقسام ثلاثة: إما أن لا يثقب الدم الكرسف و يجب الوضوء معه، و إما أن يثقب الدم الكرسف و لا يتجاوز

عنه فيجب غسل واحد، وإما أن يثقب و يتجاوز الدم عن الكرسف فتجب أغسال ثلاثة، ولا- يعتمد على ما فصّله المحقق الخراساني (قدس سره) كما عرفت.

توضيح المقال في جواب المحقق الخراساني (قدس سره) و توضيح الكلام في الجواب عما أفاده يقع في مقامين: أحدهما في الدم الأحمر. و ثانيهما في الدم الأصفر. فنقول أولاً في الدم الأحمر:

□
المقام الأول: إن صريح صحيحه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال «المستحاضه تنظر أيامها فلا تصلّي فيها و لا يقربها بعلها، فإذا جازت أيامها و رأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر و العصر تؤخر هذه و تعجل هذه، و للمغرب و العشاء غسلًا تؤخر هذه و تعجل هذه، و تغتسل للصبح و تحتشى و تستنفر و لا تحنى (تحیی)، و تضم فخذها في المسجد و سائر جسدها خارج، و لا- يأتيها بعلها أيام قرئها و إن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت و دخلت المسجد و صلّت كل صلاه بوضوء» «١» أن حكم المستحاضه يختلف باختلاف ثقب الدم الكرسف و عدمه، فمع الثقب تجب الأغسال الثلاثة و مع عدم الثقب يجب الوضوء، فالثقب له موضوعيه في حكم المستحاضه و أنه المدار في اختلاف أحكامها، بمعنى أن الدم الذي يثقب الكرسف يجب معه الأغسال و لكنّه هو بعينه لو خرج و لم يثقب و جب معه الوضوء، فالدم الواحد

(١) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٣

.....

الذي يحكم معه بوجوب الأغسال إذا ثقب هو الذي يحكم معه بوجوب الوضوء لو لم يكن ثاقباً، فلا وجه لتقسيم دم الاستحاضه إلى الصفرة أو الحمرة.

و ليس المدار في اختلاف حكمها

هو اختلاف لون الدم من الحمره و الصفره، بل سواء أ كان دمها أحمر أم كان أصفر إذا ثقب الكرسف وجبت معه الأغسال الثلاثة و إذا لم يثقبها وجب معه الوضوء، فما أفاده (قدس سره) من اختلاف حكم المستحاضه باختلاف لون الدم مخالف لصريح الصحيحه كما عرفت.

نعم، هي توافق المحقق المزبور في أن دلالتها على وجوب الأغسال الثلاثة مع الثقب على نحو الإطلاق سواء أ كان متجاوزاً أيضاً أم لم يكن، إلا أنه لا بد من تقييد إطلاقها من هذه الجبهه بصحيحه زراره الداله على أن وجوب الأغسال الثلاثة إنما هو فيما إذا كان الثقب مع التجاوز، و أمّا مع عدم التجاوز فالواجب غسل واحد لكل يوم و ليله: «قال قلت له: النفساء متى تصلّى؟ فقال: تقعد بقدر حيضها و تستظهر بيومين فإن انقطع الدم، و إلا اغتسلت و احتشيت و استنشرت و صلّت، فإن جاز الدم الكرسف تعصبت و اغتسلت ثم صلّت الغداه بغسل و الظهر و العصر بغسل و المغرب و العشاء بغسل، و إن لم يجز الدم الكرسف صلّت بغسل واحد.» (١).

و روايته الأخرى عن أبي جعفر (عليه السلام) قال «سألته عن الطامث تقعد بعدد أيامها كيف تصنع؟ قال: تستظهر بيوم أو يومين ثم هي مستحاضه، فلتغتسل و تستوثق من نفسها و تصلّى كل صلاه بوضوء ما لم ينفذ (يثقب) الدم فإذا نفذ اغتسلت و صلّت» (٢). إلا أنها ضعيفه بمحمد بن خالد الأشعري، فهي صالحه للتأييد دون الاستدلال بها.

و كيف كان فبدلاله صحيحه زراره صريحاً يقيد إطلاق قوله (عليه السلام) في الصحيحه المتقدمه «و رأيت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر...» بما إذا كان متجاوزاً و أمّا مع الثقب من دون

تجاوز فالواجب في حقها غسل واحد، فالصحيحان تدلّان على المسلك المشهور من انقسام المستحاضه إلى أقسام ثلاثة، و
وجوب الوضوء مع

(١) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٥/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٤

.....

عدم الثقب، و الغسل الواحد مع الثقب من دون تجاوز، و الأغسال الثلاثة مع الثقب و التجاوز.

و بإزائهما موثقه سماعه المتقدمه «١»، و ما هو بمضمونها التي اعتمد عليها المحقق الخراساني (قدس سره)، و ذلك بتقريب أن
قوله (عليه السلام) «إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين...» مطلق يشمل ما إذا كان الثقب مع التجاوز و ما إذا لم يكن
متجاوزاً، فتدل هذه الجملة على وجوب الأغسال الثلاثة مع الثقب من دون فرق بين المتجاوز و غيره.

ثم إن قوله (عليه السلام) في الجملة الثانيه «و إن لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مرّه» تصريح بالمفهوم المستفاد
من الجملة السابقه، و معناه و إن لم يثقب الدم الكرسف فعليها الغسل، لأن مفهوم قوله (عليه السلام) «إذا ثقب» إذا لم يثقب.

و عليه فالموثقه تدلّنا على أن أمر الدم الأحمر الذي تراه المستحاضه مردد بين أمرين، لأنه إما أن لا يثقب فالواجب فيه غسل
واحد لكل يوم، و إما أن يثقب فالواجب فيه الأغسال الثلاثة تجاوز الدم أم لم يتجاوز، فليس للمستحاضه التي ترى الدم الأحمر
أقسام ثلاثة يجب في أحدها الوضوء، هذا.

وجوه المناقشه في الاستدلال بالموثقه و لكن للمناقشه في الاستدلال بالموثقه مجال واسع، و هي من وجوه:

الأول: أنا لو سلمنا أن الجملة الثانيه تصرح بالمفهوم المستفاد من الجملة السابقه يدور الأمر بين ارتكاب أحد أمرين كلاهما
خلاف الظاهر،

و ذلك لأن المفهوم هو عبارته عن نفى ما ورد في المنطوق، و منطوق الموثقه «إذا ثقب الدم الكرسف»، و المذکور فی الجملة الثانيه «و إن لم یجز الدم...»، و المفروض أنه مفهوم الجملة الأولى و لا- يمكن إبقاؤهما على حقيقتهما و العمل على أصاله الحقيقه فی كليهما.

فإنما أن يراد من الثقب التجاوز فيصير معنى «إذا ثقب» إذا تجاوز، ليصح كون

(١) في ص ٢٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٥

.....

الجملة الثانيه مفهوماً للجملة الاولى، و حينئذ تدل الموثقه على أن الدم إذا تجاوز الكرسف فيجب فيه الأغسال الثلاثه، و إذا لم يتجاوز يجب فيه غسل واحد. و هذا خلاف ما يدعيه المحقق الخراساني، و هو عين ما التزم به المشهور في الدم المتجاوز و الدم الثاقب غير المتجاوز.

و إمّا أن يعكس الأمر و يتصرف في الجملة الثانيه بحمل التجاوز على الثقب، أي إذا لم يثقب الدم و جب عليها غسل واحد، و هو ما ادعاه (قدس سره) في المقام، و بما أنه لا قرينه على تعيين أحد التصرفين و ارتكاب إحدى المخالفتين للظاهر و لا مرجح له تصبح الموثقه المذكوره مجمله لا محاله.

الثاني: أن الجملة الثانيه ليست تصريحاً بمفهوم الجملة الاولى، بل الظاهر المستفاد من الموثقه أن الجملة الأولى مطلقه، و قد دلت بإطلاقها على وجوب الأغسال الثلاثه مع الثقب تجاوز أم لم يتجاوز، و الجملة الثانيه بيان و مقيد لإطلاق الجملة الأولى و تدل على أن وجوب الأغسال الثلاثه إنما هو إذا ثقب الدم و تجاوز، و أمّا إذا ثقب و لم يتجاوز فالواجب غسل واحد.

و لا بأس بالإطلاق في الجملة المتقدمه مع بيان القيد في الجملات المتأخره، بل هو كلام فصيح، و

قد وقع نظيره في كلام الله سبحانه كما في قوله تعالى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ فَإِنَّهُ بِإِطْلَاقِهِ شَامِلٌ لِلْجَنْبِ وَغَيْرِهِ، ثم أتى بمقيده بقوله عزّ من قائل وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا «١» فإنه مقيد لإطلاق الجملة السابقة و دال على أن وجوب الوضوء إنما هو في حق غير الجنب، و أمّا الجنب فحكمه أن يتطهر.

و عليه فالموثقة تدل على مذهب المشهور، غايه الأمر أن نضيف عليها الحكم بوجوب الوضوء مع عدم الثقب أصلاً بمقتضى صحيحه معاوية بن عمار المتقدمه.

و يدلُّ على ما ذكرناه موثقه أخرى لِسَمَاعِهِ مَسْنَدُهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) بخلاف هذه الموثقة فإنها مضمرة، «قال: غسل الجنابه واجب، و غسل الحائض إذا طهرت واجب، و غسل المستحاضه واجب إذا احتشت بالكرسف و جاز الدم الكرسف

(١) المائده ٥: ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٦

.....

فعليةا الغسل لكل صلاتين و للفجر غسل، و إن لم يجز الدم الكرسف فعليةا الغسل كل يوم مرّه و الوضوء لكل صلاه... «١» فإنها صريحه فيما ذكرناه حيث عبرت بتجاوز الدم و بعدم تجاوزه، و الراوى عن سماعه في كلتا الروايتين شخص واحد و هو عثمان بن عيسى، و الوجه في الاستدلال بها أن من البعيد أن تكون هذه الروايه متضمنه لمطلب آخر غير الروايه، بل الظاهر أنهما متكفلتان لمطلب واحد عبر في إحداهما بتعبير و في الأخرى بتعبير آخر.

الثالث: هب أننا سلمنا أن الجملة الثانيه مفهوم للجملة السابقه إلا أن الالتزام بمدلولها و أن الدم الثاقب مطلقاً يجب معه الأغسال الثلاثه تجاوز أم لم يتجاوز، و غير الثاقب يجب معه غسل واحد، إنما هو فيما إذا كانت الروايه منحصره بالموثقه.

و ليس

الأمر كذلك لما عرفت من الصحيحتين، فلا بد من التصرف في الموثقه بقرينتهما و حمل الثاقب على المتجاوز بتقييد إطلاقها، و الحكم فى الثاقب غير المتجاوز بالغسل الواحد و فى غير الثاقب أصلاً بوجوب الوضوء بمقتضى صريح الصحيحتين لأنّ المتجاوز فى مثلهما ليس بمجمل، و إنما يراد به المتجاوز عن الكرسف و لا يحتمل أن يراد به الثقب.

فتدلنا الصحيحتان و غيرهما من الأخبار على أن الدم مع الثقب و المتجاوز يجب فيه الأغسال الثلاثة، و مع الثقب غير المتجاوز يجب غسل واحد، و معه تكون هاتان الروايتان قرينه على أن المتعين فى الموثقه أن يتصرف فى الثقب بحمله على المتجاوز، لا أن يتصرف فى المتجاوز بحمله على الثقب.

هذا كله فى الدم الأحمر.

المقام الثانى: فى الدم الأصفر، و قد عرفت أنه (قدس سره) فضّل فيه بين الكثير العرفى و أوجب فيه الغسل، و بين القليل العرفى و حكم فيه بوجوب الوضوء، و قال إنه لا ثالث لهما فى البين، و استدل عليه بالطائفة الداله على أن المستحاضه إذا رأت صفره تتوضأ و تصلّى، و بما دلّ على أن المستحاضه إذا رأت صفره تغتسل و تصلّى، بدعوى

(١) الوسائل ٢: ١٧٣ / أبواب الجنابه ب ١ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٧

.....

أنهما متعارضتان بالتباين و هناك شاهد جمع بينهما، أعنى ما رواه محمد بن مسلم حيث دلّت على وجوب الوضوء مع كون الدم قليلاً أصفر.

و لكن يرد عليه أن ما أقامه شاهداً للجمع بين الطائفتين ضعيف السند لإرساله.

إعاده و تتميم ذكرنا أن المحقق الخراسانى (قدس سره) خالف المشهور فى المقام، و ذهب إلى التفصيل فى دم الاستحاضه بين الأحمر و الأصفر، و ذكر أن الدم الأحمر

يدور أمره بين وجوب الأغسال الثلاثة فيما إذا تجاوز الدم عن الكرسف، و وجوب غسل واحد فيما إذا ثقب الدم الكرسف من غير أن يتجاوز، و استدل عليه بموثقه سماعه المتقدمه بالتقريب السابق.

و أما الدم الأصفر فقد ذكر أنه إذا كان كثيراً عرفياً لا بحسب الاصطلاح الذى هو بمعنى تجاوز الدم عن الكرسف و جب فيه الغسل، و إذا كان قليلاً عرفاً و جب فيه الوضوء، و ذكر أنه على ذلك تكون الاستحاضه المتوسطه المصطلحه داخله فى الاستحاضه القليله عنده، لأن كون الدم بحيث يوجب الثقب فحسب لا يعد دمًا كثيراً عرفاً، بل هو من الدم القليل فيجب فيه الوضوء، بل بعض أقسام الاستحاضه الكثيره يدخل فى القليله عنده، كما إذا ثقب الكرسف و تجاوز عنه بشىء يسير، فإن مثله لا يعد كثيراً عرفاً بل هو قليل فيجب فيه الوضوء، إلّا أن يكون سائلاً على وجه يعد كثيراً عرفاً، هذا.

و قد قدمنا أن ما أفاده فى الدم الأحمر غير تام، لصحيحه معاويه بن عمّار الداله بصراحته على أن المدار فى اختلاف أحكام المستحاضه إنما هو الثقب و عدمه، و أن الدم الثاقب يجب معه الأغسال الثلاثه و غير الثاقب يجب معه الوضوء، بمعنى أن الدم الذى يجب معه الغسل إذا كان ثاقباً هو الذى يجب معه الوضوء إذا كان غير ثاقب و عليه فلا عبره بحمره الدم و صفرتة، بل المدار إنما هو بثقب الدم و عدم ثقبه.

و لما كانت الصحيحه مطلقه من حيث دلالتها على وجوب الأغسال الثلاثه مع

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٨

.....

الثقب سواء أ كان متجاوزاً أم لم يكن، فلا بدّ من تقييدها بصحيحه زراره الدالّه على أن وجوب الأغسال الثلاثه إنما

هو مع تجاوز الدم الثاقب «١»، و أما الدم الثاقب غير المتجاوز فإنما يجب معه غسل واحد، و عليه فالصحيحان بعد تقييد مطلقهما بمقيدهما صريحتان فى مسلك المشهور، هذا.

مناقشات المحقق الخراسانى (قدس سره): و للمحقق الخراسانى (قدس سره) «٢» مناقشات فى الاستدلال بالصحيحه على المسلك المشهور بين الأصحاب:

المناقشه الاولى: أن الصحيحه و إن دلت على وجوب الوضوء عند عدم كون الدم ثاقباً إلا أنها لا تدل على عدم وجوب الغسل حينئذ، لعدم كونها فى مقام البيان من هذه الجهه، أى من جهه وجوب الغسل و عدمه، و إنما وردت للدلاله على وجوب الوضوء حينئذ، فلا يمكن التمسك بإطلاقها فى الحكم بعدم وجوب الغسل حينئذ.

و هذه المناقشه منه (قدس سره) عجيبه، و ذلك لأنه مع ورود الروايه لبيان ما يجب على المستحاضه حسب اختلاف حالاتها و وجوب الغسل عليها ثلاث مرّات مع الثقب، كيف لا تكون بصدد البيان عند عدم ثقبه، إذ لو لم تكن بصدد بيان الغسل الواجب عليها لم تتعرض لوجوبه مع الثقب أيضاً، و كونها مع الثقب فى مقام البيان و عدم كونها كذلك عند عدم الثقب الذى هو مفروض الروايه فى الجمله الثانيه منها عجيب غايته.

المناقشه الثانيه: أن المراد بالتوضؤ فى قوله (عليه السلام) «و إن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت و دخلت المسجد و صلّت كل صلاه بوضوء» لم يعلم أنه الوضوء المصطلح عليه، بل المراد به هو الاغتسال من التنظيف و التطهير، إذ لو أُريد به الوضوء

(١) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥.

(٢) كتاب الدماء: ٨٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٩

.....

المصطلح عليه للزم التكرار فى الروايه، حيث ذكرت وجوب الوضوء عليها فى آخر الروايه

«و صلّت كل صلاة بوضوء» و عليه فتكون الصحيحه موافقه لمسلكه (قدس سره) من وجوب الغسل الواحد عند عدم ثقب الدم.

و هذه المناقشه أيضاً غريبه، و ذلك لأن التوضؤ بمعناه اللغوى المعبر عنه ب «شستشو» و إن كان قد يستعمل فى كلامهم إلا أنه بمعنى الغسل مما لم يعهد استعماله بوجه، بل الظاهر إرادته الوضوء المصطلح عليه منه.

و دعوى أنه يلزم التكرار حينئذ واصله الدفع، لأن قوله (عليه السلام) «و صلّت كل صلاة بوضوء» إنما هو لبيان أن المستحاضه ليست كبقية المكلفين فى جواز اكتفائها بوضوء واحد فى جميع صلواتها، بل يجب عليها أن تتوضأ لكل صلاة و ليس معناه وجوب أصل الوضوء عند حدث الاستحاضه ليلزم التكرار.

المناقشه الثالثه: أن دلالة الصحيحه على عدم وجوب الغسل عند عدم ثقب الكرسف إنما هى بالإطلاق بعد قطع النظر عن المناقشتين المتقدمتين، نظراً إلى أنها فى مقام البيان و معه تعرضت لوجوب الوضوء على المستحاضه حينئذ و لم تتعرض لوجوب الغسل فى حقها، فمن سكوتها فى مقام البيان يستكشف عدم وجوبه.

إلا أنه لا مانع من رفع اليد عن إطلاقها و تقييدها بموثقه سماعه الدالّه على أنه مع عدم ثقب الدم يجب عليها الغسل مره واحده بناء على ما قدمناه فى تقريب دلالتها و أن قوله (عليه السلام) «و إن لم يجز الدم» معناه أن الدم إذا لم يثقب.

و عليه يقال: إن مقتضى الصحيحه و إن كان وجوب الوضوء على المستحاضه مع عدم الثقب، إلا أن الموثقه تدل على أنه مع الوضوء يجب عليها الاغتسال، و بضم إحداهما إلى الأخرى يستفاد أن وظيفه المستحاضه عند عدم ثقب الكرسف هو الغسل الواحد و الوضوء لكل صلاة، لأنها حينئذ محدثه بالحدث

الأصغر و بالحدث الأكبر، فيجب عليها الوضوء و الاغتسال كما هو مسلكه (قدس سره).

و هذه المناقشه لا بأس بها فيما إذا تم ما ذكره في تقريب استدلاله بالموثقه، بأن يكون قوله (عليه السلام) «و إن لم يجز الدم الكرسف» مفهوماً للجمله السابقه عليه

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٤٠

.....

و أن يكون بمعنى عدم كون الدم ثاقباً، فإنه لا مناص مما أفاده، لإطلاق الصحيحه من حيث وجوب الغسل حينئذ، فيرفع عنه اليد بدلاله الموثقه على وجوب الغسل معه.

إلّا أنك عرفت أن ما أفاده (قدس سره) ليس بتام، لعدم كون الجمله الثانيه مفهوماً للجمله المتقدمه عليها، بل الظاهر أنها مقيده لإطلاق الجمله الأولى نظير قوله تعالى وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا المقيد لإطلاق قوله عَزَّ مِنْ قَائِلٍ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ... «١».

و مع الغض عنه فإن كون «إن لم يجز» بمعنى إن لم يثقب و إن كان محتملاً حينئذ إلّا أنه يحتمل أن يكون قوله «إذا ثقب الدم» بمعنى إذا تجاوز الدم، فإن اللازم هو أحد هذين التصرفين في الجملتين بناء على أن الجمله الثانيه مفهوم للجمله السابقه عليها و أمّا تعيين خصوص الأول فهو مما لا مرجح له.

و معه تصيح الموثقه مجمله لو لم نقل برجحان المحتمل الثاني، لدلاله سائر الروايات كصحيحه زراره على أن وجوب الأغسال الثلاثه إنما هو مع تجاوز الدم عن الكرسف لا مع كون الدم ثاقباً فقط، فإن التجاوز و الثقب لو كان مجملاً فإنما هو كذلك في هذه الروايه، و أمّا بقيه الروايات فلا إجمال في شىء منها، و هو ظاهر.

المناقشه الرابعه: مع الغض عن جميع المناقشات المتقدمه لا دلالة في الصحيحه على أن إيجاب الوضوء عند

عدم كون الدم ثاقباً إنما هو فيما إذا كان الدم أحمر، بل الصحيحه مطلقه من هذه الجبهه، فأى مانع من حملها على الدم الأصفر بقرينه موثقه سماعه الداله على أن الدم الأحمر إذا لم يثقب الكرسف وجب فيه الغسل، حيث ورد فى ذيلها «هذا إن كان دمها عبيطاً».

و به ترتفع المنافاه بينهما و تكون الأخبار الوارده فى المقام بعد تقييد مطلقها بمقيدها و إرجاع بعضها إلى بعض، داله على أن الدم الأحمر يدور أمره بين وجوب الأغسال الثلاثه معه كما إذا كان ثاقباً، و بين وجوب الغسل الواحد كما إذا لم يثقب، و أمّا الدم

(١) المائده ٥: ٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٤١

.....

الأصفر فيفصل فيه بين الكثير العرفى و القليل العرفى بوجوب الغسل فى الأول و الوضوء فى الثانى، هذا.

و لا يخفى أن هذه المناقشه كسابقتها، و ذلك لما ظهر مما ذكرناه من أن صحيحه معاويه بن عمّار صريحه فى أنه لا عبره بحمره الدم و صفرتة، و إنما المدار على ثقب الدم و عدمه، و أن الدم الذى يجب معه الأغسال الثلاثه مع الثقب هو الدم الذى يجب فيه الغسل الواحد إذا لم يثقب، سواء كان الدم أحمر أم أصفر، و الدم الأصفر لو ثقب لم يكن عنده موجياً للغسل لأنه قليل عرفاً فضلاً عما إذا لم يثقب، على أن إطلاق الدم منصرف إلى الدم الأحمر و لا يمكن حمله على الأصفر، فإنه جعل فى بعض الأخبار فى قبال الدم: «إذا رأَت الدم و إذا رأَت الصفرة» «١» و معه كيف يحمل الدم فى الصحيحه على الأصفر، هذا كله.

مضافاً إلى أنه لا موجب أصلاً لتقييد الصحيحه بالموثقه، إذ لا تنافى بينهما و

لا تماس، وذلك لأن الموضوع في الموثقه على ما فسرناه إنما هو الدم الثاقب و أنه مع التجاوز تجب فيه الأغسال الثلاثة، و مع عدم التجاوز يجب فيه غسل واحد، و أمّا الدم غير الثاقب فهو مما لم يتعرض له في الموثقه أصلاً، و الصحيحه متعرضه لحكمه و مع عدم التماس بينهما في الدم غير الثاقب لا موجب لجعل إحداهما مقيده لإطلاق الأخرى.

و عليه فالصحيح ما ذهب إليه المشهور من أن الاستحاضه إذا كانت قليلة أى لم يكن الدم ثاقباً للكسف و جب معه الوضوء لكل صلاه، و إذا كانت متوسطه أى كان الدم ثاقباً للكسف و جب عليها أن تتوضأ لكل صلاه و يجب أن تغتسل غسلًا واحداً لكل يوم و ليله، لاجتماع الحدث الأصغر مع الحدث الأكبر حينئذ، و إذا كانت كثيره أى كان الدم ثاقباً و متجاوزاً عن الكسف و جب الوضوء و الغسل لكل صلاه، و ذلك لصحيتى معاويه و زراره المتقدمتين.

(١) الوسائل ٢: ٢٩١/ أبواب الحيض ب ٨ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٤٢

.....

هذا كله في الدم الأحمر، و بقى الكلام في الدم الأصفر.

الكلام في الدم الأصفر و قد ذكر أن دم الاستحاضه إذا كان أصفر فإن كان كثيراً عرفاً بأن سال عن الكسف فيجب معه الأغسال الثلاثة، و إذا كان قليلاً عرفاً بأن لم يثقب الكسف أو تجاوز عنه و لم يسأل فيجب فيها الوضوء، فلا قسم ثالث بينهما.

فهو (قدس سره) و إن التزم بوجوب الأغسال الثلاثة في مورد، و وجوب غسل واحد في مورد آخر، و وجوب الوضوء في مورد ثالث، إلا أنه على ترتيب آخر غير الترتيب الذى سلكه المشهور، لأنه التزم بوجوب الأغسال الثلاثة فيما إذا

تجاوز الدم عن الكرسف و فيما إذا كان الدم أحمر، و إذا سال و عدّ كثيراً عرفاً فيما إذا كان صفره و بوجوب غسل واحد في خصوص الدم الأحمر غير المتجاوز عن الكرسف ثقب أم لم يثقب، و بوجوب الوضوء في الدم الأصفر القليل عرفاً.

و استدل على ما ذهب إليه بما ورد في جملة من الروايات من أن المرأة إذا رأت الدم الأصفر وجب عليها الأغسال الثلاثة، و ما ورد من أنها إذا رأت صفره تتوضأ و تصلّي كما نقلناهما سابقاً «١».

فإنهما متعارضان بالتباين لدلاله إحداهما على وجوب الأغسال الثلاثة مع الصفرة مطلقاً و دلالة الأخرى على وجوب الوضوء معها مطلقاً، إلّا أن هناك شاهد جمع، و هو ما رواه محمد بن مسلم «في الحامل قد استبان حبلها ترى ما ترى الحائض من الدم، قال: تلك الهراقة من الدم، إن كان دمّاً أحمر كثيراً فلا تصلّي، و إن كان قليلاً أصفر فليس عليها إلّا الوضوء» «٢».

حيث يدل على أنّ الوضوء في الدم الأصفر إنما يجب فيما إذا كان قليلاً، و أمّا إذا كان كثيراً فمقتضى الطائفة الأولى أن يحكم فيه بوجوب الاغتسال، هذا.

(١) تقدّم ذكر جميعها في نفس المسألة: الصفحة ٣٠.

(٢) تقدمت في الصفحة ٣١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٤٣

.....

و لا يمكن المساعده على ما أفاده بوجه، و ذلك لضعف الروايه التي جعلها شاهد جمع بين الطائفتين بإرسالها، فتبقى الطائفتان على تعارضهما.

و الصحيح أن يقال: إن الطائفتين و إن كانتا متعارضتين بالتباين كما مر، إلّا أن الطائفة الداله على وجوب الاغتسال مع الصفرة لا بدّ من حملها على ما إذا كانت الاستحاضه أى الدم الأصفر كثيره بحسب الاصطلاح بأن ثقت الكرسف و تجاوزت عنه،

فإنها لو كانت قليلة أى غير ثاقبه أصلاً لا يحتمل كونها موجهة للأغسال الثلاثة، لأنّ الصفرة لا تزيد على الدم الأحمر، و الدم الأحمر غير الثاقب أعنى الاستحاضه القليله لا توجب الأغسال الثلاثة فكيف توجبها الصفرة.

و كذلك الحال فى الدم الأصفر المتوسطه بحسب الاصطلاح على مسلك صاحب الكفايه، لأنها على مسلكه لو كان أحمر لم تكن موجهة للأغسال الثلاثة فكيف تكون الاستحاضه مع الصفرة موجهة للأغسال الثلاثة.

فهذه القرينه الخارجيه أعنى العلم بعدم كون الأصفر أشد من الدم الأحمر بحسب الحكم توجب اختصاص الأخبار الآمره بالأغسال الثلاثة على الاستحاضه الكثيره، أى الصفرة فيما إذا كانت كثيره بحسب الاصطلاح، و معه تنقلب النسبه من التباين إلى العموم المطلق.

فالطائفه الثانيه تدل على وجوب الوضوء مع الصفرة فى جميع الأقسام الثلاثة المتقدمه، و الطائفه الاولى تدل على وجوب الغسل فى الدم الأصفر الكثير، و معه فالقاعدته تقتضى تخصيص الأولى بالثانيه و الحكم فى المستحاضه الكثيره عند الصفرة بوجوب الأغسال الثلاثة، و أمّا فى المتوسطه و القليله فيجب فيهما الوضوء.

إلّا أن تلك الطائفه الآمره بالوضوء فى المتوسطه و القليله معارضه بصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج، قال «سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن امرأه نفست فمكثت ثلاثين يوماً أو أكثر، ثم طهرت و صلّت، ثم رأت دمًا أو صفرة، قال: إن كانت صفرة فلتغتسل و لتصل و لا تمسك عن الصلاه» (١).

(١) الوسائل ٢: ٣٩٣/ أبواب النفاس ب ٥ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٤٤

.....

لدلالاتها على وجوب الغسل مع الصفرة من غير تقييده بالمره الواحده أو بثلاث مرات و لا بشىء من أقسام الاستحاضه، و النسبه بينهما عموم من وجه، و ذلك لأن صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج و

إن كانت مطلقه إلّا أنه لا- بدّ من إخراج المستحاضه القليله عن إطلاقها للقرينه المتقدمه من أن الصفره لا- يحتمل أن يكون حكمها أشدّ من الأحمر، وقد تقدم أن الاستحاضه القليله فى الدم الأحمر لم تكن موجبه للاغتسال فكيف بالاستحاضه القليله فى الدم الأصفر.

فالصحيحه تختص بالاستحاضه الكثيره و المتوسطه، كما أن الأخبار الداله على الوضوء مختصه بالمتوسطه و القليله، فالاستحاضه المتوسطه بالأصفر مورد للتعارض بين الروايتين، فالصحيحه تدل على وجوب الغسل فيها، و الطائفه الثانيه تدل على وجوب الوضوء فيها.

فإن أمكننا الجمع بينهما بالأخذ بكلتا الطائفتين فنأخذ بهما و نحكم بأن فى المتوسطه الأصفر يجب الغسل و الوضوء كما هو مسلك المشهور، و تكون النتيجة بعد الجمع بين الأخبار وجوب الأغسال الثلاثه فى الاستحاضه الكثيره، و وجوب الغسل الواحد و الوضوء فى المتوسطه، و وجوب الوضوء خاصه فى القليله.

و إن لم يمكننا الجمع بينهما نظراً إلى أن الصحيحه تدل على جواز الاقتصار على الغسل فى صحه الصلاه و إن لم تتوضأ، و الطائفه الثانيه تدل على جواز الاقتصار على الوضوء فحسب و إن لم تغتسل، فلا- يمكن الجمع بينهما فلا- مناص من الحكم بتساقطهما، لأن تعارضهما بالإطلاق، و بعد التساقت نرجع إلى صحيحه معاويه بن عمار و صحيحه زراره المتقدمتين، لأنهما الأصل فى الاستحاضه، و قد عرفت دلالتهما على أن العبره فى الاستحاضه بكميه الدم لا بكيفيته من الحمره و الصفره، فإنه إذا ثقب الكرسف مع التجاوز أى كان كثيراً أحمر كان أو أصفر ففيها الأغسال الثلاثه، و إذا ثقب من غير تجاوز الكرسف ففيها غسل واحد، و إذا لم يثقب و لم يتجاوز ففيها وضوء واحد، فإن الروايتين لا معارض لهما بعد تساقط

الطائفتين المتقدمتين بالتعارض.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٤٥

فريضه كانت أو نافله (١)، و تبديل القطنه أو تطهيرها «١».

و بهذا يتضح أن ما ذهب إليه المشهور هو الصحيح.

بقى الكلام فى موثقه سِماعه حيث إن ظاهرها أو صريحها أن بين الدم الأحمر و الأصفر فرقاً و تفاوتاً بحسب الحكم، حيث قال «هذا إن كان دمها عبيطاً، و إن كان صفره فعليها الوضوء» «٢».

و الجواب عن ذلك أنه لا-مناص من حمل الموثقه على إرادته الكميّه دون الكيفيه بمعنى أن هذا إنما هو فيما إذا كان الدم كثيراً، و أمّا إذا كان قليلاً بمثابه عدّ من الأعراض عرفاً بحيث يرى صفره و لو كان أحمر حقيقه لقلته، فلا يجب فيه إلّا الوضوء.

و ذلك بقرينه الأخبار الأخر الداله على وجوب الغسل مع الصفره إذا كانت ثاقبه الكرسف، بل حمل الموثقه على ذلك مما لا مناص عنه حتى بناء على ما سلكه المحقق الخراسانى (قدس سره)، و ذلك للأخبار الوارده فى وجوب الأغسال الثلاثه فيما إذا كانت الصفره كثيره، لأنه ملتزم بذلك كما عرفت، فالمراد بالصفره هو الدم القليل لا الدم الأصفر كما عرفت.

التسويه بين الفريضه و النافله

(١) بعد ما عرفت أن فى الاستحاضه القليله و المتوسطه يجب الوضوء لكل صلاه يقع الكلام فى أن هذا الحكم هل يختص بالفرائض، كما نسب ذلك إلى الشيخ فى مبسوطه «٣» من أن المستحاضه إذا توضأت للفرض جاز لها أن تصلّى من النوافل ما شاءت، أو يعم النوافل فيجب أن تتوضأ لكل صلاه من النوافل كما يجب أن تتوضأ

(١) على الأحوط.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٦.

(٣) المبسوط ١: ٦٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٤٦

.....

لكل صلاة من

الفرائض؟ هذا هو المعروف بينهم.

وقد يقال: إن القاعده أيضاً تقتضى ذلك، لأن الاستحاضه من الأحداث، و مقتضى القاعده سقوط الصلاه عن المستحاضه لأنها ذات حدث، إلمّا أنّ الأخبار دلت على أنها مع كونها محدثه لا تسقط عنها الصلاه «١»، و معه لا- بدّ فى الخروج عن مقتضى القاعده من الاقتصار على المورد المتيقن، و هو ما إذا توضأت لكل صلاه. و أمّا إذا لم تتوضأ لصلاه و لو نافله فلا مناص من الحكم بطلانها، لأنها ذات حدث و لم يعلم الترخيص لها فى تلك الصلاه التى تأتى بها من دون أن تتوضأ لها، هذا.

و فيه: أن المستفاد من الأخبار الواردة فى المقام أن صحّه الصلاه من المستحاضه مع التوضؤ إنما هى من جهه أنها طاهره حينذاك و أن طهرها هو الوضوء عند الصلاه فصحه صلاتها ليس أمراً تعبدياً على خلاف القاعده و من باب التخصيص فيما دلّ على بطلان الصلاه مع الحدث، بل هى من جهه كونها طاهره و من باب التخصيص فى أدلّه النواقض و أن الدم الخارج منها بعد توضئها لا يكون ناقضاً لطهارتها.

كما ذكرنا ذلك فى المسلوس و المبطون «٢» و قلنا إن طهارتهما هو توضؤهما و أن ما يخرج منهما بعد الوضوء لا يكون ناقضاً، تخصيصاً فى أدلّه النواقض، لا- أن صحّه صلاتهما من باب التخصيص فيما دلّ على اعتبار الطهاره فى الصلاه و بطلانها مع الحدث، و إذا حكم على المستحاضه بالطهاره لا يفرق معها بين أن تصلى صلاه واحده أو صلاتين أو أكثر.

و قد يدعى أن مقتضى القاعده عدم اعتبار التوضؤ فى النوافل، و ذلك لأننا إذا لم نعتبر فوريه الصلاه على المستحاضه بعد توضئها و قلنا بجواز

التأخير و الفصل بينهما على المستحاضه و لا سيما فيما إذا اشتغلت بما هو من مقدمات الصلاه و بالأخص فيما إذا كانت المقدمه من المقدمات الشرعيه كالتوافل، لم يحتمل أن يكون وجود النافله مبطلًا

(١) الوسائل ٢: ٣٧١ و ٣٧٨/ أبواب الاستحاضه ب ١، ٢ و غيرها.

(٢) شرح العروه ٦: ٢١٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٤٧

.....

للوضوء، لما فرضنا من أنها لو سكتت بعد توضئها دقيقه أو دقيقتين مثلًا و صلّت بعد ذلك صحّت صلاتها و توضئوها، فإذا أتت بالنافله بدل السكوت كيف يحكم ببطلان وضوئها، و هل يكون وجود النافله مبطلًا له مع عدم بطلانه بالسكوت لعدم وجوب الفوريه على الفرض، فلا مانع من أن تتوضأ و تصلّي النافله ثم تصلّي الفريضة.

و كذا الحال فيما إذا أتت بالنافله بعد الفريضة كما فى صلاه المغرب، لأن التأخير بمقدار فعل النافله لا يكون موجباً لبطلان الوضوء كما عرفت، فمقتضى القاعده عدم وجوب التوضؤ لكل نافله.

و هذا كسابقه ممّا لا يمكن المساعده عليه، و ذلك لأن المدعى ليس هو أن الفصل الزمانى بين الوضوء و الفريضة موجب لبطلانه حتى ينتقض بما إذا سكتت بعد الوضوء و لم تشتغل بشىء و صلّت بعد ذلك، و إلما للزم الالتزام بصحة الاكتفاء بالوضوء الواحد فيما إذا توضأت لأداء فريضة و أتت قبلها بفريضة اخرى قضاء، فإن وجود الصلاه المأني بها قضاء لا يحتمل أن يكون ناقضاً لتوضئها بعد عدم كون السكوت بهذا المقدار مبطلًا له. مع أن هذا ممّا لا يلتزم به أحد، لأنهم يدعون لزوم التوضؤ لكل فريضة الأعم من الأداء و القضاء. بل المدعى اعتبار التوضؤ لكل صلاه الأعم من الفريضة و النافله، و هذا لا يندفع بما

ذكر.

و دعوى أن الصلاة منصرفه إلى الفرائض غير مسموعه، لأن الصلاة صلاة و لا- يفرق بين نفلها و فرضها، و إلاً لأمكن دعوى انصرافها إلى الأداء دون القضاء مع أنه ممّا لا يلتزم به القائل باختصاص الحكم بالفرائض، لأنه يلتزم بوجود الوضوء لكل فريضه فى وقتها أو فى خارج وقتها.

فلا بدّ فى تحقيق الحال من مراجعه الروايات، و هى على طائفتين:

ففى إحداهما: وجوب الوضوء على المستحاضه بالقليله فى وقت كل صلاة، كما فى صحيحه الصحّاف حيث قال «فلتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاة» (١).

(١) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٤٨

و الثانيه: أن يغمس الدم فى القطنه و لا يسيل إلى خارجها من الخرقه

، و يكفى الغمس فى بعض أطرافها، و حكمها مضافاً إلى ما ذكر غُسل قبل صلاة الغداه (١).

و فى ثانيتهما: وجوب الوضوء عند كل صلاة، كما فى صحيحه معاويه بن عمار «و صلّت كل صلاة بوضوء» (١) و روايه زراره «و تصلّى كلّ صلاة بوضوء» (٢).

و لا- دلالة للطائفة الأولى على جواز الاقتصار على وضوء واحد فى أكثر من صلاة واحده من غير جهه إطلاقها، نعم مقتضى إطلاقها أنها تتوضأ فى وقت كل صلاة سواء أتت بصلاة واحده أم بصلاتين أم بأكثر.

إلّا أن من المعلوم أن إطلاقها لا يعبأ به فى مقابل العموم المصرح به فى صحيحه معاويه «و صلّت كل صلاة بوضوء»، و لأجله يحمل الإطلاق فى صحيحه على الغالب فإن أغلب النساء لا يأتين فى وقت الصلاة إلاً بالفريضه و لا يصلين متعدّداً، و لأجله اكتفى (عليه السلام) بالإطلاق و لم يقيد بقوله «توضأت لكل صلاة» مثلاً.

إذن فالصحيح أن فى الاستحاضه القليله يعتبر الوضوء لكل صلاة أعم من الفريضه و النافله.

الاستحاضه المتوسطه

(١) ذكروا

أن حكم الاستحاضه المتوسطه مضافاً إلى تبديل القطنه و التوضؤ لكل صلاه غسل واحد فى اليوم و الليله.

أما تبديل القطنه فقد يقال كما تقدم إن وجوبه و اعتباره على طبق القاعده، لأن دم الاستحاضه كدم الحيض و النفاس لا يعفى عن قليله و لا عن كثيره فى الصلاه، و مع عدم تبديل القطنه تبطل صلاتها «٣».

(١) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٥/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٩.

(٣) تقدم مع جوابه فى الصفحه ١٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٤٩

.....

و قد عرفت الجواب عن ذلك فى الاستحاضه القليله و أنه لم يدل دليل على مانعيه دم الاستحاضه بقليلها فى الصلاه إلى آخر الأجوبه المتقدمه هناك و لا نعيد.

و قد يقال: إن وجوب تبديل القطنه للتعبد الخاص بالنص لا من جهة اقتضاء القاعده ذلك، و ذلك لما ورد فى صحيحه أو موثقه أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبى عبد الله، حيث ورد فيها: «فإن ظهر عن (على) الكرسف فلتغتسل ثم تضع كُرسِفًا آخر ثم تصلّى» «١»، لدلاله قوله «ثم تضع كرسفًا آخر» على وجوب تبديل القطنه و اعتباره فى صحه صلاه المستحاضه بالاستحاضه المتوسطه.

و لكن للمناقشه فى دلالتها على المدعى مجال واسع، و ذلك:

أولاً: لاحتمال أنه (عليه السلام) كان بصدد بيان أمر عادى، حيث إن الكرسف المملؤ من الدم لا يرجعنه النساء عادة إلى محلّه بعد الاغتسال لقذارته، بل يطرح إذ لا قيمه له و يوضع كرسف جديد، لا أن هذا أمر معتبر شرعاً فى حقها.

و ثانياً: لاحتمال أن يكون ذلك من جهة أن إرجاع الكرسف السابق إلى المحل يوجب تنجس المحل، لامتلائه بالدم على الفرض من كون

الدم قد ثقبه، و وضع مثله على المحل يوجب التنجس قهراً، و أما أنه من جهة اعتبار ذلك في حق المستحاضه فلا.

و ثالثاً: مع الغض عن المناقشتين السابقتين فلأجل أن غايه ما يستفاد من الروايه أنه يجب أن يوضع على المحل كرسف جديد و لو لأجل أن لا- يتنجس أطراف المحل بوضع الكرسف الأول، و أما أن وضع الكرسف السابق و لو مع ذلك الكرسف الجديد مانع عن صحه صلاتها كما هو محل البحث في المقام فلا يستفاد من الروايه بوجه.

و رابعاً: فلأننا لو أغمضنا عن جميع المناقشات السابقه فغايه ما هناك أن نقتصر على ذلك في خصوص مورد الروايه، و هو ما إذا أخرجت المرأه كرسفها، فهب أنه حينئذ يعتبر أن لا ترجعه إلى محلّه، و أما إذا اغتسلت و بدلت القطنه في الزوال مثلاً و لم

(١) الوسائل ٢: ٣٧٥/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٥٠

.....

تخرج الكرسف عن محلّه إلى آخر اليوم و ليله فلا- يعتبر في حقها تبديلها، لأن مورد الروايه هو لزوم تبديل القطنه مع الإخراج أي على تقدير الإخراج، و لا دلالة لها على وجوب الإخراج على المرأه.

و عليه فلا- دلالة للروايه على وجوب تبديل القطنه أو تطهيرها على المرأه، فنبقى نحن و مقتضى القاعده و قد بينا في محلّه أن المحمول المتنجس و لا- سيما إذا كان باطنياً كما في المقام غير مانع عن الصلاه، و الكرسف من قبيل المحمول فلا يكون دم الكرسف مانعاً عن الصلاه حتى بناء على أن دم الاستحاضه مانع عن الصلاه بقليله و كثيره.

و ذلك لأنه إنما هو فيما إذا لم يتنجس الكرسف الآخر على تقدير تبديله بعين

ذلك الدم، و أمّا مع تنجسه بذلك لفرض عدم انقطاع دم الاستحاضه فتبديل الكرسف من اللغو الظاهر حينئذ، هذا كله في تبديل القطنه.

و أمّا وجوب الغسل عليها مره واحده فهو الذى ذهب إليه المشهور كما مرّ، و خالف في ذلك العماني و الإسكافي «١» و المحقق «٢» و العلّامه «٣» و غيرهم «٤» من المتأخرين (قدس سرهم)، حيث ذهبوا إلى وجوب الأغسال الثلاثه حينئذ، و ذكروا أنه لا فرق بين تجاوز الدم عن الكرسف و عدمه، بل الدم بمجرّد أن ثقب الكرسف وجب على المرأه ثلاثه أغسال.

و لعلّ الوجه في ذلك صحيحه معاويه بن عمار الداله على أن الدم إذا ثقب الكرسف اغتسلت للظهر و العصر، و غسلًا للمغرب و العشاء، و غسلًا لصلاه الصبح «٥» و غيرها من المطلقات.

(١) نقله عنهما في المستمسك ٣: ٣٨٩/ في الاستحاضه و عن الإسكافي أيضاً في المعتبر ١: ٢٤٤.

(٢) المعتبر ١: ٢٤٥/ في الاستحاضه.

(٣) المنتهى ٢: ٤١٢/ في الاستحاضه.

(٤) كالأردبيلي و تلميذيه و البهائي على ما نقله عنهم في المستمسك ٣: ٣٨٩.

(٥) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٥١

.....

إلّا أن دلالتها على وجوب الأغسال الثلاثه في الاستحاضه المتوسطه إنما هي بالإطلاق، و لا مناص من تقييده بصحيحه زراره «١» الداله على أن وجوب الأغسال الثلاثه إنما هو مع تجاوز الدم عن الكرسف، و أمّا إذا ثقب و لم يتجاوز عنه فلا يجب عليه إلّا غسل واحد.

و هذه الروايه غير قابله للمناقشه في دلالتها و لا في سندها، و معه لا بدّ من تقييد صحيحه معاويه بن عمار و غيرها من المطلقات بما إذا كان الثقب مع التجاوز.

تعيين محل الاغتسال و

بعد ما ظهر لك أن الواجب في الاستحاضة المتوسطة غسل واحد يقع الكلام في محلّه و أنها تغتسل في أى موضع، فإن غايه ما يستفاد من الأخبار الواردة في المقام أن الغسل شرط لواحد من صلواتها، فلها أن تأتي به بعد صلاه المغرب إذ به يتحقق الشرط، فلزوم الإتيان به قبل صلاه الغداه كما ذهب إليه المشهور أمر لا موجب له.

و قد يقال: إن الأخبار و إن كانت مطلقه إلّا أن الإجماع قام على لزوم الإتيان به قبل الغداه فيما إذا استحاضت قبلها، و هو المقيد لإطلاقات الأخبار، هذا.

و لا يخفى أنه يمكن استفاده ما ذهب إليه المشهور من لزوم الغسل قبل الغداه فيما إذا كانت الاستحاضة قبلها من نفس صحيحه زواره من دون حاجه في ذلك إلى الإجماع و ذلك لقوله (عليه السلام) «فإن جاز الدم الكرسف تعصبت و اغتسلت، ثم صلّت الغداه بغسل، و الظهر و العصر بغسل، و المغرب و العشاء بغسل، و إن لم يجز الدم الكرسف صلّت بغسل واحد» (٢).

و ذلك بتقريب أن قوله (عليه السلام) مع تجاوز الدم إنها صلّت الغداه بغسل، معناه أنها تغتسل قبل صلاه الصبح، و إلّا لو اغتسلت بعدها لم يصدق أنها صلّت الغداه بغسل، و هكذا الحال في صلاتي الظهرين و صلاتي المغرب و العشاء. و عليه فمع تجاوز

(١) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٥٢

.....

الدم و جب عليها أغسال ثلاثه قبل الصلوات.

و أمّا مع عدم تجاوز الدم فلم يوجب عليها إلّا غسل واحد، لقوله «صلّت بغسل واحد»، و معناه في قبال ما تقدّم عند تجاوز الدم

إنها أتت بالغسل قبل الصلاة و صلت تلك الصلوات التي وجب أن تأتي بها مع تجاوز الدم بثلاثة أغسال قبلها بغسل واحد قبلها، و لا يلزم التعدد في الغسل مع عدم التجاوز، و إنما يجب أن تأتي بالصلوات بغسل واحد.

و عليه فيستفاد من الرواية لزوم اغتسالها قبل صلاة الغداة ليصدق إنها أتت بصلواتها بغسل واحد، و معه يكون الغسل من قبيل الشرط المتقدم لصلوات المستحاضه في القسم المتوسط منها، و لا يكون من قبيل الشرط المتأخر لها و لا شرطاً لواحد من صلواتها.

بل يمكن استفاده ذلك من الموثقه «١» أيضاً، فإن المستفاد من قوله (عليه السلام) «و إن لم يجز الدم فعليها الغسل لكل يوم مرّه» في قبال ما تقدمه من قوله (عليه السلام) «إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين و للفجر غسلاً» بقريته ما ارتكز في الأذهان من أن الغسل كالوضوء شرط متقدم على الصلاة أن عليها غسلاً واحداً لصلواتها اليومية، أي يجب عليها أن تغتسل مره واحده قبل صلواتها اليوميه.

و لأن المراد بذلك الغسل هو الغسل الواجب ثلاث مرات في الكثيره، و غايه الأمر أن التعدد غير واجب في المتوسطه، و قد عرفت أن الغسل في الأغسال الثلاثه معتبر من باب الشرط المتقدم، فيكون الغسل الواحد في المتوسطه كذلك.

فتحصل: أن الغسل الواحد يعتبر أن تأتي به المرأه فيما بين استحاضتها و أول صلاه تأتي بها، فإذا كانت استحاضتها قبل الغداة فتأتي به بين استحاضتها و بين صلاه الغداة و إذا كانت واقعه قبل الزوال تأتي بالغسل بعد استحاضتها و قبل صلاه الظهر و هكذا هذا كله فيما ذكره من وجوب الغسل على المستحاضه بالاستحاضه المتوسطه.

(١) الوسائل ٢: ٣٧٤ / أبواب الاستحاضه ب ١

.....

وجوب الوضوء لكل صلاة بقى الكلام فيما ذكره من وجوب الوضوء عليها لكل صلاة مع أن صحيحه زراره «١» لم تتعرض لوجوب الوضوء عليها لكل صلاة، و كذا صحيحه معاوية «٢» لأنها إنما دلت على أنها تتوضأ فحسب، و أما أنها تتوضأ لكل صلاة فلا دلالة لها عليه.

هذا و الصحيح ما ذكره المشهور من وجوب الوضوء عليها لكل صلاة، لأمرين:

أحدهما: صحيحه زراره من جهه القرينه الخارجيه، و ذلك لبعده أن تبقى المستحاضه على طهارتها من أوّل الصبح إلى آخر وقت العشاء، لأنه لا يتحقق أصلاً أو يتحقق نادراً، و مع كونها محدثه بشىء من الأحداث بعد غسلها أول الصبح إما أن تصلّى مع الحدث و إما أن يجب عليها الوضوء و الصلاة، و الأول لا يمكن الالتزام به، فيتعين الثانى و هو المطلوب، و قوله «صلت بغسل واحد» لا نظر له إلى عدم وجوب الوضوء مع الغسل، بل هو قبال الغسل المتعدد و يدلُّ على أن الغسل لا يجب تعدده عليها.

و هذا الوجه يمكن المناقشه فيه بأن بقاء المستحاضه إلى آخر العشاء على طهارتها و إن كان بعيداً إلا أنها تتمكن من البقاء عليها بمقدار صلاتين، فمع طهارتها لماذا يجب عليها الوضوء للصلاه الثانيه، أو نقل الكلام إلى صلاه الغداه التي اغتسلت قبلها لأى وجه يجب عليها أن تتوضأ لصلاه الغداه.

الثانى: و هو العمده موثقه سماعه «و إن لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مره و الوضوء لكل صلاه» «٣»، لما تقدم من أن حمل «لم يجز» على لم يثقب خلاف الظاهر و لا يمكن الالتزام به بل هو باق بمعناه، و هو مقيد لإطلاق الجمله

السابقه عليه «إذا ثقب الدم الكرسف»، نظير قوله تعالى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ... وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا «٤» وقد مر الكلام فيه مفصلاً.

(١) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١ و في ذيلها: «و صلّت كل صلاه بوضوء».

(٣) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٦.

(٤) المائده ٥: ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٥٤

و الثالثه: أن يسيل الدم من القطنه إلى الخرقه

، و يجب فيها مضافاً إلى ما ذكر و إلى تبديل الخرقه أو تطهيرها غسل آخر للظهرين تجمع بينهما، و غسل للعشاءين تجمع بينهما، و الأولى كونه في آخر وقت فضيله الأولى حتى يكون كل من الصلاتين في وقت الفضيله (١)

و هذا تخصيص لما قدّمناه «١» من أن كل غسل يغنى عن الوضوء، و أشرنا إلى أن الاستحاضه المتوسطة خارجه عن ذلك بالنصوص الخاصه المعتبره.

الاستحاضه الكثيره

(١) و قد ذكروا أن المرأه في الاستحاضه الكثيره يجب عليها تبديل القطنه و الخرقه و يجب عليها الاغتسال ثلاث مرات: لصلاه الغداه و الظهرين و العشاءين، و يجب عليها الوضوء لكل صلاه.

أمّا تبديل القطنه فإن قلنا بوجوبه في المتوسطة فلا بد من الالتزام به في الكثيره بطريق أولى، لأنها لا تنقص عن المتوسطة لكثره دمها، و أمّا إذا لم نقل بوجوبه في المتوسطة فهل يجب الالتزام به في الكثيره؟

قد يقال: إن وجوبه مطابق للقاعده، و قد عرفت الجواب عنه «٢».

و قد يقال بوجوبه من جهه النص، و هو صحيح صفوان عن أبي الحسن (عليه السلام) قال «قلت له: إذا مكثت المرأه عشره أيام ترى الدم، ثم طهرت فمكثت ثلاثه أيام طاهراً، ثم رأت الدم بعد ذلك أ تمسك عن

الصلاه؟ قال: لا، هذه مستحاضه تغتسل و تستدخل قطنه بعد قطنه، و تجمع بين صلاتين بغسل، و يأتيها زوجها إن أراد» (٣)، حيث دلت على وجوب استدخال قطنه بعد قطنه.

(١) في شرح العروه ٧: ٤٠٢.

(٢) في الصفحة ١٨.

(٣) الوسائل ٢: ٣٧٢/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٥٥

.....

و فيه أوّلاً: أن غايه ما يمكن استفادته من الروايه وجوب إدخال القطنه بعد القطنه، و أمّا وجوب إخراج القطنه الاولي فلا دلالة لها عليه، بل للمرأة أن تستدخل قطنه اخرى على القطنه الاولي، و تستدخل قطنه ثالثه بعد الثانيه و رابعه بعد الثالثه بمقدار يسعه المحل، إذ لم تدل الروايه على وجوب إخراج القطنه السابقه.

و ثانياً: أن الروايه لم تدل على وجوب إدخال القطنه بعد القطنه للصلاه كما هو المدعى، و إنما هي بصدد بيان الوظيفه للمستحاضه في نفسها و لو لغير الصلاه، و ذلك دفعاً لخروج الدم و تنجس أطراف المحل و اللباس، فلا دلالة لها على المدعى.

فنبقى نحن و مقتضى القاعده، و قد ذكرنا عدم البأس بالصلاه في المحمول المتنجس الباطني، فإن القطنه محموله في الباطن. فهذا الحكم لا دليل عليه بمعنى أن بطلان الصلاه حينئذ يتوقف على القول بأن دم الاستحاضه و لو في المحمول الباطني يقتضى بطلان الصلاه.

و أيضاً ربما يستدل على وجوب تبديل القطنه عليها بروايه الجعفي عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: المستحاضه تقعد أيام قرئها ثم تحتاط بيوم أو يومين، فإن هي رأت طهراً اغتسلت، و إن هي لم تر طهراً اغتسلت و احتشت فلا تزال تصلّي بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف، فإذا ظهر أعادت الغسل و أعادت الكرسف» (١).

إلّا أنها ضعيفه السند

أولاً بقاسم بن محمد الجوهري. وقاصره الدلاله ثانياً، و ذلك لأن غايه ما هناك أن تدل على وجوب تجديد الكرسف على تقدير إخراجها لئلا يتنجس به أطراف المحل عند إعادته، و أمّا إذا لم تخرجه فلا- يجب عليها التجديد، إذ لا- دلالة لها على وجوب إخراج الكرسف على المرأه، و عليه فهذا الحكم مبنى على الاحتياط و لا دليل عليه.

(١) الوسائل ٢: ٣٧٥/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١٠، و القاسم بن محمد الجوهري ثقه، لوجوده فى أسناد كامل الزيارات.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٥٦

.....

و أمّا وجوب الغسل عليها للفجر و الظهرين و العشاءين فقد ظهر الوجه فيه ممّا قدمناه فى الاستحاضه القليله و المتوسطه فلا نعيده.

و أمّا وجوب الوضوء عليها لكل صلاه فقد التزم به المشهور، و الظاهر المستفاد من كلماتهم أن القول به و بعده غير مبن على أجزاء كل غسل عن الوضوء و عدم أجزاءه، فإن السيد المرتضى «١» و غيره ممن قالوا بإغناء كل غسل عن الوضوء التزموا بوجوب الوضوء على المستحاضه فى المقام لكل صلاه.

و لكن الصحيح عدم وجوب الوضوء، و ذلك لعدم دلالة شىء من الأخبار الوارده فى المقام فى الاستحاضه الكثيره سوى المطلقات الوارده فى أن المستحاضه تتوضأ «٢»، أو المطلقات الآمره بالوضوء كقوله تعالى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ ... «٣» و الإطلاقات الداله على أن من نام أو بال يتوضأ «٤»، فإنها شامله للمستحاضه فى المقام، و أمّا غير المطلقات فلا دليل على وجوب الوضوء لكل صلاه فى الاستحاضه الكثيره.

إلّا أن هذه المطلقات لا بدّ من الخروج عنها بالأدله الخاصه النافيه لوجوب الوضوء فى الاستحاضه الكثيره.

و ذلك كصحيحه معاويه بن عمار،

حيث دلت على أن المستحاضه إن ثقب دمها الكرسف وجبت الأغسال الثلاثه عليها، و إذا لم يثقب الكرسف وجب عليها أن تتوضأ لكل صلاه.

و الوجه في دلالتها أن التفصيل قاطع للشركه، و هي قد فصلت بين الدم الثاقب

(١) جمل العلم و العمل: ٢٧.

(٢) الوسائل ٢: ٢٧٨، ٢٨٠/ أبواب الحيض ب ٤ ح ١، ٧، ٨، ٢٨١/ ب ٥ ح ١، ٣٧٦/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١٣.

(٣) المائده ٥: ٦.

(٤) الوسائل ١: ٢٤٥/ أبواب نواقض الوضوء ب ١ و ٢ و ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٥٧

.....

و الدم غير الثاقب و دلت على وجوب الوضوء في الثاني و على وجوب الأغسال الثلاثه في الأول، و هي تدل على أن الأول لا يجب فيه الوضوء.

و موثقه سماعه حيث دلت على أن المستحاضه إذا ثقب دمها الكرسف اغتسلت للغداه و للظهرين و للعشاءين، و إذا لم يتجاوز اغتسلت غسلًا واحداً و توضأت لكل صلاه.

و ذلك لعين التقريب الذي مر في صحيحه معاويه، حيث إنها فصلت بين الدم الثاقب المتجاوز فأوجبت فيه أغسالًا ثلاثه، و بين الدم الثاقب غير المتجاوز فأوجبت فيه غسلًا واحداً مع الوضوء لكل صلاه، و تفصيلها هذا يدل على أن المرأه عند ثقب دمها الكرسف و تجاوزه غير مكلفه بالوضوء.

و يؤيده ما قدّمناه «١» من القاعده الثانويه من أن كل غسل يغني عن الوضوء، و مع اغتسال المرأه لا تحتاج إلى الوضوء، هذا.

و على الجمله إن الأخبار الوارده في الاستحاضه الكثيره قد دلت على وجوب الأغسال الثلاثه في حقها و سكتت عن وجوب الوضوء عليها لكل صلاه، و سكوتها عن وجوبه و هي في مقام البيان يدلنا على عدم وجوب الوضوء في

حقها.

على أن في جملة من الأخبار كموثقتي سماعه و صحاحه معاويه فصيّل بين الاستحاضه الكثيره و المتوسطه أو بين الكثيره و القليله و حكم بوجوب الوضوء على المتوسطه و القليله، و لم يحكم بوجوبه في الكثيره بل حكم بوجوب الأغسال الثلاثه في حقها، و حيث إن التفصيل قاطع للشركه فيعلم من ذلك عدم وجوب الوضوء في الاستحاضه الكثيره، هذا كله.

مضافاً إلى ما ذكرناه من أن الغسل يغنى عن الوضوء، و إنما خرجنا عنه في الاستحاضه المتوسطه بالنص الخاص كما مر.

و لكنه قد يقال: إن وجوب الوضوء لكل صلاه في المستحاضه الكثيره مستند إلى

(١) في شرح العروه ٧: ٤٠٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٥٨

.....

النص كما استند إليه في المتوسطه، و هذا النص هو مرسله يونس الطويله حيث ورد فيها «و سئل عن المستحاضه فقال: إنما ذلك عرق عابر (عائذ) أو ركضه من الشيطان فلتدع الصلاه أيام أقرائها، ثم تغتسل و تتوضأ لكل صلاه، قيل: و إن سال؟ قال: و إن سال مثل المَثَعْب» (١) أي مجرى الماء.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، موسوعه الإمام الخوئي، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئي؛ ج ٨، ص: ٥٨

و قد ذكرنا أن الروايه معتبره و خارجه عن حكم الإرسال، و قد ادعى صراحته بحسب الدلاله على وجوب الوضوء لكل صلاه في المستحاضه الكثيره.

و فيه: أن المرسله لا دلاله لها على وجوب الوضوء في الاستحاضه الكثيره إلّا بالإطلاق، فحالها حال بقيه المطلقات المتقدمه، و أمّا قوله «و إن سال مثل المَثَعْب» فهو غير ناظر إلى أن وجوب الوضوء للمستحاضه ثابت حتى فيما إذا سال دمها مثل المَثَعْب، بل هو ناظر

إلى وجوب الصلاة عليها حتى إذا سال دمها مثل المثعب، و ذلك لأن الروايه إنما هي بصدد بيان أن المرأه ذات الدم متى تجب عليها الصلاة و متى لا تجب.

و من هنا قسمتها إلى قسمين أعنى الحائض و المستحاضه و أوجبت الصلاة على الثانيه، بمعنى أنها قسّمت المرأه ذات الدم إلى ذات العاده فدلّت على أنها ترجع إلى عاداتها، و إلى واجده الصفات فأوجبت رجوعها إلى الصفات و تمييز الحيض عن الاستحاضه بصفاتهما، و إلى غير واجده الصفات فأرجعتها إلى العدد أعنى الستة أو السبعه.

و على الجملة: إن هذه الروايه لا دلالة لها على أن المستحاضه يجب عليها أن تغتسل و تتوضأ لكل صلاه في الاستحاضه الكثيره، لما عرفت من أن قوله (عليه السلام) «و إن سال مثل المثعب» راجع إلى وجوب الصلاة على المرأه لا إلى وجوب الوضوء لكل صلاه، لعدم كونها ناظره إلى أحكام الاستحاضه و إنما هي وارده لبيان وجوب الصلاة عليها فحسب.

(١) الوسائل ٢: ٢٨١/ أبواب الحيض ب ٥ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٥٩

.....

و لكن الامام (عليه السلام) لما حكم بعدم وجوب الصلاة عليها في أيام أقرائها و حكم بوجوبها عليها في الاستحاضه، و تعجّب السائل من وجوبها عليها حتى في الكثيره و فيما إذا سال منها الدم نظراً إلى أن حال المرأه حينئذ كحالها حال أقرائها من حيث كثره الدم في كليهما قال و إن سال؟ فأجابه (عليه السلام) بقوله: «و إن سال مثل المثعب» إشاره إلى أن الاستحاضه لا تقاس بالحيض.

نعم، هذه الروايه من الأخبار الداله على وجوب الوضوء على المستحاضه مطلقاً و ذلك لأن المراد بالاعتسال في قوله «ثم تغتسل و تتوضأ لكل صلاه» هو

الغسل من الحيض أى تغتسل بعد أيام أقرائها، كما فى الروايه حيث قال (عليه السلام) «فلتدع الصلاه أيام أقرائها ثم تغتسل» و ليس المراد به غسل الاستحاضه.

و يؤيده أنه إن أُريد به غسل الاستحاضه وجب الغسل لكل صلاه بمقتضى قوله «تغتسل و تتوضأ لكل صلاه» مع أنك عرفت أن الغسل لا- يجب لكل صلاه فى المستحاضه حتى فى الكثيره، بل لكل صلاتين غسل واحد كما تقدم و لا يجب الغسل لكل صلاه، فإذا كان الغسل فيها غسل الحيض فالروايه تدل على وجوب الوضوء لكل صلاه فى حق المستحاضه مطلقاً.

و قد خرجنا عن إطلاقها فى المتوسطه لما دلّ من الأخبار على أن المستحاضه فى المتوسطه لا يجوز لها أن تكتفى بالوضوء فقط بل تغتسل فى اليوم و الليله مره واحده و تتوضأ لكل صلاه.

و كذلك نخرج من إطلاقها فى الكثيره بما دلّ على أن المستحاضه بالكثيره تغتسل ثلاث مرات و لا يجب عليها الوضوء لكل صلاه، للاكتفاء بذلك فى مقام البيان و بقرينه التقابل و التقسيم.

و من جمله تلك الروايات ذيل هذه الروايه حيث قال «فقال: احتشى كرسفاً فقالت: إنه أشد من ذلك، إنى أثجّه ثجاً، فقال: تلجّمى و تحيضى فى كل شهر فى علم الله ستة أيام أو سبعة أيام، ثم اغتسلى غسلًا و صومى ثلاثه و عشرين يوماً أو أربعه

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٦٠

.....

و عشرين، و اغتسلى للفجر غسلًا، و آخرى الظهر و عجلى العصر و اغتسلى غسلًا و آخرى المغرب و عجلى العشاء و اغتسلى غسلًا»
«١».

و كيف كان فمحط نظر الروايه إلى تشخيص أن ذات الدم أين تجب عليها الصلاه و أين لا تجب، و لا نظر لها إلى

بيان أوصاف المستحاضه و أقسامها و أحكامها من غير جهه الصلاه، و معه يكون قوله (عليه السلام) «و إن سال مثل المثعب» ناظراً إلى ما تقدمه من وجوب الصلاه عليها و أنها واجبه في حقها و إن سال مثل المثعب، و معه لا تعرض للروايه لخصوص الاستحاضه الكثيره بوجه.

و الذى يدلنا على ذلك أن الامام (عليه السلام) تعرض بعد ذلك لحكم المستحاضه الكثيره و أوجب عليها أغسلاً ثلاثه من دون أن يوجب الوضوء عليها، فلو كانت الروايه في هذا المقام أيضاً ناظره إلى بيان أحكام المستحاضه و دالّه على وجوب الوضوء في حقها لكانت الروايه بصدورها و ذيلها متناقضه.

وجوب الجمع بين الصلاتين بقى الكلام في وجوب الجمع بين الصلاتين في الاستحاضه الكثيره كما هو المشهور إلا أنه واجب شرطى للاكتفاء بغسل واحد للصلاتين و ليس واجباً نفسياً، بل للمرأة أن تفصل بينهما و تغتسل لكل منهما غسلاً، و الحكم بوجوب الجمع بين الصلاتين بناء على لزوم الفوريه و عدم جواز تأخير الصلاه عن الأغسال في حق المستحاضه واضح.

و ذلك لعدم جواز تأخير الصلاه الثانيه عن الاغتسال إلا بمقدار الصلاه الأولى فحسب على ما يستفاد من الأخبار من جواز الاكتفاء بغسل واحد إذا جمعت بين الصلاتين، و أما زائداً على مقدار الصلاه الأولى فالتأخير مانع عن الاكتفاء بذلك الغسل.

(١) الوسائل ٢: ٢٨٨ / أبواب الحيض ب ٨ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٦١

.....

و أما إذا لم نقل بالفوريه و جوّزنا التأخير و الفصل بين الاغتسال و الصلاه فلا بدّ للحكم بوجوب الجمع بين الصلاتين من إقامه الدليل عليه.

و يمكن الاستدلال عليه بالأخبار الوارده في المقام المصرحه بأنها تغتسل و تجمع بين الصلاتين بتقديم هذه و

بل يمكن أن يستدل بها على وجوب الفوريه و عدم جواز التأخير بين الغسل و الصلاه، و ذلك لأن التأخير إذا لم يجز في الصلاه الثانيه لدلاله الروايات على أنها لا بدّ من أن تجمع بينهما و لا يجوز أن تؤخر الثانيه عن الاولى لم يجز التأخير في الصلاه الأولى أيضاً بعين ذلك الملاك، للقطع بعدم الفرق بينهما من هذه الجبهه.

و كذا يمكن الاستدلال على وجوب الفور بما دلّ على وجوب الغسل ثلاث مرات مشتملاً على كلمه «عند» كما في صحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال «سمعتة يقول: المرأه المستحاضه التي لا تطهر تغتسل عند صلاه الظهر و تصلّى الظهر و العصر، ثم تغتسل عند المغرب فتصلّى المغرب و العشاء، ثم تغتسل عند الصبح فتصلّى الفجر» «٢».

و ذلك لأن ظاهر كلمه «عند» التي هي من الظروف الزمانيه هو المقارنه الحقيقيه و بما أنها غير ممكنه في المقام إذ لا يمكن الاغتسال حال الصلاه فلتحمل على المقارنه العرفيه و هي بأن تتصل الصلاه بالاغتسال، نظير قولنا اغسل يدك عند الأكل، أو ادع بالدعاء الكذائي عند النوم و نحو ذلك، لوضوح أن المراد به هو الاقتران العرفي لعدم إمكان المقارنه الحقيقيه.

و الوجه في حمله على الاقتران العرفي أعنى الاتصال هو أنه لو غسل يده أو قرأ الدعاء الكذائي في ساعه ثم أكل بعد ست ساعات أو نام بعدها لا يقال عرفاً و لا عقلاً إنه غسل يده أو دعا بالدعاء الكذائي عند الأكل أو النوم، بل يمكن استفاده لزوم

(١) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٢/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٤. و في نسخه

«المستحاضه تغتسل عند صلاه...».

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٦٢

و يجوز تفريق الصلوات و الإتيان بخمسه أغسال. و لا يجوز الجمع بين أزيد من صلاتين بغسل واحد (١)،

الفوريه من كلمه الفاء فى قوله (عليه السلام) «تغتسل ... فتصلّى» لأنها ظاهره فى التفريع و كون الصلاه عقيب الاغتسال من غير فصل.

جواز التفريق بين الصلوات للمستحاضه

(١) ذكرنا أن المستحاضه فى الكثيره إذا أرادت أن تجمع بين الفريضتين اقتصرت على غسل واحد لهما، و أمّا إذا أرادت التفريق فاغتسلت و صلّت الظهر ثم بعد فاصل زمانى أرادت أن تصلّى العصر فإن لم تحدث بحدث بين الصلاتين فمقتضى القاعده عدم وجوب الغسل فى حقها للثانيه، لأنها متطهره و لم يحدث منها حدث مبطل لها، مع قطع النظر عن الأخبار الوارده فى المقام.

اللهمّ إلّا أن نقول بوجوب المبادره، فإنه يقتضى عدم جواز اقتصارها على غسلها قبل صلاه الظهر، و أمّا مع قطع النظر عن الأخبار و وجوب المبادره فمقتضى القاعده عدم وجوب الغسل فى حقها للصلاه الثانيه.

و أمّا إذا أحدثت بينهما بحدث فمقتضى القاعده وجوب الغسل عليها للثانيه مع قطع النظر عن الأخبار و عن وجوب المبادره فى حقها.

و ذلك لأنها بعد ما أحدثت إما أن تأتى بالعصر مثلاً من دون غسل و لا وضوء و هذا غير محتمل لاشتراط الصلاه بالطهاره، و المستحاضه محدثه حينئذ لارتفاع طهارتها بالحدث حسب الفرض، و إما أن تأتى بالصلاه مع الوضوء، و هو غير مشروع فى حقها لدلاله الأخبار على أن الاكتفاء بالوضوء فى الصلاه بعد الغسل مختص بما إذا كان الدم ثاقباً من دون تجاوزه عن الكرسف، فلا يشرع فى الاستحاضه الكثيره، و إما أن تأتى بالصلاه مع الاغتسال، و هذا

هو المطلوب، هذا.

و يمكن استفادته وجوب الأغسال الخمسه أعنى الغسل لكل صلاه عند التفرقه

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٦٣

نعم يكفى للنوافل أغسال الفرائض (١).

بين الصلوات من المطلقات الوارده فى المقام و هذا كما فى صحيحه يونس بن يعقوب «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): امرأه رأت الدم فى حيضها حتى جاوز وقتها متى ينبغى لها أن تصلّى؟ قال: تنظر إلى أن قال فإن رأت الدم دمًا صبيباً فلتغتسل فى وقت كل صلاه» (١).

و صحيحه محمد الحلبي عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال «سألته عن المرأة تستحاض إلى أن قال تغتسل المرأة الدميه بين كل صلاتين» (٢).

فإن مقتضاهما وجوب الغسل على المستحاضه خمس مرات، فتغتسل بين الفجر و الظهر، و بين الظهر و العصر، و بين العصر و المغرب، و بين المغرب و العشاء، و بين العشاء و الفجر، أو تغتسل عند وقت كل صلاه، و إطلاقهما شامل للمقام أيضاً.

و قد خرجنا عن إطلاقهما فيما إذا أرادت الجمع بين الصلاتين، فالواجب حينئذ الغسل ثلاث مرات، و هذا تخصيص و تقييد للمطلقتين لأنهما تقتضيان وجوب الغسل خمس مرات حتى فيما إذا جمعت بينهما، إلا أن الأخبار الداله على جواز اقتصارها على غسل واحد عند الجمع بينهما «٣» مقيده و مخصصه لإطلاقهما، و هى تدل على وجوب الغسل خمس مرات فى كل يوم إلا فيما إذا أرادت الجمع فالواجب عليها ثلاثه أغسال و فى غير هذه الصوره تبقى تحت الإطلاقين و لا بدّ من الغسل لكل صلاه.

النوافل يكفيها أغسال الفرائض

(١) قدمنا أن فى المستحاضه بالقليله لا بدّ لها من أن تتوضأ لكل صلاه من غير فرق بين الفرائض و النوافل، و أمّا وجوب الغسل فى

(١) الوسائل ٢: ٣٧٦/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١١.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٢/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٦٤

.....

فهل يختص بالفرائض و لا- تحتاج إلى الغسل فى النوافل بحيث إذا اغتسلت للصبح تأتى بها و بنافلتها و كذا فى الظهرين و العشاءين، أو لا بدّ من أن تغتسل للنوافل أيضاً؟

و الصحيح عدم وجوب الغسل للنوافل.

و قد يتوهم أنه لا- دليل على ذلك سوى الإجماعات المدعاه على أن المستحاضه إذا فعلت ما يلزمها من الوضوء و الغسل و غيرهما كانت بحكم الطاهره. و لا يمكن استفاده ذلك من النصوص «١».

إلّا أن الأمر ليس كما توهم، و ذلك لإمكان استفاده ذلك من نفس الأخبار، و يكفى فى ذلك المطلقات الدالّه على وجوب الوضوء على كل مكلف يريد الصلاه «٢»، و المطلقات الدالّه على وجوب الوضوء على المستحاضه «٣»، لأنها تدل على أن المستحاضه كغيرها تتمكّن من الاكتفاء بالوضوء فى صلواتها، و ذلك كقوله تعالى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ... «٤». حيث دلّ على أن كل مكلف محدث يريد الصلاه له أن يكتفى بالوضوء فقط، خرج عنه الجنب لقوله تعالى وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا لدلالته على أن الجنب ليس له أن يكتفى بالوضوء، بل لا بدّ من أن يغتسل للصلاه، و خرجنا عنه فى المستحاضه الكثيره و فى مسّ الميّت و غيرهما لما دلّ على أن الغسل يغنى عن الوضوء، و أمّا غير ذلك من الموارد، كما إذا أرادت المستحاضه أن تصلّى نافله، فمقتضى إطلاق الآيه المباركه و غيرها من المطلقات أن المستحاضه يمكنها أن تكتفى بالوضوء فحسب.

كذلك يمكن استفادته عدم وجوب الغسل للنوافل من النصوص الواردة في أن المستحاضه بالكثيره تغتسل ثلاث مرّات، و ذلك لأنها على طوائف:

(١) المتوهم هو السيد الحكيم في المستمسك ٣: ٣٩٤.

(٢) الوسائل ١: ٣٦٥ ٣٦٩ / أبواب الوضوء ب ١، ٢.

(٣) الوسائل ٢: ٢٧٨، ٢٨٠ / أبواب الحيض ب ٤ ح ١، ٧، ٨، ٢٨١ / ب ٥ ح ١، ٣٧٦ / أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١٣.

(٤) المائده ٥: ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٦٥

.....

منها: ما دلّ على أنها تغتسل للفجر و غسلًا للظهرين و غسلًا للعشاءين، كما في صحيحه معاويه بن عمار «١» و مرسله يونس «٢» الطويله المتقدمه و غيرهما.

و منها: ما دلّ على أنها تغتسل عند صلاه الظهر و عند المغرب و عند صلاه الصبح كما في صحيح ابن سنان «٣».

و منها: ما دلّ على أنها تغتسل في كل يوم و ليله ثلاث مرّات، كما في صحيحه الصحّاف «٤».

و هي بأجمعها تدل على أن الغسل إنما يجب في الفرائض فقط عند الجمع بين الظهرين و العشاءين و لا يجب في غير الفرائض، و إلما لوجب أن تتعرض الأخبار لوجوبها في النوافل لأنها في مقام البيان. و النوافل كانت موردًا لابتلائهم في الأزمنه السابقيه أكثر من الأزمنه المتأخره، لأنهم كانوا ملتزمين بها كالتزامهم بالفرائض، و مع الابتلاء بها لا وجه لعدم تعرضهم لوجوب الغسل فيها سوى عدم كونه واجبًا في النوافل.

و لا سيما صحيحه الصحّاف التي صرحت بأن الواجب من الغسل في كل يوم و ليله ثلاث مرات، إذ لو كان الغسل واجبًا في النوافل أيضًا لكان الواجب في اليوم و الليله أكثر من ثلاث مرات.

و أظهر من الجميع ما ورد في طائفه أخرى، و هي

ما دلّ على وجوب الغسل عند وقت كل صلاة، كما في صحيحه يونس بن يعقوب حيث ورد فيها «فإن رأيت الدم دمًا صبيياً فلتغتسل في وقت كل صلاة» «٥» و هو ثلاثة أوقات: بعد الفجر فإنه وقت صلاة الصبح، و بعد الزوال فإنه وقت الظهرين، و بعد المغرب فإنه وقت العشاءين.

(١) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢: ٢٨٨/ أبواب الحيض ب ٨ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢: ٣٧٢/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٤.

(٤) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٧.

(٥) الوسائل ٢: ٣٧٦/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٦٦

.....

و مقتضى إطلاقها أنها لو اغتسلت في هذه الأوقات الثلاثة كفتها في صلواتها الفرض و الندب، لدالتها على أن اللازم هو الغسل في وقت الفريضة أتت بنافله معها أم لم تأت بها، و عليه لو اغتسلت للفرائض أمكنها إتيان النوافل أيضاً، إلّا أنها لا بدّ من أن تتوضأ للنافله.

ثم إن في روايه إسماعيل بن عبد الخالق ورد «إذا كان صلاة الفجر فلتغتسل بعد طلوع الفجر ثم تصلّي ركعتين قبل الغداه ثم تصلّي الغداه...» «١» و قد توهم من ذلك دلالتها على أن الاغتسال للفريضة كافٍ لفعل النافله أيضاً.

و فيه: أن الروايه لا دلالة لها على عدم وجوب الغسل للنوافل بوجه، و ذلك لأنها إنما دلت على أنها لو اغتسلت للصبح جاز لها أن تأتى بها و بنافلتها، و هو خارج عن محل الكلام، لأن مقتضى الأخبار المتقدّمه أن المستحاضه تتمكن من الجمع بين الصلاتين بغسل واحد، سواء أكانتا فريضتين أم نافلتين أم فريضة و نافله، و من المعلوم أن الصبح و نافلتها

صلاتان فأمكن الجمع بينهما بغسل واحد، و مثل ذلك خارج عن محل الكلام.

بل البحث فيما لو اغتسلت المستحاضه للفريضة هل تتمكن من أكثر من صلاتين كما لو اغتسلت للظهرين فهل يسوغ لها الإتيان بهما و بنافلتهما و المجموع عشر صلوات أو لا يسوغ؟ و لا دلالة للرواية على جوازه أو عدمه.

مضافاً إلى أن سندها غير تام بمحمد بن خالد الطيالسي الواقع في سندها «٢».

و الصحيح في الاستدلال ما قدمناه، و عليه إذا اغتسلت المستحاضه للفريضة أمكنها الإتيان بالفريضة مع الإتيان بأيه نافله أرادت قلّت أو كثرت من دون الاغتسال للنافله.

(١) الوسائل ٢: ٣٧٧/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١٥.

(٢) الطيالسي موجود في كامل الزيارات فالرواية معتبره على مسلك سيدنا الأستاذ (دام ظله).

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٦٧

لكن يجب لكل ركعتين منها وضوء (١).

وجوب الوضوء لكل ركعتين منها

(١) قدّمنا أن المرأة في الاستحاضه الكثيره يجب أن تغتسل في كل يوم و ليله ثلاث مرّات، و هي مختصه بالفرائض و لا تجب الاغتسال للنوافل، و هل يكفي غسلها للفرائض عن التوضؤ للنوافل بحيث إذا اغتسلت للمغرب جاز أن تنتقل للمغرب من دون وضوء، و كذا في صلاه الصبح، أو يجب أن تتوضأ لنوافلها و لا يغني الغسل عنه؟

الصحيح هو الأخير، و ذلك لأننا و إن بنينا على أن كل غسل يغني عن الوضوء إلّا أن غسل المرأة عن الاستحاضه الكثيره لا يجزئ عن الوضوء للنافله، و ذلك لأن النافله إمّا أن تكون متأخره عن الفريضة كما في صلاتي المغرب و العشاء، و إمّا أن تكون متقدمه عليها كما في صلوات الصبح و الظهرين.

أمّا النافله المتأخره عن الفريضة فلا ينبغي التردد في عدم كفايه الغسل للفريضة عن

التوضؤ لها، و ذلك لأن المستفاد من الأدله الداله على أن المستحاضه تغتسل و تصلى أو تغتسل و تتوضأ و تصلى أن الغسل و الوضوء طهاره فى حقها و أنها تصلى عن طهاره، و هى مخصيه لله للأدله الداله على ناقضيه الحدث للطهاره، بمعنى أن الدم الخارج منها بعدها إلى آخر الصلاه لا- يكون ناقضاً لطهارتها، كما ذكرنا نظيره فى المبطون و المسلوس، لا أن تلك الأدله مخصيه لله للأدله الداله على اشتراط الصلاه بالطهور و أن المستحاضه أو المبطون و المسلوس مع كونهم محدثين فتجوز الصلاه فى حقهم، و ذلك للقطع بأن المستحاضه لو أحدثت بالنوم أو البول و المبطون و المسلوس لو أحدثا بالنوم و نحوه لم يشرع فى حقهم الصلاه بوجه و إن اغتسلوا أو توضؤوا قبله.

و كيف كان فالاغتسال و التوضؤ طهاره فى حق المستحاضه و الدم الخارج منها بعد اغتسالها ليس بناقض لطهارتها، إلا أن المقدار الثابت من التخصيص فى أدله النواقض، إنما هو مقدار فريضة واحده كما فى صلاه الصبح أو مقدار فريضتين كما فى الظهرين أو العشاءين على تقدير الجمع بينهما، فالدم الخارج منها إلى آخر الفريضة أو الفريضتين محكوم بعدم الناقضيه بمقتضى الأخبار.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٦٨

.....

و أما إذا اغتسلت فصلت الفريضة الواحده ثم أتت بعدها بنافله فلا دليل على عدم ناقضيه الدم الخارج بعد الفريضة، و المفروض استمرار الدم، فالدم الخارج منها أثناء النافله أو قبلها أى بعد الفريضة ناقض للطهاره بمقتضى أدله النواقض، فلا تتمكن المرأه من الإتيان بالنافله بعد الفريضة بالغسل الذى أتت به لأجل الفريضة.

و أما النافله المتقدمه على الفريضة فهى أيضاً كذلك و لا يجوز للمستحاضه أن تأتى بها بالغسل الذى أتت

به قبل النافلة لأجل الفريضة، و ذلك لما أسلفناه من وجوب المبادرة إلى الصلاة بعد الاغتسال، و مع التراخي كما إذا اغتسلت و أتت بالنافلة و بعدها أرادت الإتيان بالفريضة، لا تصح صلاتها و لا غسلها، فإن الغسل الصحيح هو الذى يتعقب بالفريضة من دون تأخير، و أمّا معه فلا دليل على مشروعيه الغسل بوجه إلّا أن يقوم دليل على عدم قادحيه التأخير بإتيان النافلة بين الغسل و الفريضة و روايه إسماعيل بن عبد الخالق المتقدمه المشتمله على قوله (عليه السلام) «إذا كان صلاه الفجر فلتغتسل بعد طلوع الفجر ثم تصلّى ركعتين قبل الغداه ثم تصلّى الغداه» (١) و إن كانت وارده فيما نحن فيه، و لا إشكال فى دلالتها على الجواز و صحه إتيان النافلة بالغسل الذى أتت به للفريضة، إلّا أنها ضعيفه السند بمحمد بن خالد الطيالسى، فلا يمكن الاعتماد عليها فى شىء (٢)، و مع بطلان غسلها لا معنى لكونه مجزئاً عن الوضوء، لأن الذى يغنى عن الوضوء هو الغسل المأمور به دون غيره، و عليه فالمرأه المستحاضه لا تتمكن من الإتيان بالنوافل إلّا بوضوء بمقتضى إطلاق ما دلّ على أن المستحاضه تتوضأ لكل صلاه أو أنها تتوضأ و تصلّى.

نعم، إذا انقطع دمها و طهرت فلا مانع من أن تأتي بنافلتها بالغسل الذى أتت به للفرائض، و ذلك لما قدّمناه (٣) من إغناء كل غسل عن الوضوء.

(١) الوسائل ٢: ٣٧٧/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١٥.

(٢) تقدم أن محمد بن خالد الطيالسى ثقة لوجوده فى أسناد كامل الزيارات.

(٣) فى شرح العروه ٧: ٤٠٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٦٩

[٧٨٨] مسأله ٢: إذا حدث المتوسطه بعد صلاه الفجر لا يجب الغسل لها

(١) و هل يجب الغسل للظهرين أم لا؟ الأقوى وجوبه، و إذا حدثت

هذا كله في النوافل.

و أما قضاء الأجزاء المنسيه فلأنها أجزاء الصلاه التي اغتسلت لأجلها، غايه الأمر أن موضعها تبدل إلى مكان آخر، و مع الاغتسال للصلاه لا وجه للاغتسال أو التوضؤ ثانيه لأجزائها المنسيه.

و أما صلاه الاحتياط فلأن الصلاه المأتى بها إما ناقصه فى الواقع فالركعتان المأتى بهما فى صلاه الاحتياط هما من أجزاء الصلاه التي اغتسلت لأجلها، فلا حاجه فيهما إلى شىء من الغسل أو الوضوء.

و إما هى تامه فى الواقع، فتكون صلاه الاحتياط أمراً زائداً، لا يضر بطلانها بصحة الصلاه المأتى بها بوجه. و على أى تقدير لا يجب فيها الغسل و لا الوضوء.

و أما سجدة السهو فالصحيح أنهما واجبتان مستقلتان لا يعتبر فيهما غسل و لا وضوء.

فتحصل أن قضاء الأجزاء المنسيه كالسجده الواحده و التشهد و نحوهما و صلاه الاحتياط و سجدة السهو الظاهر أنها لا تحتاج إلى غسل أو وضوء.

إذا حدثت المتوسطه بعد فريضه الفجر

(١) مع كونها طاهره قبل صلاه الفجر و فى أثنائها أو كونها مستحاضه بالقليله و بعدها صارت استحاضتها متوسطه، لا ينبغى الإشكال فى صحه صلاتها المتقدمه أعنى صلاه الفجر، لوقوعها فى وقتها مع الطهاره.

و احتمال أن تكون مشروطه بالاغتسال على تقدير استحاضتها بعدها بنحو الشرط المتأخر بحيث لو لم تغتسل بعدها بطلت صلاتها السابقه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٧٠

فللعشاءين، فالمتوسطه توجب غسلًا واحداً، فإن كانت قبل صلاه الفجر وجب لها، و إن حدثت بعدها فللظهرين، و إن حدثت بعدهما فللعشاءين

مندفع بأن اشتراطها بالغسل على نحو الشرط المتأخر لا دليل عليه، فإذا أتت بفريضه الوقت فى وقتها تامه الأجزاء و الشرائط حكم بصحتها و عدم وجوب إعادتها و لا قضائها.

إنما الكلام فى الفرائض التى بعد استحاضتها فهل

يجب عليها أن تغتسل للفرائض الآتية أو لا يجب؟ نسب إلى ظاهر كلماتهم عدم الوجوب بل لم يستبعد بعضهم تحقق الإجماع في المسألة، نظراً إلى أنهم ذكروا أن الغسل يجب قبل صلاة الفجر، و ظاهره أن الاستحاضه إذا وقعت بعدها لم يجب عليها الاغتسال حينئذ.

بل تعجب صاحب الجواهر «١» (قدس سره) من صاحب الرياض (قدس سره) حيث ذهب إلى وجوب الغسل عليها في مفروض الكلام.

و لكن الظاهر وفقاً لكل من وقفنا على كلامه من المحققين بعده وجوب الغسل على المستحاضه مطلقاً، سواء حدثت الاستحاضه قبل الفجر أو قبل الظهرين أو قبل العشاءين أو بعدها، و ذلك لإطلاقات الأخبار و عدم اختصاصها بما إذا كانت استحاضتها واقعه قبل صلاة الفجر.

و ذلك لأن ما دلّ على وجوب الغسل الواحد في الاستحاضه المتوسطه منحصر في روايات أربع: اثنتان منها موثقتا سماعه «٢»، و قد تضمنتا أن الدم إذا لم يثقب الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مره، و هما كما ترى مطلقه و لا تقييد فيهما بما إذا كان الثقب قبل صلاة الفجر.

(١) الجواهر ٣: ٣٣٩/ في الاستحاضه، و راجع الرياض ٢: ١١٧/ في الاستحاضه.

(٢) الوسائل ٢: ١٧٣/ أبواب الجنابه ب ١ ح ٣، ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٧١

.....

و الثالثه صحيحه زواره «١» و قد ورد فيها «و إن لم يجز الدم الكرسف صلّت بغسل واحد» و إطلاقها غير خفى، و أظهر من الجميع الروايه الرابعه و هى صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج، قال «سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن امرأه نفست فمكثت ثلاثين يوماً أو أكثر ثم طهرت و صلّت ثم رأته دمياً أو صفراً، قال: إن كانت صفراً فلتغتسل

و لتصل و لا تمسك عن الصلاة» (٢).

و قد أشرنا سابقاً إلى أنها من المطلقات الداله على وجوب الغسل فى الاستحاضه من دون تقييدها بالمتوسطه و لا الكثيره و لا التقييد بالغسل مره واحده أو أكثر.

إلا أنه لا بدّ من الخروج عن إطلاقها فى الاستحاضه القليله بما دلّ على أن الواجب فى صحتها هو الوضوء فتختص بالمتوسطه و الكثيره، و عليه فتدل على أن فى المتوسطه و الكثيره لا بدّ من الغسل مره واحده من غير تقييده بما إذا حدثت الاستحاضه قبل صلاه الفجر أو بعدها.

كما أن مقتضى مفهومها أن المرأه فى مفروض الروايه لو رأت دمأ أحمر لم يجب فى حقها الاغتسال، بل لا بدّ من الرجوع إلى أدلّه التمييز و البناء على كونه حيضاً، لأنه دم رأت بعد نفاسها بثلاثين يوماً و مع كونه واجداً للصفات يحكم بحيضيته.

فتحصل إلى هنا: أن وجوب الغسل الواحد فى المتوسطه من آثار ثقب الدم الكرسف من دون فرق بين حدوث الاستحاضه قبل صلاه الفجر أو بعدها، و ما ربما يظهر من كلام صاحب الجواهر «٣» (قدس سره) من تسالمهم على عدم الوجوب فى غير محلّه.

هذا كلّه فى الاستحاضه المتوسطه و كذلك الحال فى الاستحاضه الكثيره، لأن مقتضى إطلاق ما دلّ على انها تغتسل للصبح و الظهرين و للعشاءين «٤» عدم الفرق فى

(١) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢: ٣٩٣/ أبواب النفاس ب ٥ ح ٢.

(٣) الجواهر ٣: ٣٣٨/ فى الاستحاضه.

(٤) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٧٢

كما أنه لو حدثت قبل صلاه الفجر و لم تغتسل لها عصياناً أو نسياناً وجب للظّهرين (١) و إن

انقطعت قبل وقتها بل قبل الفجر أيضاً (٢).

ذلك أى عدم الفرق بين حدوث الاستحاضه الكثيره قبل صلاه الفجر أو بعدها فإذا حدثت قبل صلاه الظهرين وجب أن تغتسل لهما و للعشاءين و هكذا الأمر فيما إذا حدثت قبل صلاه المغرب.

لو حدثت المتوسطه قبل الفريضة و لم تغتسل لها

(١) لأن المستفاد من الروايات أن الغسل الواحد مشروط فى جميع الفرائض اليوميه، و لا يختص اشتراطه بصلاه الفجر فقط، و عليه فلو تركت الغسل للصبح عصيانياً أو نسيانياً وجب للظهرين و العشاءين.

(٢) إذا فرضنا أن المرأه استحاضت قبل وقت الصلاه و صارت متوسطه أو كثيره ثم انقطعت، فهل يكون هذا موجبا للغسل الواحد أو الأغسال المتعدده؟ أو أن الغسل إنما يجب فيما إذا حدثت الاستحاضه فى وقت الصلاه أو استمرت إليه، بحيث لو فرضنا أنها استحاضت قبل الوقت متوسطه ثم انقطعت وجب أن تغتسل مره واحده، كما أنها بعد ما دخل الوقت و صلّت تبذلت استحاضتها بالكثيره و انقطعت وجبت عليها الأحكام المترتبه على الاستحاضه الكثيره أو أنها لا يجب فى حقها شىء؟

تأتى هذه المسأله فى كلام الماتن (قدس سره) فى المسأله ١٥ و ٢٣، و يتعرّض هناك إلى أن وجود الدم و لو قبل الوقت حدث موجب للغسل، كما يأتى منّا أن ذلك هو الصحيح و لا يشترط فى كونه حدثاً موجبا للغسل وجوده فى وقت الصلاه، لاستفاده ذلك من جمله من الأخبار.

عمدتها صحيحه الصحّاف حيث ورد فيها: «فلتغتسل و لتصل الظهرين، ثم لتنظر فإن كان الدم فيما بينها و بين المغرب لم يسئل من خلف الكرسف فلتتوضأ و لتصلّ و لا

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٧٣

و إذا حدثت الكثيره بعد صلاه الفجر يجب

فى ذلك اليوم غسلان، و إن حدث بعد الظهرين يجب غسل واحد للعشاءين (١).

[٧٨٩] مسأله ٣: إذا حدث الكثيره أو المتوسطه قبل الفجر

يجب أن يكون غسلهما لصلاه الفجر بعده (٢)،

غسل عليها «١»، فإن مفهومها أنها إذا نظرت فيما بينها و بين المغرب و كان الدم يسيل و جب عليها الغسل، مع أنها فرضت وجود الدم فيما بين الوقتين و لم تفرض وجوده بعد دخول المغرب أو بعد الزوال.

فدلّت هذه الصحيحه بصراحتها على عدم اشتراط وجود الدم بعد وقت الصلاه.

(١) كما عرفته فى التعليقه السابقه على الأخيره.

يجب تأخير غسل الكثيره أو المتوسطه عن الوقت

(٢) هل يعتبر فى الغسل الواحد أو المتعدد أن يقع بعد دخول الوقت أو يكفى اغتسالها قبل الوقت للفريضه بعد دخول وقتها؟

تتصوّر هذه المسأله على نحوين، فإن المرأه قد ينقطع دمها قبل دخول الوقت إما أصلاً أو بالتبدل إلى القليله، و قد يستمر دمها إلى وقت الصلاه.

أمّا الصوره الأولى فالظاهر جواز اغتسالها قبل الوقت، لأن عباديه الطهارات الثلاثه لا تنشأ عن الأمر الغيرى المتعلق بها ليتوهم أن الغسل قبل الوقت ليس متعلقاً للأمر الغيرى لعدم كونه مقدمه حينئذ، بل الأمر الغيرى متعلق بعمل عبادى فى نفسه، فلا بد من أن تكون العباديه فيها ناشئه من أمر آخر و هو استحبابها النفسى لأنها طهور و الله سبحانه يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ، و معه لا مانع من أن تأتى المرأه بغسل الاستحاضه و لو قبل وقت الصلاه و تكتفى به بعد دخوله.

و أمّا الصوره الثانيه فالصحيح عدم جواز الإتيان فيها بالغسل قبل الوقت، لأن

(١) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٧٤

.....

المستفاد من الأخبار أن المقدمه هو الغسل الواقع بعد الوقت لا الواقع قبله، و

ذلك لقوله (عليه السلام): تغتسل عند الصبح أو عند الظهر أو عند وقت كل صلاة «١»، فإن المستفاد من كلمة «عند» اعتبار المقارنه بين الصلاه و الغسل، و هذا إنما يتحقق فيما إذا اغتسلت في وقتها، و أما اغتسالها قبل وقت الصلاه فهو لا يوجب صدق أنها اغتسلت عند الظهر أو عند وقت الصلاه، بل يقال إنها اغتسلت قبل الوقت و قبل الصلاه.

و كذلك ما دلّ على أنها تؤخّر هذه و تقدم تلك، أو تؤخّر الصلاه إلى الصلاه ثم تصلّي صلاتين بغسل واحد «٢»، فإنها تدل على اعتبار وقوع الغسل بعد وقت الصلاه هذا.

بل رواه إسماعيل بن عبد الخالق صريحه في ذلك، لما ورد فيها «إذا كان صلاه الفجر فلتغتسل بعد طلوع الفجر ثم تصلّي ركعتين قبل الغداه ثم تصلّي الغداه» «٣» فإنها صريحه في لزوم كون الغسل بعد الفجر، إلا أنها ضعيفه السند كما مر.

هذا كلّ فيما إذا لم يكن بين غسلها قبل الوقت و صلاتها فصل زمني، كما إذا اغتسلت في آخر جزء من الزمان المتصل بالوقت بحيث لو اغتسلت دخل وقت الصلاه بتمامه فتشروع في الصلاه من غير فصل أو بفواصل جزئي لا يخلّ بصدق المبادره كما إذا كان بمقدار أذان و إقامه.

و أما لو أرادت أن تغتسل قبل الوقت بزمان ثم تصلّي الفريضة بعد الوقت فلا إشكال في عدم جوازه، لما تقدم من لزوم المبادره إلى الصلاه بعد الاغتسال، و مع الفصل الزمني بينهما يبطل غسلها و صلاتها.

فتحصل: أنه يعتبر في الغسل في المستمره الدم أن يقع بعد الوقت، نعم استثنى (قدس سره) من ذلك مورداً واحداً، و هو ما إذا أرادت أن تصلّي صلاه الليل و اغتسلت لأجلها.

(٢) نفس الباب.

(٣) الوسائل ٢: ٣٧٧/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١٥. تقدم [فى ص ٦٨] أنّها معتبره.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٧٥

فلا يجوز قبله إلّا إذا أرادت صلاه الليل فيجوز لها أن تغتسل قبلها «١» (١).

استثناء ما لو أرادت الإتيان بصلاه الليل

(١) حكى عن جماعه أن المستحاضه إذا أرادت أن تصلّى صلاه الليل جاز لها أن تغتسل قبل الفجر و تأتي بصلاه الليل و بعدها تشرع فى صلاه الفجر من غير أن تفصل بينهما فصلًا زمنيًا، و لا حاجه حينئذ إلى الاغتسال للفجر بعد دخوله.

و قد حكى الإجماع على ذلك فى محكى الخلاف «٢»، و عن صاحب الذخيره «٣» أنه لا يعلم فيه خلافًا و لا نصًا، فكأن المسأله إجماعيه عنده من غير أن يرد عليها نص.

و ذكر فى الحدائق «٤» أن صاحب الذخيره كأنه لم يقف على روايه الفقه الرضوى الداله على أن المرأه فى الاستحاضه القليله يجب عليها أن تتوضأ لكل صلاه، و فى المتوسطه تغتسل غسلًا واحدًا و تتوضأ لكل صلاه، و فى الكثيره تغتسل لكل صلاتين فغسل للظهرين و غسل للعشاءين و غسل لصلاتى الليل و الفجر «٥» فالمسأله منصوصه.

أقول: و يحتمل أن صاحب الذخيره وقف على الروايه إلّا أنه لم يعتمد عليها، كما لا نعتد نحن عليها كما مر غير مره، و عليه فلا نص فى المسأله، و لا يحتمل أن تكون المسأله إجماعيه على نحو كاشف عن قول المعصوم (عليه السلام).

و عليه فجواز الاغتسال لصلاه الليل و الإتيان بصلاه الفجر بعدها أمر مشهورى فحسب، و لا بأس بالعمل به مع مراعاة الاحتياط بأن تغتسل و تصلّى صلاه الليل و

تغتسل بعد الفجر غسلًا آخر لصلاة الصبح، و لا تكتفى باغتسالها لصلاة الليل قبل

(١) الأحوط أن تأتي بال غسل حينئذٍ رجاءً ثم تعيده بعد الفجر.

(٢) نقل الحكاياه فى المستمسك ٣: ٣٩٩ فى الاستحاضه و راجع الخلاف ١: ٢٤٩/ المسأله [٢٢١].

(٣) الذخيره: ٧٦ فى الاستحاضه، التنبيه السادس.

(٤) الحدائق ٣: ٢٩٠ فى الاستحاضه.

(٥) المستدرک ٢: ٤٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٧٦

[٧٩٠] مسأله ٤: يجب على المستحاضه اختبار حالها

و أنها من أى قسم من الأقسام الثلاثه بإدخال قطنه و الصبر قليلاً ثم إخراجها و ملاحظتها لتعمل بمقتضى وظيفتها، و إذا صلّت من غير اختبار بطلت إلّا مع مطابقه الواقع و حصول قصد القربه كما فى حاله الغفله (١).

الفجر، بل مقتضى الاحتياط أن تغتسل لصلاه الليل رجاء، لما قدمناه من عدم مشروعيه الغسل للنوافل و اختصاصها بالفرائض فحسب.

وجوب الاختبار على المستحاضه

(١) إذا رأّت المرأه الدم و حكم عليه بكونه استحاضه إما لكونه فى غير أيام العاده و إما لكونه أصفر و لم تعلم المرأه أنه من أى قسم من الأقسام الثلاثه، و أنه هل يجب عليها الغسل مره أو ثلاث مرات أو لا يجب أصلًا، ذكروا أن الفحص واجب عليها حينئذ لتعمل بمقتضى حالها.

و الكلام فى ذلك يقع فى مقامين:

أحدهما: فيما تقتضيه القاعده.

و ثانيهما: فيما يستفاد من الأخبار الوارده فى المقام.

أما المقام الأوّل قد يقال إن مقتضى القاعده وجوب الفحص و الاختبار، لأن الرجوع إلى البراءه أو غيرها من الأصول النافيه في أمثال المقام موجب للعلم بوقوع المكلفات في مخالفه الواقع كثيراً، وقد نسب إلى المشهور في جملة من الشبهات الموضوعيه القول بوجوب الفحص دون إجراء البراءه مع أن المورد مورد البراءه لأجل ما أشرنا إليه من

أن الرجوع فيها إلى الأصول النافية مستلزم للعلم بوقوع أكثر المكلفين في مخالفه الواقع كثيراً، كما إذا شك في الاستطاعه أو بلوغ المال النصاب أو في زيادته على المئونه و نحوها، و في المقام أيضاً لا بدّ من القول بوجود الفحص و إن كانت الشبهه موضوعيه و مورداً للبراءه في نفسه، و ذلك لوقوع النساء في مخالفه الواقع لو جرت الأصول عند الشك في أقسام الاستحاضه، هذا.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٧٧

.....

و قد أجبنا عن ذلك في محلّه «١» بأن إطلاقات أدله الأصول لا يمكن تقييدها بهذا الوجه الاعتباري، لأن العلم بوقوع المكلفين في مخالفه الواقع لو كان مانعاً عن إجراء الأصول لم يمكن إجراء شىء منها في مواردّها، فإن مثل أصله الطهاره لا إشكال في مخالفتها للواقع في بعض الموارد بالإضافة إلى المكلفين، لعدم احتمال مطابقتها الواقع دائماً في حق كل من شك في طهاره شىء، غايه الأمر أن موارد المخالفه في مثل أصله الطهاره أقل من البراءه في موارد الشك في الاستطاعه و نحوها، إلّا أن قله موارد المخالفه و كثرتها لا تكون فارقه في المقام، فهذا لا يكون مانعاً عن جريان الأصول.

نعم، لو علم المكلف أنه يقع بنفسه في مخالفه الواقع على تقدير إجرائه الأصل و لو في بعض الموارد كان هذا مانعاً عن جريانه للعلم بالمخالفه القطعيه حينئذ، و هذا ما سنشير إليه في القريب.

و أمّا العلم بأنه و غيره من المكلفين يقع في مخالفه الواقع فهو لا- يمنع عن جريان الأصل بالإضافة إلى المكلف الشاك في التكليف، فهذا الوجه ساقط.

و الصحيح في المقام أن يقال إن المرأه إذا كانت ملتفتة إلى حالها و أنها تبلى بالاستحاضه بعد ذلك أيضاً

مرات كثيره فى عمرها فلو أجزت الأصول النافيه من البراءه عن وجوب الغسل أو الأغسال أو استصحاب عدم ثقب الدم أو عدم تجاوزه معه فى جميع أيام استحاضتها لوقعت فى مخالفه الواقع فى بعض الموارد، فمقتضى علمها الإجمالى هذا وجوب الفحص والاختبار فى حقها و عدم جريان الأصول فى أطرافه، و ذلك لما بيناه فى محله «٢» من أن تنجيز العلم الإجمالى و عدم جريان الأصل فى أطرافه لا يختص بما إذا كانت الأطراف دفعيه، بل إذا كانت تدريجيه أيضاً لم تجر فيها الأصول.

كما لا يفرق فى التدريجيه بين ما إذا كان متعلق الحكم تدريجياً و ما إذا كان الحكم تدريجياً فى نفسه كما فى المقام، على ما أسلفناه فى محله.

و أمّا إذا لم تلتفت إلى ذلك أى إلى أنها تستحاض كثيراً فى عمرها أو التفتت إلى

(١) راجع مصباح الأصول ٢: ٥١٠ الجبهه السادسه.

(٢) راجع مصباح الأصول ٢: ٣٦٨ التنبيه السادس.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٧٨

.....

ذلك إلّا أنها احتملت مطابقه الأصول الجاربه فيها للواقع و لم يحصل لها علم إجمالى بالمخالفه و لم تعلم أنها تقع فى مخالفه الواقع على تقدير إجرائها الأصول النافيه فمقتضى البراءه عدم وجوب الغسل فى حقها لا مرّه و لا ثلاثاً، كما أن مقتضى الأصل عدم ثقب الدم و عدم تجاوزه، لأن المتيقن إنما هو كون المرأه مستحاضه، و أمّا ثقب الدم أو تجاوزه فهو مشكوك فيه فيدفع بالأصل، فهذا الوجه لا يكون دليلاً فى المقام لأنه أخص من المدعى، فالعمده هى الأخبار.

□
و أمّا المقام الثانى فلا إشكال فى وجوب الفحص فى حقها بالنظر إلى الأخبار، لما ورد فى صحيحه عبد الرحمن بن أبى عبد الله
عن

أبي عبد الله (عليه السلام) قال «سألته عن المستحاضه إلى أن قال و لتستدخل كرسفًا فإن ظهر عن (على) الكرسف فلتغتسل ...»
«١».

و في الصحيح المروى في المعبر عن كتاب المشيخه لأبن محبوب عن أبي جعفر (عليه السلام) «في الحائض إذا رأت دمًا إلى أن قال ثم تمسك قطنه، فإن صبغ القطنه دم لا ينقطع فلتجمع بين كل صلاتين بغسل» «٢»، حيث دلّنا على أن المستحاضه أى التى رأت الدم بعد حيضها يجب أن تختبر حالها بإدخال الكرسف و القطنه، كما دلّنا على عدم جريان استحباب عدم زياده الدم أو تجاوزه و ثقبه، و هذا تخصيص فى أدله الأصول و إلحاق للشبهه الموضوعيه بالشبهات الحكيمه.

هل الفحص واجب نفسى؟ و إنما الكلام فى أنه واجب نفسى أو أنه واجب شرطى أو أن وجوبه طريقي و الاحتمالان الأولان فى طرفى النقيض، لأن مقتضى الأوّل أنها لو اغتسلت و توضأت رجاء أو توضأت فقط و علمت بمطابقه صلاتها للواقع لكون استحاضتها متوسطه أو كثيره أو كونها قليله و لكنها لم تفحص عن حالها صحّت صلاتها و لكنها عصت لتركها الفحص الواجب فى حقها.

(١) الوسائل ٢. ٣٧٥/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٨.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٧/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١٤، المعبر ١: ٢١٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٧٩

.....

و مقتضى الاحتمال الثانى أن صلاتها حينئذ باطله لعدم كونها واجده للشروط و هو الفحص.

و أمّا الوجوب الطريقي فهو بمعنى أن الفحص منجز للواقع و طريق إليه، نظير وجوب التعلم للأحكام، بحيث إنها لو لم تفحص و كانت صلاتها على خلاف الواقع استحقت العقاب، و أمّا إذا تركت الفحص إلّا أنها اغتسلت و توضأت رجاء و كانت صلاتها مطابقه

للواقع فصلاتها صحيحة و لا عقاب فى حقها، فهذه احتمالات ثلاثة.

و على احتمال أنه واجب طريقي يقع الكلام فى أنه واجب مطلقاً حتى مع الاحتياط و الإتيان بالغسل و الوضوء رجاء أو أنه يختص بغير هذه الصورة.

الصحيح أن الفحص واجب طريقي و أنه منجز للواقع فحسب، و ذلك لأنه الظاهر من الروايتين حيث فرع فيهما وجوب الاغتسال على الاختبار و إدخال الكرسف أو القطنه، و هو ظاهر فى أن الاختبار إنما هو مقدمه للعلم بما هو الوظيفة فى حقها من الاغتسال و غيره، لا أنه واجب نفساً أو شرطاً.

و عليه فلو تركت الفحص و توضأت و صلّت و كانت صلاتها صحيحة فى الواقع لكون الاستحاضه قليله لم تستحق العقاب، لأن الاختبار طريق إلى معرفه الحال و الإتيان بالفريضة و الواجبات، و مع الإتيان بهما لا حاجة إلى الاختبار.

و هل وجوب الاختبار مطلق حتى فى صورته الاحتياط، بحيث ليس للمرأه أن تحتاط فى إعمالها، بل لا بدّ لها من الفحص و الاختبار، أو أنه غير مانع عن الاحتياط.

الصحيح هو الثانى، لأن الوجوب الطريقي غير مناف للاحتياط، لأنه وجب مقدمه للامتثال و الإتيان بالواجب الواقعى، و مع التمكّن من إتيانه بطريق آخر لا وجه للوجوب الطريقي.

اللهمّ إلمّا أن نقول إن الامتثال الإجمالى فى طول الامتثال التفصيلى، و المكلف مع التمكّن من الامتثال التفصيلى بالاختبار ليس لها الاختيار على الامتثال الإجمالى، إلّا أنّا لم نبن على ذلك و قلنا إنهما على حد سواء، فالوجوب الطريقي لا يكون مانعاً عن الاحتياط.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٨٠

.....

نعم، هناك أمر آخر و هو أن الاحتياط فى المقام ممكن فى نفسه أو غير ممكن و هو بحث صغروى، و الظاهر عدم

إمكانه فى المقام إلاً بالتكرار بناء على ما سلكناه من عدم وجوب الوضوء فى الاستحاضه الكثره، و ذلك لما ذكرناه سابقاً من لزوم المبادره إلى الصلاه فى حق المستحاضه بعد الطهاره و أن الفصل بينهما مانع عن صحتهما.

فعلى ذلك لو توضأت المرأه و اغتسلت ثم صلّت، فعملها هذا و إن كان موافقاً لاحتمال الاستحاضه المتوسطه و الكثره إلاً أنه لا يوافق الاستحاضه القليله لتخلل الغسل حينئذ بين الطهاره و الصلاه، و هو أمر أجنبى فصل بينهما فتبطل طهارتها و صلاتها.

و لو إنها عكست الأمر فاغتسلت أولماً ثم توضأت فقد وافقت احتمال الاستحاضه القليله و خالفت احتمال الاستحاضه الكثره عندنا، لاعتبار اتصال الغسل فيها بالصلاه، لكلمه «الفاء» الوارده فى رواياتها «١» و «أنها اغتسلت فصلّت» فلا يمكنها الإتيان بصلاه واحده مستجمعه لاحتمالات القليله و المتوسطه و الكثره، و مع الاحتمال لا يمكنها الاقتصار على ما أتت به.

نعم، بناء على مسلك المشهور من وجوب الوضوء فى الكثره لا- مانع من الاحتياط، و كذلك فى المتوسطه، لما يأتى من أن المرأه فى موارد وجوب الجمع بين الوضوء و الاغتسال تتخير فى تقديم كل منهما و تأخيره.

نعم، لها أن تكرر الصلاه فتصلّى بالوضوء مره ثم تتوضأ و تغتسل و تصلّى مره أخرى، و بذلك تقطع بفراغ ذمتها على جميع التقادير المحتمله فى حقها، هذا.

ثم إن الاختبار المستفاد من الروايتين المتقدمتين «٢» غير الاختبار الذى أوجبه الفقهاء فى كلماتهم، لأنهم أوجبوا الاختبار عند كل صلاه، مع أن الروايتين تدلان على

(١) الوسائل ٢: ٣٧٢/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٤.

(٢) و هما صحيحتا عبد الرحمن بن أبى عبد الله و محمد بن مسلم المذكوره فى المشيخه و تقدّم ذكرهما فى

وجوب الفحص في حقها مره واحده، فلا مانع من استصحاب حالتها السابقه الثابته بالاختبار عند الصلوات الأخرى، و ما ذكره من وجوب الاختبار عند كل صلاه غير ظاهر الدليل.

ثم إنه إذا لم تتمكن من الاختبار يجب عليها الأخذ بالقدر المتيقن، و هو الوضوء لكل صلاه بناء على ما سلكه المشهور من وجوبه لكل صلاه في كل من القليله و المتوسطه و الكثيره بزياده الغسل الواحد لكل يوم و ليله في المتوسطه، و الأغسال الثلاثه أو الخمسه على تقدير عدم الجمع في الكثيره، فالوضوء لكل صلاه هو القدر المتيقن حينئذ.

و أما بناء على ما سلكناه من عدم وجوب الوضوء في الاستحاضه الكثيره و انحصار وظيفتها في الأغسال المتعدده فكون الوضوء قدراً متيقناً إنما هو إذا دار الأمر بين الاستحاضه القليله و المتوسطه، و أما إذا دار الأمر بين القليله و الكثيره فهما من المتباينين، لوجوب الوضوء في أحدهما و وجوب الغسل في الآخر. و معه لا بد من الاحتياط و لو بتكرار الصلاه مع الوضوء تاره و مع الغسل تاره أخرى كما قدمناه.

نعم، يمكن تصوير المتيقن منهما من جهه الموضوع و إن كان بالنظر إلى أحكامهما متباينين، و ذلك لوضوح أن الدم في القليله أقل من المتوسطه و الكثيره، و هو في المتوسطه أكثر من القليله، و في الكثيره أكثر من المتوسطه، فالمقدار المتيقن من الدم هو المقدار الأقل، و الزائد المشكوك فيه مورد لأصالة عدم الزيادة، و بذلك أي باستصحاب عدم خروج الدم الزائد يحرز أن الاستحاضه من القليله، فتترتب عليها أحكامها.

و لكن إجراء هذا الاستصحاب متوقف على لحاظ أن وجوب الفحص مختص بحال التمكن فلا يجب مع

التعذر، أو أن الوجوب يعم كلتا الحالتين، فعلى الأول لا مانع من جريانه دون الثانى.

و ذلك لما مرّ من أنّ أدلّه وجوب الفحص دلت على تخصيص أدلّه الأصول و ألحقت الشبهه الموضوعيه فى المقام بالشبهات الحكميه، و معه لا مناص من الاحتياط عند

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٨٢

.....

دوران أمر الدم بين الاستحاضه القليله و الكثيره، لدوران الأمر حينئذ بين المتباينين.

فنقول: إذا بنينا على أن الاختبار واجب نفسى و أنه المستفاد من الروايتين فلا ينبغى الإشكال فى سقوطه عند عدم التمكن من الاختبار لعدم وجود القطنه عندها أو لكون يديها مربوطتين أو لغير ذلك من الأسباب، و ذلك لاستحاله التكليف بما لا يطاق.

و أقميا إذا بنينا على أنه واجب شرطى فلا- موجب لاختصاصه بحاله الاختيار و التمكن، لما ذكرناه غير مره من أن الأدلّه المشبهه للأجزاء و الشرائط من قبيل القضايا الخبريه، فما دلّ على النهى عن الصلاه فيما لا يؤكل لحمه أو الأمر بالصلاه إلى القبله معناه أن الصلاه يعتبر فيها أن لا تقع فيما لا يؤكل لحمه أو يعتبر أن تكون واقعه إلى القبله.

و معه لا داعى إلى تخصيص الشرطيه أو الجزئيه بحال التمكن، بل مقتضى إطلاقها ثبوت الشرطيه و المانعيه و الجزئيه حتى فى حال العجز و عدم التمكن، و نتيجة ذلك سقوط الأمر بالمركب رأساً عند عدم التمكن من شىء من أجزائه أو شرائطه.

فمقتضى القاعده فى المقام عدم وجوب الصلاه على المرأه عند عدم تمكنها من الاختبار إلّا أن يثبت بالإجماع و قوله (عليه السلام) «لا تدعى الصلاه على حال» (١) و حينئذ يقتصر على المقدار المتمكن منه من المركب، و من هنا قلنا إن احتمالى الوجوب النفسى و الشرطى

على طرفي النقيض، فإن وجوب الاختبار ساقط على الأول عند عدم التمكن منه، و غير ساقط على الثاني.

و أمّا إذا بنينا على ما ذكرناه من أن الاختبار واجب طريقي فقد عرفت أن معناه تنجيز الواقع و تخصيص أدله الأصول إلحاقاً للشبهه الموضوعيه في المقام بالشبهات الحكميه، فمع الشك في اختصاص ذلك بحال التمكن يشك في أن أدله الأصول هل هي مخصصه بالإضافه إلى حال التمكن فقط، أو أنها مخصصه بالإضافه إلى حال عدم

(١) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٨٣

.....

التمكن أيضاً.

فإذا رجع الشك إلى الشك في التخصيص الزائد فلا مناص من الاقتصار فيه على المقدار المتيقن، و في المقدار الزائد يرجع إلى إطلاق أو عموم أدله الأصول، و مقتضاها جريان الأصول في صوره عدم تمكن المرأه من الاختبار، و لا وجه حينئذ للقول بعدم سقوط الوجوب، و ذلك لأنه ليس من الوجوب الشرطي حتى لا يسقط، و إنما هو وجوب طريقي كما عرفت، فإذا جاز للمرأه أن ترجع إلى الأصول حينئذ فيقع الكلام في أنها ترجع إلى أي أصل.

تعيين الأصل المرجع للمرأه و قد ذكر الماتن (قدس سره) أنها تأخذ بالمقدار المتيقن، أي تدفع احتمال الزائد باستصحاب عدمه، إلّا أن تكون لها حاله سابقه من القله أو التوسط فتأخذ بها ... إلخ.

و توضيح الكلام في المقام أن التردد في أن الاستحاضه من أي الأقسام الثلاثه قد يكون في الأثناء، بمعنى أنها قد تكون مستحاضه في أول الصبح مثلاً و تعلم أنها قليله أو متوسطه أو كثيره، و بعد ذلك تشك ظهراً في أنها هل بقيت على حالتها السابقه أو أنها تبدلت إلى غيرها، و لا مناص

من الرجوع إلى حالتها السابقه و تستصحب قلتها أو كثرتها أو كونها متوسطه كما فى السابق، فيتم ما أفاده (قدس سره).

و قد يكون الشك فى حال الاستحاضه من الابتداء لا من الأثناء، و هذا على قسمين:

فإن المرأه ربما تكون محكومه بالحيض، كما إذا رأت الدم أيام عادتھا أو رأت الدم الأحمر و حكم بكونه حيضاً بالصفات إلى سبعة أيام أو أقل أو أكثر، ثم بعد ذلك طهرت يوماً أو يومين أو أكثر، و بعد ذلك رأت دمًا آخر، و هو محكوم بالاستحاضه لأنه بعد أيام العاده و إن لم يتجاوز العشره، أو لأنه بعد العشره إلا أنه من أول حدوثه تردّد بين الأقسام الثلاثه، فيتم أيضاً ما أفاده (قدس سره) و ما ذكرناه من أنها تأخذ

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٨٤

.....

بالمقدار المتيقن و ترجع فى المقدار الزائد إلى استصحاب عدم خروج الدم الزائد كما ذكرناه.

و أخرى ترى المرأه الدم و يحكم بكونه حيضاً إما لأنه فى أيام العاده أو لأنه واجد للصفات أو لغير ذلك من الأمور، و بعد أيام العاده أو بعد عشره أيام ترى الدم مستمراً من غير فصل، و يحكم عليه بالاستحاضه لأنه بعد أيام العاده أو لأنه بعد عشره أيام و الحيض لا يزيد عليها. و على أى حال ترى دمًا متصلاً واحداً مع الحكم عليه فى مقدار من الزمن كأيام العاده أو عشره أيام بالحيض، و الحكم عليه بالاستحاضه بعد ذلك الزمان من غير فصل بينهما.

و حينئذ ما معنى لأخذها بالمقدار المتيقن و رجوعها فى الزائد إلى الأصل، بل لا معنى للرجوع إلى حالتها السابقه، و ذلك لأن الموجود دم واحد متصل، و هو موضوع واحد إنما اختلف

حكمه الشرعى باختلاف الزمان، لا أنه من قبيل التعدد فى الموضوع.

و نظيره المسافر، فإنه مع كونه موضوعاً واحداً يحكم عليه بوجوب القصر بعد حد الترخص و بعدم جوازه قبله، أو يحكم عليه بوجوب القصر ما دام غير قاصد للمعصية و بعدمه بعد قصدها، إلى غير ذلك من الموارد التى يترتب حكمان متغايران على موضوع واحد عرفى باختلاف حالاته و أوقاته.

و مع كون الموضوع واحداً باقياً بحاله لا معنى للرجوع إلى الأصل، بل لا بدّ من ملاحظه حاله حيثما حكم بحيضيته، فإن كان قليلاً فهو الآن قليل أيضاً، و إن كان متوسطاً أو كثيراً فهو كذلك الآن، لأنه موضوع واحد متصل.

إعاده و توضيح إن المتحصل من الروايتين المتقدمتين «١» أن الاختبار واجب طريقي، و الوجوب الطريقي لا ينافى الاحتياط و إحراز للواقع، بل للمرأة أن تحتاط حينئذ بأن تغتسل

(١) تقدّم ذكرهما فى صدر المقام [فى ص ٧٨].

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٨٥

و إذا لم تتمكّن من الاختبار يجب عليها الأخذ بالقدر المتيقن، إلّا أن تكون لها حاله سابقه من القلّه أو التوسّط فتأخذ بها (١).

و تتوضأ فتصلّى فيما إذا دار أمرها بين القليله و المتوسطه، فإن ذلك يوجب القطع بالإتيان بالوظيفه الواقعيه، حيث إنها لو كانت متوسطه فقد اغتسلت و توضأت و صلّت، كما أنها لو كانت قليله فقد توضأت و صلّت، و يأتى «١» أن فى المتوسطه و كذا الكثيره بناء على ما هو المشهور من وجوب الوضوء فى الكثيره لكل صلاه، لا فرق بين تقديم الغسل على الوضوء أو تأخيره عنه، فإذا قدمت الغسل على الوضوء فقد احتاطت و أتت بالوظيفه الواقعيه على كل تقدير.

و كذلك الحال فيما إذا دار أمرها بين

القليله و الكثيره، بناء على وجوب الوضوء فيها لكل صلاه على ما هو المشهور، لأنها إذا اغتسلت و توضأت فصلت أحرزت الواقع على كل تقدير.

و أمّا بناء على ما ذكرناه من عدم وجوب الوضوء فى الاستحاضه الكثيره فلا تتمكن المرأه من الاحتياط عند دوران الأمر بين القليله و الكثيره، لأنها إذا اغتسلت و توضأت فصلت لم تأت بوظيفه الاستحاضه الكثيره، إذ يعتبر مقارنه الغسل مع الصلاه و المبادره إليها بعده، و الوضوء متخلل بينهما و مانع من صدق المبادره، إلّا أن يكون بحيث لا يمنع عن صدق المبادره عرفاً أو توضأت حال المشى من مكان الغسل إلى مكان الصلاه بحيث لا يشغل زماناً زائداً على ما يشغله المشى إليه.

ما هو الوظيفه عند العجز عن الاختبار

(١) ذكر (قدس سره) أن المرأه إذا لم تتمكن من الاختبار يجب عليها أن تحتاط بالأخذ بالقدر المتيقن فى مقام الامتثال، و هو المحتمل الأكثر، و هو الذى عبر عنه صاحب الجواهر «٢» (قدس سره) بأسوأ الاحتمالات، فمع دوران الأمر بين القليله

(١) فى ص ٩٥.

(٢) الجواهر ٣: ٣١١/ فى أقسام الاستحاضه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٨٦

.....

و الكثيره تأخذ بالكثيره، و إذا دار الأمر بين القليله و المتوسطه تأخذ بالمتوسطه، إلّا أن تكون لها حاله سابقه فتأخذ بها حينئذ.

و ما أفاده (قدس سره) لم يظهر لنا وجهه، و ذلك لأنه إذا قلنا بأن الاختبار واجب طريقي، و هو الذى اختاره الماتن (قدس سره) حيث ذكر أنها إذا صلّت من غير اختبار بطلت إلّا مع مطابقه الواقع، فإن الاختبار لو كان واجباً شرطياً بطلت صلاتها عند عدم الاختبار مطلقاً لفقدتها الشرط، فإما أن نقول إن الوجوب الطريقي يختص بحال التمكّن، لأنه

الظاهر من قوله «تستدخل أو تمسك القطنه» (١)، فإن الوجوب الطريقي كالوجوب النفسى مشتمل على البعث و التحريك و إن كان البعث فى الواجب الطريقي بداعى أمر آخر غير الإتيان به فى نفسه، و قد ذكرنا أن الوجوب النفسى يختص بحال الاختيار، فيكون الوجوب الطريقي كذلك، و معه لا- مانع من الرجوع إلى الأصول العمليه فى حال عدم التمكّن من الاختبار، لأن ما دلّ على وجوب الاختبار دلّ على تخصيص أدله الأصول إلحاقاً للشبهه الموضوعيه فى المقام بالشبهه الحكميه إلّا أن ذلك إنما هو فى موارد وجوب الاختبار، و قد فرضنا اختصاصه بحال الاختيار و حيث لا وجوب للاختبار فى حال التعذّر فلا مانع من الرجوع فى تلك الحاله إلى الأصول، و عليه فلا وجه لقوله بوجوب الاحتياط و الأخذ بالمقدار المتيقن فى مقام الامتثال.

بل مقتضى الأصل عدم كون الاستحاضه متوسطه أو كثيره، و ذلك لوضوح أنّ الدم إنما يخرج من المرأه تدريجاً، فيصيب الدم ظاهر الكرسف ابتداء ثم يثقبه ثم يتجاوز عنه، لاستحاله الطفره، و هو ظاهر. فإذا علمنا بخروج الدم و شككنا فى ثقبه أو تجاوزه، فيما أنهما عنوانان وجوديان مسبوқан بالعدم فنستصحب عدمهما، و به يحكم بعدم كون الاستحاضه متوسطه أو كثيره، فلا وجه للاحتياط.

(١) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١ خصوصاً ح ٢، ٣، ١٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٨٧

و لا يكفى الاختبار قبل الوقت إلّا إذا علمت بعدم تعيّر حالها إلى ما بعد الوقت (١).

و أمّا إذا قلنا بأن الوجوب الطريقي كالوجوب الشرطى غير مختص بحال التمكّن بل ثابتان حتى فى حال عدم التمكّن من الاختبار فيصح ما أفاده (قدس سره) من الاحتياط و الأخذ بالمقدار المتيقن فى

مقام الامتثال، لأن أدله وجوب الفحص مانعه عن جريان الأصول تخصيصاً في أدلتها كما قدمناه.

إلا أنه لا يجتمع مع ما استثناه بقوله «إلا أن تكون لها حاله سابقه»، وذلك لما عرفت من أن المرأة دائماً لها حاله سابقه أى سبق القله، إنما فيما إذا كانت الاستحاضه متصله بالحيض و كان الحيض كثيراً فترجع إلى استصحاب الكثره، بمعنى أنها و إن كانت تعلم بكون الدم الخارج منها فى زمان الشك ابتداءً قليلاً أى إنما أصاب القطنه فقط، لكنها لا تدرى أنها تتعقب بالقطرات الأخرى حتى تكون كثيره أو لا- تتعقب بالقطرات الأخرى، و بما أنها كانت سابقاً متعقبه بالقطرات الأخرى فيصدق عرفاً أن المرأة كان دمها كثيراً سابقاً و الآن كما كان سابقاً، و الوجه فى أن لها حاله سبق القله هو أن خروج الدم تدريجى لا محاله، و قد فرضنا أن أدله الاختبار شامله لصوره عدم التمكن منه، و هى مخصصه لأدله الأصول فى كلتا الحالتين، فما معنى رجوعها إلى حالتها السابقه، فما أفاده غير تام.

و الصحيح ما ذكرنا من اختصاص الوجوب الطريقي بحال التمكن، و معه إذا لم يمكنها الاختبار تأخذ بالمقدار المتيقن فى مقام التكليف لا الامتثال، و هو المحتمل الأقل، لاستصحاب عدم ثقب الدم الكرسف أو عدم تجاوزه عنه.

عدم كفايه الاختبار قبل الوقت

(١) و ذلك لأن ظاهر الروايتين «١» أن الاختبار واجب فيما إذا أرادت الصلاة بعد

(١) الوسائل ٢: ٣٧٥، ٣٧٧/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٨ ١٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٨٨

[٧٩١] مسأله ٥: يجب على المستحاضه (١) تجديد «١» الوضوء لكل صلاه

و لو نافله، و كذا تبديل القطنه أو تطهيرها «٢»، و كذا الخرقه إذا تلوثت، و غسل ظاهر الفرج إذا أصابه الدم، لكن لا يجب تجديد

هذه الأعمال للأجزاء المنسيه (٢) و لا لسجود السهو إذا اتى به متصلًا بالصلاه (٣)، بل و لا لركعات الاحتياط للشكوك (٤) بل يكفيها أعمالها لأصل الصلاه،

اغتسالها من الحيض حتى ترى أنها متوسطه أو كثيره لتغتسل، فاللزام أن يقع الاختبار فيما إذا أرادت الاغتسال و الصلاه، و لما قدمنا أن الاغتسال لا يجوز لها قبل الوقت فلا مناص من أن يكون اختبارها بعد الوقت، إلا أن يفرض اختبارها في آخر جزء متصل بالوقت بحيث يدخل الوقت بإتمام الاختبار حتى تغتسل و تصلى، لكنه فرض عقلي لا وقوع له خارجاً بحسب العاده.

(١) تقدّم الكلام فى جميع ما ذكره فى المقام سابقاً فلا نعيده.

عدم وجوب أعمال المستحاضه لغير الصلاه

(٢) لما قدمناه سابقاً من أنها أجزاء الصلاه على تقدير نقصها، غايه الأمر أن مكانها و زمان إتيانها قد تبدل، و قد أتت بالأعمال للصلاه و أجزائها، فلا يجب إتيانها للأجزاء المأتى بها بعد الصلاه المعبر عنها بالأجزاء المنسيه.

(٣) إما لعدم اشتراط الطهاره فيه مطلقاً أو لأنه من توابع الصلاه، و الاغتسال و الوضوء إنما يجبان للصلاه مع مالها من التوابع و قد أتت بهما، و لا يجبان لخصوص الصلاه، و معه لا وجه للإتيان بهما لسجود السهو.

(٤) لما ذكرناه فى بحث الاستصحاب «٣» عند التكلم فى صحيحه زراره الوارده فى من

(١) على الأحوط فى الاستحاضه الكثيره كما سيجى ء.

(٢) على الأحوط فى غير الاستحاضه الكثيره بل فيها أيضاً بالإضافة إلى كل صلاه، و كذلك وجوب تبديل الخرقه.

(٣) فى مصباح الأصول ٣: ٦٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٨٩

.....

شكّ فى ركعات الصلاه و أنها ثنتان أو أربع و نحو ذلك، حيث قلنا إن الركعات الاحتياطيه جزء حقيقى للصلاه لكن

لا لمطلق المكلفين، فإنهم على قسمين: قسم يجب في حقهم الصلاة و ركعاتها من غير أن يتوسط بينها السلام، و هم من لم يطرأ عليهم الشك في صلاتهم. و قسم يجب عليهم الصلاة مع الفصل في ركعاتها بالسلام و موضوع هذا الحكم هو الذى يشك في الإتيان بالركعات بشرط أن لا يكون آتياً بها في الواقع، فالذى يشك في الإتيان و لم يكن آتياً بها واقعاً فوظيفته بحسب الواقع هو الصلاة مع الانفصال و الإتيان ببعض ركعاتها منفصلاً.

لا- أن ذلك مجرّد حكم ظاهري، و الشك في الإتيان بالركعات أمر وجداني، فإذا أحرز بوجدانه أنه شاك في الإتيان فيمكنه إحراز عدم إتيانه بها واقعاً بالاستصحاب فبضم الوجدان إلى الأصل يثبت أن الركعات الاحتياطية جزء حقيقي من الصلاة.

و مع كونها من أجزاء الصلاة التى توضأت أو اغتسلت المستحاضه لأجلها لا- وجه للاغتسال أو التوضؤ لها ثانياً، فركعات الاحتياط لا تحتاج إلى تجديد الغسل و لا الوضوء، بلا فرق في ذلك بين صورتى عدم انكشاف الخلاف في الاستصحاب، أعنى استصحاب عدم الإتيان بالركعات المشكوكه، و انكشافه.

لأن صلاة الاحتياط إذا ظهر بعدها أن المكلف كان آتياً بالركعات المشكوك فيها و إن كانت تقع نافله لا محاله، و النافله صلاة مستقلة لا بدّ لها من الوضوء و الغسل، إلّا أنها لا تحتاج إليهما في خصوص المقام، و ذلك لقصور الدليل عن الشمول لما حكم بكونه نافله بعد الإتيان به كما في المقام، لأن صلاة الاحتياط إنما يحكم بكونها نافله بعد ما ينكشف عدم نقصان الصلاة، و أمّا قبل ذلك فلا لأنها كانت من الابتداء محكوم به بكونها جزءاً من الصلاة بحكم الاستصحاب، لما ذكرناه من أن مقتضى الاستصحاب عدم الإتيان بالركعه

المشكوك فيها واقعاً، و معه يجب عليها أن تأتي بها مع الانفصال، فإن مقتضى الاستصحاب و إن كان هو الإتيان بها متصله إلّا أن وظيفه المكلف تتبدّل حينئذ إلى الانفصال، فلا بد من الإتيان بها مع الانفصال.

فتحصل: أن أدلّه وجوب الوضوء أو الغسل لكل صلاه قاصره الشمول للمقام

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٩٠

نعم لو أرادت إعادتها احتياطاً أو جماعه وجب تجديدها (١).

و هذا هو الوجه في عدم وجوبهما لصلاه الاحتياط، لا ما ربما يتوهم من أن صلاه الاحتياط على تقدير نقص الصلاه جزء لها فلا تحتاج إلى تجديدهما، و على تقدير تماميتها تقع زائده، و لا يضر بطلانها بصحة الصلاه.

فإن ذلك مندفع بما ذكرناه في محلّه من أن صلاه الاحتياط يعتبر فيها أن تكون صحيحه في نفسها على كل حال، و أمّا ما يكون صحيحاً على تقدير نقص الصلاه و فاسداً على تقدير تماميتها فلا دليل على كونها جابره لنقص الصلاه المأتي بها على تقدير نقصانها، و معه لا يمكن الاقتصار عليها بوجه.

وجوب تجديد الأعمال في الصلاه المعاده

(١) أمّا الصلاه المعاده احتياطاً فقد تكون واجبه، كما إذا حكم ببطلان المأتي به من الصلاه لأجل الشك في صحتها أو في الإتيان ببعض أجزائها و عدم جريان قاعده الفراغ أو التجاوز في حقها لأجل الغفله حال العمل أو للقطع الوجداني بالبطلان فالاحتياط واجب بالإعاده حينئذ.

و قد تكون مستحبه كما إذا شك في صحتها بعد الفراغ عنها أو في ركوعها بعد ما دخلت في السجود، فإن مقتضى قاعده التجاوز و الفراغ و إن كان صحه ما أتت به إلّا أن التحفظ عن البطلان الواقعي بترك الركوع و الاحتياط مستحب في نفسه.

أمّا المعاده الواجبه فلا ينبغي الإشكال

فى أنها هى الصلاه الأوليه المحكومہ بالبطلان و ليست صلاه مغايره لها، فعلى تقدير القول بعدم وجوب المبادره إلى الصلاه فلا شبهه فى عدم وجوب الوضوء أو الغسل لها.

و إذا قلنا بوجوبها فلا- يبعد عدم وجوب تجديدهما أيضاً، و ذلك لأن المراد بالمبادره ليس هو المبادره الحقيقه الفعليه، بل المراد بها هى الفوريه العرفيه و عدم التوانى فى

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٩١

.....

الامتثال، و من ثمة لا- يجب عليها الصلاه فى المغتسل بعد غسلها، بل يجوز لها أن تأتى إلى غرفتها و تصلى فيها، فلاشتغال بالمقدمات العاديه أو الشرعيه للصلاه ليس مانعاً عن صدق المبادره بوجه. و عليه فاشتغالها بالصلاه المحكومہ بالبطلان بعدها لا يعد منافياً للمبادره الواجبه بوجه، لعدم توانيها فى الامتثال، فحالتها حال المقدمات.

و أظهر من ذلك ما لو حكم ببطلانها فى أثناء الصلاه كما لو شكت بين الثنتين و الثلاث قبل إتمام السجدين، فإن مثله لا يكون مانعاً عن صدق المبادره يقيناً، فلا يجب عليها إعادة الوضوء و الغسل ثانياً، نعم إذا فصلت بينهما بزمان كما إذا أعادت بعد ساعه أو ساعتين وجب عليها الوضوء و الغسل جديداً.

و أمّا المعاده استحباباً فهى على عكس المعاده الواجبه، و لا إشكال فى وجوب تجديد الغسل أو الوضوء لها على كل حال، قلنا بوجوب المبادره أم لم نقل، و ذلك لأنها صلاه مستحبه مغايره للصلاه التى اغتسلت أو توضأت لأجلها، و قد دلت الأخبار «١» المتقدمه على وجوبهما لكل صلاه.

و سيأتى الوجه فى توضيح وجوب الغسل لها مع أن النوافل لا يجب فيها الغسل فى الاستحاضه، و إنما يجب فيها الوضوء لكل صلاه فقط.

اللهم إنا على مسلك فاسد و هو جواز تبديل الامتثال

بالامتثال و أن المكلف متمكن من رفع امتثاله السابق و جعله كالعدم بالامتثال الجديد، فإن الصلاة المعادة هي الصلاة الأوليه، فيبتنى وجوب الغسل أو الوضوء لها على القول بوجوب المبادره و عدمه و يأتي فيه ما قدمناه.

إلما أننا ذكرنا في بحث الاجزاء «٢» أن الامتثال بعد الإتيان بالمأمور به أمر عقلي، و ليس اختياره بيد المكلف ليرفعه و يبدله، فالامتثال غير قابل للتبديل بوجه.

و أما الصلاة المعادة جماعه إماماً أو مأموماً فقد ظهر حكمها مما بيناه، فإنها صلاة

(١) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١.

(٢) في محاضرات في أصول الفقه ٢: ٢٢٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٩٢

.....

مستحبته مغايره للصلاه التي اغتسلت أو توضأت لأجلها، فلا مناص من الوضوء أو الغسل لها مطلقاً، قلنا بوجوب المبادره أم لم نقل، اللهم إلا على القول بجواز تبديل الامتثال بالامتثال، و قد عرفت ما فيه، و توضيح ما ذكرناه: أن الصلاة المعادة المستحبته فرادى كانت أم جماعه إماماً أو مأموماً و إن كانت نافله و لا يجب الغسل للنوافل كما مرّ بل يجب فيها الوضوء فقط إلا أنها تمتاز في المقام عن بقيه النوافل بما ستعرفه، فنقول:

إن الصلاة المعادة استحباباً إن كان قد فصل بينها و بين الصلاة المأتى بها وجوباً فصلاً زمانياً فلا إشكال في لزوم إعاده الوضوء و الغسل لها.

أمّا الوضوء فلأنه معتبر لكل صلاه فريضه كانت أم نافله، و ما أتت به من الوضوء للفريضه غير كاف للنافله، لوجوب المبادره و المفروض أنها فصلت بينهما زماناً.

و أما الغسل فلأن النوافل و إن كان لا يجب فيها الاغتسال كما مرّ، إلا أن النافله في المقام إنما يؤتى بها احتياطاً و بداعي التحفظ على المأمور به

الواقعي على تقدير وجود خلل في الصلاة المأتي بها واقعاً، فهي نافله معنونه بعنوان صلاة الظهر مثلاً و أتى بها بعنوان كونها تداركاً للواقع، و عليه فلا بد أن تشتمل على جميع الأمور المعتره في الواجب من الغسل و الوضوء و غيرهما، إذ مع كونها فاقده للغسل أو لغيره لا يمكن أن تكون موجبه للتحفظ على الواقع و تداركاً له، بل لا يصح إطلاق الاحتياط عليها.

و أما إذا لم يفصل بينها و بين الصلاة الواجبه فصلاً زمانياً فيحتمل أيضاً وجوب إعادته كل من الغسل و الوضوء للمعاده احتياطاً، و ذلك لما أشرنا إليه من أنها و إن كانت نافله إلّا أنها معنونه بعنوان كونها صلاة الظهر مثلاً على تقدير وجود خلل في المأتي به، فلا يمكن أن تكون تداركاً و موجبه للتحفظ على الواجب الواقعي إلّا فيما إذا كانت مشتمله على جميع الأمور المعتره في الواجب من الغسل و الوضوء.

و بعبارة اخرى: إن لصلاة الظهرين فردين، منها وجوبيه و منها صلاة ظهر استحبابيه و مقتضى إطلاق ما دلّ على أنها تغتسل لصلاة الظهر أو الظهرين «١» عدم الفرق بين

(١) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٩٣

[٧٩٢] مسأله ٦: إنما يجب تجديد الوضوء و الأعمال المذكوره إذا استمر الدم

، فلو فرض انقطاع الدم قبل صلاة الظهر يجب الأعمال المذكوره لها فقط و لا تجب للعصر و لا للمغرب و العشاء، و إن انقطع بعد الظهر وجبت للعصر فقط و هكذا. بل إذا بقي وضوءها للظهر إلى المغرب لا يجب تجديده أيضاً مع فرض انقطاع الدم قبل الوضوء للظهر (١).

الظهر الواجب و المستحب، و لهذا تجب في المعاده احتياطاً إعادته الغسل و الوضوء لها مطلقاً و إن لم يجب الغسل في

و من هذا يظهر الكلام فى المعاده جماعه إماماً أو مأموماً، فإنها و إن كانت نافله إلا أنها لما كانت معنونه بعنوان الظهر أو غيرها فلاجل ذلك اعتبر فيها كل من الغسل و الوضوء.

نعم، فى المعاده الواجبه لا تجب إعادتهما لأنها هى الصلاه الأولى بعينها إلا أن يفصل بينهما فصلًا زمانياً.

شرطيه استمرار الدم فى وجوب التجديد

(١) فى المقام مسألتان:

إحدهما: أن المرأه إذا رأت الاستحاضه الكثيره مثلاً لحظه و آنأ ما و انقطعت بعد ذلك فهل يجب عليها أن تغتسل لكل صلاه أو صلاتين و الوضوء لكل منها على المشهور أو الغسل فقط على مسلكتنا، أو يكفى الغسل أو مع الوضوء للفريضة الواقعه بعدها فحسب؟

ثانيتها: أن المرأه إذا رأت الاستحاضه الكثيره مثلاً قبل صلاه الفجر فاغتسلت و توضأت لها فصلت ثم بعد ذلك انقطع دمها فهل يجب عليها الاغتسال للفريضة الواقعه بعدها أو لا يجب؟

أما المسأله الثانيه فيأتى التعرض لها فى كلام الماتن (قدس سره) و نلتزم فيها

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٩٤

.....

بالجوب، لإطلاق صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال «سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن امرأه نفست إلى أن قال إن كانت صفره فلتغسل و لتصل» (١)، و صحيحه ابن نعيم الصحاف حيث ورد فيها «فإن كان الدم فيما بينها و بين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاه» (٢)، فإن مفهومها المصرح به بعد ذلك بقوله «فإن طرحت الكرسف عنها فسال الدم و جب عليها الغسل» يدل على أن المرأه إذا رأت الاستحاضه الكثيره بين الظهر و المغرب و جب عليها الاغتسال للمغرب و لا تكتفى فيها بالوضوء و هو الذى يقتضيه إطلاق الصحيحه الأولى أيضاً كما عرفت

«تؤخر هذه و تغتسل لهما غسلًا واحدًا» (٣).

و أما المسألة الأولى فهي التي تعرض لها في المقام، فنقول: ذهب صاحب الجواهر (قدس سره) إلى أن رؤيه الاستحاضه لحظه كافيه في وجوب الأغسال الثلاثه أو الخمسه في الاستحاضه الكثيره لولا- مخافه خرق الإجماع، و ذلك لإطلاق الأخبار، فإن الاستفادة منها أن الاستحاضه حدث تحققه يقتضى الأغسال الثلاثه أو الخمسه (٤).

و لكن الصحيح أن الاستحاضه لا توجب حينئذ إلا غسل الانقطاع، و لا تجب معها الأغسال الثلاثه بوجه، و ذلك لأن الموضوع لوجوب الأغسال الثلاثه في جملة من الأخبار (٥) هو المرأه المستحاضه لا ذات المرأه، و هي غير صادقه مع الانقطاع.

نعم، ورد في بعض الأخبار أن المرأه إذا رأت الدم دمًا صبيباً فلتغتسل في وقت كل صلاه (٦)، و يمكن أن يقال إن مقتضى إطلاقها وجوب الأغسال الثلاثه بمجرد رؤيه الاستحاضه و لو آناً ما.

(١) الوسائل ٢: ٣٩٣/ أبواب النفاس ب ٥ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٧.

(٣) الوسائل ٢: ٣٧٥/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٨.

(٤) الجواهر ٣: ٣٣٠/ في الاستحاضه.

(٥) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١.

(٦) الوسائل ٢: ٣٧٦/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٩٥

[٧٩٣] مسأله ٧: في كل مورد يجب عليها الغسل و الوضوء يجوز لها تقديم كل منهما (١)،

و لكن يردّه أن الأخبار الدالّه على أنّ الأغسال الثلاثه من وظائف المستحاضه (١) قرينه على أن المراد بالمرأه إذا رأت الدم صبيباً في هذه الروايه هو المرأه ذات الدم و المستحاضه لا مجرد الرؤيه و لو آناً ما.

و ثانياً: أن التمسك بإطلاق الروايه أمر لا محصل له، أفهل يمكن أن يقال إن مجرد رؤيه الاستحاضه و لو آناً ما موجه للأغسال الثلاثه إلى الأبد كما

هو ظاهر الروايه فالإطلاق غير مراد قطعاً، و تقييده بيوم أو يومين أو أكثر لا معنى له، فيتعين أن يكون المراد بالمرأه فى الروايه هى المستحاضه ذات الدم كما ذكرناه، بل يدل على ذلك ما ورد فى بعض الروايات من أنها «تقدم هذه و تؤخر هذه» «٢»، إذ لو كان الدم منقطعاً لم يكن أى موجب لتقديمها الصلاه و تأخيرها الصلاه الأخرى، بل لها الإتيان بها فى أى وقت شاءت، و منه يعلم أن الأغسال وظيفه المرأه ذات الدم و هى التى تجمع بينهما بالتقديم و التأخير. هذا كله فى الكثيره.

و منه يظهر الحال فى المتوسطه و أنها إذا رأت الدم لحظه سواء كانت كثيره قبلها أم لم تكن لا يجب عليها إلّا غسل و وضوء للفريضة الآتية كما يأتى، و أمّا فى غيرها فلا يجب أن تتوضأ لكل صلاه، بل لها أن تأتى بذاك الوضوء جميع فرائضها إذا لم تحدث بحدث ناقض للوضوء.

و كذا المستحاضه القليله، فإنها إنما تتوضأ للفريضة التى بعدها و حسب و لا تتوضأ بعدها لكل صلاه، بل لها أن تكتفى بالوضوء الواحد فى جميع صلواتها ما لم تحدث بحدث ناقض جديد.

(١) كما فى المستحاضه المتوسطه، و كذا الكثيره بناء على ما هو المشهور من

(١) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١، ٤، ٦، ١٢، ١٥.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١ و غيره.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٩٦

لكن الأولى تقديم الوضوء (١).

وجوب الوضوء فيها مع الغسل. و الوجه فى جواز تقديم كل منهما إطلاق الأخبار «١» الوارده فى أنها تتوضأ و تغتسل و تصلّى، لعدم تقيد الغسل أو الوضوء فيها بكونه واقعاً قبل

الآخر أو بعده حتى إنها لو اغتسلت ترتيباً جاز لها أن تأتي بالوضوء في أثناء غسلها.

أولويّه تقديم الوضوء

(١) لما ورد من أن الوضوء بعد الغسل بدعه «٢»، فخروجاً عن احتمال البدعه الأولى تقديم الوضوء على الغسل، و ذلك لما قدّمناه من عدم تماميته فليراجع.

و على تقدير تماميته فالنسبه بينه و بين ما دلّ على جواز الجمع بين الغسل و الوضوء في الاستحاضه نسبه العموم و الخصوص المطلق، لدلاله الأخبار على عدم حرمه الوضوء بعد الغسل في المقام، فإن العبره بإطلاق دليل المخصص لا العام، و هو قد دلّ على جواز الوضوء قبل الغسل و بعده في الاستحاضه.

و توضيح ذلك: أن جمله إن الوضوء بعد الغسل بدعه إن أريد بها أن الغسل يغني عن الوضوء، فالوضوء الواقع بعد الغسل لا أمر له فيقع بدعه لا محاله كما هو الظاهر منها، فهي أجنبيه عن محل الكلام، لما عرفت من دلاله الأخبار على عدم إغناء الغسل عن الوضوء في المقام، فهو تخصيص من عموم إغناء الغسل عن الوضوء، فلا دلالة لها على بطلان الوضوء الواقع بعد الغسل في الاستحاضه.

و إن أريد بها أن الغسل يشترط في صحته أن يقع بعد الوضوء، فلو وقع الوضوء بعده وقع الغسل باطلاً مع وقوع الوضوء صحيحاً لعدم اشتراطه بشيء، ففيه أن

(١) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٦ و غيرها.

(٢) الوسائل ٢: ٢٤٥، ٢٤٦/ أبواب الجنابه ب ٣٣ ح ٥، ٦، ٩، ١٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٩٧

.....

اللّازم على تقدير إرادته ذلك أن يقال الغسل قبل الوضوء بدعه، لا أن الوضوء بعد الغسل بدعه، فلا وجه لاحتمال إرادته ذلك من تلكم الجملة.

و أمّا إذا أريد بها أن الوضوء

يشترط في صحته أن يقع قبل الغسل بحيث لو وقع بعده بطل لعدم الأمر به، فحينئذ و إن أمكن إرادته من الجملة المذكوره إلّا أنا نسال عن أن المكلف إذا اغتسل قبل الوضوء و توضأ بعد ذلك فهل يجب إعادة الغسل الأوّل أو لا يجب لوقوعه صحيحاً؟

فإن قلنا بوجوب إعادة الغسل فهو يرجع إلى الاحتمال المتقدم من اشتراط كون الغسل واقعاً بعد الوضوء بحيث لو وقع قبل الوضوء بطل، و قد عرفت فساد إرادته من الجملة المذكوره.

و إن قلنا بعدم وجوب إعادة الغسل، لأنه غير مشروط بشيء بل وقع صحيحاً و المشروط هو الوضوء امتنع امتثال الأمر بالوضوء و استحال التكليف به، لأنه تكليف بما لا يطاق حيث لا يتمكن المكلف من امتثاله، إذ المفروض أنه اغتسل قبل الوضوء فلا يمكنه إيقاع الوضوء قبل الغسل، لأنه تحقق أوّلاً و حكمنا بصحته، فلو توضأ بعد ذلك فهو من الوضوء بعد الاغتسال.

فتحصل أن الجملة المذكوره لا- يمكن أن يراد بها سوى أن الغسل يغنى عن الوضوء، و عليه فهي أجنبيه عن المقام، لدلاله الأخبار على عدم إغناء الغسل في الاستحاضه عن الوضوء و عدم كون الوضوء بدعه. هذا كلّه فيما إذا أوجبنا الوضوء مع الغسل.

و أمّا إذا لم نفت بالوجوب بل اعتبرناه احتياطاً كما في الاستحاضه الكثيره إذا قلنا بالاحتياط فلا يجوز تقديم الغسل على الوضوء، و هذا لا- من جهة أن الوضوء بعد الغسل بدعه، إذ معه يمكن الإتيان به رجاء و لا- يكون الوضوء بدعه، بل لما اعتبرناه من المبادره إلى الصلاه بعد الطهاره، فإنه يحتمل أن لا يكون الوضوء واجباً مع الغسل في الكثيره واقعاً، و معه لا تتحقق المبادره لتخلل الوضوء بينها و

[٧٩٤] مسأله ٨: قد عرفت أنه يجب بعد الوضوء و الغسل المبادره إلى الصلاه

لكن لا- ينافي ذلك إتيان الأذان (١) و الإقامه و الأذعيه المأثوره، و كذا يجوز لها إتيان المستحبات في الصلاه، و لا يجب الاقتصار على الواجبات، فإذا توضأت و اغتسلت أول الوقت و أخرت الصلاه لا تصح صلاتها، إلّا إذا علمت بعدم خروج الدم و عدم كونه في فضاء الفرج (٢) أيضاً من حين الوضوء إلى ذلك الوقت بمعنى انقطاعه و لو كان انقطاع فتره.

وجوب المبادره بعد الطهاره

(١) كما لا- ينافي إتيانها بسائر المقدمات كذهابها من المغتسل إلى مصلاها و نحوه و ذلك لأن الواجب من المبادره حسبما يستفاد من الأخبار إنما هو المبادره العرفيه بمعنى عدم التأخير و التواني عرفاً لا المبادره العقليه، و الاشتغال بالمقدمات لا ينافي المبادره العرفيه بوجه، لعدم كونها تأخيراً و توانياً عرفاً.

(٢) و الوجه في ذلك أن المستفاد من مثل قوله (عليه السلام) «تقدم هذه و تؤخر هذه» (١) و غيره من الأخبار الوارده في المقام أن المبادره إنما تجب تحفظاً عن خروج الدم زائداً على المقدار المعلوم تخصيصه من ناقضيه الدم.

فإن الدم الخارج من المستحاضه حدث ناقض للطهاره، و إنما خصصنا ناقضيته بمقدار اغتسال المرأه و توضئها و صلاتها، و معه لا بدّ من الاقتصار على المتيقن تخصيصه، و هو صورته إتيانها بالصلاه بعد طهارتها من غير تأخير و توان دون ما إذا أخرتها.

و هذا إنما يختص بصوره خروج الدم من المستحاضه، و أمّا إذا انقطع ساعه أو أقل أو أكثر و لو انقطع فتره فلا حدث و لا ناقض لطهارتها ليكتفى في الخروج عن ناقضيته بالمقدار المتيقن، و معه لا دليل على وجوب المبادره، فلها أن تؤخر صلاتها

[٧٩٥] مسأله ٩: يجب عليها بعد الوضوء و الغسل التحفظ من خروج الدم

(١) بحشو الفرج بقطنه أو غيرها و شدّها بخرقه، فإن احتبس الدم، و إلّا فبالاستنفار أى شد وسطها بتكه مثلاً و تأخذ خرقة أخرى مشقوقة الرأسين تجعل إحداهما قدامها و الأخرى خلفها و تشدهما بالتكه أو غير ذلك ممّا يحبس الدم،

إلى ساعه أو أقل أو أكثر و تصلّى بعد ذلك بال غسل أو الوضوء السابقين.

وجوب التحفظ من خروج الدم

(١) استدل عليه بالأخبار الآمره بالاحتشاء و الاستنفار و إدخال قطنه بعد قطنه «١» و غيرها مما هو بهذا المضمون، و ذكروا أنها إذا قصرت فى الاحتفاظ فخرج منها الدم بطلت صلاتها بل و غسلها أيضاً، هذا.

و الظاهر عدم وجوب ذلك بخصوصه على المرأة، و ذلك لأن الأمر بالاحتشاء و الاستنفار و غيرهما لا يحتمل أن يكون أمراً مولوياً نفسياً، بأن يكون ذلك من الواجبات النفسيه فى حق المرأة تعاقب على تركها و لا نعهد قائلاً بذلك أيضاً، و إنما هو إرشاد إلى عدم خروج الدم من المستحاضه و هذا لعله مما لا كلام فيه.

و إنما الكلام فى أن الدم بنفسه و بما هو مانع عن الصلاه بحيث لو خرج عن المرأة من دون أن يصيب شيئاً من بدنّها و ثيابها أوجب بطلان صلاتها، أو أن خروج الدم إنما يوجب البطلان من جهه مانعيه النجاسه فى الصلاه، لاشتراطها بالطهاره الحديثه و الخبيثه معاً.

و الظاهر من الأخبار الآمره بالاحتشاء فى المقام و الذى يساعد عليه الارتكاز هو الثانى و أن خروج الدم بما هو دم لا يضر بحالها، و إنما يضرها من جهه تلويثه بدنّها و لباسها، و الأخبار إما ظاهره

فى ذلك و إما إنها محتمله لذلك، و أمّا كونها ظاهره فى أن

(١) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٠٠

فلو قصرت و خرج الدم أعادت الصلاه (١)، بل الأحوط إعادته الغسل أيضاً (٢)

خروج الدم بما هو مانع عن الصلاه فلا.

و على ذلك فليس هذا شرطاً مختصاً بالمستحاضه بل هى كغيرها من المكلفين و هذا لا نحتاج فى اشتراطه إلى الاستدلال بالروايات، بل لو لم تكن هناك روايه كُنّا نلتزم بذلك، لاشتراط الصلاه بالطهاره الخبيثه لا أن صلاه المستحاضه تزيد على صلاه غيرها.

فهذا الاشتراط لا أساس له فى المقام، و معه إذا خرج الدم منها فى أثناء غسلها أو بعده و غسلت ظاهر فرجها و ثيابها المتلوته به صح غسلها و صلاتها.

و من ذلك يظهر أنها لو لم تزل الدم عن بدنها أو لباسها أو أنه خرج فى أثناء صلاتها و تلوث به بدنها و لباسها لا تبطل بذلك سوى صلاتها، و أمّا غسلها فهو مما لا موجب لبطلانه بوجه.

نعم، إذا خرج منها الدم بعد غسلها و بطلت صلاتها و بعد الفصل بزمان أرادت أن تعيد صلاتها و جب عليها أن تعيد غسلها أيضاً، لكنّه لا لبطلانه بخروج الدم بل للإخلال بالمبادره الواجبه فى حق المستحاضه.

فتحصل: أنه لا- دليل على أن خروج الدم مبطل للصلاه أو الغسل تعبداً، و إنما هو مبطل للصلاه على طبق القاعده، لاستلزامه التلوّث و نجاسه البدن و الثياب، و من هنا لو صلّت بعد غسلها أو إعادتها بعد خروج الدم من غير فصل زمانى محل بالمبادره العرفيه لم يجب عليها إعادته غسلها لاعتبار الوحده بين طهارتها و صلاتها بالاتصال.

(١) لما مرّ من اشتراطها بالخلو من

(٢) قد عرفت عدم وجوبه، و أما الإعادة الاستجابية فهي مطلب آخر.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٠١

و الأحوط كون ذلك بعد الغسل (١) و المحافظه عليه بقدر الإمكان «١» تمام النهار إذا كانت صائمه (٢).

أحوطيه كون الاحتشاء بعد الغسل

(١) لم يرد بذلك الإشكال في جواز الاحتشاء قبل الوضوء و الاغتسال، و ذلك للقطع بأنها إذا احتشت قبلهما و منعت عن خروج الدم فلا دم حال الغسل و الوضوء ليكون فيه شائبه إشكال.

بل نظر بذلك إلى أنها لو اغتسلت قبل الوضوء الأحوط أن تحتشى بعد الغسل لئلا يخرج منها الدم حال الوضوء و يحتمل كونه مانعاً، و أما خروجه حال الاغتسال فهو غير مانع قطعاً، لما دلت عليه الأخبار «٢» من أنها تغتسل فتحتشى، بمعنى أنها رخصت في الاحتشاء بعد الغسل، فلو خرج منها الدم حال الاغتسال فهو غير مانع عن الغسل بمقتضى الأخبار.

و لكنك عرفت مما ذكرناه أن هذا الاحتياط مما لا محل له، لعدم كون الدم بما هو هو موجباً لبطلان الصلاة و الطهاره، و إنما يوجب بطلان الصلاة خاصه فيما إذا أوجب التلويث.

المحافظه على عدم خروج الدم

(٢) إن كان نظرهم في ذلك إلى أن صحه صوم المستحاضه يشترط فيها أن تأتي بأغسالها و مع خروج الدم في أثناء النهار يبطل غسلها فيبطل صومها، ففيه: أن ذلك أخص من المدعى، لأننا إذا فرضنا أن الدم خرج قبل صلاة الظهر بأن اغتسلت للفجر و صلّت و بعد ذلك خرج منها الدم فوظيفتها حينئذ ليست إلّا

(١) لا بأس بتركها.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٠٢

الاعتسال للظهرين و العشاءين، و لا يجب عليها الاعتسال لصلاه الفجر ليكون

بطلانه موجباً لبطلان صومه.

و كذا الحال فيما إذا قلنا إن خروج الدم لا يوجب بطلان غسلها كما بنينا عليه، فإنه لا يبطل غسلها لبطلان صومها، بل لو قلنا بأنه يقتضى بطلان غسلها أيضاً لا نلتزم ببطلان صومها، بل هذا يقتضى أن تعيد غسلها ثانياً لا أنه يقتضى بطلان صومها.

و إن كان نظرهم فى ذلك إلى أن دم الاستحاضه حدث ناقض للصوم كدم الحيض و التعمد للبقاء على الجنابه، و مع خروجه يبطل صومها فيجب عليها قضاؤه.

فيدفعه: أن قياس دم الاستحاضه بدم الحيض مع الفارق، لأن الحائض غير مكلفه بالصيام ليكون الدم ناقضاً لصيامها، و المستحاضه مأوره بالصلاه و الصيام.

و قياسه بتعمد البقاء على الجنابه يحتاج إلى دليل، و لا- دليل على أنه مثله موجب للانتقاض، بل الدليل على عدم الانتقاض موجود، و هو إطلاق أدله حصر النواقض و أن الصائم لا يضره ما صنع إذا اجتنب أربع خصال «١»، و ليس منها خروج الدم، ففى المقدار الذى دلّ الدليل على ناقضيته نرفع اليد عن إطلاقها، و يبقى بالإضافه إلى غيره سليماً عن التقييد، هذا.

و يدلُّ عليه ما استدللنا به فى غير مورد من أن نفس عدم الاشتهار فى المسائل عامه البلوى دليل على عدم ثبوت الحكم، و استحاضه النساء و صومهن من المسائل التى تعم بها البلوى، فلو كان خروج الدم منهن ناقضاً لصومهن أو كان التحفظ على عدم خروجه شرطاً إلى آخر النهار لشاع ذلك و ظهر و وردت فيه روايات و تعرّض له الأصحاب، و قد عرفت أنه لم يرد ذلك فى شىء من الأدله.

(١) الوسائل ١٠: ٣١/ أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١ ح ١.

[٧٩٦] مسأله ١٠: إذا قَدّمت غسل الفجر عليه لصلاه الليل

فالأحوط تأخيرها إلى قريب الفجر فتصلّى بلا فاصله «١» (١).

[٧٩٧] مسأله ١١: إذا اغتسلت قبل الفجر لغايه أخرى ثم دخل الوقت من غير فصل

يجوز لها الاكتفاء به للصلاه (٢).

الأحوط تأخير صلاه الليل إلى قرب الفجر

(١) تقدّمت هذه المسأله عن قريب «٢» وقلنا إن اغتسال المستحاضه لا بدّ من وقوعه بعد الفجر، فلا يجزى الاغتسال قبله، و إن الاغتسال لصلاه الليل أو لغيرها من النوافل لم تثبت مشروعيتها، و على تقدير مشروعيتها فلا دليل على كونه مجزئاً عن الغسل الواجب سواء أصلت بدون فاصله أم لم تصلّ.

بعد الوقت يجوز الاكتفاء بالغسل قبله

(٢) هذه المسأله تتضمن فرعين:

أحدهما: جواز اغتسال المستحاضه لغايه أخرى قبل الفجر أو الظهر أو العشاءين كما إذا أرادت أن تمس الكتاب العزيز أو تأتي بغايه اخرى مشروطه بالطهاره، و يأتي الكلام عليه في أواخر بحث الاستحاضه إن شاء الله.

و ثانيهما: كونه كافياً عن الغسل للفجر بعد الوقت إذا صلّت من دون فصل، و قد ظهر حكمه مما بيناه آنفاً و قلنا إن الغسل للفريضة يعتبر وقوعه بعد الوقت، فعلى تقدير مشروعيه الغسل لغايه أخرى قبل الوقت لا دليل على إجزائه عن الغسل الواجب بعده.

(١) تقدّم أنّ الأحوط حينئذٍ إعادته الغسل بعد الفجر و به يظهر الحال في المسأله الآتية.

(٢) في الصفحه ٧٥، المسأله [٧٨٩].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٠٤

[٧٩٨] مسأله ١٢: يشترط «١» في صحه صوم المستحاضه على الأحوط إتيانها للأغسال النهاريه

فلو تركتها فكما تبطل صلاتها يبطل صومها أيضاً على الأحوط، و أما غسل العشاءين فلا يكون شرطاً في الصوم و إن كان الأحوط مراعاته «٢» أيضاً، و أما الوضوءات فلا دخل لها بالصوم (١).

شرطيه الأغسال النهاريه في صحه صومها

(١) يشترط على المشهور بين الأصحاب لصحه صوم المستحاضه و صلاتها أن تأتي بما هو وظيفتها من الأغسال، و إذا أخلت بها فكما تبطل صلاتها يبطل صومها أيضاً، فالأغسال شرط في صحه الصيام، و المسأله لعلها مورد

التسالم و الاتفاق. و إنما الكلام فى مدرکہا.

فنعول: قد يستدل على شرطیه الأغسال لصوم المستحاضه بالإجماع و التسالم، و لا إشكال فى ذلك على تقدير تمامیه الإجماع إلا أن تحقق الإجماع التعبدى الكاشف عن رأى المعصوم (عليه السلام) فى المقام بعيد غايته، و من المحتمل أن يكون مدرک التسالم فى المسأله صحيحه على بن مهزيار الآتيه فلا يكون الإجماع تعبدياً بوجه.

و أخرى يستدل على الشرطيه بصحيحه على بن مهزيار قال «كتبت إليه (عليه السلام) امرأه طهرت من حیضها أو دم نفاسها فى أول يوم من شهر رمضان، ثم استحاضت فصلت و صامت شهر رمضان كله من غير أن تعمل ما تعمل المستحاضه من الغسل لكل صلاتين هل يجوز (يصح) صومها و صلاتها أم لا؟ فكتب (عليه السلام): تقضى صومها و لا تقضى صلاتها، لأن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) كان يأمر (فاطمه و) المؤمنات من نسائه بذلك» (٣). حيث دلت على اشتراط صحه

(١) لا يبعد عدم الاشتراط فى الاستحاضه المتوسطه.

(٢) لا يترك الاحتياط بالنسبه إلى غسل العشاءين لليله الماضيه.

(٣) الوسائل ٢: ٣٤٩/ أبواب الحيض ب ٤١ ح ٧، ١٠: ٦٦/ أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٨ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٠٥

.....

صومها بالإتيان بما هو وظيفه المستحاضه من الأغسال، و من هنا حكم بوجوب قضائها له عند تركها الأغسال لبطلان الصوم بدونها.

و قد يناقش فى الاستدلال بها من جهه إضمارها، و يدفعه أن جلاله مقام على بن مهزيار تأبى عن السؤال من غير الامام (عليه السلام)، فلا إشكال فيها من تلك الجهه.

و أخرى يناقش فيها من حيث الدلاله، و ذلك بوجهين:

أحدهما: أن مقتضى الأخبار الوارده فى حق

فاطمه (عليها السلام) و كذلك العلم الخارجى أنها طاهره مطهره لا تستحيض، فما معنى أمر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لفاطمه أن تقضى صومها و لا تقضى صلاتها إذا انقطع حيضها أول يوم من شهر رمضان و صارت مستحاضه.

و ثانيهما: أن اشتراط صحه صلاه المستحاضه بالإتيان بوظيفتها أعنى الأغسال الثلاثه ممّا كاد يكون من المسائل الضروريه، فما معنى قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) «لا تقضى صلاتها».

أما المناقشه الأولى فتندفع:

أولاً: بأن فاطمه (عليها السلام) إنما ذكرت في بعض النسخ، و بعضها خالٍ عن ذكرها (عليها السلام).

و ثانياً: أن الروايه لا دلالة لها على أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أمرها و سائر النساء بذلك لأنه عملهن، و لعلها أمرها بذلك تعليماً لسائر النساء و بيانها لأحكامهن، لا أنه أمرها لكي تأتي به في عمل نفسها. و هذا هو الصحيح في الجواب.

و أمّا دعوى أن فاطمه (عليها السلام) لعلها غير بنت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كبت جيش أو غيره، ففيها أن اللفظه متى أطلقت تنصرف إلى الفرد المشهور و المعروف، و على ذلك نجرى في الرجال، فلا وجه لدعوى إرادته غير المشهور.

و العمده هي المناقشه الثانيه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٠٦

.....

و قد ذكروا في تأويل الصحيحه وجوهاً و احتمالات.

و يحتمل أن يكون في الصحيحه تقديماً و تأخيراً، و كأنها «تقضى صلاتها و لا تقضى صومها» لعدم اشتراطه بالأغسال، و قد وقع الاشتباه من الراوى أو النساخ.

نعم هذا مجرد احتمال كبقية الاحتمالات التي ذكرت في المقام.

و توهم أن الروايه إذا اشتملت على جملتين أو أكثر و كانت جملة أو جملتين منها على خلاف الدليل

القطعي لا مانع من رفع اليد عن تلك الجملة و طرحها، و هذا لا يضر بغيرها من الجملات، ففي المقام نطرح قوله «و لا تقضى صلاتها» لأنه خلاف الضروره و المستفاد من الأخبار، و هو غير مانع من الأخذ بقوله «و تقضى صيامها».

مندفع: بأن ذلك إنما هو فيما إذا لم تكن الجملتان متصلتين و مرتبطين على نحو عدّتا عرفاً جملة واحده، و أمّا إذا كانتا مرتبطين كذلك فلا- مورد لهذا الكلام، و الأمر في المقام كذلك، لأنهما من الارتباط بمكان يعدان جملة واحده، فإن قوله (عليه السلام) «لا تقضى صلاتها و تقضى صيامها» حكم واحد عرفاً، فالتفكيك غير ممكن.

و الظاهر أن في الروايه سقطاً لا ندرى أنه أى شيء، و الدليل على ذلك عدم مناسبه التعليل المعلن به في الروايه، و ذلك لأن ظاهر التعليل أعنى قوله «لأن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) كان يأمر ..» أن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) كان مستمرّاً في أمره ذلك و لا يزال، لكثرة ابتلاء النساء بذلك و سؤالهنّ عن وظيفتهنّ و النبيّ (صلى الله عليه و آله و سلم) كان يأمرهنّ بذلك.

و هذا لا- بأس بتطبيقه على الحائض و النفساء، لأن الحيض و النفاس أمران كثيراً التحقّق و الابتلاء و يصح أن يقال فيهما: إن النبيّ (صلى الله عليه و آله و سلم) كان يأمرهنّ ...، و ذلك لأمره (صلى الله عليه و آله و سلم) الحائض بقضاء صومها دون صلاتها في غير واحد من الأخبار «١»، و علل في بعضها بأن الصوم في السنه إنما يجب مرّه واحده بخلاف الصلاه «٢».

(١) الوسائل ٢: ٣٤٧، ٣٤٩/ أبواب الحيض ب

(٢) الوسائل ٢: ٣٥٠، ٣٥١/ أبواب الحيض ب ٤١ ح ٨، ١٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٠٧

.....

و أما في المستحاضه التي ينقطع حيضها أول يوم من شهر رمضان و تستحاض منه فلا، لأنه أمر نادر جداً و لا يصح أن يعلل في مثله بأن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) كان يأمر ...، لظهوره في أن ذلك كأنه شغل النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) و أنه لا يزال مستمراً عليه.

□
على أنه (صلى الله عليه و آله و سلم) في أى مورد أمر فاطمه (عليها السلام) و سائر المؤمنات بذلك فلا يوجد منه مورد في الروايات، و بهذا نستكشف أن في الروايه سقطاً و لا ندرى أنه أى شىء؟

و عليه فلا يمكن الاعتماد على الصحيحه لكونها مشوشه، فلا دليل حينئذ على اشتراط صحه صوم المستحاضه بالأغسال الواجبه في حقها.

فالمتحصل: أن صحيحه على بن مهزيار لا يمكن الاستدلال بها على شرطيه الغسل في المستحاضه لصومها، و ذلك لعدم مناسبه التعليل الظاهر في أن مورده من المسائل عامه البلوى مع المعلل به، لأنه أمر نادر بل لا نعلم بتحقيقه أصلاً بأن ينقطع حيضها أول يوم من شهر رمضان و تستحاض و تصوم و تصلّى من غير أن تأتي بوظائف المستحاضه ثم تسأل عن حكمها.

و من المحتمل القوي بل المطمأن به أن في الروايه سقطاً و أن يكون الحكم فيها حكم الحائض و النفساء دون المستحاضه، فالحكم بشرطيه الأغسال للصوم مبنى على الاحتياط كما صنعه الماتن (قدس سره).

ثم إنه بناء على صحه الروايه دلالة لا بدّ من تخصيص الاشتراط بالمستحاضه الكثيره دون المتوسطه و القليله، أما القليله فظاهره، و أما

المتوسطه فلأن الصحيحه اشتملت على قوله «من الغسل لكل صلاتين»، و من الواضح أنه وظيفه المستحاضه الكثيره، إذ لا يجب فى المتوسطه الغسل لكل صلاتين، بل يجب فيها الغسل لصلاه الفجر فقط.

نعم، قد تكلف المستحاضه المتوسطه بالغسل لصلاه الظهرين، كما إذا أحدثت بعد الفجر و صلاته إلا أنه لا بعنوان وجوب الغسل لكل صلاتين، فيختص اعتبار الغسل فى صحه صوم المستحاضه بالكثيره فحسب.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٠٨

.....

كما أن مقتضى الجمود على ظاهر الصحيحه اختصاص الحكم بغير الغسل للفجر لأن الوارد فيها هو الغسل لكل صلاتين، و ليس فى الفجر غسل للصلاتين.

فعلى ذلك لو اقتضت المستحاضه بالغسل للظهرين و العشاءين و تركت الغسل للفجر صح صومها، كما أنها لو عكست و اغتسلت للفجر دون الظهرين و العشاءين فسد صومها.

عدم وجوب مجموع الأغسال الليله و النهاريه و هل يجب عليها مجموع الأغسال من الغسل فى الليله السابقه و الغسل للظهرين فى النهار و الغسل للعشاءين فى الليله الآتية بحيث لو تركت شيئاً واحداً منها بطل صومها أو أن الواجب هو الغسل الواحد على البدل؟

أما الغسل لليله الآتية فلا ينبغي التأمل فى عدم مدخليته فى صحه صومها لا بالاستقلال و لا بالجزئيه، و ذلك لأن الشرط المتأخر و إن كان أمراً معقولاً بل واقعاً فى بعض الموارد أيضاً إلا أن الأذهان العرفيه منصرفه عن مثله، فلا يستفيدونه من ظواهر الأدله إلا مع نصب القرينه عليه، فالغسل لليله الآتية غير معتبر فى صحه صوم المستحاضه لليوم الماضى لا- بنحو الاستقلال و لا- بنحو الجزئيه، فيدور الأمر بين الغسل فى الليله السابقه و الأغسال النهاريه.

أما الأغسال النهاريه فلعله القدر المتيقن من الغسل فى الصحيحه، لأن موضوع الحكم فيها

هو الصائمه المستحاضه، و هي إنما تكون صائمه في النهار.

على أن المرأة إذا استحاضت في النهار و صامت من غير اغتسال للظهرين يصدق عليها أنها امرأة مستحاضه و صامت من دون أن تعمل عمل المستحاضه، فالغسل النهاري لا إشكال في إرادته من الروايه الصحيحه.

و أمّا الغسل في الليله السابقه فهو أيضاً مشمول للروايه، لأن السائل إنما سأل عن حكم المرأة المستحاضه لما سبق إلى ذهنه من أن الاستحاضه كالجنابه و الحيض، فكما أن المرأة لا بدّ أن تكون طاهره منهما عند طلوع الفجر و هي شرط في صحه صومها

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٠٩

.....

فكذلك الغسل من الاستحاضه، و الإمام (عليه السلام) لم يردعه عن هذا الارتكاز بل حكم ببطلان صومها على تقدير تركها عمل المستحاضه من الغسل.

و عليه فيعتبر في صحه صومها الغسل في الليله السابقه و في النهار.

اعتبار المجموع من الغسلين و هل الواجب هو مجموعهما بحيث لو تركت أحدهما فسد صومها أو المعتبر أحدهما على البدل؟

مقتضى ملاحظه مورد الروايه و إن كان هو الحكم بوجوب أحدهما، لأن المفروض فيها أنها تركت ما عمله المستحاضه، و هذا يتحقق بترك الغسلين، إلا أن السائل كما ذكرنا سأل الإمام (عليه السلام) عن حكم المستحاضه بتوهم أنها كالجنابه و الحيض و لم يردعه الامام (عليه السلام) عن ذلك، و عليه فكما أن الواجب هو غسل الجنابه و الحيض معاً لا غسل واحد على البدل أي اللّازم هو تحصيل الطهاره منهما فكذا الحال في المقام، فالواجب هو الغسل لكل صلاتين أي المجموع بحيث لو تركت أحدهما فسد صومها، لا أن الواجب أحدهما على البدل. هذا كلّ في اشتراط صحه صوم المستحاضه بالغسل.

اعتبار الوضوء في صوم المستحاضه

و أما الوضوء فهل يعتبر في صحه صومها أو لا يعتبر؟

أما بناء على عدم وجوب الوضوء في المستحاضه الكثيره فلا إشكال في عدم اعتباره في صومها.

و أما بناء على القول بوجوبه في الكثيره فالظاهر اعتباره في صحه صومها، و ذلك لأنها لو تركت وضوءها و اغتسلت و صلّت فلا إشكال في بطلان صلاتها لعدم إتيانها بما هو وظيفتها، فإذا بطلت صلاتها فتاره تعيدها مع الوضوء من دون إخلال بالمبادره الفوريه، و هذا لا يجب فيه إعاده الغسل و لا يشترط الوضوء في مثله في صوم المستحاضه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١١٠

[٧٩٩] مسأله ١٣: إذا علمت المستحاضه انقطاع دمها بعد ذلك إلى آخر الوقت

انقطاع براء أو انقطاع فتره تسع الصلاه و جب عليها تأخيرها إلى ذلك الوقت، فلو بادرت إلى الصلاه بطلت إلّا إذا حصل منها قصد القربه و انكشف عدم الانقطاع (١)،

و أخرى لا تعيدها إلّا بعد مده كشهرا كما في مورد الروايه حيث إنها لم تعد صلاتها الواقعه من غير غسل و لا غيره حتى خرج شهر رمضان، كما هو مقتضى قوله «فصلّت و صامت شهر رمضان كله من غير أن تعمل...» (١)، و في مثله بما أن المبادره الفوريه غير متحققه فلا بدّ عند إعاده صلاتها من أن تعيد غسلها أيضاً للإخلال بالمبادره.

هذا معنى اشتراط الوضوء في صحه صومها، فإنها لو لم تتوضأ بطلت صلاتها و مع بطلانها و الإخلال بالمبادره يبطل غسلها، و مع بطلانها يبطل صومها، فيشترط في صحه صومها أن تتوضأ، و مجرد إتيانها الغسل من دون أن تأتي بالصلاه لا يقتضى صحه صومها، فإن الأمور به إنما هو الغسل المتعقب بالصلاه، و حيث إنها لم تأت بالصلاه لبطلانها بترك الوضوء فلم تأت بالغسل المعبر في حقها إذا لم تعده

على نحو لا- يخل بالمبادره، و معه يحكم بفساد صومها لا- محاله، و الذى يسهل الخطب أننا لا- نلتزم بوجوب الوضوء فى الاستحاضه الكثيره.

علم المستحاضه بانقطاع الدم بعد ذلك

(١) يحتمل فى عبارته الماتن (قدس سره) أمران:

أحدهما: أن يراد من الفتره فتره تسع الصلاه فحسب، و يراد بقوله «بعد ذلك» أى بعد إتيانها بالوظائف المقرره للمستحاضه من الاغتسال أو الغسل و الوضوء، و هذا

(١) الوسائل ٢: ٣٤٩/ أبواب الحيض ب ٤١ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١١١

.....

الاحتمال و إن كان أنسب إلى اللفظ و عبارته الماتن لقوله «تسع الصلاه» حيث لم يضم إليها الطهاره.

إلّا أنه فاسد معنى و حقيقه، و ذلك لأنه لا دليل على وجوب تأخير المستحاضه صلاتها و إيقاعها فى زمان الفتره بعد اغتسالها و توضئها قبل زمان الانقطاع، حيث إن صلاتها حينئذ اضطراريه أى واقعه مع الطهاره الاضطراريه، فإن خروج دم الاستحاضه و لو أننا ما كاف فى الحدث بلا فرق فى ذلك بين تأخيرها الصلاه و عدمه.

نعم، إنما يفرق الحال فى قله الدم و كثرته إلّا أن الطهاره الاضطراريه لا يفرق فيها بين كون دم الاستحاضه الخارج من المرأه كثيراً و بين كونه قليلاً.

فوجوب التأخير غير ثابت على المستحاضه حينئذ، بل التأخير غير جائز فى حقها لوجوب المبادره إلى الصلاه بعد الطهاره، و التأخير إخلال بالمبادره العرفيه و معه تبطل صلاتها و طهارتها، فهذا الاحتمال مما لا يمكن نسبته إلى الماتن (قدس سره).

و ثانيهما: أن يراد بالفتره فتره تسع كلا من الطهاره و الصلاه، و يراد بقوله «بعد ذلك» أى بعد كونها مستحاضه، فهل يجب عليها تأخير صلاتها حينئذ إذا علمت بانقطاع دمها كذلك أو لا يجب؟

ذهب جماعه من

المحققين و منهم الماتن (قدس سره) إلى وجوب تأخيرها، و الظاهر أن الحكم كذلك، و هو يتوقف على بيان أمرين:

أحدهما: أن طهاره المستحاضه و صلاتها صلاه و طهاره اضطراريه و ليست اختياريه، بمعنى أن تكليف المستحاضه تكليف اضطرارى، و ذلك لأننا و إن أسلفنا أن ما دلّ على وجوب الصلاه فى حقها ليس تخصيصاً فى أدله اشتراط الصلاه بالطهاره، لأنها من الأركان التى تبطل بفقدها، و إنما هو تخصيص فى أدله ناقضيه الدم كما هو الحال فى المسلوس و المبطن، إلّا أنه لا إشكال فى أن طهارتها بالاغتسال و التوضؤ طهاره اضطراريه و ليست اختياريه بوجه، و يدلُّ على ذلك أمور:

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١١٢

.....

منها: قوله (عليه السلام) فى بعض الروايات المتقدمه «تقدم هذه و تؤخر هذه» (١).

و منها: قوله (عليه السلام) «تتوضأ لكل صلاه» (٢) كما فى المتوسطه بل و فى الكثيره أيضاً على مسلك المشهور، و ذلك لأن طهارتها لو كانت اختياريه لم تكن أى حاجه إلى الجمع بين الصلاتين و لا إلى تجديد الوضوء لكل صلاه، بل كان يجوز لها أن تفرّق بينهما و أن تكتفى بوضوء واحد فى الجميع ما لم تحدث بحدث آخر.

فوجوب الجمع بين الصلاتين و وجوب تجديد الوضوء عليها لكل صلاه يدلّان على أن فى المستحاضه اقتضاء الحدث، و إنما لا يكون ناقضاً فى المقدار الثابت بالدليل أعنى زمان غسلها و طهارتها و جمعها بين الصلاتين، و فى المقدار الزائد على ذلك يؤثر المقتضى أثره و هو النقض.

و منها: صحيحه زراره حيث ورد فيها الأمر بالصلاه فى حق المستحاضه و النهى عن تركها لها بقوله: «لا تدعى الصلاه على حال، الصلاه عماد دينكم» (٣).

فهذا كالصريح فى

أن المستحاضه فيها المقتضى لترك الصلاه إلّا أنها لا- تتركها لأنها عماد الدين، فيجوز لها الغسل و الوضوء و الجمع بين الصلاتين بالمقدار الذى دلّ عليه الدليل.

و منها: ما ورد فى مرسله يونس الطويله من قول السائل «و إن سال؟» قال: «و إن سال مثل المثعب» «٤» لدلالته على أن حديثه الاستحاضه كالحيض أمر ثابت فى الأذهان، و من هنا سأله السائل بقوله «و إن سال؟» إلّا أنه (عليه السلام) أمر بوجوب الصلاه فى حقها و إن الاستحاضه غير الحيض.

فهذه الوجوه المذكوره تدلنا على أن تكليف المستحاضه تكليف اضطرارى و أن طهارتها من غسل و وضوء طهاره اضطراريه نظير طهاره المتيمم أو المسلوس

(١) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١. و فيها «و صلّت كل صلاه بوضوء».

(٣) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥.

(٤) الوسائل ٢: ٢٨١/ أبواب الحيض ب ٥ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١١٣

.....

و المبطلون أو الغسل و الوضوء مع الجبيره و غير ذلك من ذوى الأعذار و ليست طهاره اختياريه، و لعلها ظاهره.

و ثانيهما: أن المرتكز فى أذهان كل ملتفت أن الأمر بالبدل الاضطرارى إنما هو مع عدم التمكن من المبدل منه الاختيارى و أن التكليف الاضطرارى يرتفع مع التمكن من الاختيارى، فمع تمكن المكلف من الوصول إلى الماء بعد ساعه و لو فى قعر بئر لا يراه المشرعه مكلفاً بالتيمم، لأنه متمكن من الوضوء مع قطع النظر من أى روايه و دليل.

و عليه فإذا كانت المستحاضه متمكنه من الصلاه و الطهاره الاختياريتين أى مع الطهاره الواقعيه لا- تكون مأموره بالطهاره و الصلاه الاضطراريّتين بالارتكاز.

هذه القرينه المتصله أعنى الارتكاز لا تبقى مجالاً للتمسك حينئذ بإطلاقات الأخبار الآمره بأنها تتوضأ و تغتسل و تصلى «١» من غير تفصيل بين صورتى علمها بانقطاع دمها بعد ذلك و عدمه، بل لا بدّ من حملها على صوره عدم علم المستحاضه بحدوث فتره تسع طهارتها و صلاتها.

و دعوى أن حمل المطلقات على المرأه غير العالمه بالانقطاع حمل لها على مورد نادر، لأن الغالب فى المستحاضه علمها بانقطاع دمها فى شىء من الأزمنه دعوى عجيبه، إذ أیه مستحاضه تعلم بالانقطاع إلّا فى بعض الموارد، نعم المستحاضه تحتل الانقطاع، و أمّا أنها تعلم به فلا.

هذا على أنه لا إطلاق فى الأخبار فى نفسها، لأن ظاهرها إرادته مستمره الدم و أنها التى تغتسل لكل صلاه أو تتوضأ لها، و مع الانقطاع لا موضوع للروايات.

و أمّا ما عن بعضهم من أن الانقطاع إذا كان انقطاع فتره لا براء فهو كزمان عدم الانقطاع محكوم بالحدث و الاستحاضه، فإن الطهر بين الاستحاضه كالطهر الأقل من عشره أيام الواقع بين الحيضه الواحده ملحق بالاستحاضه و الحيض، و مع كون المرأه مستحاضه حتى فى حال الانقطاع لا وجه لوجوب التأخير فى حقها.

(١) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١١٤

بل يجب التأخير «١» مع رجاء الانقطاع (١) بأحد الوجهين حتى لو كان حصول الرجاء فى أثناء الصلاه، لكن الأحوط إتمامها ثم الصبر إلى الانقطاع.

فمندفع بأن أيام الطهر خارجه عن الاستحاضه و المرأه فيها غير محكومه بالاستحاضه، و لا يجب عليها مع الطهر أن تغتسل لكل صلاتين أو تتوضأ لكل صلاه و إنما قلنا بأن الطهر بين الحيضه الواحده بحكم الحيض، للدليل الدال على أن المرأه إذا رأت

الحيض ثلاثه أيام ثم انقطع يوماً مثلاً ثم رأت الدم بعد ذلك أيضاً فهو من الحيض، و لا دليل على ذلك في المقام، فالمرأه في أيام الانقطاع و لو لفته طاهره حقيقه. هذا كله في صوره العلم بالانقطاع.

فتحصل: أنها في صوره العلم بالبرء أو الفتره الواسعه لا يجوز أن تقدم صلاتها و سائر أعمالها، بل لا بد من تأخيرها إلى تلك الفتره، فلو صلت قبل ذلك بطلت.

اللهم إنا أن تغفل فيتمشى منها قصد القربه فيحكم حينئذ بصحه صلاتها إذا انكشف عدم الانقطاع واقعاً، و أمّا إذا كان منقطعاً فلا، كما يظهر مما ذكرناه آنفاً.

وجوب التأخير مع رجاء الانقطاع

(١) بأن احتملت الانقطاع و لم تعلم به، و قد حكم في المتن بوجوب التأخير حينئذ، و ذلك لما بنى عليه و صرح به في أوائل بحث الأوقات «٢» من أن البدار لذوى الأعذار على خلاف القاعدة، بل مقتضاها و جوب التأخير إلاً في المتيمم لأن البدار سائغ في حقه بالنص.

و ذكرنا نحن في محلّه أن البدار جائز لجميع ذوى الأعذار، و هو على طبق القاعدة إلاً في المتيمم لعدم جواز البدار في حقه للنص، عكس ما أفاده (قدس سره).

(١) الظاهر عدمه، نعم لو انقطع الدم بعد ذلك فالأحوط إعادته الصلاه.

(٢) في المسأله [١٢٠٣].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١١٥

[٨٠٠] مسأله ١٤: إذا انقطع دمها فيما أن يكون انقطاع برء أو فتره تعلم عوده أو تشك في كونه لبرء أو فتره

، و على التقادير (١) إما أن يكون قبل الشروع

و الوجه فيما أفاده (قدس سره) أن المأمور به الاضطرارى إنما هو في طول الواجب الاختيارى، و مع التمكن منه لا- مساع للاضطرارى، و معه لا بد في الإتيان به من إحراز عجزه عن المأمور به الاختيارى، و مع عدم إحرازه و الشك فيه لا يمكن الإتيان به، و إنما

خرجنا عن ذلك فى التيمم للروايه.

خويى، سيد ابو القاسم موسوى، موسوعه الإمام الخوئى، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئى، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئى؛ ج ٨، ص: ١١٥

و لكننا ذكرنا فى محلّه أن المأمور به الاضطرارى و إن كان فى طول الواجب الاختيارى إلّا أنه يكفى فى إحراز العجز عن الواجب الاختيارى استصحاب بقاء عجزه إلى آخر الوقت، و هو حجه شرعيه كافيه فى الإحراز. و عليه فجواز البدار لجميع ذوى الأعذار على طبق القاعده.

و خرجنا عنها فى التيمم لما ورد من أنه يطلب الماء، فإن فاته الماء لا تفوته الأرض «١» فمقتضاه عدم جواز البدار فى حق المتيّم.

و على ذلك لا مانع فى المقام من البدار للمستحاضه باستصحاب عدم تمكنها من إتيان وظائفها فى حاله عدم الدم.

و أمّا إذا استصحابته فاغتسلت و صلّت ثم انكشف الخلاف و تمكنت من الصلاه و الطهاره طاهره فيأتى عليه الكلام فى المسأله الآتيه إن شاء الله تعالى.

صور انقطاع الدم

(١) الصور فى المقام ثلاثه، لأن البرء أو الفتره إما أن يحصل قبل شروعاتها فى وظائفها من الغسل و الوضوء و الصلاه، و إما أن يحصل فى أثنائها أى بعد الشروع فى الوضوء أو الغسل و قبل إتمام الصلاه و إما أن يحصل بعد الإتيان بوظائفها.

أمّا إذا حصل قبل أن تأتي بوظائفها فلا إشكال فى أنها لا بدّ أن تأتي بها فى زمان الفتره أو البرء.

(١) الوسائل ٣: ٣٨٤، ٣٨٥ / أبواب التيمم ب ٢٢ ح ١، ٣، ٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١١٦

فى الأعمال أو بعده أو بعد الصلاه، فإن كان انقطاع برء و قبل الأعمال يجب عليها الوضوء فقط أو مع الغسل و

الإتيان بالصلاه. و إن كان بعد الشروع استأنفت. و إن كان بعد الصلاه أعادت إلّا إذا تبين كون الانقطاع قبل الشروع فى الوضوء و الغسل.

و أمّا إذا حصل فى الأثناء فلا بد من أن تستأنف أعمالها، و ذلك لما أسلفنا من أن دم الاستحاضه على ما يستفاد من الأخبار حدث رافع للطهاره و ناقض لها، و إنما خرجنا عن إطلاق دليل الناقضيه فى مستمره الدم إذا توضأت و اغتسلت و صلّت، و أمّا مع الانقطاع و عدم استمرار الدم فلا دليل على عدم كون الدم الخارج فى الأثناء ناقضاً لطهارتها، بل مقتضى إطلاق الدليل هو الانتقاض، و معه لا بدّ من أن تستأنف أعمالها فى زمان البرء أو الفتره.

و أمّا إذا حصل بعد إتيانها بوظائفها، و ذلك إما لقطعها بعدم حصول البرء أو الفتره الواسعه إلى آخر الوقت أو لغفلتها أو للتمسك باستصحاب بقاء عجزها عن الإتيان بصلاتها طاهره و لذا شرعت فى أعمالها ثم بعد ذلك انكشف الخلاف، فهل تجب عليها إعادته أعمالها كما بنى عليه الماتن و جماعه، أو لا تجب عليها الإعادته كما عن صاحب الجواهر «١» و شيخنا الأنصارى «٢» و غيرهما؟ فيه خلاف.

و الوجه فى الحكم بالإعادته فى المستحاضه أنها إنما أتت بأعمالها حسب الأمر التخيلى أو الظاهرى، و مع انكشاف الخلاف لا وجه لعدم وجوب الإعادته عليها، حيث لا دليل على أجزاء الإتيان بالمأمور به الخيالى أو الظاهرى عن الواجب الواقعى، هذا.

و الصحيح عدم وجوب الإعادته، و ذلك لا لإجزاء الأمر التخيلى أو الظاهرى عن المأمور به الواقعى، بل للأمر الواقعى الاضطرارى، فإن قوله (عليه السلام) «تقدّم

(١) الجواهر ٣: ٣٣٢/ فى الاستحاضه.

(٢) كتاب الطهاره: ٢٥٤ السطر ١٤/ التنبيه

الثانى فى الاستحاضه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١١٧

و إن كان انقطاع فتره واسعه فكذلك على الأحوط «١» (١)،

هذه و تؤخر هذه» «٢» تجويز للبدار فى حق المستحاضه، لأنه بمعنى الجمع بين الصلاتين لدرك وقت الفضيله، و مقتضى إطلاقها عدم الفرق فى ذلك بين كون المرأه شاكه فى انقطاع دمها لبرء أو فتره و بين كونها عالمه بعدم الانقطاع أو كانت غافله، و ذلك للإطلاق.

نعم قلنا إن صوره العلم بالانقطاع خارجه عن الإطلاقات بقرينه الارتكاز كما مرّ.

هذا على أن حصول الانقطاع بعد الإتيان بالطهاره و الصلاه أمر متعارف، كحصوله قبل الإتيان بهما أو فى أثنائهما، إذ ليس للانقطاع وقت معين، فقد ينقطع فى أول الوقت قبل الطهاره و الصلاه، و قد ينقطع فى أثنائهما، و قد ينقطع فى آخر الوقت، بل لعله الغالب فى الليل لأن الغالب إتيان الصلاه فى أوله، فالانقطاع لو حصل فإنما يحصل غالباً بعد الصلاه، فلا مانع من شمول الإطلاق لتلك الصوره.

بل عدم تعرضهم لوجوب الإعادة حينئذ مع كون الانقطاع بعد الصلاه أمراً متعارفاً يكشف عن عدم وجوب الإعادة حينئذ و أن الإتيان بالواجب الاضطرارى مجزئ عن المأمور به الاختيارى.

فالحكم بعدم وجوب الإعادة إنما هو لذلك لا- لكون الأمر الخيالى أو الظاهرى مجزئاً عن الواقع، فعلى ذلك لا يبعد الحكم بعدم وجوب الإعادة و إن كان وجوبها أحوط كما أشرنا إليه فى التعليقه.

(١) لأنها كانقطاع برء، و المرأه فيها محكوم به بالطهاره، و ليس حكمها حكم النقاء المتخلل أثناء الحيضه الواحده فى كونه ملحقاً بالحيض، لأنه إنما كان للدليل و لا دليل عليه فى المقام، و المستحاضه بمعنى مستمره الدم، و مع الانقطاع لا تكون مستحاضه بوجه.

(١) حكم الفتره الواسعه حكم البرء

على الأظهر و لكن تقدّم أنّ وجوب الإعادة مبني على الاحتياط.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١١٨

و إن كانت شاكّه في سعتها أو في كون الانقطاع لبرء أم فتره لا يجب عليها الاستئناف «١» أو الإعادة (١)، إلّا إذا تبين بعد ذلك سعتها أو كونه لبرء.

بل الحال كذلك لغه، لأنّ الاستحاضه من الحيض الذي هو بمعنى الدم، و مع عدمه لا استحاضه في البين، فحكم الفتره الواسعه حكم البرء.

صور الشك في سعه الفتره

(١) للشك في سعه فتره الانقطاع صور ثلاث:

الاولى: أن تعلم بالانقطاع و تشك في أنه انقطاع برء أو انقطاع فتره واسعه.

و هذه الصوره خارجه عن محل الكلام، لأن الفتره كالبرء فهي عالمه بطهارتها بمقدار يسع الصلاه و الطهاره.

الثانيه: أن يحصل لها الانقطاع و لكنها شكت في أنه انقطاع برء حتى تتمكن من الطهاره و الصلاه مع الطهاره من الدم، أو أنه انقطاع فتره غير واسعه فلا تتمكن منهما في حاله الطهر.

الثالثه: أن يحصل لها الانقطاع و تعلم أنه ليس بانقطاع برء و إنما هو فتره، و لكنها شكت في أنها تسع للطهاره و الصلاه أو أنها مضيقه لا تسعهما.

و هاتان الصورتان هما محل الكلام في المقام، و قد حكم (قدس سره) بعدم وجوب الإعادة لو كان بعد الصلاه، و عدم وجوب الاستئناف لو كان في أثنائها.

و لعلّه (قدس سره) يرى أن المقام من موارد الشك في التكليف، حيث إن المرأه بعد ما أتت بوظيفتها أو شرعت فيها تشك في أنها مكلفه بتكليف زائد و هو التكليف بالطهاره و الصلاه بعد ذلك أو لم يتوجه إليها تكليف زائد من الوضوء أو الغسل أو

وجوب الاستئناف فيما إذا علمت أن الفتره تسع الطهاره و بعض الصلاه أو شكت في ذلك فضلاً عما إذا شكت في أنها تسع الطهاره و تمام الصلاه أو أنّ الانقطاع لبراء أو فتره تسع الطهاره و بعض الصلاه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١١٩

[٨٠١] مسأله ١٥: إذا انتقلت الاستحاضه من الأدنى إلى الأعلى

، كما إذا انقلبت القليله متوسطه أو كثيره أو المتوسطه كثيره، فإن كان قبل الشروع فى الأعمال فلا إشكال (١)،

الصلاه، و مع الشك فى التكليف يرجع إلى البراءه عن التكليف المحتمل فلا يجب عليها الإعادة و لا الاستئناف، هذا.

و الصحيح وجوبهما عند الشك أيضاً، و ذلك للاستصحاب، حيث إن المرأه فى أوّل آن الانقطاع طاهره قطعاً، سواء أ كان الانقطاع انقطاع براء أو فتره، فإذا شكّت فى أن طهارتها باقيه مطلقاً إذا احتملت البرء أو بمقدار تسع الطهاره و الصلاه إذا احتملت الفتره، فمقتضى الاستصحاب بقاء طهارتها مطلقاً أو بمقدار تتمكن المرأه فيه من الطهاره و الصلاه، فهى كالعالمه بالبراء أو الفتره الواسعه، لأن الاستصحاب كما يجرى فى الأمور السابقه يجرى فى الأمور الاستقباليه.

و عليه فيجرى فى هذه الصوره كما يجرى فى صوره العلم بالبراء أو الفتره الواسعه.

ثم لو فرضنا عدم جريان الاستصحاب فالمورد مورد لقاعده الاشتغال دون البراءه، لأنها بعد دخول الوقت تعلم بتوجه التكليف بالصلاه إليها، فلا مناص من أن تخرج عن عهدته، و هو لا يكون إلّا بالإتيان بوظيفتها، و لا تدرى أنّ ما أتت به وظيفتها حينئذ، فلا تقطع بالإتيان بوظيفتها إلّا أن تعيد طهارتها و صلاتها بعد حصول الانقطاع.

هذا كله فيما إذا قلنا بوجوب الإعادة عند العلم بالبراء أو الفتره الواسعه، و أمّا إذا قلنا بعدم وجوب الإعادة فى صوره العلم بعدم وجوبها فى صوره الشك

(١) قد تكون الاستحاضه على حاله واحده، و هى التى تقدم حكمها بما لها من الأقسام. و قد تبدل حالاتها و تنقلب.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٢٠

فتعمل عمل الأعلى، و كذا إن كان بعد الصلاه فلا يجب إعادتها، و أما إن كان بعد الشروع قبل تمامها فعليها الاستئناف و العمل على الأعلى حتى إذا كان الانتقال من المتوسطه إلى الكثيره فيما كانت المتوسطه محتاجه إلى الغسل و أتت به أيضاً، فيكون أعمالها حينئذ مثل أعمال الكثيره، لكن مع ذلك يجب الاستئناف، و إن ضاق الوقت عن الغسل و الوضوء أو أحدهما تيمم بدله، و إن ضاق عن التيمم أيضاً استمرت «١» على عملها، لكن عليها القضاء على الأحوط.

و التبدل قد يكون من الأدنى إلى الأعلى، كالقليله تبدل بالكثيره أو المتوسطه. أو المتوسطه تبدل بالكثيره، و هى ثلاث صور.

و قد تكون من الأعلى إلى الأدنى، كما إذا تبدلت الكثيره بالمتوسطه أو بالقليله أو تبدلت المتوسطه بالقليله، فهذه صور ست.

تبدل القليله بالكثيره الصورة الأولى: ما إذا تبدلت القليله بالكثيره، فإن كان ذلك قبل أن تشرع فى أعمالها فلا إشكال فى وجوب أعمال المستحاضه الكثيره فى حقها، لارتفاع القليله على الفرض و لا- أثر لها بعد تحقق الكثيره بوجه، لأن دمها ثقب الكرسف و تجاوز عنه فيشمها إطلاق و وجوب الغسل لكل صلاتين أو مع الوضوء بناء على وجوبه فى الكثيره.

و أما إذا تبدلت بعد الإتيان بأعمالها فلا تجب إعاده أعمالها بوجه، لأن المرأه أتت بوظائفها و هى طاهره، و الحدث المتأخر لا يوجب بطلان الأعمال السابقه، نعم أثرها يظهر فى الأعمال اللآحقه بعد الحدث.

(١) الحكم بالاستمرار حينئذ مبنئ على الاحتياط، و الظاهر وجوب

القضاء عليها مع الاستمرار أيضاً.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٢١

و إن انتقلت من الأعلى إلى الأدنى استمرت على عملها لصلاه واحده ثم تعمل عمل الأدنى، فلو تبدلت الكثيره متوسطه قبل الزوال أو بعده قبل صلاه الظهر تعمل للظهر عمل الكثيره فتتوضأ «١» و تغتسل و تصلّي، لكن للعصر و العشاء ين يكفي الوضوء و إن أخرجت العصر عن الظهر أو العشاء عن المغرب. نعم لو لم تغتسل للظهر عصيانياً أو نسيانياً يجب عليها للعصر إذا لم يبق إلّا وقتها، و إلّا فيجب إعادته الظهر بعد الغسل، و إن لم تغتسل لها فلمغرب و إن لم تغتسل لها فللعشاء إذا ضاق الوقت و بقي مقدار إتيان العشاء.

و أمّا إذا تبدلت في أثناء عملها من الوضوء و الصلاه و لو في آخر جزء من الصلاه فهل يجب عليها استئناف صلاتها و الإتيان بها مع الغسل أو لا يجب؟

لا- ينبغي الإشكال في أن ما دلّ على وجوب التوضؤ في حق المرأة المستحاضه لكل صلاه «٢» إنما هو مقيد بما إذا كانت الاستحاضه قليله، فإذا ارتفعت و تبدلت إلى الكثيره لا يكفي الوضوء في صلاتها و لو في المقدار الباقي منها، بل يشملها إطلاق ما دلّ على وجوب الغسل لكل صلاتين «٣»، و معه لا بدّ من استئناف صلاتها فتأتي بها مع الغسل أو مع الغسل و الوضوء. هذا كله فيما إذا كان الوقت واسعاً للإعاده و الاغتسال.

و أمّا إذا كان الوقت ضيقاً فإن كانت متمكنه من التيمم و الصلاه فوظيفتها التيمم و الصلاه لأجل ضيق الوقت، و إن لم يسع الوقت للغسل و لا للتيمم فذكر الماتن (قدس سره) أنها تستمر في عملها و تقضى بعد ذلك على

و لم يظهر لنا وجه ذلك، لأن المرأه بعد ما تبدلت استحاضتها كثيره و وجب عليها الغسل لكل صلاتين و لم تتمكن من الغسل و لا من التيمم فهي فاقده للطهورين

(١) على الأحوط الأولى.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧١ و ٣٧٤ و ٣٧٥/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١، ٧، ٩.

(٣) نفس الباب.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٢٢

.....

و الوضوء الذى أتت به قبل تبدل استحاضتها ليس بطهور فى حقها، و بناؤه (قدس سره) فى فاقد الطهورين على سقوط الصلاه عنه كما هو الصحيح، و على ذلك لا يجب على المرأه أن تستمر فى عملها بل لها أن ترفع اليد عن عملها و تقضيها بعد ذلك. و معه فالصحيح أن يعكس الأمر و يقول: تستمر على عملها على الأحوط، و تقضيها خارج الوقت على الأقوى، لا ما صنعه هنا، هذا كله فى تبدل القليله بالكثيره.

الصوره الثانيه: و هى ما إذا تبدلت القليله بالمتوسطه، فقد يكون قبل إتيانها بشىء من وظائفها، و معه يجب عليها أن تأتى بأعمال المتوسطه، لارتفاع القليله و شمول أدله المتوسطه لها.

و قد يكون بعد الإتيان بأعمالها، و لا تجب معه الإعاده بوجه.

و إما أن تبدل فى الأثناء، و معه يجب أن ترفع اليد عن عملها و تستأنف غسلًا و وضوءًا، و لا تكتفى بالوضوء الذى أتت به قبل التبدل، حيث إن مقتضى الأخبار أنها بنفسها مقتضيه للوضوء، فلا- يمكنها الاكتفاء بالوضوء السابق بوجه، و مع ضيق الوقت الكلام هو الكلام فى الكثيره بعينه.

الصوره الثالثه: و هى ما إذا تبدلت المتوسطه بالكثيره، ففى صورته تقدم ذلك على أعمالها و تأخره عنها لا إشكال و لا كلام.

و أمّا إذا تبدلت فى الأثناء فيجب عليها أن

ترفع اليد عن عملها و تستأنفها مع الغسل، كما هو مقتضى إطلاق ما ورد في الكثيره.

توضيح الكلام في الصور الثلاث و توضيح الكلام في جميع الصور الثلاث: أن القليله إذا تبدلت بالكثيره قبل العمل أو في أثناءه، فإن كانت أتت بالوضوء فيحكم ببطلانه بحدوث الاستحاضه الكثيره فإن قلنا في الكثيره بوجوب الوضوء فلا بد من إتيانها بالغسل و الوضوء، و ليس لها

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٢٣

.....

الاكتفاء بوضوئها السابق، لأن ظاهر الدليل أن الكثيره بنفسها سبب للغسل و الوضوء فلا بد من أن تأتي بهما بعد التبدل، و على القول بعدم وجوب الوضوء في الكثيره تأتي بالغسل فقط.

و أمّا إذا لم تتوضأ قبل التبدل فهل يجب بعد التبدل أن تغتسل للكثيره و تتوضأ من جهه تحقق القليله قبل ذلك، و هي حدث موجب للوضوء و لا مسقط عنه أو لا يجب؟

الظاهر عدم الوجوب، و ذلك لأن القليله و إن كانت سبباً للوضوء إلا أننا ذكرنا في محلّه «١» أن كل غسل يغني عن الوضوء، فالغسل للكثيره يكفي عن الوضوء.

هذا على أن في نفس الأخبار الوارده في القليله دلالة على عدم وجوب الوضوء في المقام، و ذلك لأنها علقنا وجوب الوضوء عند كل صلاه على عدم تجاوز الدم و عدم ثقبه، و أمّا مع التجاوز و لو بعد ساعات فوظيفتها الاغتسال لكل صلاتين دون الوضوء، و ذلك لأن كل كثيره مسبوقة لا محاله بالقله، لأن الطفره على ما يقولون مستحيله، أو لو كانت ممكنه فهي غير واقعه خارجاً، أ فهل يحتمل وجوب الوضوء للقليله في جميع الاستحاضات الكثيره.

و ليس هذا إلا من جهه أن وجوب الوضوء للقليله مقيد بأن لا يتجاوز دمها الكرسف، و

روايه ابن نعيم صريحه فى ذلك، حيث ورد فيها ما مضمونه: أنها تنظر ما بين المغرب و بينها إن كان الدم يسيل ... إلخ «٢» فلاحظ.

و أمّا إذا تبدّلت القليله بالمتوسطه قبل العمل أو فى أثناءه، فإن توضأت قبل ذلك فوضوءها باطل ليس لها الاكتفاء به، لأن المتوسطه بنفسها مقتضيه للغسل و الوضوء.

و أمّا إذا لم تأت بالوضوء قبل ذلك فلا إشكال فى أنها تغتسل و تتوضأ و هو كاف عن الوضوء للقليله.

أو لو قلنا بأن المتوسطه سبب مستقل للوضوء و هو لا يكفى عن غيره، فنقول إن وجوبه فى القليله كما عرفت مغيًا بعدم ثقب الدم و قد ثقب، فلا يجب الوضوء للقليله.

(١) فى شرح العروه ٧: ٤٠٢.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٢٤

.....

و أمّا إذا تبدّلت المتوسطه بالكثيره، فإن اغتسلت و توضأت فلا بدّ من الحكم ببطالانهما بالتبدّل و حدوث الكثيره، و ليس لها أن تكتفى بهما لأن الكثيره بنفسها سبب مستقل للغسل و الوضوء على تقدير القول بوجوب الوضوء فيها.

و أمّا إذا لم تأت بالوضوء، فإن قلنا إن الكثيره يجب فيها الوضوء لكل صلاه فلا يظهر فرق بينها و بين المتوسطه فى الصلاه الأولى بعد التبدّل بالكثيره، لأنها لا بدّ أن تغتسل و تتوضأ، كانت متوسطه أم كثيره.

نعم إنما يظهر الأثر بينهما فى الصلوات غيرها، فعلى الكثيره يجب أن تغتسل لكل صلاتين، و على المتوسطه تكتفى بالوضوء فقط.

و أمّا إذا قلنا بعدم وجوب الوضوء فى الكثيره فهل يجب عليها أن تتوضأ أيضاً لتحقق سببها و هو المتوسطه و لا مسقط له، و الكثيره ليست مقتضيه لعدم الوضوء بل لا اقتضاء لها بوجوبه؟

الصحيح عدم

وجوب الوضوء لوجهين:

أحدهما: أن مقتضى الأدلّة الواردة في وجوب الغسل و الوضوء في المتوسطه «١» و إن كان وجوبهما حتى فيما إذا تبدّلت بالكثيره، لإطلاقها من حيث تقدّمها أو تأخرها بالكثيره و عدمه، كما أن مقتضى إطلاق ما ورد في وجوب الغسل لكل صلاتين عند تجاوز دمها الكرسف «٢» وجوب الغسل في حقها لكل صلاتين فحسب، سواء سبقتها المتوسطه أم لم تسبقها.

و هذان الإطلاقان متدافعان، لأنّ مقتضى الأوّل وجوب الوضوء و مقتضى الثاني عدمه، و بعد التساقط لا بدّ من الرجوع إلى عموم العام و هو يدل على إغناء كل غسل عن الوضوء.

و ثانيهما: أن نفس ما ورد في وجوب الغسل و الوضوء على المتوسطه و الغسل في

(١) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١.

(٢) نفس المصدر.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٢٥

[٨٠٢] مسأله ١٦: يجب على المستحاضه المتوسطه و الكثيره إذا انقطع عنها بالمرّه الغسل

للانقطاع إلّا إذا فرض عدم خروج الدم منها من حين الشروع في غسلها السابق للصلاه السابقه (١).

الكثيره يدلّنا على عدم وجوب الوضوء في الكثيره، لأن وجوب الوضوء في المتوسطه مقيد بعدم تجاوز الدم عن الكرسف و لو فيما بينها و بين المغرب، و مع التجاوز لا يجب الوضوء.

و توضيحه: أن كل كثيره مسبوقة بالتوسط لا محاله، فعدم وجوب الوضوء في جميع موارد الكثيره إنما هو من جهه أنه مقيد بعدم تجاوز الدم، و الأخبار الواردة في الكثيره «١» إنما دلّت على وجوب الغسل فقط و لم يتعرّض لوجوب الوضوء بوجه، و معه يحكم بعدم وجوب الوضوء على المستحاضه، هذا كله في صورته التبدل من الأدنى إلى الأعلى، و منه ظهر الحال في الصور الآتيه فلاحظ.

الصوره الرابعه: و هي ما إذا تبدّلت من الأعلى إلى الأدنى، فإن الكثيره إذا تبدّلت بالمتوسطه ليس

لها الاكتفاء بالغسل الواحد مع الوضوء، بل لا- بدّ لها من الإتيان بوظائف الكثيره، لصدق أنها امرأه تجاوز دمها الكرسف، و الاستحاضه الكثيره آناً ما كافيه في ثبوت أحكامها.

الصوره الخامسه و السادسه: ما إذا تبدلت الكثيره أو المتوسطه إلى القليله، فإنه لا بدّ من إتيان وظيفتي المتوسطه أو الكثيره، لكفايه صدق كون المرأه ممّن ثقب دمها أو تجاوز دمها الكرسف آناً ما في ترتب أحكامها.

وجوب الغسل للانقطاع

(١) قد لا يخرج عن المستحاضه حال غسلها و صلاتها دم، و لا إشكال في أنها

(١) نفس المصدر.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٢٤

.....

بغسلها تصير طاهره و لا يجب عليها بعد ذلك شىء .

و قد يخرج الدم حال غسلها أو بعده أو حال صلاتها، و في مثله لا بدّ لها من أن تغتسل للانقطاع إذا انقطع بعد الصلاه، و ذلك لما استفدناه من الأخبار من أن دم الاستحاضه حدث، و إنما خرجنا عمّا دلّ على ناقضيه الحدث بالإضافة إلى حال الصلاه و الاغتسال، و أمّا بعدهما فهو حدث لا بدّ من الاغتسال له.

مضافاً إلى صحيحه ابن نعيم حيث عقلت عدم وجوب الغسل عليها بما إذا لم تطرح الكرسف عنها، و قال «فإن طرحت الكرسف عنها فسال الدم وجب عليها الغسل» «١» و لو كان ذلك في أثناء غسلها أو صلاتها، و هي صريحه في المدعى حيث صرحت بأنها إذا رأت الدم فيما بينها و بين المغرب أيضاً وجب عليها الوضوء إن لم يسئل و الغسل إن سال.

و تدلّ عليه المطلقات الوارده في المقام كموثقه سماعه «٢» و غيرها من أن الدم إذا ثقب الكرسف أو تجاوز عنه وجب عليها الاغتسال مره أو لكل صلاتين، فإن إطلاقها يشمل ما إذا

كان ذلك في أثناء غسلها و صلاتها.

فالمتحصل: أن المستحاضه لا بد لها من الاغتسال للانقطاع، و ليس لها الاكتفاء بغسلها الذي خرج دم في أثناءه أو بعده أو أثناء صلاتها، لعدم حصول الطهاره لها بذلك مطلقاً، و إلا لم تكن حاجه إلى الوضوء لكل صلاه أو الغسل لكل صلاتين بعد ذلك، هذا كله في المتوسطه و الكثيره.

و منه يظهر الحال في القليله و أنها إذا لم يخرج منها دم في أثناء وضوئها و صلاتها فلا تحتاج إلى وضوء بعد ذلك، و أما إذا خرج في أثناءهما و انقطع بعد ذلك فلا بد لها من أن تتوضأ للصلاه التي بعدها، لما عرفت من عدم ارتفاع حدثها بما أتت به من الوضوء.

(١) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٧.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٢٧

.....

المناقشه في كلام المشهور و يمكن أن يقال إن الحكم بوجوب الغسل للانقطاع و إن كان هو المشهور إلا أنه مورد المناقشه في المتوسطه، و ذلك لقصور المقتضى، حيث إن غايه ما تدل عليه الأخبار الوارده في المقام أن حدوث المتوسطه موجب للغسل الواحد في حقها، و المفروض إنها أتت بوظيفتها و اغتسلت، و أما أنها إذا انقطعت ثم عادت أيضاً موجب للحدث و الاغتسال فهو محتاج إلى الدليل و لا يكاد يستفاد من الأخبار، و بعبارة اخرى إن حدوث دم الاستحاضه المتوسطه هو الذي يستفاد من الأخبار كونه موجباً للاغتسال دون بقائه.

و عليه لا يمكن الاستدلال على وجوب الغسل للانقطاع بالإطلاقات، كما لا مجال للتشبه بالصحيحه المتقدمه، لأنها أجنبيه عما نحن فيه، حيث إنها تدل على أن طرود دم الاستحاضه و

حدوثه فيما بينها و بين المغرب موجب للاغتسال في حقها. و أمّا أنه إذا انقطع ثم عاد أيضاً موجب للاغتسال فهي أجنيه عن ذلك رأساً.

و عليه ففي الاستحاضه المتوسطه إذا اغتسلت و صلّت ثم عاد دمها لا يجب عليها الغسل للانقطاع لأنه بلا موجب، حيث إنها أتت بما هو وظيفه المستحاضه المتوسطه أعنى الغسل الواحد ليومها و ليلتها، فلا يجب عليها الغسل ثانياً للانقطاع. كيف فلو لم ينقطع دمها لم يجب عليها غسل آخر، فكيف بما إذا انقطع ثم عاد.

نعم، يجب عليها بعد عود دمها أن تتوضأ للصلوات الآتية، لإطلاق ما دلّ على أن المستحاضه المتوسطه يجب عليها الوضوء لكل صلاه، و بما أنها رأت الدم بصفه المتوسطه فهي مستحاضه متوسطه يجب عليها الوضوء للصلوات الآتية، هذا كله في المتوسطه.

بل يمكن أن يقال إن الأمر في الكثيره أيضاً كذلك بالإضافة إلى الصلاه الثانيه فيما إذا أرادت أن تجمع بين الصلاتين فاغتسلت و صلّت إحدهما ثم عاد الدم، فلا- يجب عليها أن تغتسل للثانيه، و ذلك لإطلاق ما دلّ على كفايه الغسل الواحد في الكثيره لصلاتين «١»، و المفروض أنها اغتسلت فيكفيها ذلك الغسل بالإضافة لهما.

(١) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٢٨

[٨٠٣] مسأله ١٧ [المستحاضه القليله يجب عليها تجديد الوضوء لكل مشروط بالطهاره]

المستحاضه القليله كما يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلاه ما دامت مستمرّه، كذلك يجب عليها تجديده لكل مشروط بالطهاره كالطواف الواجب و مسّ كتابه القرآن إن وجب (١)،

نعم، يجب عليها غسل آخر بالإضافة إلى باقي الصلوات، لما دلّت عليه صحيحه ابن نعيم «١» و غيرها من أنها إذا سال دمها بينها و بين المغرب اغتسلت، فإنها شامله للمقام، حيث إن المفروض سيلان دمها بعد الظهرين، فهي مستحاضه

بالكثيره يجب أن تغتسل لكل صلاتين أو لكل صلاه.

و عليه فلا يجب غسل آخر للانقطاع و إن كان ذلك هو المشهور بينهم و هو الأحوط، و إن كان الأقوى ما ذكرناه.

وجوب الوضوء فى القليله لكل مشروط بالطهاره

(١) وقع الكلام فى أن المستحاضه القليله إذا توضأت لصلاتها فهل يكفى ذلك للطواف و المسّ الواجبين حتى تتكلم فى المستحيين منهما و يأتى حكم المبحث؟.

المشهور بينهم بل ادعى التسالم عليه عدم حاجتها إلى الوضوء الجديد لهما بعد ما توضأت لصلاتها، و ذكروا أن المستحاضه إذا أتت بوظائفها فهي طاهره.

و خالف فى ذلك صاحب الموجز و شارحه [و] كاشف الغطاء «٢»، حيث ذهبوا إلى وجوب التعدد فى الوضوء إذا تعدد المسّ أو الطواف، و أن وضوء المستحاضه لصلاتها لا يكفى فيهما، و من هنا احتاط الماتن (قدس سره) و قال: «و ليس لها الاكتفاء بوضوء واحد للجميع على الأحوط».

(١) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٧.

(٢) نقله عنهما فى المستمسك ٣: ٤٢٠/ وظيفه المستحاضه القليله. و راجع كشف الالتباس عن موجز أبى العباس ١: ٢٤٥، كشف الغطاء: ١٤٠ السطر ٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٢٩

.....

و ما أفاده هو الأحوط بل هو الأظهر، و ذلك لعدم إحراز كون الإجماع المدعى فى المسأله إجماعاً تعبيرياً وصل إلينا يداً بيد حتى يكشف عن قول الامام (عليه السلام) بل يحتمل كونه مستنداً إلى استنباطاتهم و اجتهاداتهم، و لا أقل من احتمال استنادهم فى ذلك إلى عدم تعرض الأخبار لوجوب الوضوء على المستحاضه حيثئذ للطواف أو المسّ مع ورودها فى مقام البيان. فالإجماع على تقدير تحققه ساقط لا اعتبار به.

على أن الإجماع غير محقق، لوجود المخالف فى المسأله.

و ثالثاً: أن ما

حكى عنهم من أن المستحاضه إذا فعلت ذلك كانت بحكم الطاهر مجهول المراد، فإنه يحتمل أموراً.

المحتملات في أن المستحاضه بحكم الطاهر الأول: و هو أظهر الاحتمالات، أن المستحاضه إذا أتت بوظائفها فهي بحكم الطاهر بالإضافة إلى صلاتها، و ذلك دفعاً لما ربما يتوهم من أن الدم الخارج منها أثناء صلاتها مانع عن صلاتها، و معنى ذلك أن المرأة طاهره حينئذ و كأن الدم لم يخرج أصلاً.

و على هذا لا يستفاد منه عدم حاجتها إلى الوضوء بالنسبه إلى الطواف أو المس.

الثاني: أن يقال إن المرأة إذا أتت بوظائفها فهي طاهره إلّا أن طهارتها مؤقتة بما إذا كانت مشغله بأعمالها التي منها الصلاة، بحمل كلمه «إذا» على التوقيت دون الاشتراط.

و هذا ذهب إليه المحقق الهمداني (قدس سره) و ذكر أن معنى تلك الجملة أنها طاهره ما دامت مشغوله بصلاتها، و استدلل عليه بأنها لو كانت طاهره مطلقاً لم يكن وجه لما ذهب إليه المشهور من أن صحه صوم المستحاضه مشروطه باغتسالها قبل الفجر، و ذلك لأنها قد اغتسلت للعشاءين و أتت بوظيفتها و هي طاهره، فلما ذا أوجبوا الغسل عليها قبل الفجر لصحه صوم الغد «١».

(١) مصباح الفقيه (الطّهاره): ٣٢٧ السطر ١٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٣٠

.....

و ما أفاده (قدس سره) و إن كان لا بأس به إلّا أن حمل «إذا» على التوقيت خلاف الظاهر، بل لا بدّ من حمله على الاشتراط، فمعناه أنها إذا عملت بوظائفها فهي طاهره بالإضافة إلى صلاتها و حسب.

و كيف كان فالأظهر هو الاحتمال الأول، و الثاني دونه في الظهور.

الثالث: أن يراد به أن كل امرأه مستحاضه أتت بوظائفها فهي طاهره مطلقاً بالنسبه إلى جميع الأعمال المشروطه بالطهاره، فلا يجب على

المستحاضه بعد توضعها للصلاه أن تتوضأ للطواف أو المسّ. وهذا مجرد احتمال لا دليل مثبت له.

فالمتحصل: أن قولهم «إذا فعلت وظائفها كانت بحكم الطاهره» غير ظاهر المراد والإجماع على تقدير تحققه عليه لا يثمر شيئاً، فالمقدار المتيقن الثابت أن المستحاضه إذا أتت بوظائفها فهي بالإضافة إلى صلاتها طاهره، و أن الدم الخارج حال الوضوء أو بعده أو أثناء الصلاه غير مضر، و وضوءها كاف بالنسبه إلى صلاتها.

و أمّا غيرها من الأفعال المشروطه بالطهاره فنحن و مقتضى القاعده، و هي تقتضى الوضوء للطواف و المسّ الواجبين، لعدم العلم بكفايه وضوئها حتى لغير صلاتها، و مع الشك في الكفايه لا بدّ من الإتيان بالوضوء، حيث إن احتمال عدم وجوب الطواف و المسّ على المستحاضه مقطوع بعدم، لأن حالها حال سائر النساء، كيف و الطواف واجب على الحائض، غايته إذا لم تتمكن منه استنابت فكيف بالمستحاضه.

كما أن احتمال عدم شرطيه الطهاره لهما كذلك، إذ لا مخصص لأدله شرطيه الطهاره لهما، و مع وجوبهما على المستحاضه و هما مشروطان بالطهاره و لا دليل على كفايه الوضوء للفريضة عنهما، فمقتضى القاعده هو أن تأتي بالوضوء لأجلهما.

و الوجه فيما ذكرناه: أن الطواف و المسّ أمران يتبلى بهما النساء ذوات الدم، فلو لم تجب على المستحاضه أو لم تشترط في طوافهنّ الطهاره لأشير إليه في شيء من الأخبار لا محاله.

بقى الكلام في أن المستحاضه بالإضافة إلى صلاه الطواف هل تحتاج إلى وضوء لها أو أن وضوءها لصلاتها كاف لصلاه الطواف أيضاً.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٣١

و ليس لها الاكتفاء بوضوء واحد للجميع على الأحوط و إن كان ذلك الوضوء للصلاه، فيجب عليها تكراره بتكرارها حتى في المسّ يجب عليها

ذلك لكل مسّ على الأحوط (١)، نعم لا يجب عليها الوضوء لدخول المساجد و المكث فيها، بل و لو تركت الوضوء للصلاه أيضاً.

لم أر من تعرّض لهذه المسأله، و لكن ظهر حكمها ممّا بيناه آنفاً، و حاصله: أن الوضوء لما لم يقم دليل على كفايته لغير صلاتها الفريضة فمقتضى القاعده أن تتوضأ لغيرها من الأعمال المشروطه بالطهاره من الطواف و المسّ و صلاه الطواف و غيرها مضافاً إلى عموم قوله (عليه السلام) «فلتتوضأ لكل صلاه» (١) فإنه شامل لصلاه الطواف و غيرها.

تكرار الوضوء لكل مسّ

(١) بل هذا هو الظاهر، و ذلك لأن مقتضى قوله تعالى [□] لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ «٢» أن كل مسّ لا بدّ أن يقع قبله وضوء و طهاره، غاية الأمر أنّا علمنا أن وضوء غير المستحاضه للصلاه أو لغيرها يكفي لمسّه ما دام لم ينتقض، كما يكفي لغير المسّ ممّا يشترط فيه الطهاره.

و أمّا وضوء المستحاضه فلا دليل على كونه كذلك، لدلاله الأخبار المتقدمه على أن المستحاضه لا بدّ أن تتوضأ لكل صلاه، فإنّ يشكّ في كفايه وضوئها للمسّ أوّلاً لمسها ثانياً، و مع الشكّ في كفايه وضوء المستحاضه للمسّ لمسها ثانياً لا بدّ من الرجوع إلى إطلاق النهي عن مسّ الكتاب على غير طهر، و قد عرفت أنه يقتضى وقوع كل مسّ عن وضوء قبله، و عليه يجب أن يتعدّد وضوء المستحاضه بتعدّد المسّ.

(١) الوسائل ٢: ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٥ / أبواب الاستحاضه ب ١ ح ١، ٧، ٩.

(٢) الواقعه ٥٦: ٧٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٣٢

[٨٠٤] مسأله ١٨: المستحاضه الكثيره و المتوسطه إذا عملت بما عليها جاز لها جميع ما يشترط فيه الطهاره

حتى دخول المساجد و المكث فيها و قراءه العزائم و مسّ كتابه القرآن «١»، و يجوز وطؤها، و إذا أخلت بشيء من الأعمال حتى تغيير

القطنه بطلت صلاتها، و أما المذكورات سوى المسّ فتتوقف على الغسل فقط، فلو أخلت بالأغسال الصلاتيه لا يجوز لها الدخول و المكث و الوطء و قراءه العزائم على الأحوط، و لا- يجب لها الغسل مستقلا بعد الأغسال الصلاتيه و إن كان أحوط. نعم إذا أرادت شيئاً من ذلك قبل الوقت وجب عليها الغسل مستقلا على الأحوط (١).

نعم، لو قلنا بجريان الاستصحاب فى الشبهات الحكيمه لأمكن فى المقام أن يقال باستصحاب أثر الطهاره المتيقنه للمس أوّلاً عند مسها ثانياً و ثالثاً، للشك فى بقائها و ارتفاعها، إلّا أنا لا نقول به فى الأحكام.

إذا عملت المستحاضه بوظيفتها

(١) ذهب الماتن (قدس سره) تبعاً لجماعه إلى أن المستحاضه المتوسطه أو الكثيره إذا أتت بغسلها جاز لها جميع ما يشترط فيه الطهاره من الدخول فى المسجدين و المكث فى المساجد و قراءه العزائم و الوطء و غيرها و إن أخلت بغير الاغتسال كتغيير القطنه، و ذلك لأنه شرط فى الصلاه دون غيرها.

و أما إذا أخلت بالأغسال فلا يجوز لها شىء من ذلك. بل ذكر (قدس سره) أن زوجها إذا أراد الوطء قبل وقت الصلاه وجب عليها الاغتسال للوطء.

(١) فى جوازه إشكال و الأحوط تركه حتى بعد الغسل أو الوضوء، و لا يبعد جواز قراءتها العزائم و دخولها المسجد و المكث فيه بل وطؤها أيضاً و لو لم تعمل بما عليها، و إن كانت رعايه الاحتياط أولى فى الجميع، نعم بعد الغسل لصلاه يجوز وطؤها إلى زمان الأمر بالغسل ثانياً بلا إشكال.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٣٣

.....

جهات الكلام فى المسأله و الكلام فى هذه المسأله يقع من جهات:

الجهه الاولى: فى اشتراط جواز وطء المستحاضه باغتسالها و عدمه.

الجهه الثانيه: فى اشتراط

قراءتها العزائم به أى بالاغتسال.

الجهة الثالثة: فى اشتراطه فى جواز دخولها المسجدين و المكث فى المساجد.

الجهة الرابعة: فى اشتراط الغسل لمسها الكتاب العزيز و عدمه.

أمّا الجهة الأولى: فمقتضى الأخبار المتقدمه فى جواز وطء الحائض بعد انقطاع دمها «١» أن الوطء للزوجه إنما يحرم ما دام الحيض باقياً، فإذا انقطع دم الحيض منها و صارت طاهره منه جاز وطؤها و إن كانت مستحاضه بالمتوسطه أو الكثيره، و لا دلاله فى تلكم الروايات على اشتراط وطء المستحاضه باغتسالها.

و عليه لو فرضنا أن المرأه لا تصلّى أو أنها تصلّى من غير غسل لجهلها أو لغير ذلك فلا مانع من إتيان زوجها لها.

و ليس فى قبال هذه الأخبار سوى موثقه لسماعه «و إن أراد زوجها أن يأتيها فحين تغتسل» «٢»، و استدل بها على أن وطء المستحاضه لا بد أن يكون بعد الاغتسال حملاً لقوله (عليه السلام) «حين تغتسل» على معنى بعد الاغتسال، و الموثقه مرويه بطريقين، و الجملة المذكوره وردت فى أحد الطريقتين دون الآخر، و هو الذى نقله عنه صاحب الوسائل فى الباب الأول من الجنابه فى الحديث الثالث «٣».

إلّا أن حمل قوله (عليه السلام) «حين تغتسل» على ما بعد الاغتسال خلاف ظاهر الحديث جداً و لا وجه للالتزام به، فالاستدلال بها ممّا لا وجه له.

(١) الوسائل ٢: ٣٢٥/ أبواب الحيض ب ٢٧.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٦.

(٣) الوسائل ٢: ١٧٣/ أبواب الجنابه ب ١ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٣٤

.....

و بما أن الالتزام بظاهر الموثقه غير ممكن، لأنها إنما تدل على جواز وطء المستحاضه حال الاغتسال أو فى الآن المتصل بغسلها، و لا يمكن الالتزام به، لأنه غير مراد قطعاً،

فإن لآزمه الحكم بعدم جواز وطء المستحاضه بعد حال اغتسالها، و هذا ممآ لا يمكن التفوّه به و لا سيما فى المتوسطه التى اغتسلت قبل الفجر و لا- يجب عليها إلّمأ الغسل مرّه واحده، لأن الموثقه مشتمله على حكم المتوسطه و الكثيره أيضاً، و كيف يمكن الالتزام بعدم جواز وطء المستحاضه المتوسطه و إن اغتسلت قبل ذلك.

فلا- مناص من حملها على محمل أقرب من حملها على ما بعد الاغتسال، و هو أن يقال إن الروايه وردت إرشاداً إلى أمر غير شرعى، و أن المراد بالجملة المذكوره هو ما قبل الاغتسال لنّمأ يجب على المرأه اغتسالين، بل يأتيها زوجها قبل غسلها حتى يكتفيها غسل واحد، فالموثقه وردت للإرشاد إلى أن غسل الجنابه يغنى عن غسل الاستحاضه، و أن المرأه يأتيها زوجها قبل اغتسالها حتى لا يتكرر الاغتسال فى حقها.

و هذا و إن كان خلاف ظاهر الحديث إلّا أنه أقرب المحامل، و عليه لا معارض للأخبار الدالّه على جواز وطء المستحاضه و إن لم تغتسل «١»، لا سيما أن بعضها مشتمل على قوله «إذا شاء» «٢»، فالأغتسال غير معتبر فى وطء المستحاضه.

أمّا الجبهه الثانيه و الثالثه: فالأمر فيهما أيضاً كذلك، حيث لم يقد دليل على حرمة قراءه العزائم أو الدخول فى المسجدين أو المكث فى المساجد على المستحاضه حتى تغتسل، و إنما دلّت الأخبار على حرمة تلکم الأمور على الحائض و حسب «٣»، فدعوى أن هذه الأمور يعتبر الاغتسال لها فى حق المستحاضه تحتاج إلى دليل.

نعم، ذهب جماعه إلى حرمة تلك الأفعال على المستحاضه ما لم تغتسل لصلاتها أو لتلك الأفعال، و قد حكى شيخنا الأنصارى (قدس سره) عن المصابيح أنه قد تحقق

٣٧٩/ أبواب الاستحاضه ب ١، ٣، ٣١٧/ أبواب الحيض ب ٢٤ ح ١، ٢.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٢/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٤.

(٣) تقدّم ذكرها في البحث عن أحكام الحائض في شرح العروه ٧: ٣٤١ و ما بعدها.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٣٥

.....

أن مذهب الأصحاب تحريم دخول المساجد و قراءه العزائم على المستحاضه قبل الغسل، و استظهر من ذلك الإجماع على توقف الأمور المذكوره على غسلها «١».

و فيه: أن دعواهم للإجماع في المسأله لم تثبت أوّلاً.

و ثانياً: أنه من الإجماع المنقول.

و ثالثاً: أنه ظاهر البطلان لو كان مراد صاحب المصاييح هو الإجماع، بل هو مقطوع الخلاف لذهاب جملة من الأصحاب كالشيخ «٢» و العلّامة «٣» و الأردبيلي «٤» و صاحبى المدارك «٥» و الذخير «٦» إلى الجواز و عدم توقفها على الاغتسال، و معه كيف يمكن دعوى الإجماع في المسأله.

نعم، قد يقال إن الحرمة و توقف الأفعال المذكوره على الاغتسال مقتضى الاستصحاب فيما إذا كانت الاستحاضه مسبوقة بالحيض، لحرمتها على الحائض فتستصحب.

المناقشات في التمسك بالاستصحاب في المقام و لكن فيه وجوه من المناقشات و ذلك:

أوّلاً: لأنه من الاستصحاب في الشبهات الحكميه و قد مرّ منّا المناقشه في جريانه مراراً.

و ثانياً: فلو أغمضنا عن ذلك فالاستصحاب لا يجرى في خصوص المقام لعدم اتحاد القضية المتيقنه و المشكوكه، لأن الحيض و الاستحاضه متقابلان في الأخبار

(١) كتاب الطهاره: ٢٦١ السطر ٢٥/ في الاستحاضه.

(٢) النهايه: ٢٩، المبسوط ١: ٦٧/ في الاستحاضه (لكن في الثاني خلاف لنقل المصنف).

(٣) المنتهى ٢: ٤١٦، التذكرة ١: ٢٩١/ في الاستحاضة (لكن في كليهما خلاف لنقل المصنف).

(٤) لاحظ مجمع الفوائد و البرهان ١: ١٦٤.

(٥) المدارك ٢: ٣٧/ في أحكام المستحاضة (لكنه لم يقل

بالجواز إلّا في دخول المساجد).

(٦) الذخيره: ١٧٦/ في الاستحاضه (لكنه لم يصرح بالجواز إلّا في دخول المساجد).

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٣٦

.....

و الحرمة قد ثبتت في حق الحائض، و بعد انقطاع الحيض و ارتفاعه ارتفعت الحرمة الثابتة لأجله لا محاله، و المستحاضه موضوع ثان آخر نشك في حرمة تلك الأفعال في حقها بحيث لو قلنا فيها بالحرمة لكانت حرمة مغايره لتلك الحرمة الثابتة على الحائض.

و ممّا يؤيد ذلك أنا لم نر و لم نسمع من أحد يحكم بوجوب الكفّاره في وطء المستحاضه و لو مع القول بحرمتها في حقها ما لم تغتسل، مع أن القائل بوجوب الكفّاره في وطء الحائض موجود.

فهذا يدلنا على أن الحرمة على تقدير القول بها في المستحاضه هي حرمة أخرى غير الحرمة الثابتة في حق الحائض، و مع عدم اتحاد القضيتين لا مجرى للاستصحاب.

و ثالثاً: لو أغمضنا عن ذلك فمقتضى إطلاق الآيه الكريمة و الروايات جواز وطء المستحاضه من دون حاجه إلى الاغتسال، و ذلك لقوله تعالى وَ لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ «١» أو «يطهرن» بالتشديد، فإن للغايه مفهوماً، فتدل على عدم الحرمة بعد انقطاع الدم أو الاغتسال من الحيض. و في حاله الاستحاضه يجوز وطؤها بمقتضى الآيه المباركه.

كما أن مقتضى الأخبار «٢» ذلك، بل بعضها عام و يدل على أن المستحاضه يأتيها بعلمها إذا شاء «٣».

و من الظاهر أن مع وجود الإطلاق و الدليل الاجتهادي لا مجال للتمسك بالاستصحاب.

و رابعاً: أن الاستصحاب لو جرى فإنما يختص بما إذا حدثت الاستحاضه قبل غسل الحيض أو في أثناءه، و أمّا إذا حدثت بعد الاغتسال من الحيض فمقتضى الاستصحاب جواز وطئها لا حرمتها، و ذلك لأن الأزمنه ثلاثه:

(١) البقره ٢: ٢٢٢.

(٢) الوسائل

٢: ٣٧١، ٣٧٩/ أبواب الاستحاضه ب ١، ٣.

(٣) الوسائل ٢: ٣٧٢/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٣٧

.....

أحدها: زمان القطع بالحرمة، و هو ما قبل اغتسالها.

و ثانيها: زمان القطع بالجواز، و هو ما بعد اغتسالها.

و ثالثها: زمان الشك في الحرمة و هو زمان حدوث الاستحاضه، و مع تخلل اليقين بالجواز بين اليقين بالحرمة و الشك فيها لا مجال لاستصحاب الحرمة بوجه، هذا.

بل لو قلنا بجواز الوطء بعد الانقطاع و قبل الاغتسال يلزم في استصحاب الحرمة أن تكون الاستحاضه متصله بدم الحيض، إذ مع الفصل كما إذا حدثت في زمن اغتسالها أو بعده يتخلل زمان القطع بالجواز بين زمانى القطع بالحرمة و الشك في الجواز، و هذا في الأحكام المترتبة على انقطاع الدم كما في الوطء و الطلاق دون ما يترتب على الغسل كدخول المسجدين و نحو ذلك.

فالمتحصل: أنه لا وجه للقول بتوقف الأفعال المذكوره في حق المستحاضه على الاغتسال، لأنه محتاج إلى دليل و لا دليل عليه، هذا.

و عن الوسيله التفصيل بين الكعبه فلا يجوز للمستحاضه دخولها و بين سائر المساجد حتى المسجدين فيجوز «١»، إلا أنه ممّا لم نقف له على مستند سوى مرسله يونس بن يعقوب عمّن حدّثه عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: المستحاضه تطوف بالبيت و تصلّى و لا تدخل الكعبه» «٢»، و هي لضعفها و إرسالها لا يمكن الاعتماد عليها.

و هذا كلّه في غير الطواف و المسّ.

أمّا الطواف فمقتضى الأخبار المطلقه الداله على وجوب الطواف أو استحبابه جوازه على المستحاضه من دون حاجه إلى الاغتسال، كما أن ذلك مقتضى النصوص الخاصّه الوارده في أن المستحاضه لها أن تطوف بالبيت، و من جملتها خبر عبد

الرحمن بن أبي عبد الله قال «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المستحاضه أ يطؤها زوجها؟ و هل

(١) الوسيله: ٦١/ في أحكام المستحاضه.

(٢) الوسائل ١٣: ٤٦٢/ أبواب الطواف ب ٩١ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٣٨

.....

تطوف بالبيت؟ قال (عليه السلام): تقعد قرأها ... وكل شيء استحلّت به الصلاه فليأتها زوجها و لتطف بالبيت» (١).

و قد ذكر صاحب الحقائق (قدس سره) أنها صحيحه السند «٢»، و هي تدلّ على الملازمه بين استحلال الصلاه في حقها و جواز الوطء و الطواف، و حينئذ لا بدّ من ملاحظه معنى الاستحلال و هل المراد به المشروعيه، أعني الحليه الشأنيه و الطبيعه كما هو الظاهر، أو أن المراد به الحليه الفعليه؟

و على الأوّل تدلّ على جواز الوطء و الطواف من غير غسل، لحليه الصلاه و مشروعيتها في حق المستحاضه من غير حاجه إلى غسلها، لأنّ الغسل ممّا لا يتوقف عليه أمرها و تكليفها بالصلاه، و إنما له مدخلية في صحه صلاتها، و بعباره اخرى الغسل ليس من شروط أمرها بالصلاه و تكليفها بها، و إنما هو شرط من شروط الأمور به أعني الصلاه.

و على الثاني تدلّ على عدم جواز وطئها و طوافها إلّا بعد الغسل، لأنّ حليه الصلاه فعلاً تتوقف على غسلها و لو لا اغتسالها لم تصح صلاتها.

و الظاهر هو الأوّل، لأنها بصدد بيان أن المستحاضه حكمها حكم باقي المكلفين الذين يشرع في حقهم الصلاه، و هي ممن من شأنه أن تصح صلاتها، و ليست بصدد بيان أن حكمها يتوقف على صحه صلاتها فعلاً، و إلّا فلصحتها و حليتها الفعلية شروط اخرى لا يحتمل دخلها في جواز وطئها أو طوافها كدخول الوقت و طهاره ثوبها

و بدنها مع أنه لا يحتمل أن يكون طوافها أو وطؤها مشروطاً بدخول الوقت أو طهاره الثوب و البدن، و كذلك الوضوء الذي هو شرط في صلاه المستحاضه أى فى بعض أقسامها مع أنه غير معتبر فى جواز وطئها قطعاً، فلا يكاد يشك فى أن المراد بالحليه هو الحليه الشأنيه و أنها مأموره بالصلاه، لا الحليه الفعلية أعنى صحه صلاتها فعلاً.

(١) الوسائل ٢: ٣٧٥/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٨.

(٢) الحدائق ٣: ٢٩٣/ فى الاستحاضه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٣٩

و أمّا المسّ فيتوقّف على الوضوء و الغسل، و يكفيه الغسل للصّلاه (١)، نعم إذا أرادت التكرار يجب تكرار الوضوء و الغسل على الأحوط، بل الأحوط ترك المسّ لها مطلقاً.

ما هو الشرط لطواف المستحاضه بقى الكلام فى أن الطواف يشترط فيه الطهاره و أن طهاره المستحاضه فى الطواف هل هى الوضوء فقط أو الغسل فقط أو الغسل و الوضوء معاً؟

ربما يستشعر من عباره الماتن (قدس سره) أن طهارتها هى الغسل للطواف، و لكن الصحيح أن المستحاضه يكفيتها الوضوء للطواف و لا- يعتبر الاغتسال فى حقها، لأن الأخبار دلّت على أن وظيفه المستحاضه هى الغسل مره واحده أو ثلاث مرّات، فلا دليل على وجوب غسل آخر فى حقها و لا على مشروعيتها.

بل إن مقتضى الأخبار الوارده فى اشتراط الطواف بالوضوء إلّا فى الطواف المندوب «١» عدم صحته ممّن لا وضوء له، نعم علمنا خارجاً أن الجنب و نظيره من المكلفين بالاغتسال يكفيهم الغسل عن الوضوء، و أمّا المستحاضه فلم يدلّنا دليل على أن غسلها الواحد أو أغسالها كافيه عن الوضوء، لأن غايه ما تدلّ عليه الأخبار أن غسل المستحاضه الواحد أو المكرّر ممّا تستبيح به الصلاه،

و أما أنه كغيره من الأغسال في الإغناء عن الوضوء فهو محتاج إلى دليل.

و عليه فمقتضى إطلاق ما دلّ على اشتراط الطواف بالوضوء لزوم التوضؤ للمستحاضه إذا أرادت الطواف، فحال الطواف حال الصلاه في حقها، فكما أنها تتوضأ لكل صلاه من غير الفرائض الخمسه فكذا تتوضأ للطواف أيضاً.

ما هو الشرط للمسّ من المستحاضه

(١) هذه هي الجبهه الرابعه من الكلام، و حاصله أن المسّ قد يكون واجباً و قد

(١) الوسائل ١٣: ٣٧٤، ٣٧٦/ أبواب الطواف ب ٣٨ ح ٢، ٣، ٧، ٨، ٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٤٠

.....

يكون مندوباً، كما تعرّضنا له في المستحاضه القليله و أوضحنا حكم الواجب «١» و بقي حكم المندوب منه، و يظهر إن شاء الله □
أن حكم المسّ المندوب في الاستحاضه القليله و غيرها على حد سواء.

أمّا المسّ الواجب كما إذا كان المصحف في مكان موجب لهتكه فيجب مسه لرفعه عن ذلك المكان، فمقتضى الأدله التي دلت على اشتراط المسّ بالطهاره و العمده فيه قوله تعالى □ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ «٢» بضميمه ما ورد في تفسيرها «٣»، لأنها بنفسها لا- تدلّ على ذلك، لأنه من المحتمل بل الظاهر من الْمُطَهَّرُونَ هو مَنْ طَهَّرَهُمُ اللَّهُ سبحانه كما في قوله تعالى وَ يُطَهِّرْكُمْ تَطْهِيراً «٤»، و المراد بالمس فهم الكتاب و درك حقائقه دون المسّ الظاهري لكتابته، إلا أن الروايه فسّرتها بالمس الظاهري، و أيضاً دلت عليه صحيحه أو موثقه أبي بصير قال «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عمّن قرأ في المصحف و هو على غير وضوء (طهر)، قال: لا بأس و لا يمس الكتاب» «٥» عدم جواز المسّ للمستحاضه و غيرها ممّن لا طهاره له، و مقتضى دليل وجوب

المسّ وجوبها على المستحاضه، و الجمع بينهما يقتضى الحكم بوجوب الوضوء و المسّ على المستحاضه إذا لم يكن بقاء المصحف في مده التوضؤ مستلزماً للهتك، و إلّا فتمسه من دون وضوء.

و أمّا المسّ المندوب فمقتضى أدلّه اشتراط المسّ بالطهاره عدم جوازه على المستحاضه كما عرفت، و لا- دليل على كفايه وضوئها أو غسلها فى الطهاره بالإضافه إلى المسّ المستحب، و من هنا لا بد من أن تتوضأ للصلاه الأخرى أو تغتسل لها كما فى الكثيره.

(١) راجع ص ١٣١.

(٢) الواقعه ٥٦: ٧٩.

(٣) الوسائل ١: ٣٨٤، ٣٨٥/ أبواب الوضوء ب ١٢ ح ٣، ٥.

(٤) الأحزاب ٣٣: ٣٣.

(٥) الوسائل ١: ٣٨٣/ أبواب الوضوء ب ١٢ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٤١

[٨٠٥] مسأله ١٩: يجوز للمستحاضه قضاء الفوائت مع الوضوء و الغسل و سائر الأعمال لكل صلاه

، و يحتمل جواز اكتفائها بالغسل للصلوات الأدائيه لكنّه مشكل (١) و الأحوط ترك القضاء «١» إلى النقاء.

و أمّا الإجماع على أن المستحاضه إذا أتت بوظائفها فهى بحكم الطاهره فقد قدّمنا «٢» ما فيه، و ذكرنا أن المراد به أنها بحكم الطاهره بالإضافه إلى صلاتها، بمعنى أن الدم الخارج منها بعد الإتيان بوظائفها لا يكون حدثاً ناقضاً لصلاتها و طهارتها فى حال الصلاه، و أمّا أنها بحكم الطاهره بالإضافه إلى كل فعل مشروط بالطهاره فهو محتاج إلى الدليل.

و غايه ما يمكن استفادته من الأخبار أن تلك الأفعال منها موجه لاستباحه الصلاه فى حقها، و عليه فالمس المستحب فى نفسه مورد الإشكال فى حقها.

نعم، ذهب الأصحاب (قدس سرهم) إلى جواز مسّ المستحاضه إذا أتت بوظائفها و أرسلوه إرسال المسلمات، فإن ثبت و تم إجماعهم فهو، و إن لم يثبت فالاحتياط اللّازم يقتضى تركها المسّ المندوب بلا فرق بين أقسام الاستحاضه.

جواز القضاء للمستحاضه

(١) يقع الكلام فى ذلك

من جهتين:

الجهة الاولى: فى مشروعيه القضاء فى حقها أو أنها تصبر حتى يرتفع حدث الاستحاضه.

الظاهر عدم مشروعيه القضاء فى حقها، لما استفدناه من الأخبار من أن الاستحاضه حدث و إن جاز لها الفرائض بعد اغتسالها مره أو ثلاث مرات، بمعنى أن الدم الخارج عنها حال غسلها أو بعده أو فى أثناء الصلاه لا يكون ناقضاً لطهارتها، إلا أنها محدثه

(١) لا يترك الاحتياط بل لا يبعد أن يكون ذلك هو الأظهر.

(٢) فى ص ١٢٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٤٢

.....

كصاحب السلس، و من هنا وجب عليها أن تتوضأ أو تغتسل للصلوات الآتية و إن لم تحدث فى أثنائها بحدث آخر، و مع الحدث كيف يسوغ لها القضاء.

و بعبارة اخرى: إن صلاه المستحاضه اضطراريه من جهة عدم طهارتها من الحدث، و القضاء واجب موسع له أفراد اختياريه، فكيف تأتى بالفرد الاضطرارى مع التمكّن من الأفراد الاختياريه، و لا سيما فى المستحاضه المبتلاه بنجاسه البدن غالباً و صلاتها اضطراريه من هذه الجهة أيضاً، مع أنه لم يقدّم دليل على عدم مانعيه دم الاستحاضه فى قضائها، فلا بد من أن تصبر حتى ترتفع استحاضتها.

الجهة الثانية: لو بنينا على عدم مشروعيه القضاء فى حقها إلا أن الوقت ضاق و لو لأجل اطمئنانها أو ظنّها بالموت بعد ذلك بحيث لا تتمكن من الصلاه الاختياريه بوجه فطهارتها لصلاه القضاء ما هى؟ احتمال الماتن وجهين فى المسأله:

أحدهما: أن تأتى بقضاء الفوائت مع الوظائف المقرره للمستحاضه، فكما أنها إذا اغتسلت و أتت بباقي وظائفها المتقدمه كتبديل القطنه جازت الفرائض اليوميه لها كذلك جاز لها قضاء ما فاتها من الصلوات، لأن الأغسال طهاره فى حقها.

و ثانيهما: أن تأتى بالقضاء بالوضوء و الغسل مستقلين، فكما

أنها تغتسل لفرائضها الأدائية كذلك تغتسل غسلًا على حده و تأتي بالقضاء.

أما الاحتمال الأوّل فيدفعه أن غسلها للفرائض إنما يستباح به الصلاة فحسب، و لا يكون موجباً لطهارتها حتى يصح منها القضاء، بل هي محدثه مع اغتسالها و من ثمة لا بدّ أن تتوضأ أو تغتسل للصلاة الثانية و الثالثة.

و لا وجه لتوهم كون الغسل موجباً لطهارتها سوى الإجماع المتقدم «١» من أن المستحاضه إذا أتت بوظائفها فهي بحكم الطاهره، إلّا أنك عرفت أن معناه أنها طاهره بالإضافة إلى صلواتها الفرائض الأدائية، و أن الدم الخارج منها أثناء غسلها أو بعده أو أثناء صلواتها لا يكون ناقضاً لصلواتها، لا أنها بحكم الطاهره بالإضافة إلى كل فعل مشروط بالطاهره.

(١) في ص ١٢٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٤٣

[٨٠٦] مسأله ٢٠: المستحاضه تجب عليها صلاه الآيات

(١) و تفعل لها «١» كما تفعل لليوميه (٢)، و لا تجمع بينهما بغسل و إن اتفقت في وقتها.

كيف و قد مرّ أنها مكلفه بالوضوء و الاغتسال لصلواتها الثانية و الثالثة، فهذا الوجه لا دليل عليه و بذلك يترجح الوجه الثاني و هو أن يقال:

إن الغسل كما أنه طاهره في حقها بالإضافة إلى صلواتها الأدائية فهو طاهره بالإضافة إلى صلواتها القضائية أيضاً، لأنها فرائض، غايه الأمر أنها قضائيه، فتغتسل للقضاء و تقضى صلواتها، إلّا أنه أيضاً مما لا يمكن المساعدة عليه، لعدم قيام الدليل على أن الغسل طاهره في حق المستحاضه و إنما دلّت الأخبار على أن غسلها طاهره لفرائضها الأدائية و حسب، فلم يقم دليل على وجوب الغسل في حقها للقضاء، بل مقتضى عموم موثقه سماعه و غيرها «تتوضأ لكل صلاه» «٢» أن طهارتها للصلاه إنما هي الوضوء، فإن القضاء أيضاً صلاه فتتوضأ لها و تأتي بالقضاء،

و من هنا قلنا إنها تأتي بالنوافل مع الوضوء لكل نافله.

و أما من جهة نجاسه بدنها فلا بد من تقليلها بالمقدار الممكن، و هذا لا فرق فيه بين المستحاضه و غيرها، و من هنا يظهر الحال في حكم المسأله الآتیه أيضاً.

وجوب صلاه الآيات على المستحاضه

(١) لإطلاق أدله وجوبها «٣»، و ليست هي كالحائض غير مكلفه بالفرائض و غيرها.

(٢) كما ذكره في قضائها، نظراً إلى أن الغسل طهاره لفرائضها و صلاتها، و صلاه الآيات أيضاً طهارتها الاغتسال.

(١) وجوب الغسل لها مبنى على الاحتياط.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٤/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٦ و كذا ٣٧١/ ح ١.

(٣) الوسائل ٧: ٤٨٣ ٤٨٧/ أبواب صلاه الكسوف و الآيات ب ١، ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٤٤

[٨٠٧] مسأله ٢١: إذا أحدث بالأصغر في أثناء الغسل لا يضر بغسلها

على الأقوى (١)، لكن يجب عليها الوضوء بعده و إن توضأت قبله.

و يدفعه ما تقدم من أن الغسل لم يقدّم دليل على كونه طهاره للمستحاضه، بل مقتضى إطلاق الموثقه المتقدمه «١» كفايه الوضوء لصلاتها، و صلاه الآيات صلاه فتوضاً لها و تأتي بها.

الحدث الأصغر في أثناء غسلها

(١) و الوجه فيما أفاده أن الوضوء و الغسل في حق المستحاضه و إن كانا موجبين لطهارتها بالإضافة إلى صلاتها، و هما يرفعان حدثها للصلاه، إلما أنه لا- يحتمل أن يكون وضوءها السابق على اغتسالها على تقدير كونها توضاً قبله موجباً لارتفاع حدثها الأصغر الواقع بعده في أثناء غسلها، إذ الوضوء إنما يرفع الأثر الحادث قبله لا بعده، و لذا ورد «إذا بليت فتوضاً» «٢»، فلا بد من أن ترفعه بالوضوء بعد اغتسالها، و لم يقدّم دليل على كون الحدث الأصغر ناقضاً لغسلها، فيتم غسلها في مفروض الكلام و تأتي بالوضوء بعده من جهة البول

الواقع في أثناء غسلها.

و لا ينافي ما ذكرناه في المقام من أن الحدث الأصغر الواقع في أثناء غسل الاستحاضه غير ناقض له، لما قدمناه في غسل الجنابه «٣» من أن الجنب لو أحدث بالأصغر في أثناءه بطل غسله و لا بدّ من استثنائه، و ذلك لقيام الدليل على انتقاض غسل الجنابه بالحدث الأصغر في أثناءه، بخلاف غسل الاستحاضه، و الدليل كما أسلفناه قوله تعالى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ... وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا «٤»،

(١) آنفاً.

(٢) الوسائل ١: ٢٤٨/ أبواب نواقض الوضوء ب ٢ و ...

(٣) في شرح العروه ٧: ١٩.

(٤) المائدة ٥: ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٤٥

[٨٠٨] مسأله ٢٢: إذا أجنب في أثناء الغسل أو مست ميتاً استأنفت غسلًا واحداً لهما

، و يجوز لها إتمام غسلها و استثنائه لأحد الحدثين إذا لم يناف المبادره إلى الصلاه بعد غسل الاستحاضه (١)،

لأنه يدل على أن المحدث على قسمين: جنب و غير جنب، فإن كان جنباً و جب عليه أن يغتسل، و إن كان غير جنب و جب عليه أن يتوضأ، فكل محدث ليس جنباً يجب عليه أن يتوضأ، و قد خرجنا عنه في غسل مسّ الميّت و الحيض و الاستحاضه و نحوها بالدليل الذي دلّ على أنهم لا بدّ أن يغتسلوا.

و بما أن الجنابه ترتفع بعد انتهاء الغسل فلو أحدث بالأصغر في أثناءه صدق أنه بالفعل محدث بالجنابه، فيشملة إطلاق الآيه المباركه فَاطَّهَّرُوا، و ظاهره إيجاد الغسل و استثنائه، و الاحتياط بالتوضؤ بعد غسل الجنابه حينئذ لا بأس به، إلّا أنه مع كون الغسل ترتيبياً ضعيف كما مر في محله.

و هذا بخلاف غسل الاستحاضه لعدم تقييد دليلها بعدم الحدث الأصغر في أثناءه، بل ورد الأمر بالاغتسال لها «١» مطلقاً كانت محدثه بالأصغر أم

لا، و عليه فلها أن تتم غسلها، و هو صحيح، غايه الأمر أنها حيث أحدثت بالأصغر و هو موجب للوضوء لا بد أن تتوضأ بعد غسلها، لأنه مقتضى الجمع بين ما دلّ على حدثه البول في أثناء الاغتسال و ما دلّ على صحه غسلها من الاستحاضه. و إن ذهب الماتن في غسل الجنابه أيضاً إلى عدم انتقاضه بالحدث الأصغر الواقع في أثناءه كالمقام، و لكن ما أفاده في المقام متين دون ما ذكره في غسل الجنابه.

لو أجنبت المستحاضه أثناء غسلها

(١) و ذلك لأن المأمور به في حقها هو الغسل المتعقب بالصلاه، و مع إتمامها غسل الاستحاضه و استثنائها بعده غسلًا للجنابه أو المسّ ينفصل غسل الاستحاضه عن

(١) الوسائل ٢: ٣٧١/ أبواب الاستحاضه ب ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٤٦

و إذا حدثت الكبرى في أثناء غسل المتوسطه استأنفت للكبرى (١).

الصلاه فلا يكون مشروطاً و مأموراً به في حقها، فما أفاده (قدس سره) من هذه الوجهه متين.

إلّا أنها إذا أتمت ما بيدها من غسل الاستحاضه غفله أو جهلها بالحكم، فإن كان الغسل الذي تأتي به بعده غسل الجنابه فلا إشكال في أنه يغني عن كل غسل، فلو صلّت بعده فكأنها صلّت بعد غسل الاستحاضه فهو متصل بالصلاه.

و إن كان غسل مسّ الميّت فهو مبني على ما تقدم من النزاع في أن كل غسل يغني عن كل غسل، فإن قلنا به كما هو الصحيح فهو، و إلّا فإن قلنا بعدم إغناؤه مطلقاً أو فيما إذا لم ينو بقيه الأغسال أي يقع في الخارج ما نواه، فلا بدّ للمستحاضه بعد ما أتمت ما بيدها من الغسل و اغتسالها بعده لأجل المسّ أن تغتسل للاستحاضه ثانياً، لفرض أنها

اغتسلت للمس من غير أن تنوى غسل الاستحاضه أيضاً، و تصلّى بعده حتى لا ينفصل الغسل عن صلاتها.

(١) و لا- تكون مخيره بين إتمامه ثم استئناف الغسل للكبرى و بين رفع اليد عنه و إتيانها الغسل للكبرى كما كانت مخيره بينهما فى الفرع السابق، و ذلك لأن الموضوع فى المقام قد تبدل، و به يتبدل حكمه، حيث إن المتوسطه موضوع و حكمه الغسل مره واحده ليومها و ليلتها، و الكثيره موضوع آخر و حكمها ثلاثه أغسال أو خمسه، فإذا تبدلت المتوسطه بالكثيره فقد تبدل موضوع بموضوع آخر، و مع ارتفاع الموضوع يرتفع حكمه، فالغسل المأتى به للمتوسطه غير مأمور به إذ لا- موضوع له، فلا- بد من الاغتسال رأساً للكثيره، لتحقق موضوع الغسل و الحكم تابع لفعليه الموضوع لا محاله.

و هذا بخلاف الفرع السابق، لأن الموضوع من التوسط أو الكثيره كان فيه بحاله و إن حدثت الجنابه فى أثائه، فإن الجنابه حدث آخر فتغتسل منه أيضاً.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٤٧

[٨٠٩] مسأله ٢٣: قد يجب على صاحبه الكثيره بل المتوسطه أيضاً خمسه أغسال

(١) كما إذا رأت «١» أحد الدمين قبل صلاه الفجر ثم انقطع ثم رأت قبل صلاه الظهر ثم انقطع ثم رأت عند العصر ثم انقطع، و هكذا بالنسبه إلى المغرب و العشاء.

قد تجب على المستحاضه خمسه أغسال

(١) و هذا غير ما قدمناه من أن الكثيره على تقدير تفريق صلواتها يجب عليها أغسال خمسه، لأن ذلك مختص بالكثيره، و كلامه فى المقام أعم منها و من المتوسطه كما أوضحه فى المتن، بأن رأت أحد الدمين من المتوسط أو الكثير قبل الفجر و اغتسلت له و صلّت، ثم انقطع و عاد ثانياً قبل صلاه الظهر و اغتسلت له و صلّت الظهر، ثم انقطع و عاد

قبل صلاة العصر، و هكذا في المغرب و العشاء.

و ليعلم أن انقطاع الدم قد يفرض بعد الصلاة و قبل خروج الوقت في زمان يسع الصلاة مع الطهارة، و في هذه الصورة لا إشكال في أنها يجب أن تعيد صلاتها و غسلها كما تقدم في حكم الفتره الواسعه، إلّا أنه خارج عن محل الكلام، لأنه ليس من باب وجوب الأغسال خمس مرات، بل من جهة انكشاف بطلان غسلها و صلاتها السابقين، لكشف الانقطاع عن عدم كونهما مأموراً بهما و كونها مصليه عن طهر، لأن ما أتت به كان صلاه اضطراريه، و مع التمكن من الفرد الاختياري لا أمر بالاضطرارى بلا فرق في ذلك بين المتوسطه و الكثيره و بين أن تغتسل غسلًا واحداً أو غسلين و صلّت صلاه واحده أو صلاتين كما في الظهرين و العشاءين، فهذه الصورة خارجه عن محل الكلام.

فالمراد بالانقطاع في كلام الماتن لا بدّ أن يراد انقطاع الدم في الوقت مع عدم كون الزمان واسعاً للصلاه مع الطهارة، كما إذا رأت الدم قبل صلاه الفجر و اغتسلت

(١) الحكم بوجوب خمسه أغسال في هذا الفرض مبنى على الاحتياط.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٤٨

.....

و صلّت فانقطع قبيل طلوع الشمس بزمان لا يسع الصلاه و الطهاره معاً، ثم عاد قبل صلاه الظهر و اغتسلت و صلّت فانقطع قبل خروج وقتها بزمان غير واسع، و هكذا في العصر و المغرب و العشاء.

أو يراد به الانقطاع بعد الوقت، كما إذا رأت قبل صلاه الفجر و اغتسلت و صلّت و بعد طلوع الشمس انقطع ثم عاد قبل صلاه الظهر و انقطع بعد خروج وقتها و هكذا.

و إما أن يراد به الانقطاع قبل العمل، كما إذا رأت

قبل الفجر على صفه التوسط أو الكثرة و انقطع قبل صلاه الفجر، و هكذا فى الظهر و غيره حيث يجب عليها فى تلك الفروض
خمسه أغسال للانحلال، فإن كل دم تراه فينقطع موضوع مستقل يجب معه الغسل، هذا.

و لكن لا يمكن المساعدة عليه.

و ذلك أمّا أولاً: فلإطلاق ما دلّ على وجوب غسل واحد للاستحاضه المتوسطه لأوّل صلاه بعده ليومها و ليلتها، و ثلاثه أغسال
للكتيره على تقدير جمعها بين الصلوات، فإنه مطلق من حيث انقطاع الدم و استمراره.

و أمّا ثانياً: فلأن انقطاع دم الاستحاضه لا- يمكن أن يكون أشد حكماً من استمراره حسب المرتكز العرفى، بمعنى أن كون
الانقطاع موجباً للغسل دون الاستمرار على خلاف المرتكز العرفى، فكيف يمكن أن يقال إن دم الاستحاضه المتوسطه لو استمر
فى جريانه فلا يجب إلّا غسل واحد، و أمّا إذا انقطع ثم عاد فيجب خمسه أغسال، أو إنه إذا استمر فى الكثيره يجب ثلاثه أغسال
مع الجمع بين الصلوات، و أمّا مع الانقطاع فيجب خمسه أغسال، لأنه خلاف المرتكز العرفى.

على أننا ذكرنا أن استمرار دم الاستحاضه بحيث لا ينقطع و لو دقيقه قليل جداً أو لا يتفق أصلاً، فإن الانقطاع أمر عادى للنساء و لا
يجرى منهن الدم دائماً، و مع ذلك لم تؤمر المستحاضه إلّا بغسل واحد أو بثلاثه، فلو كان الانقطاع موجباً للغسل لكان اللّازم
وجوب الغسل على المستحاضه متعدداً بعدد الانقطاع، فما أفاده الماتن (قدس سره) من وجوب خمسه أغسال مبنى على
الاحتياط و لا دليل عليه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٤٩

و يقوم التيمم مقامه إذا لم تتمكن منه (١)، ففى الفرض المزبور عليها خمسه تيممات، و إن لم تتمكن من الوضوء أيضاً فعشره،

كما أن في غير هذه إذا كانت وظيفتها التيمم ففي القليله خمسہ تیممات، و في المتوسطه سته، و في الكثيره ثمانيه إذا جمعت بين الصلاتين، و إلّا فعشره.

بدليه التيمم عن طهارتها المائيه

(١) لدليل بدليه التيمم عن الغسل و الوضوء، و عليه ففي القليله لو لم تتمكن من الوضوء يجب عليها التيمم بدلاً عنه لكل صلاه، و في المتوسطه يجب عليها التيمم مره بدلاً عن غسلها و توضعاً لكل صلاه إن تمكنت، و إلّا تيممت لكل صلاه بدلاً عن وضوئها، فيكون الواجب في حقها مع العجز عن الغسل و الوضوء سته تیممات. و في الكثيره تجب ثلاثه تیممات بدلاً عن ثلاثه أغسال على تقدير جمعها بين الصلوات، كما تجب خمسہ تیممات على تقدير التفريق بينها.

هذا فيما إذا لم نوجب عليها الوضوء لكل صلاه، نظراً إلى عدم تعرضهم له في الأخبار و هي في مقام البيان، و مع سكوتها عن وجوب الوضوء عليها نستكشف عدم وجوبه في حقها و كانت متطهره.

و أمّا إذا قلنا بوجوب الوضوء في حقها لكل صلاه أو أنها أحدثت بالصغرى بأن نامت أو بالت فيجب عليها خمسہ تیممات اخرى بدلاً عن خمسہ وضوءات.

ولا ينافيه ما بنينا عليه من أن كل غسل و منه غسل الاستحاضه الكثيره يغني عن الوضوء، بحيث لو كانت الكثيره متمكنه من الغسل لم يجب عليها إلّا خمسہ أغسال على تقدير التفريق من غير حاجه إلى خمسہ وضوءات أو تیممات، و التيمم بدل عن ذلك الغسل، فلما ذا تجب عليها خمسہ تیممات اخرى بدلاً عن الوضوء.

و الوجه في عدم التنافي أن أدلّه البدليه «١» دلّت على أن التيمم أو التراب طهور

(١) الوسائل ٣: ٣٨٥/ أبواب التيمم ب ٢٣،

فصل فى النفس (١)**اشاره**

و هو دم يخرج مع ظهور أول جزء من الولد أو بعده قبل انقضاء عشره أيام «١» من حين الولاده،

و يكفيك عشر سنين، و معناه أنه بدل عن الغسل فى الطهاره و حسب، و أما إذا كان للغسل أثر آخر غير الطهاره كالأغناء عن الوضوء فلا دليل على كون التيمم قائماً مقامه فى ذلك الأثر، فيجب على المستحاضه عشره تيممات خمسه بدلاً عن الوضوءات الخمسه و خمسه اخرى بدلاً عن الأغسال الخمسه فى فرض تفريقها بين الصلوات أو على تقدير صحه ما أفاده الماتن (قدس سره) فى فروض المتن من وجوب خمسه أغسال، هذا تمام الكلام فى الاستحاضه.

(١) فصل فى النفس النفس فى اللغه بمعنى الولاده «٢»، إما لأنه مأخوذ من النفس بمعنى الدم، أو لأنه من النفس بمعنى الشخص، لأن بالولاده يخرج شخص عن آخر حيوانى أو إنسانى، إلا أنه بحسب الاصطلاح اسم لنفس الدم لا الولاده، و هذا هو الموافق لما يستفاد من الأخبار التى دلت على أن الأحكام الآتية مترتبه على الدم لا عليها «٣».

و الكلام يقع فى جهات:

(١) إذا كان الفصل بين خروج الدم و الولاده معتدلاً به و لم يعلم استناد الدم إلى الولاده فالحكم بكونه نفاساً لا- يخلو عن إشكال.

(٢) المنجد: ٨٢٦ مادّه نفس.

(٣) الوسائل ٢: ٣٨١ و ٣٨٢/ أبواب النفس ب ١، ٣.

الوجه الأولي: الولاده المجرده عن الدم.

الوجه الثانيه: فى الدم الخارج قبل الولاده الواحد لصفات الحيض.

الوجه الثالثه: الدم الخارج بعد الولاده.

الوجه الرابعه: الدم الخارج مع الولاده.

أما الوجه الأولي: فالظاهر أنه لا أثر للولاده المجرده عن الدم، لما عرفت من أن الأحكام فى النَّفاس من

سقوط الصلاة و الصيام إنما هي مترتبة على الدم، و لا أثر للولادة المجردة عن الدم و إن قيل إنها اتفقت في زمان النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) و أن امرأه ولدت من غير دم، نعم لها أثر آخر أجنبى عن المقام، و هو انقضاء العدة بتحققها و إن لم يكن معها دم.

و أما الجهه الثانيه أعنى الدم الخارج قبل الولادة إذا كان واجداً للصفات، فقد يتخلل بينه و بين الولادة و النفاس أقل الطهر و هو عشره أيام، فهو محكوم بالحيضه بقاعده الإمكان القياسى، لما تقدّم «١» من إمكان الحيض فى الحامل و أنها قد ترى الحيض، و هذا لا كلام فيه.

إنما الكلام فيما إذا لم يتخلل أقل الطهر بين الدم و الولادة، فهل يحكم بحيضته أم لا يحكم؟

قد يقال إنه ليس بحيض، لاعتبار تخلل أقل الطهر بينه و بين النفاس، و يستدل عليه بوجه:

منها: إطلاق كلماتهم و النصوص «٢» من أن الطهر لا يكون أقل من عشره أيام، فإذا لم يتحقق أقله بين الحيض و النفاس فإما أن لا يكون الثانى نفاساً أو لا يكون الأول حيضاً، و حيث إن الثانى نفاس بالوجدان لخروجه بالولاده أو بعدها فيستكشف أن الأول ليس بحيض.

(١) فى شرح العروه ٧: ٧٩.

(٢) الوسائل ٢: ٢٩٧/ أبواب الحيض ب ١١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٥٢

.....

و منها: أن النفاس حيض محتبس، كما يستفاد من الأخبار «١» فحكمه حكمه، فكما يعتبر تخلل أقل الطهر بين الحيضتين يعتبر أقله بين النفاس و الحيض.

□
و منها: صحيحه عبد الله بن المغيره الداله على أن النفاس إذا رأت الدم بعد ثلاثين يوماً من نفاسها حكم بكونه حيضاً معلله بأن أيام عاداتها

و طهرها قد انقضت «٢» فكما يعتبر في حيضه الدم المتأخر عن الولادة أن يتخلل بينه و بين النَّفاس أقل الطَّهر بمقتضى الصحيحه، كذلك يعتبر تخلُّله بينهما في الدم السابق على الولادة، لعدم القول بالفصل.

و منها: النصوص الواردة في المقام، و عمدتها موثقه عمار المرويه عن الصادق (عليه السلام) «في المرأه يصيها الطلق أياماً أو يومين فترى الصفره أو دمًا، قال: تصلى ما لم تلد، فإن غلبها الوجع ففاتتها صلاه لم تقدر أن تصلِّيها من الوجع فعليها قضاء تلك الصلاه بعد ما تطهر» «٣».

حيث دلَّت على أن الدم المرئى قبل الولادة ليس بحيض مع كونه واجداً للصفات لقوله «دمًا أو صفره» و لا تسقط بسببه الصلاه عن المرأه، هذا.

و لكن شيئاً من تلك الأدلّه لا تتم:

أمّا إطلاق النصوص و كلمات الأصحاب فهي و إن كانت كما ادعت إلّا أن أقل الطَّهر الذى هو عشره أيام إنما يعتبر بين حيضتين لا بين حيض و نفاس، أو بين نفاسين كما يتفق فى التوأمين فتلد أحدهما فى يوم و بعد أيام تلد الثانى من غير تخلل أقل الطَّهر بينهما، و لم يقم دليل على اعتبار أقل الطَّهر بين مطلق الحدتين.

و أمّا دعوى أن الحيض و النَّفاس واحد، لأن النَّفاس حيض محتبس ففيه أن بعض الأخبار و إن دلَّت على أن الله سبحانه يحبس الدم فى رحم المرأه رزقاً للولد إلّا أنه لا

(١) الوسائل ٢: ٣٣٣/ أبواب الحيض ب ٣٠ ح ١٣، ١٤.

(٢) الوسائل ٢: ٣٩٣/ أبواب النَّفاس ب ٥ ح ١.

(٣) الوسائل ٢: ٣٩١/ أبواب النَّفاس ب ٤ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٥٣

.....

دلّاله فى شىء من الأخبار على أن أحكام الحيض مترتبه على النَّفاس،

و منها اعتبار تخلل أقل الطهر بين النفاسين بل بين الحيض و النفاس، لأنهما موضوعان متغايران لدى العرف و المتشرعه و لكل منهما أحكام خاصه لا يقاس أحدهما بالآخر.

و أمّا صحيحه ابن المغيره فهي و إن دلت على اعتبار التخلل بأقل الطهر بين النفاس و الدم المتأخر عنه و نلتزم به في المتأخر لدلاله الدليل، إلّا أنها لا تدلّ على اعتبار ذلك في الدم المتقدّم على الولاده، و إسرائ حكم المتأخر إلى المتقدّم قياس، و لم يجماع على اتحادهما، فدعوى عدم القول بالفصل ساقطه جزماً.

و أمّا النصوص التي عمدتها موثقه عمار فهي أخص من المدعى، لاختصاصها بأيام الطلق أي أيام أخذ الوجع بالمرأه للولاده، و قد دلت على أن الدم المرئي في تلك الأيام ليس بحيض، و القرينه قائمه على أن الدم حينئذ مقدمه للولاده و ليس حيضاً، و أين هذا من محل الكلام و هو الدم المرئي قبل طلقها و قبل تخلل أقل الطهر بينه و بين النفاس.

فعلى ذلك نفضّل في الدم المرئي قبل الولاده بين أيام الطلق و غيرها، و نحكم بعدم الحيضيه في أيام الطلق للنصوص، و نحكم بالحيضيه في غيرها لقاعده الإمكان القياسى.

ثم إنه أولى بالحكم بالحيضيه ما إذا رأيت الدم في أيام عاداتها ثم انقطع ثم نفست، فإنه محكوم بالحيضيه و إن لم يكن واجداً للصفات، لما دلّ على أن ما تراه المرأه من الدم في أيام عاداتها فهو حيض « ١ ».

و أولى من ذلك ما إذا كان مجموع الدم المرئي قبل النفاس و النقاء بعده و الدم في النفاس غير زائد على العشره، كما إذا رأيت الدم ثلاثه أيام بصفه الحيض ثم انقطع يوماً ثم ولدت و نفست خمسه

أيام، و ذلك لأنه دم واحد، و النقاء المتخلل بينه أيضاً بحكم الحيض حتى بناء على اعتبار تخلل أقل الطهر بين الحيض و النفاس، لاختصاص ذلك بصورة تعدد الدمين، و أما الدم الواحد كمثالنا فلا يعتبر فيه ذلك، بل النقاء في أثنائه

(١) الوسائل ٢: ٢٧٨ / أبواب الحيض ب ٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٥٤

.....

بحكم الحيض كما مرّ.

و أما الجبهه الثالثه أعنى الدم الخارج بعد الولاده فلا شبهه فى أنه دم النفاس، و هو القدر المتيقن منه فيترتب عليه أحكامه، و هذا مما لا كلام فيه، و إنما الكلام فيما إذا تأخر الدم عن الولاده بأن انقطع ثم عاد فهل يحكم بكونه نفاساً أو لا يحكم؟

المعروف أن الدم الذى تراه المرأه بعد الولاده نفاس فيما إذا خرج فيما بين الولاده و عشره أيام، و أما بعد العشره فهو ليس بنفاس و إنما هو حيض إذا كان واجداً للصفات، و هذا لا دليل عليه.

و الظاهر أن منشأ حكمهم هذا هو ما دلّ على أن أكثر النفاس عشره أيام «١»، و بذلك حكموا على الدم المرثى بعد العشره من الولاده بأنه ليس نفاساً لأن أكثره عشره أيام، و هو مبنى على احتساب العشره من زمن الولاده.

و لا يمكن المساعده عليه، لأن احتساب أكثر النفاس الذى هو عشره أيام على المشهور أو ثمانيه عشر كما قيل إنما هو من زمان رؤيه الدم لا الولاده، إذ النفاس اسم للدم دون الولاده، فإذا رأت الدم بعد الولاده بيوم أو نصف يوم فإن الدم المرثى حينئذ دم نفاس فتحسب العشره من ذلك الوقت فتتم العشره بعد إحدى عشر يوماً من الولاده، و الدم الذى رآته فى اليوم العاشر من الولاده

دم قبيل العشره.

و على هذا لا- فرق بين الدم المرئى بعد العشره من الولاده و قبلها، لأنه إن علم أنه مستند إلى النَّفاس فهو نفاس فى كلتا صورتين، و إن كانت نفاسيه الدم بعد العشره بعيداً، لبعده انقطاع النَّفاس و عوده إلى أكثر من عشره أيام.

و إذا لم يعلم استناده إلى النَّفاس أو شك فى كونه منه حكم بعدم كونه نفاساً فى كلتا صورتين، لأنهما بعد العشره من رؤيه الدم فلا عبره بكون الدم قبل العشره أو بعدها بل المدار على كون الدم مستنداً إلى النَّفاس.

(١) الوسائل ٢: ٣٨٢/ أبواب النَّفاس ب ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٥٥

.....

و أما الجهه الرابعه و الدم الخارج فى أثناء الولاده، لأنها قد تطول بأن يخرج رأس الولد و لا يخرج بدنه إلى ساعه أو يوم أو أقل أو أكثر و يخرج الدم فى تلك المدّه، فهل هو من النَّفاس أو أنه مختص بالخارج بعد الولاده؟

المشهور عدم الفرق بين الخارج فى أثناء الولاده و بعدها، و هذا هو الصحيح لما ورد فى موثقه عمار المتقدمه من قوله (عليه السلام) «تصلّى ما لم تلد» «١»، لأنه بمعنى ما لم تأخذ بالولاده لا ما لم تفرغ منها، لأنها بعد ما أخذت بالولاده يصدق أنها ولدت و لكنه لم يتم، هذا هو الذى يقتضيه مناسبه الحكم و الموضوع، لأنها مقتضى إرادته ذلك منه، لأن قوله «ما لم تلد» بيان لحكم الدم الذى تراه بعد الولاده، فهو فى مقابل الدم الذى تراه قبلها، و المقابل له هو الدم الذى تراه المرأه بعد الأخذ بالولاده و بعد إتمامها لا خصوص ما بعد إتمامها، فالروايه بمناسبه الحكم و الموضوع ظاهره فى إرادته الأخذ بالولاده.

و

على الجملة: إن الروايه جعلت الدم على قسمين، أعنى الدم الخارج قبل الولاده و الدم الخارج بعد الولاده، و الثانى فى مقابل الأول يعم الدم الخارج فى أثناء الولاده و ما يخرج بعدها.

و ما فى كلمات بعضهم من أن النَّفاس هو الخارج عقيب الولاده، لا يراد منه الدم الخارج بعد تماميه الولاده، بل يحمل على إرادته الخارج عقيب الأخذ بالولاده و إن لم تتم، إذ معه يصدق أن المرأه ولدت و لكنه لم تتم الولاده.

و قد دلّت على ذلك صريحاً موثقه السكونى «٢» و روايه رزيق «٣» إلّا أنها لضعفها سنداً غير قابله للاستدلال بها فى المقام، نعم نجعلها مؤيده للمدعى.

يبقى الكلام فى الولاده الموجهه للنفاس و أنه هل يعتبر فيها خروج الولد تاماً أو لا يعتبر؟

(١) الوسائل ٢: ٣٩٢/ أبواب النَّفاس ب ٤ ح ١، ٣.

(٢) الوسائل ٢: ٣٩٢/ أبواب النَّفاس ب ٤ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢: ٣٣٤/ أبواب الحيض ب ٣٠ ح ١٧. و هى ضعيفه برزيق بن العباس الخلقانى.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٥٦

سواء كان تام الخلقه أو لا كالسقط و إن لم تلج فيه الروح (١). بل و لو كان مضغه «١» أو علقه (٢) بشرط العلم بكونها مبدأ نشوء الإنسان. و لو شهدت أربع قوابل بكونها مبدأ نشوء الإنسان كفى. و لو شكّ فى الولاده أو فى كون الساقط مبدأ نشوء الإنسان لم يحكم بالنفاس، و لا يلزم الفحص أيضاً.

ما هى الولاده الموجهه للنفاس؟

(١) و ذلك لأن الموضوع للأحكام إنما هو النَّفاس أو النَّفساء أو الولاده كما فى موثقه عمار المتقدمه «٢»، و هى صادقه على المرأه عند ما كان الولد ناقص الخلقه و ميتاً لصدق أنها ولدت ولداً

ميتاً أو ناقص الخلقه، و به تترتب أحكام النَّفساء عليها.

(٢) و فيه: أن الموضوع للأحكام كما مر هو النَّفاس أو النَّفساء أو الولاده، و الأولان مترتان على صدق الولاده، لأن النَّفاس اسم للدم الخارج عند الولاده، و لا تصدق الولاده على إسقاط المضغه و العلقه، و لا يقال إنها ولدت.

نعم، يصح أن يقال إنها أسقطت أو وضعت حملها، و من هنا يترتب عليه الحكم بانقضاء العده عنها لترتبها على وضع الحمل، إلّا أنهما ليسا موضوعاً للأحكام.

و أمّا ما عن شيخنا المحقق الهمداني (قدس سره) من أن الموضوع هو وضع الحمل «٣» فهو مما لا دليل عليه، لعدم وروده في شيء من الأخبار، و إنما الوارد فيها النَّفاس و النَّفساء و الولاده، و هو أعرف بما أفاده (قدس سره).

نعم، حكى عن العلامة (قدس سره) الإجماع على إلحاقهما بالولاده و ترتب أحكام النَّفاس بإسقاطهما «٤»، و هو لو تمّ فهو، و إلّا فللمناقشه في الحكم بالنَّفاس بإسقاطهما

(١) هذا مبتنى على صدق الولاده معه و إلّا فالحكم بكونه نفاساً محل إشكال.

(٢) في ص ١٥٢، المرويّه في الوسائل ٢: ٣٩١/ أبواب النَّفاس ب ٤ ح ١، ٣.

(٣) مصباح الفقيه (الطّهارة): ٣٣٤ السطر ٣٣.

(٤) التذكرة ١: ٣٢٦/ المسأله ١٠٠ من النَّفاس.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٥٧

و أمّا الدم الخارج قبل ظهور أول جزء من الولد فليس بنفاس. نعم لو كان فيه شرائط الحيض كأن يكون مستمراً من ثلاثه أيام فهو حيض و إن لم يفصل بينه و بين دم النَّفاس أقل الطهر على الأقوى، خصوصاً إذا كان في عاده الحيض، أو متصلاً بالنفاس و لم يزد مجموعهما عن عشره أيام، كأن ترى قبل الولاده ثلاثه أيام و بعدها

سبعة مثلاً، لكن الأحوط مع عدم الفصل بأقل الطَّهر مراعاة الاحتياط خصوصاً في غير الصورتين من كونه في العاده أو متصلًا بدم النَّفاس.

[٨١٠] مسأله ١: ليس لأقل النَّفاس حد

، بل يمكن أن يكون مقدار لحظه بين العشره (١).

مجال واسع، لعدم صدق الولادة عليه، و تحقّق الإجماع بعيد.

ثم لو قلنا بثبوت الحكم عند إسقاط العلقه التي هي الدم المتكون بعد أربعين يوماً من استقرار النطفه في الرحم كما قيل فضلاً عن المضغه التي هي قطعه لحم تتكون بعد مضي أربعين يوماً على صيرورتها علقه لا بدّ من التعدي إلى إسقاط النطفه أيضاً لصدق وضع الحمل بإسقاطها كما يصدق بحملها أن المرأه حامل.

نعم، يشترط في ذلك استقرار النطفه في الرحم، وإلا فكل منى هو مبدأ نشوء آدمي، فالمدار في صدق الحامل على المرأه هو أن يكون بعد استقرار المنى في رحم المرأه، فبمجرّد دخول النطفه فيه لا يصيرها حاملاً.

لا حد لأقل النَّفاس

(١) و ذلك لإطلاقات الأدله «١»، حيث لم يقيد النَّفاس فيها من حيث القله بوقت فيمكن أن يكون النَّفاس لحظه.

(١) الوسائل ٢: ٣٨١ و ٣٨٢/ أبواب النَّفاس ب ١ و ٢ و ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٥٨

و لو لم تر دماً فليس لها نفاس أصلاً، و كذا لو رأته بعد العشره من الولادة (١) و أكثره عشره أيام (٢)

□

و ربما يستدل على ذلك بروايه أبي بصير عن أبي عبد الله قال «سألته عن النَّفاس كم حد نفاسها حتى تجب عليها الصلاه و كيف تصنع؟ قال (عليه السلام): ليس لها حد» «١» نظراً إلى أننا استفدنا من الخارج و الأخبار أن أكثر النَّفاس عشره أيام، و بذلك تكون الروايه ناظره إلى أن النَّفاس لا حد له من حيث القله

دون الكثرة و إن كانت في نفسها مطلقه من حيث القله و الكثره.

و فيه: أن الروايه ضعيفه السند و قاصره الدلاله على المدعى، أمّا ضعف سندها فلوقوع مفضّل بن صالح في سندها و قد ضعفه جماعة.

و أمّا قصور دلالتها فلأن ظاهرها إرادته الكثره و الطرف الأخير، للسؤال فيها عن وجوب الصلاه عليها و أنه متى تجب عليها الصلاه، و هذا إنما يتم بعد النفاس، و أمّا أوّله فمعلوم أنها لا تكلف بالصلاه، فظاهرها أنه لا حد له في الكثره.

و هي مخالفه للأخبار الدالّه على أن أكثره عشره أيام «٢»، و ورود أن أكثره عشره في الروايات الأخرى لا يوجب ظهور تلك الروايه في إرادته نفي التحديد من حيث القله.

فالصحيح هو الاستدلال بإطلاق الأخبار كما عرفت.

(١) لما يأتي من أن أكثر النفاس عشره أيام.

أكثر النفاس عشره أيام

(٢) يقع الكلام في المقام في ذات العاده تاره، و في غير ذات العاده اخرى.

(١) الوسائل ٢: ٣٨٢/ أبواب النفاس ب ٢. و الروايه من جهه مفضّل بن صالح ضعيفه. و أمّا أحمد بن عبدوس فهو واقع في أسناد كامل الزيارات.

(٢) الوسائل ٢: ٣٨٢/ أبواب النفاس ب ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٥٩

.....

أمّا ذات العاده فقد ترى الدم بمقدار عاداتها، و أخرى زائداً على عاداتها، و الزائد قد يكون زائداً على العشره و قد لا يكون.

أمّا إذا رآته ذات العاده بمقدار عاداتها فلا إشكال في أنه محكوم بكونه نفاساً.

و أمّا إذا زاد عن العشره فترجع إلى عاداتها فتأخذ به و الزائد استحاضه كما في الحيض، و هذان للأخبار الدالّه على أن النفاس كالحائض في جميع تلك الأحكام و الرجوع إلى العاده و غيرها ممّا ذكرناه في المقام «١».

فيما إذا زاد نفاسها عن عاداتها و لم يتجاوز العشرة، فهل يكون المجموع نفاساً أو ترجع إلى عاداتها و الزائد استحاضه كما إذا تجاوز الدم عن العشرة؟

قد يقال بالثاني، لكن المعروف هو الأول و أن المجموع نفاس، و هذا هو الصحيح.

و يدلُّ عليه ما ورد في الاستظهار من أن ذات العاده إذا تجاوز دمها عاداتها فهي تستظهر بيوم أو يومين أو بثلاثة أيام أو بعشره أى إلى عشره أيام «٢»، فهذه كالصريح فى أن الدم إلى العشره نفاس، لأن معنى الاستظهار تركها الصلاة إلى أن يظهر أن الدم الخارج يتجاوز العشره حتى ترجع إلى عاداتها و تجعل الزائد استحاضه و تقضى ما فاتتها من الصلوات، و إذا لم يتجاوز العشره فلا، فلو لم يكن الدم نفاساً إلى العشره لم يبق للاستظهار معنى صحيح، هذا كله فى ذات العاده.

و أما غير ذات العاده فإن رأت الدم و لم يتجاوز العشره فمجموعه نفاس، لأنها كالحائض كما مرّ.

و أمّا إذا تجاوز عنها فهل يحكم بكونه نفاساً؟ و هو يبتنى على أن أكثر النفاس عشره أيام أو إن أكثره ثمانية عشر يوماً، و فيه خلاف، و منشأ الاختلاف أخبار الواردة فى ذلك.

(١) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥، ٣٨٢/ أبواب النفاس ب ٣.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥، ٣٨٣ ٣٨٦/ أبواب النفاس ب ٣ ح ٢، ٣، ٤، ٥، ١١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٦٠

.....

ففى جملة منها أن النَّفْسَاء تكف عن الصلاة و تقعد ثمانية عشر يوماً أو سبعة عشر يوماً أو سبع عشره ليله مستشهداً فى بعضها بما حكم به النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) فى

قضية أسماء بنت عميس، حيث أمرها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالصلاة والصيام والطواف بعد ثمانية عشر يوماً «١».

وهذه الأخبار حملت على غير ذات العادة جمعاً بينها وبين الأخبار الواردة في أن النفساء تقعد أيام عاداتها وتجعل الزائد عن العشرة استحاضه كما في الحيض «٢»، لأنها تخصص الأخبار المتقدمه بغير ذات العادة لا محاله. فينتج الجمع بينهما أن ذات العادة أكثر نفاسها عشره أيام، كما أن أكثر الحيض عشره، وغير ذات العادة ثمانية عشر يوماً، إذ لم يرد في غير ذات العادة روايه و لو ضعيفه على خلاف الأخبار الداله على أن أكثر النفاس ثمانية عشر يوماً كما ورد في ذات العادة إلا مرسله المفيد (قدس سره): «روى أنها تقعد ثمانية عشر يوماً» «٣».

وقد ذكر المحقق الهمداني (قدس سره) أن الروايه التي اعتمد عليها مثل الشيخ المفيد لا تقصر عن الروايات التي اعتمد عليها مثل ابن أبي عمير «٤»، فإذن تعارض الأخبار الداله على أن أكثر النفاس ثمانية عشر يوماً.

إلّا أنّنا لا نرى وجهاً لاعتبار هذه المرسله، لأنها كبقية المراسيل لا يمكن الاعتماد عليها إذ لم يعلم أن المفيد يروى عن أى شخص. والمظنون بل المطمأن به أنه فتوى المفيد واجتهاد منه (قدس سره) استنبطه من الأخبار، و معه كيف تعارض الأخبار المتقدمه، هذا.

و لكن الصحيح أن أكثر النفاس عشره أيام مطلقاً بلا فرق بين ذات العاده و غيرها.

(١) الوسائل ٢: ٣٨٤، ٣٩٠ / أبواب النفاس ب ٣ ح ٦، ١٢، ١٤، ١٥، ١٩، ٢٣، ٢٤.

(٢) نفس الباب.

(٣) هذه روايه الصدوق و ليست مخالفه للأخبار و روايه المفيد هي «... مدّه النفاس مدّه الحيض

و هي عشره أيام» الوسائل ٢: ٣٨٥/ أبواب النفاس ب ٣ ح ١٠.

(٤) مصباح الفقيه (الطهاره): ٣٣٧ السطر ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٦١

.....

و يدلُّ عليه الأخبار الواردة في الاستظهار «١»، حيث دلَّت على أن النفاس تستظهر بيوم أو يومين أو العشره أى إلى عشره أيام، و هذا لا بمعنى الاستظهار عشره أيام بعد النقاء، لأنه ممَّا لم يقل به أحد و لا هو محتمل في نفسه، بل المراد عشره أيام من أوَّل رؤيه الدم.

و الوجه في دلالتها على أن أكثر النفاس عشره أيام أن الاستظهار بمعنى طلب ظهور الحال و الاحتياط مع الاحتمال، فتدل الأخبار على أن النفاس لا يحتمل في الزائد عن العشره، و إلَّا لأمرها (عليه السلام) بالاستظهار بأكثر من العشره و كان الأمر به إلى العشره لغوًا، لاحتمال النفاس في الزائد عليها، و من هنا يستكشف أن أكثر النفاس عشره أيام.

و هذه الأخبار و إن كانت واردة في ذات العاده إلَّا أن مقتضى الفهم العرفي أنه من باب تطبيق الكلى على الفرد لا تطبيق الحكم على مورد، كما يدل على ذلك الشهره الفتاويه أيضاً على ما استدللنا به في جملة من الموارد، منها الإقامه حيث إن الأخبار الواردة فيها غير قاصره الدلاله على الوجوب، إلَّا أننا رفعا اليد عن الوجوب لشهره استحبابها، إذ لو كانت الإقامه واجبه كيف أمكن خفاؤها على الأصحاب، بل لانتشر و ذاع، و كذلك نقول في المقام، لأن الصلاه مما تبتلى به مرات في اليوم، فلو كانت محرمة على النفاس زئداً على عشره أيام لم يكن ذلك خفياً على أصحاب الأئمه و العلماء و لم يكن انتهاؤها إلى عشره أيام مشهوراً عندهم.

و الشهره الفتاويه و إن

لم تكن حجه في نفسها إلا أن كون المسأله عامه البلوى متسالماً عليها يدلنا على أن أكثر النفاس عشره أيام، لذا لو كان أكثره زائداً عليها لم يكن يخفى على الأصحاب، هذا.

ثم إن القول بأن أكثره عشره أيام هو الموافق للأصل الجارى فى المقام لو لم يقم على خلافه دليل، وذلك لأن مقتضى العمومات والإطلاقات وجوب الصلاه و الصيام

(١) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥، ٣٨٣ ٣٨٦/ أبواب النفاس ب ٣ ح ٢، ٣، ٤، ٥، ١١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٦٢

.....

و جواز وطء الزوج زوجته متى شاء، و قد خرجنا عنهما فى النفاس بمقتضى الأدله الداله على عدم وجوبهما فى حقها و عدم جواز وطئها، إلا أن الأمر فى المخصّص مردّد بين الأقل و الأكثر، و مقتضى القاعده حينئذ أن يؤخذ بالمقدار المتيقن و هو الأقل و يرجع فى المقدار الزائد إلى العموم و الإطلاقات، و الأقل فى المقام هو عشره أيام لأنه القدر المتيقن الذى يلتزم به جميع المسلمين الخاصه منهم و العامه، إذ العامه يذهبون إلى أن النفاس يمتد إلى أربعين يوماً، و عن الشافعيه و المالكيه امتداده إلى ستين يوماً، و عن بعضهم امتداده إلى مده رؤيه الدم على ما فى التذكره «١»، فعليه يتحد الحيض و النفاس فى طرف الكثره و هو عشره أيام.

سرد الأخبار المحدده بثمانيه عشر يوماً و أمّا القول بأن أكثر النفاس ثمانيه عشر يوماً فقد نسب إلى السيد المرتضى و جماعه، و استدل عليه بالأخبار المتضمّنه لقضه أسماء بنت عميس و أن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) أمرها بالصلاه و الصيام و الطواف بعد ثمانيه عشر

يوماً «٢».

إلّا أن هذه الأخبار في نفسها قاصره الدلالة على المدعى، لأنها تدلّ على أن النفاس لا يزيد على ثمانية عشر يوماً، وإلّا لم يأمرها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالعبادة بعدها، وأما أن أكثر النفاس ثمانية عشر يوماً فلا تدلّ عليه، لاحتمال أنها لو سألت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد خمسه عشر يوماً أو أقل أو أكثر أيضاً أمرها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالعبادة، فمجرد أمر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بذلك بعد ثمانية عشر يوماً لا دلالة له على أن أكثر النفاس ذلك.

و يؤيد ذلك مرفوعه إبراهيم بن هاشم «٣»، حيث دلت على أن أمره (صلى الله عليه وآله وسلم) أسماء بنت عميس بالعبادة بعد ثمانية عشر يوماً لم يكن للتحديد وإنما هو

(١) التذكرة ١: ٣٢٨/ المسألة ١٠٢ في النفاس.

(٢) الوسائل ٢: ٣٨٤ ٣٨٨/ أبواب النفاس ب ٣ ح ٦، ٧، ١٥، ١٩.

(٣) الوسائل ٢: ٣٨٤/ أبواب النفاس ب ٣ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٦٣

.....

قضية في واقعه فلو سأله قبل ذلك لأمرها بذلك أيضاً.

إلّا أنها ضعيفه السند لا تصلح إلّا للتأييد، وقد تقدم أن الرواية في نفسها قاصره الدلالة كانت هناك مرفوعه أم لم تكن.

و نحوها ما رواه العياشي الجوهري الذي اسمه أحمد بن محمد بن عبيد الله في كتاب المسائل «١»، لأنها دلت على أن الأخبار المتضمنه لقصة بنت عميس ليست وارده للتحديد، إلّا أنها أيضاً ضعيفه السند، وذلك لعدم توثيق الجوهري، لأن الشيخ ذكره من دون أن يذكر في حقه مدحاً ولا قدحاً «٢»، و

تعرض له النجاشى و قال إن شيوخنا قد ضعّفوه، و قال إنه اضطرب فى أمره، و قد أدركته فى أواخر عمره و كان صديقاً لى ثم ذكر فى آخر كلامه: رحمه الله و سامحه «٣».

و هل المراد أنه اضطرب فى دينه أو فى حديثه؟ العبارة ساكتة عنه.

و ذكر الشيخ (قدس سره) أنه اختل، و هل اختل فى عقله أو فى دينه؟ و هو أمر غير معلوم.

و لا دلالة فى ترحم النجاشى على حسنه لو لم يدل «سامحه» على قدحه، لأن ظاهره أنه ارتكب بعض الأفعال فيدعو الله سبحانه له ليسامحه فى تلك الأفعال. إذن فالرواية ضعيفه لا تصلح إلا للتأييد، إلا أن تلك الروايات كما عرفت قاصره الدلالة فى أنفسها على المدعى.

نعم، صحيحه محمد بن مسلم ظاهره فى التحديد حسب المتفاهم العرفى قال «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن النفساء كم تقعد؟ فقال: إن أسماء بنت عميس أمرها رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) أن تغتسل لثمان عشره، و لا بأس أن

(١) الوسائل ٢: ٣٨٦/ أبواب النفاس ب ٣ ح ١١.

(٢) الفهرست: ٣٣/ الرقم [٩٩]

(٣) رجال النجاشى: ٨٥/ الرقم [٢٠٧].

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٦٤

.....

تستظهر بيوم أو يومين» «١».

و له صحيحه «٢» غيرها لم تشتمل على الأمر بالاستظهار و قصه أسماء، فإنه لو لم يكن أكثر النفاس ثمانية عشر يوماً كان ذكره (عليه السلام) قضيه أسماء بنت عميس فى مقام السؤال عن أكثر النفاس لغواً ظاهراً، إلا أنها أيضاً لا يمكن الاعتماد عليها، و ذلك:

أما أولاً: فلاختلاف متن الرواية، و قد نقلها فى الوسائل هكذا «لثمان عشره» و ظاهره ثمان عشره ليله، لأن الأعداد إلى العشره تذكر فى المؤنث و

تؤنث في المذكر و هو ممّا لم يقل به أحد من السنّه، لما سبق من أنهم يرون امتداد النَّفاس إلى أربعين أو ستين أو ما دام الدم يُرى، و لا من الشيعة لأن الذي لا يلتزم بكون أكثر النَّفاس عشره أيام يرى أن أكثره ثمانية عشر يوماً لا ثمان عشره ليله، لأنها إما أن تنقص عن ثمانية عشر يوماً يوماً كما إذا ولدت في الليل، و إما أن تزيد عن ثمانية عشر يوماً بلبله كما إذا ولدت في النهار.

فلا- مناص من حملها على التقية، لا بمعنى أن الروايه توافق أقوال العامه، لما عرفت أن العامه بين قائل بالأربعين و قائل بالستين و قائل بما دامت ترى الدم، فالأربعون هو المتسالم عليه فيما بينهم.

بل حملها على التقية بمعنى أن الامام (عليه السلام) لم يبين الحكم الواقعي تقية لمخالفته العامه، و إنما ذكر قصه أسماء بنت عميس لأنها على ما يظهر من الأخبار كانت مسلمه عندهم، فلم يكن في ذكرها بأس و محذور. و في الوافي نقلها هكذا «ثمانية عشر» (٣) و هي و إن التزم بها بعضهم كما تقدم إلّا أنها ساقطه عن الاعتبار من جهة اختلاف نسخ الحديث و كونه مشبوهاً لعدم العلم بأن المروي هذا أو ذاك، فلا مناص من حمل الأخبار الداله على التقية.

(١) الوسائل ٢: ٣٨٧/ أبواب النَّفاس ب ٣ ح ١٥.

(٢) الوسائل ٢: ٣٨٦/ أبواب النَّفاس ب ٣ ح ١٢.

(٣) الوافي ٦: ٤٨١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٦٥

.....

و أمّا ثانياً: فلاشتمالها على الأمر بالاستظهار بيوم أو يومين، و قد تقدّم أن الاستظهار معناه طلب ظهور الحال و الاحتياط مع الاحتمال، فالصحيحه تدلّ حينئذ على أن النَّفاس يمكن استمراره إلى عشرين

يوماً، و هو مما لا قائل به فلا بد من حملها على التقية. فالصحيح أن أكثر النفاس عشرة أيام، هذا.

على أن الصحيحه مشتمله على عقدين إيجابى و سلبى، و هى إنما تنظر إلى عقدها الإيجابى، و هو كون أكثر النفاس ثمانية عشر يوماً، و تدلّ بالالتزام على العقد السلبى و هو عدم كون أكثره أقل من ثمانية عشر، و هذا خلاف الأخبار الواردة لبيان أن النفاس أكثره عشرة، حيث دلت ابتداء على أنه لا يكون أكثر من عشرة أيام، و دلت بالالتزام على أن أكثره عشرة.

و كيف كان فالصحيحه لو كانت بصدد بيان الحكم الواقعى للزم تخصيصها بذات العاده، لدلاله الأخبار على أنها ترجع إلى عاداتها كما مر، و هى آبيه عن التخصيص بذلك، لأن ذوات العاده من النساء كما قالوا أكثر من غيرهن، و معه كيف يمكن حمل الصحيحه الواردة لبيان أكثر النفاس على غير الغالب من النساء و لا تكون متعرضه للغالب منهن و هى فى مقام البيان، و هذا يؤيد حملها على التقية أيضاً.

□
و من الأخبار الدالّة على تحديد أكثر النفاس بثمانية عشر يوماً صحيحه أخرى لمحمد بن مسلم قال «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) كم تقعد النفاس حتى تصلّى؟ قال: ثمانى عشره، سبع عشره ثم تغتسل و تحتشى و تصلّى» «١».

و الاستدلال بهذه الصحيحه أفحش من سابقتها، لأن النفاس على هذه الصحيحه مخيره بين القعود ثمان عشره ليله و القعود سبع عشره ليله، فإذا فرضنا أنها ولدت فى الليل كان آخر أيام نفاسها فى اليوم السادس عشر، و هذا مما لم يلتزم به أحد، فلا مناص من حملها على التقية كسابقتها، مضافاً إلى لزوم محذور تخصيصها بذات العاده كما مرّ

(١) الوسائل ٢: ٣٨٦/ أبواب النفاس ب ٣ ح ١٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٦٦

.....

□

و منها: صحيحه ابن سنان قال «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: تقعد النفاس سبع عشره ليله، فإن رأيت دمًا صنعت كما تصنع المستحاضه» (١) و قد ظهر الجواب عنها بما قدمناه فى الصحيحتين المتقدمتين فلا نعيده.

و منها: مرسله الصدوق (قدس سره) «و قد روى أنه صار جد قعود النفاس عن الصلاه ثمانيه عشر يوماً، لأن أقل أيام الحيض ثلاثه أيام و أكثرها عشره أيام و أوسطها خمسه أيام، فجعل الله عز و جل للنفساء أقل الحيض و أوسطه و أكثره» (٢).

و هى مضافاً إلى إرسالها سخيغه التعليل، لأن كون أكثر الحيض و أوسطه و أقله ثمانيه عشر يوماً أجنبي عن أكثر النفاس، فبأى وجه كان أكثره مجموع الأعداد المذكوره فى الحيض و لم يكن غيره.

على أن وسط الحيض ليس خمسه أيام، إذ ما بين الثلاثه و العشره سبعة، فوسط الحيض ستة أيام و نصف المركبه من الثلاثه التى هى أقل الحيض و نصف السبعة التى هى بين الثلاثه و العشره، و لا- يمكن الحكم بأن وسط الحيض خمسه أيام، لأن الحيض ليس محسوباً من اليوم الأول بل من اليوم الرابع و بعد الثلاثه، فهذه قرينه تلوح منها التقيّه.

و منها: مرسله المقنع قال «روى أنها تقعد ثمانيه عشر يوماً» (٣)، و هى ليست روايه أخرى غير الأخبار المتقدمه الوارده فى المسأله على ما نظن، بل المطمأن به أنها ليست روايه أخرى، ثم على تقدير كونها روايه مستقله فهى ساقطه عن الاعتبار لإرسالها.

و منها: روايه حنان بن سدير قال «قلت لأى عله أعطيت النفاس ثمانيه عشر يوماً؟...»

و ذكر نحو المرسله المتقدمه عن الصدوق «٤».

(١) الوسائل ٢: ٣٨٧/ أبواب النفاس ب ٣ ح ١٤.

(٢) الوسائل ٢: ٣٨٩/ أبواب النفاس ب ٣ ح ٢٢.

(٣) الوسائل ٢: ٣٩٠/ أبواب النفاس ب ٣ ح ٢٦.

(٤) الوسائل ٢: ٣٩٠/ أبواب النفاس ب ٣ ح ٢٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٦٧

.....

و قد ظهر الجواب عنها مما قدمناه في المرسله مضافاً إلى أنها ضعيفه السند بالحسين ابن الوليد، و يمكن المناقشه في سندها بغير ذلك أيضاً فليراجع.

و منها: ما في كتاب الرضا (عليه السلام) إلى المأمون «قال: و النفساء لا تقعد عن الصلاه أكثر من ثمانية عشر يوماً، فإن طهرت قبل ذلك صلت، و إن لم تطهر حتى تجاوز ثمانية عشر يوماً اغتسلت و عملت بما تعمل المستحاضه» «١».

و قد تقدم أن القرينه على التقيه فيها موجوده، و هي كون السائل هو المأمون، فلا مناص من حملها على التقيه.

و في بعض الأخبار أن النفساء لا تقعد أكثر من عشرين يوماً إلا أن تطهر قبل ذلك، فإن لم تطهر قبل العشرين اغتسلت و احتشت و عملت عمل المستحاضه «٢».

و هي أيضاً مما لم يقل بمضمونها أحد من العامه و الخاصه، فلا مناص من حملها على التقيه. مضافاً إلى ضعف سندها، لأنها مرويه عن الصدوق بإسناده عن الأعمش و طريقه إليه لم يعلم أنه صحيح أو ضعيف، هذا.

سرد الأخبار المحدده بثلاثين يوماً فصاعداً ثم إنه ورد في جملة من الروايات أن النفساء تقعد ثلاثين يوماً أو أربعين أو خمسين أو ما بينهما.

منها: مرسله المقنع قال «و قد روى أنها تقعد ما بين أربعين يوماً إلى خمسين يوماً» «٣».

و هي ضعيفه السند بإرسالها، و لا قائل بمضمونها من الأصحاب، و

يحتمل التوريه فيها ياراده عشره أيام، لأن ما بين الأربعاء يوماً إلى الخميس هو عشره أيام كما ذكره

(١) الوسائل ٢: ٣٩٠/ أبواب النفاس ب ٣ ح ٢٤.

(٢) الوسائل ٢: ٣٩٠/ أبواب النفاس ب ٣ ح ٢٥.

(٣) الوسائل ٢: ٣٩١/ أبواب النفاس ب ٣ ح ٢٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٦٨

.....

صاحب الوسائل (قدس سره) في الروايه الآتيه و لا بعد فيه.

□
و منها: روايه محمد بن يحيى الخثعمي قال «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن النفساء، فقال: كما كانت تكون مع ما مضى من أولادها و ما جرّبت، قلت: فلم تلد فيما مضى، قال: بين الأربعاء إلى الخميس» (١)، و قد فصلت بين ذات العاده و غيرها إلّا أنها قابله للتوريه كما مر، و لا قائل بمضمونها من أصحابنا. مضافاً إلى ضعف سندها بالقاسم بن محمد.

و منها: ما رواه حفص بن غياث عن جعفر عن أبيه عن علي (عليه السلام) قال: «النفساء تقعد أربعين يوماً، فإن طهرت، و إلّا اغتسلت و صلّت و يأتيها زوجها و كانت بمنزله المستحاضه تصوم و تصلّي» (٢).

و هي كسابقتها محموله على التقيّه، إذ لا قائل بها من أصحابنا.

□
و منها: صحيحه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: تقعد النفساء إذا لم ينقطع عنها الدم ثلاثين أو أربعين يوماً إلى خمسين» (٣).

و هي و إن كانت صحيحه سنداً إلّا أنها موافقه لمذهب العامه من جهه الأربعاء و الخميس، فلا مناص من حملها على التقيّه كغيرها.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، موسوعه الإمام الخوئي، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئي؛ ج ٨، ص: ١٦٨

و في بعضها أنها تدع

الصلاه ما دامت ترى الدم العييط، كما فى روايه على بن يقطين قال «سألت أبا الحسن الماضى (عليه السلام) عن النَّفَسِ و كم يجب عليها ترك الصلاه؟ قال تدع الصلاه ما دامت ترى الدم العييط إلى ثلاثين يوماً، فإذا رَقَّ و كانت صفره اغتسلت و صلّت إن شاء الله» (٤).

و هى موافقه لبعض أقوال العامه، و لا- قائل بمضمونها من أصحابنا و لا- المشهور من الجمهور، فلا بدّ من حملها على التقيّه، مضافاً إلى المناقشه فى سندها فليراجع، لعدم

(١) الوسائل ٢: ٣٨٨/ أبواب النَّفَسِ ب ٣ ح ١٨.

(٢) الوسائل ٢: ٣٨٨/ أبواب النَّفَسِ ب ٣ ح ١٧.

(٣) الوسائل ٢: ٣٨٧/ أبواب النَّفَسِ ب ٣ ح ١٣.

(٤) الوسائل ٢: ٣٨٧/ أبواب النَّفَسِ ب ٣ ح ١٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٦٩

و إن كان الأولى مراعاة الاحتياط بعدها أو بعد العاده إلى ثمانية عشر يوماً من الولاده «١» و الليله الأخيره خارجه (١).

و أمّا الليله الاولى إن ولدت فى الليل فهى جزء من النَّفَسِ و إن لم تكن محسوبه من العشره، و لو اتفقت الولاده فى وسط النهار يلقّق من اليوم الحادى عشر لا من ليلته (٢)، و ابتداء الحساب بعد تماميه الولاده و إن طالت، لا من حين الشروع و إن كان إجراء الأحكام من حين الشروع إذا رأَت الدم إلى تمام العشره من حين تمام الولاده (٣).

ثبوت وثاقه أحمد بن محمد بن يحيى.

إلى هنا تحصل و تلخص أن أكثر النَّفَسِ عشره أيام و إن كان الاحتياط إلى ثمانية عشر يوماً فى محله.

خروج الليله الأخيره

(١) أيام العاده أو عشره أيام فى النَّفَسِ إنما تحتسب من اليوم، و الليله الأولى إذا ولدت فيها، و كذا

الليله الأخيره أعنى ليله الحادى عشره، أو ليله اليوم السابع إذا كانت عادتھا ستھ أيام خارجتان عن الحساب، و ذلك لأن الممدار على الأيام، أى أيام العاده أو عشره أيام، إلّا أن بين الليلتين فرقاً و هو أن الدم فى الليله الأولى نفاس، لأنه دم الولاده، أمّا فى الليله الأخيره فهو دم استحاضه لا يترتب عليه أحكام النفاس.

(٢) لأن الممدار كما عرفت على اليوم و لا اعتبار بالليله.

(٣) الكلام فى ذلك يقع فى جهتين:

(١) احتساب العشره أو الثمانيه عشر يوماً من زمان الولاده محل إشكال، إذ من المحتمل أن يكون مبدأ الحساب أول زمان رؤيه الدم و عليه لا يترك الاحتياط فيما إذا انفصلت رؤيه الدم عن الولاده.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٧٠

.....

احتساب أيام النفاس بعد تماميه الولاده الجھه الأولى: أن المرأه إذا ولدت و لم تتم ولادتها، كما إذا خرج رأس الولد و رأّت الدم إلّا أنه لم يخرج بتمامه، لا إشكال فى أن الدم المرثى حائذ نفاس كما قدّمناه و إن لم يكن الدم المرثى قبل الولاده نفاساً، حيث إنه مستند إلى الولاده، فترتب عليه أحكامه، إلّا أن عشره أيام أو أيام العاده لا تحسب إلّا بعد تماميه الولاده، لا من حين الأخذ بالشروع، و ذلك للاعتبار المطابق للواقع و للأخبار.

أمّا الاعتبار فهو أنّا لو فرضنا أن الولد خرج رأسه و لم يخرج تمامه إلى سبعة أيام و هى أيام عادتھا فوضعتھ بعد سبعة أيام، فهل يمكن أن يقال إن المرأه لا نفاس لها حينئذ لأن أيام عادتھا قد انقضت أو أنها تعتبر نفساء بعد ذلك؟

لا سبيل إلى الأول بوجه، فلا بدّ من أن تحسب العشره أو أيام العاده بعد الولاده و

إن كان الدم المرثى محكوماً بكونه نفاساً من أثناء الولادة.

و أما الأخبار «١» فلأنها دلت على أن النفساء تقعد أيام عادتها أو عشره أيام فالحكم بالقعود مترتب على النفساء، و النفساء هي المرأة التي تلد، و لا- تصدق المرأة الوالده إلا بعد تماميتها، و أما قبلها فلا يقال إنها ولدت حتى تكون نفساء و يترتب عليها القعود أيام عادتها أو عشره أيام.

و أمّا الحكم سابقاً بأن قوله في موثقه عمار «ما لم تلد» «٢» أعمّ من الأخذ بالولاده فهو مستند إلى مناسبه الحكم و الموضوع و القرينه الموجوده فى الروايه، و هى كونه مقابلاً للدم الخارج قبل الولاده، لا- أن معنى تلد هو الأعم، فعشره أيام تحسب بعد الولاده لا من حين الأخذ بها و كذلك أيام العاده.

(١) الوسائل ٢: ٣٨١ و ٣٨٢/ أبواب النفاس ب ١ و ٣.

(٢) الوسائل ٢: ٣٩٢/ أبواب النفاس ب ٤ ح ١ و ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٧١

.....

إذا تأخرت رؤيه الدم عن الولاده الجبهه الثانيه: أن رؤيه الدم إذا تأخرت عن الولاده، كما إذا ولدت و لم تردماً إلا بعد يوم أو يومين، لا يبعد أن يكون مبدأ العشره أو أيام العاده زمان رؤيه الدم دون الولاده، بل هذا هو الظاهر.

و ذلك لأن الأحكام المستفاده من الأخبار إنما هى مترتبه على رؤيه الدم فى النفاس المستند إلى الولاده، فالموضوع لها مركب من الولاده و الدم المستند إليها، و من هنا قدمنا أن الولاده المجزده عن الدم لا يترتب عليها أثر، فإذا رأت الدم حكم عليها بآثار النفاس و تحسب العشره من ذلك الوقت.

و كذا أيام عادتها، لدلاله الأخبار على أن النفساء تقعد أيام عادتها، فإذا فرضنا

عادتها ستة أيام و رأت الدم بعد الولادة بيومين فاحتسبت الستة من حين ولادتها فمعناه الحكم بقعودها من حين الولادة مع أنها لم تر دمًا، و ظاهر القعود أيام العاده هو قعودها بمقدار العاده من أيام الدم.

و أما ما ورد في روايه مالك بن أعين عن أبي جعفر (عليه السلام) «إذا مضى لها منذ يوم وضعت بمقدار أيام عده حيضها ثم تستظهر بيوم فلا بأس بعد أن يغشاها زوجها» «١» فهو ظاهر في أن مبدأ الحساب حين الولادة لا الدم، إلا أنها مرويه عن طريق الشيخ إلى ابن فضال، و هو لم يوثق فلا يعتمد عليها «٢».

مضافاً إلى المناقشه في دلالتها، حيث دلت الأخبار على أن النفساء تقعد أيام عادتها أو عشره أيام «٣»، و ظاهرها القعود مع رؤيه الدم، فالحكم بقعودها من دون رؤيه الدم خلاف الظاهر لا يصار إليه.

(١) الوسائل ٢: ٣٩٥/ أبواب النفاس ب ٧ ح ١.

(٢) كذا أفاده أوّلاً، و لكنه عدل عن ذلك و بنى على اعتبار طريقه إليه كما مرّ [في الجزء ٧ ص ٧٠] مضافاً إلى أن في هذه الروايه بخصوصها طريق معتبر آخر للشيخ إلى علي بن الحسن بن فضال يظهر من المراجعه إلى التهذيب.

(٣) الوسائل ٢: ٣٨١ و ٣٨٢/ أبواب النفاس ب ١ و ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٧٢

[٨١١] مسأله ٢: إذا انقطع دمها على العشره أو قبلها فكل ما رآه نفاس

سواء رأت تمام العشره أو البعض الأوّل أو البعض الأخير أو الوسط أو الطرفين أو يوماً و يوماً لا، و في الظاهر المتخلل بين الدم تحتاط بالجمع «١» (١)

على أن الولاده من دون دم يوماً أو أكثر أمر نادر و لم نسمع بها في أمثال زماننا فبهذين الأمرين تكون الروايه ظاهره في التولد مع الدم

أو تحمل عليه لا محاله.

إذا انقطع دمها على العشره أو قبلها

(١) قد عرفت أن الدم الذى تراه المرأة أيام عاداتها بعد الولادة أو إلى عشره أيام نفاس، و يترتب عليه أحكامه بلا فرق فى ذلك بين استمراره و عدمه.

و إنما الكلام فى النقاء المتخلل و أنها إذا رأت يوماً و طهرت يوماً و هكذا، فهل يكون الطهر المتخلل بحكم النفاس أو أنها إذا رأت الدم حكم بنفاسه، و إذا طهرت فهي بحكم الطاهره.

لعل المشهور بينهم أن النقاء المتخلل بحكم النفاس، نظراً إلى إطلاق ما دلّ على أن أقلّ الطهر عشره أيام، فإذا كان أقلّ فهو بحكم الحيض فى الحيض و النفاس فى النفاس.

و الصحيح أن الأمر ليس كذلك، إذ لم نعثر على روايه تدلّ على أن أقلّ الطهر عشره أيام مطلقاً، و إنما استفدنا ذلك فى الحيض من مثل قوله (عليه السلام): ما تراه المرأة قبيل العشره فهو من الحيضه الأولى، و ما تراه بعد العشره فهو من الحيضه المستقبلة «٢» و مما يدل على أن أكثر الحيض عشره أيام «٣» و غير ذلك مما قدمناه فى محلّه.

(١) الظاهر أنّ النقاء المتخلل بحكم النفاس كما فى الحيض.

(٢) الوسائل ٢: ٢٩٦/ أبواب الحيض ب ١٠ ح ١١، ٢٩٨/ ب ١١ ح ٣، ٢٩٩/ ب ١٢ ح ١.

(٣) الوسائل ٢: ٢٩٣/ أبواب الحيض ب ١٠.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٧٣

بين أعمال النفاس و الطاهر، و لا فرق فى ذلك بين ذات العاده العشره أو أقل و غير ذات العاده.

لدلالته على أن الحيض لا يتحقق إلّا بعد الطهر بعشره أيام، و أمّا فى غيره كالحيض و النفاس أو فى النفاسين فلا دليل على أن أقلّ الطهر بينهما

عشره أيام، بل يمكن أن تلد أحد التوأمن و تنقضى مده نفاسها كخمسه أيام مثلاً و بعد ذلك بيوم تلد الآخر.

و أمّا ما ورد فى روايه يونس من قوله (عليه السلام) «و لا يكون الطّهر أقل من عشره أيام» (١) فهى إنما وردت فى الحائض، و من ثمه فرعت عليه قوله (عليه السلام) «فإذا حاضت المرأة و كان حيضها خمسه أيام ثم انقطع الدم اغتسلت و صلّت، فإن رأت بعد ذلك الدم و لم يتم لها من يوم طهرت عشره أيام فذلك من الحيض».

على أنها ضعيفه بالإرسال، و هى غير مرسلته الطويله التى اعتمدنا عليها فى بحوث الحيض.

فالصحيح أن يستدل على ذلك بالمطلقات الداله على أن النّفساء تقعد أيامها التى كانت تقعد فيها فى حيضها أو أيام قرئها (٢)، فإن مقتضى هذه المطلقات أن النّفساء لا بدّ من أن تقعد سبعة أيام مثلاً من يوم رأت الدم إذا كانت عادتتها فى الحيض سبعة أيام.

بلا- فرق فى ذلك بين استمرار دمها فى تلك الأيام من غير انقطاع و بين انقطاعه فى الوسط يوماً أو أقل أو أكثر، و ذلك لأن انقطاع الدم فى أيام العاده ثم عوده لو لم يكن أكثرياً فى النساء فلا أقل من كونه أمراً متعارفاً فلا محاله تشمله الإطلاقات و لا سيما فيما إذا كانت مده الانقطاع قليله كما بين الطلوعين و نحوه.

ففى النقاء المتخلّل بين النّفاس أيضاً لا بدّ من أن تعمل عمل النّفساء بمقتضى

(١) الوسائل ٢: ٢٩٩/ أبواب الحيض ب ١٢ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢: ٣٨١/ أبواب النّفاس ب ١، ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٧٤

و إن لم تردماً فى العشره فلا نفاس لها (١)، و إن

رأت في العشرة و تجاوزها فإن كانت ذات عاده في الحيض أخذت بعادتها سواء كانت عشره أو أقل و عملت بعدها عمل المستحاضه و إن كان الأحوط الجمع إلى ثمانية عشر كما مرّ. و إن لم تكن ذات عاده كالمبتدئه و المضطربه فنفسها عشره «١» أيام، و تعمل بعدها عمل المستحاضه مع استحباب الاحتياط المذكور (٢).

الإطلاقات. هذا في النفساء ذات العاده، فإذا كان النقاء المتخلل بحكم النفساء في ذات العاده كان الحكم كذلك في غير ذات العاده، لعدم الفرق بينهما من حيث النقاء.

لا نفاس لها إذا لم تر دمًا في العشره

(١) أمّا على مسلكه (قدس سره) من أن مبدأ الحساب في العشره و في أيام العاده هو الولاده، فلأن أيام النفساء قد انقضت و رأت الدم بعد العشره فلا نفاس لها.

و أمّا بناء على أن مبدأ الحساب زمان رؤيه الدم كما هو الصحيح، لأن الأحكام مترتبه على رؤيته و لا أثر للولاده المجرده فلأن الأحكام مترتبه على رؤيه دم النفساء أى الدم المستند إلى الولاده، و من المطمأن به أن الدم الخارج بعد الولاده بعشره أيام غير مستند إلى الولاده، و إنما يستند إلى الاستحاضه و غيرها، و لا- أقل من الشك في استناده إلى الولاده، و معه لا يحكم عليه بالأحكام المترتبه على النفساء.

إذا تجاوز دمها عن العشره

(٢) و ذلك أمّا في ذات العاده فللأخبار الدالّه على أن النفساء تقعد أيامها التي كانت تقعد فيها في حيضها، أو أيام قرئها «٢»، و هذا ظاهر.

(١) الأحوط لغير ذات العاده أن تأخذ بعاده أرحامها ثم تحتاط إلى العشره.

(٢) الوسائل ٢: ٣٨١ و ٣٨٢ / أبواب النفساء ب ١ و ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٧٥

غير ذات العاده كما إذا ولدت من غير أن ترى الحيض و إن كان بعيداً أو ترى الحيض إلا أنها غير مستقره العاده فنفاسها عشره أيام.

و الحكم فى غير ذات العاده بأن نفاسها عشره أيام مع أنه لم يرد فى شىء من النصوص و الأخبار المتقدمه دلت على أن الزائد عن العشره ليس بنفاس و لم تدل على أن نفاس غير ذات العاده عشره أيام إنما هو من جهه أن المطلقات الوارده فى أن النفساء تترك صلاتها و صيامها «١» قد أثبتت الحكم على عنوان النفساء من غير أن تحدد النفساء بشىء، و اللازم حينئذ الرجوع فى تعيين موضوع النفساء إلى العرف و لا- إشكال فى صدقه على المرأه إلى عشره أيام، و العشره هى القدر المتيقن بين جميع المسلمين كما مرّ.

بل لولا الأخبار الوارده فى التحديد و أن النفاس لا يزيد على العشره كنا نرجع إلى الصدق العرفى فى الزائد عن العشره أيضاً، فإن النفساء يصدق على الوالده إلى شهر بل إلى شهرين إذا استمر دمها، و إنما لا يرجع إليه فى الزائد للأخبار المحدده. و حيث لا- تحديد فى غير الزائد فلا- مناص من الرجوع إلى العرف، فالحكم بالنفاس إلى عشره أيام لا يحتاج إلى دليل، فإذا تحققت الصغرى بالصدق العرفى انضمت إليها الكبرى المتقدمه، و بهما يحكم بأن النفاس فى غير ذات العاده عشره أيام.

و على الجملة: إن الحكم بالنفاس إلى عشره لا يحتاج إلى دليل، و إنما المحتاج إلى الدليل هو الحكم به فيما زاد على العشره و إن كان الأحوط هو الجمع إلى ثمانية عشر يوماً كما مرّ.

هذا بحسب الفتوى، و الأحوط فى غير ذات العاده أن ترجع إلى عاده

نسائها من أمها أو أختها ثم تحتاط إلى العشرة.

□
و الوجه في ذلك: رواه أبو بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: النَّفَساء إذا ابتليت بأيام كثيره مكثت مثل أيامها التي كانت تجلس قبل ذلك، فاستظهرت بمثل

(١) الوسائل ٢: ٣٨١، ٣٨٢، ٣٩٤ / أبواب النَّفاس ب ١، ٣، ٦ و غيرها.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٧٦

.....

ثلثي أيامها ثم تغتسل و تحتشى و تصنع كما تصنع المستحاضه، و إن كانت لا تعرف أيام نفاسها فابتليت جلست بمثل أيام أمها أو أختها أو خالتها و استظهرت بثلثي ذلك ثم صنعت كما تصنع المستحاضه، تحتشى و تغتسل» (١).

حيث دلت على أن المبتدئه ترجع إلى عاده نسائها، إلّا أنها غير قابله للاستدلال بها على الوجوب، لضعف سندها بيعقوب الأحمر و بعدم توثيق سند الشيخ إلى علي بن حسن بن فضال (٢)، و مدلولها يشتمل على أمرين لا- يلتزم بهما المشهور، بل لا قائل بأحدهما من أصحابنا فيما نعلم.

أحدهما: اشتمالها على أنها تستظهر بثلثي أيامها، فإنه قد يستلزم زياده نفاسها على عشره أيام كما إذا كانت عاداتها تسعه أيام، فإنها إذا انضمت إلى الستة التي هي ثلثا أيامها كانت أيام نفاسها خمسة عشر يوماً، و هو خلاف المشهور كما مرّ.

و ثانيهما: اشتمالها على أنها ترجع إلى أيام عاداتها في النَّفاس لا في الحيض، حيث قال «و إن كانت لا تعرف أيام نفاسها...» لدلالته على أن المراد بالأيام في الرواية هو أيام النَّفاس دون الحيض، و هو مما لا- قائل به فيما نعلم و إن كان ظاهر صاحب الوسائل أنه يقول به.

□
و قد ورد ذلك في روايه محمد بن يحيى الخثعمي قال «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن

النِّفَسَاءِ، فقال: كما كانت تكون مع ما مضى من أولادها و ما جَرَّبْتِ قلت: فلم تلد فيما مضى، قال: بين الأربعين إلى الخمسين»
«٣».

إِلَّا أَنَّهَا ضَعِيفَةُ السَّنَدِ بِالقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ الجَوْهَرِيِّ «٤» و لأجله احتطنا بـرجوع غير ذات العاده إلى عاده نسائها ثم الاحتياط بالجمع إلى العشرة.

(١) الوسائل ٢: ٣٨٩/ أبواب النِّفَاسِ ب ٣ ح ٢٠.

(٢) و قد عرفت الكلام في ذلك قريباً في الصفحة ١٧١.

(٣) الوسائل ٢: ٣٨٨/ أبواب النِّفَاسِ ب ٣ ح ١٨.

(٤) و قد عدل عن ذلك (دام ظلّه) أخيراً و بنى على وثاقه كل من وقع في أسانيد كامل الزيارات، و القاسم بن محمد الجوهري كذلك.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٧٧

[٨١٢] مسأله ٣: صاحبه العاده إذا لم تر في العاده أصلاً (١) و رأت بعدها و تجاوز العشره لا نفاس لها

«١» على الأقوى (٢)،

صاحبه العاده إذا لم تر في العاده

(١) ذات العاده إذا ولدت قد ترى الدم بعدد أيامها أو زائداً عليها من غير تجاوزه العشره، و قد يتجاوز دمها العشره.

فإن رأت بعدد أيامها أو زائداً من غير تجاوز العشره فتأخذ الجميع نفاساً بمقتضى الأخبار المتقدمه، و إذا تجاوز العشره رجعت إلى عاداتها و تجعله في أيامها نفاساً و في الزائد استحاضه كما تقدم.

و قد ترى ذات العاده الدم في بعض عاداتها لا في تمامها، و هذا قد يكون من الطرف الأول و قد يكون من الأخير:

أمّا إذا رأت الدم في أول عاداتها فانقطع ثم عاد بعد ذلك، فإن عاد بعد العشره فلا إشكال في أنّ الدم العائد ليس بنفاس، لأنه دم رأت ذات العاده بعد عاداتها و بعد عشره أيام، و إنّما النِّفَاسُ هو الدم الأول فقط لأنه دم رأت في أيامها.

و أما إذا عاد قبل انقضاء عاداتها و بعده لكن قبل العشره فكلا الدمين نفاس، لأنهما دمان

رأت ذات العاده أحدهما فى عاداتها و الآخر قبل العشره فهما نفاس، و الحكم فى النقاء المتخلل بينهما ما قدمناه فلا نعيد، و هذا لعله ظاهر و لم يتعرض له الماتن (قدس سره).

□
و أما إذا رأَت الدم فى البعض الآخر من عاداتها فيأتى الكلام عليه بعد التعليقه الآتية إن شاء الله.

(٢) مع العلم باستناد الدم إلى الولاده، و هذه المسأله مبتنيه على الخلاف فى أن

(١) فيه إشكال فلا يترك الاحتياط فى تمام زمان رؤيه الدم إذا لم يتجاوز العشره، و إلّا فبمقدار العاده، و بذلك يظهر الحال فى بقيه هذه المسأله.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٧٨

و إن كان الأحوط الجمع إلى العشره بل إلى الثمانيه عشر مع الاستمرار إليها، و إن رأَت بعض العاده (١)

حساب مبدأ العشره أو أيام العاده من زمان الولاده أو زمان رؤيه الدم.

فعلى مسلك المصنف (قدس سره) من أنّهما يحسبان من يوم الولاده فالأمر كما أفاده، لأنّه دم رأته المرأه بعد أيام عاداتها و بعد العشره و قد تجاوز أيام نفاسها و رجوع ذات العاده إلى عاداتها عند تجاوز دمها العشره إنّما هو فيما إذا رأَت الدم فى عاداتها و تجاوز العشره، دون ما إذا لم تر فى عاداتها دمّاً و إنّما رأته بعدها.

و أمّا بناءً على ما قويناه من أنّهما يحسبان من يوم رؤيه الدم فلا فرق بين تجاوز الدم العشره من الولاده و عدمه، فإنّ المدار على مضى العشره أو أيام العاده بعد زمان الدم و لو تجاوز العشره أو أيام العاده بعد الولاده، لأنّها لا أثر لها، و الأثر مترتب على أيام العاده أو العشره بعد زمان الدم، و المفروض عدم تجاوزهما و كون الدم مستنداً

إلى الولادة على الفرض، فما رأته ذات العاده بعد أيامها من الولادة و تجاوز العشره أيضاً نفاس إذا لم يتجاوزهما من زمان رؤيه الدم.

(١) هذه هي الصورة الثانيه من الصورتين المتقدمتين، أعنى ما إذا رأت ذات العاده الدم فى البعض الآخر من أيامها و تجاوز العشره.

و قد ذكر الماتن (قدس سره) أنّها تأخذ بما رأته فى البعض الآخر من أيامها نفاساً و تكمل عدد أيامها بعده إلى العشره. مثلاً إذا كانت عادتها سبعة و رأت الدم من اليوم الثانى من الولادة و تجاوز العشره جعلت اليوم الثامن أيضاً نفاساً، لأنه به يكمل عدد أيامها، فلو رأت الدم من اليوم الثالث جعلت اليوم التاسع نفاساً، و لو رأته من اليوم الرابع جعلت اليوم العاشر نفاساً، و أمّا إذا رأته من اليوم الخامس فتجعل نفاسها إلى العشره و لا تكمل عدد أيامها من اليوم الحادى عشر.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٧٩

و لم تر البعض من الطرف الأوّل و تجاوز العشره أتمتها بما بعدها إلى العشره دون ما بعدها، فلو كانت عادتها سبعة و لم تر إلى اليوم الثامن فلا نفاس لها، و إن لم تر اليوم الأوّل جعلت الثامن أيضاً نفاساً و إن لم تر اليوم الثانى أيضاً فنفسها إلى التاسع، و إن لم تر إلى الرابع أو الخامس أو السادس فنفسها إلى العشره و لا تأخذ التتمه من الحادى عشر فصاعداً. لكن الأحوط الجمع فيما بعد العاده إلى العشره بل إلى الثمانيه عشر مع الاستمرار إليها.

و هذا الذى أفاده لا يتم على مسلكتنا و لا على مسلكه (قدس سره)، أمّا على مسلكتنا لا يتم، فلما تقدّم من أنّ المدار على زمان رؤيه الدم، و منه

تحسب أيام العاده أو العشره لا من يوم الولاده، و عليه فقد رأت الدم فى مجموع أيام عاداتها فى المثل لا فى بعضها الآخر، و هذا ظاهر.

و أمّا على مسلكه (قدس سره) لا- يتم، فلأن لازمه الاقتصار فى النفاسيه على ما رأتها فى البعض الآخر من عاداتها و لا موجب للإكمال إلى العشره، إذ بانقضاء عدد أيامها من يوم الولاده تنقضى عاداتها، و الدم الذى رأتها المرأه بعد عاداتها مع التجاوز عن العشره لا يحسب نفاساً كما مرّ.

و إن جعل (قدس سره) المبدأ هو اليوم الذى رأت فيه الدم فلما ذا لم يحكم بالتكميل بعد العشره أيضاً؟ إذ على ذلك لم تنقض أيام عاداتها، فلا بدّ من إكمالها بعد العشره أيضاً، فالجمع بين الإكمال إلى العشره و عدمه بعد العشره غير ممكن على مسلكه (قدس سره).

نعم، هناك شىء و عليه اعتمد الماتن (قدس سره) فيما أفاده من غير إشكال، و هو أن مبدأ الحساب فى العشره هو زمان الولاده، و أمّا فى أيام العاده فالمبدأ هو زمان رؤيه الدم استظهاراً من الأخبار الدالّله على أن النفاس تقعد أيامها أى من زمان

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٨٠

.....

ظهور الدم «١»، و عليه يتم ما أفاده من الحكم بالتميم إلى العشره و عدمه بعد العشره.

و لكن يرد عليه أولاً: أنّه على ذلك لا بدّ من الحكم بالنفاس فيما إذا رأت ذات العاده بعد أيامها من الولاده إلى العشره، مع أنّه حكم (قدس سره) فى المسأله السابقه بأنّها إذا رأتها بعد أيامها من الولاده و تجاوز العشره لا نفاس لها، لأنّ المبدأ إنّما هو زمان رؤيه الدم على الفرض، و لم تنقض عشره أيام من زمان رؤيه

و ثانياً: أنّ الدليل على أنّ النفاس لا يزيد على عشرة أيام هو بعينه الدليل الذى دلّ على أن ذات العاده تقعد أيامها و قرأها، و ذلك لما قدمناه من أنّه لا دليل على عدم كون النفاس زائداً على العشره إلّا ما ورد من أن ذات العاده تقعد أيامها و تستظهر بيوم أو يومين أو بعشره «٢»، لدلائلها على أنّ النفاس لا يزيد على عشرة أيام.

و هذه الأخبار وارده فى ذات العاده التى تقعد أيامها، و المفروض أن مبدأ حسابها يوم رأت فيه الدم، و مع الوحده فى الدليل كيف يمكن جعل مبدأ الحساب فى ذات العاده من يوم رؤيه الدم و جعل منتهى العشره من يوم الولاده، إذ ربما يكون أيام عاداتها التى مبدؤها يوم رؤيه الدم مع ما تقدمه من أيام الولاده زائداً على العشره، كما إذا رأت الدم فى اليوم الرابع من عاداتها و كانت عاداتها سبعة أيام، لأنّها إذا احتسبت من يوم الدم بالإضافه إلى عاداتها و من يوم الولاده بالإضافه إلى عشرة أيام، لكان المجموع إحدى عشر يوماً مع أن أكثر النفاس عشره أيام.

و على الجملة مع وحده الدليل كيف يصح التفكيك فى مبدأ الحساب بين العشره و أيام العاده؟ اللهمّ إلّا أن يقال إنّ الإجماع قائم على عدم النفاس بعد العشره من الولاده بخلاف أيام العاده.

(١) الوسائل ٢: ٣٨١، ٣٨٢ / أبواب النفاس ب ١، ٣.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٣ / أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥، ٣٨٣، ٣٨٤ / أبواب النفاس ب ٣ ح ٢، ٣، ٤، ٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٨١

[٨١٣] مسأله ٤: اعتبر مشهور العلماء فصل أقل الطهر بين الحيض المتقدم و النفاس

، و كذا بين النفاس و الحيض المتأخر، فلا يحكم بحيضيه الدم السابق على الولاده و إن كان

بصفه الحيض أو فى أيام العاده إذا لم يفصل بينه و بين النَّفاس عشره أيام، و كذا فى الدم المتأخر. و الأقوى عدم اعتباره فى الحيض المتقدم كما مرّ (١).

و لكن فيه: أن تحصيل الإجماع التعيّد فى المسأله غير متيسر، على أن المسأله ليست بإجماعيه، لما قدّمناه من أن جملة من الأصحاب ذهبوا إلى إمكان استمرار النَّفاس إلى ثمانية عشر يوماً، فالصحيح احتساب كلا الأمرين من يوم رؤيه الدم.

هل يعتبر فصل أقل الطهر بين النَّفاس و الحيض

(١) قدّمنا أن فصل أقل الطهر معتبر بين الحيضتين للأدله التى أسلفناها فى محلّها «١» كما ذكرنا أن أقل الحيض ثلاثه و أنّ النقاء المتخلل بين حيضه واحده ملحق بالحيض و إن لم يكن هذا مورداً للتسالم، و هل يعتبر أقل الطهر بين الحيض المتقدم و النَّفاس؟ قدّمنا أنه لا- دليل عليه إلّا ما ربما يتوهم من إطلاق ما دلّ على أنّ الطهر لا يقل عن عشره أيام «٢» و أنه شامل للمقام، و لكنك عرفت أن ما دلّ على ذلك مختص بالحيضتين و لا يعم الحيض و النَّفاس.

بل لو شككنا فى أنّ الحيض فى الدم السابق مشروط بأن يفصل بينه و بين النَّفاس أقل الطهر أو لا يشترط فيه ذلك، ندفعه بإطلاق أدله الصفات الداله على أن ما كان بصفه الحيض حيض «٣»، فالدم الأول حيض كما أنّ الدم الثانى نفاس بناءً على أنّ

(١) راجع شرح العروه ٧: ١١٩.

(٢) الوسائل ٢: ٢٩٧/ أبواب الحيض ب ١١.

(٣) الوسائل ٢: ٢٧٥/ أبواب الحيض ب ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٨٢

نعم، لا يبعد ذلك فى الحيض المتأخر (١)، لكن الأحوط مراعاة الاحتياط.

الحامل قد تحيض.

و أمّا إذا لم نقل بذلك فلا

يحكم بحيضه الدم الأوّل من هذه الجهة، لا لأجل اعتبار الفصل بأقل الطّهر بينه وبين النّفاس.

وإنّما يستثنى عن ذلك صورته واحده، وهى ما إذا كان الدم الواجد للصفات خارجاً فى أيام المخاض و الطلق لدلاله الدليل على أنّه لا يكون حيضاً «١»، لوجود القرينه على أنّه مستند إلى الولاده و ليس من الحيض.

□
(١) لولا صحّحه عبد الله بن المغيره لقلنا بعدم اشتراط الفصل بين النّفاس و الحيض المتأخر بأقل الطّهر، لعدم دلاله الدليل عليه، و حكمنا بأنّ الأوّل نفاس و المتأخر حيض و إن لم يفصل بينهما أقل الطّهر، إلّا أنّ الصحّحه المذكوره دلّت بتعليلها على أنّ الفصل بأقل الطّهر معتبر بين الحيض المتأخر و النّفاس، حيث روى عن أبى الحسن الأوّل (عليه السلام) «فى امرأه نفست فتركت الصلاه ثلاثين يوماً ثمّ طهرت ثمّ رأت الدم بعد ذلك، قال: تدع الصلاه، لأنّ أيامها أيام الطّهر و قد جازت مع أيام النّفاس» «٢» و تعليلها يدل على اعتبار مضى أيام الطّهر فى حيضه الدم المتأخر.

هل يعتبر فصل أقل الطّهر بين النّفاسين بقى الكلام فى اعتبار فصل أقل الطّهر بين النّفاسين، و هو غير معتبر بينهما قطعاً لعدم دلاله الدليل عليه، و ما تقدم من أنّ أقل الطّهر عشره أيام مختص بالحيض كما عرفت، حتّى لو اعتبرناه بين الحيض المتقدّم و النّفاس، نظراً إلى أنّه بعد اعتبار الفصل بينهما بأقل الطّهر فلا مناص عند عدم تخلله بينهما إمّا أن لا يكون الدم الثانى نفاساً أو

(١) الوسائل ٢: ٣٩١/ أبواب النّفاس ب ٤ ح ١.

(٢) الوسائل ٢: ٣٩٣/ أبواب النّفاس ب ٥ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٨٣

[٨١٤] مسأله ٥: إذا خرج بعض الطفل و طالت المده إلى أن خرج تمامه

فالنفاس من حين خروج

ذلك البعض إذا كان معه دم و إن كان مبدأ العشره من حين التمام كما مرّ، بل و كذا لو خرج قطعه قطعه و إن طال إلى شهر أو أزيد فمجموع الشهر نفاس «١» إذا استمرّ الدم، و إن تخلّل نقاء فإن كان عشره فطهر و إن كان أقلّ تحتاط بالجمع بين أحكام الطاهر و النّفساء (١).

لا يكون الأوّل حيضاً، و حيث إنّ الدم الثانى نفاس بالوجدان فلا بدّ من الحكم بعدم حيضيه الدم الأوّل.

و ذلك لأن هذا التقريب لا- يأتى فى المقام و لا يمكن نفى النّفساسيه عن الدم الأوّل و لا عن الثانى، لأنّهما نفاس بالوجدان و خارجان بالولاده، فلا مانع من الحكم بنفاسيه الدم الأوّل إذا ولدت و رأت الدم إلى خمسه أيام مثلاً ثمّ انقطع مدّه أقلّ من عشره، و لا مانع من الحكم بنفاسيه الدم الثانى إذا ولدت بعد تلك المدّه.

إذا خرج بعض الطفل بعد فصل طويل

(١) فى المقام مسائل ثلاثه:

المسأله الاولى: أنّ الولاده إذا تعدّدت و كانت كل واحده منها ولاده مستقلّه، كما إذا ولدت ولداً و رأت الدم و بعد خمسه أيام ولدت ولداً آخر و رأت الدم و بعد خمسه أيام ولدت ولداً ثالثاً.

و لا إشكال فى أن كل واحده من الولادات موضوع مستقل و لها حكمها، و تحسب العشره أو أيام العاده بعد رؤيه الدم عقيب كل ولاده، و ذلك لإطلاق الدليل و عدم التقييد بالوحده أو التعدد، فتتقاضى العشره نفاس الولاده الاولى فى اليوم العاشر، و فى

(١) هذا على تقدير أن لا- يكون الفصل بين القطعات أزيد من عشره أيام و إلا لم يكن الزائد على العشره نفاساً، و منه يظهر الحال فى النقاء

بعد العشرة، و أما النقاء المتخلل فقد مرّ حكمه [فى المسأله ٨١١].

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٨٤

.....

الولاده الثانيه فى اليوم الخامس عشر، و فى الولاده الثالثه فى اليوم العشرين و هكذا.

و تتداخل ولادتان أو أكثر فى مقدار من العشره، فإنّ الولاده الأولى و الثانيه فى الخمسه الوسطى أى من اليوم الخامس إلى العاشر متداخلتان، و كيف كان فكل واحده من الولادات موضوع مستقل له حكمه و إن كان يبلغ مجموع نفاس المرأه فى الولادتين أو الولادات عشرين يوماً أو أكثر.

و هذا لا ينافى كون أكثر النفاس عشره أيام، لأن أكثره عشره فى نفاس واحد لا فى نفاسين أو أكثر، و إلّا قد يبلغ مجموع نفاس المرأه فى عمرها سنه أو أقل أو أكثر، و على الجملة إن كل ولاده موضوع مستقل له حكمه من النفاس بعدها، أيام العاده أو عشره أيام.

فما نسب إلى ظاهر كلام بعضهم من كونها بمنزله نفاس واحد ممّا لا يمكن المساعده عليه. و كان ينبغى أن يتعرض المصنف لهذه المسأله قبل ما بيدنا من المسأله، إلّا أنه تعرض لها فى المسأله الآتیه.

ثمّ إنّ النقاء بين الولادتين إن كان عشره أيام أو أكثر فلا إشكال فى أنه بحكم الطهر، لعدم الدليل على كونه بحكم النفاس مع المطلقات الدالّه على ثبوت التكليف بالصلاه و الصيام و غيرهما على كل مكلف، و منه المرأه فى مفروض الكلام، و لم يقدّم دليل على تقييدها إلّا فى المرأه النفساء، و أمّا المرأه التى لا ترى الدم فلا دليل مخرج لها بوجه.

و أمّا إذا كان النقاء المتخلل بين الولادتين أو بين ولاده قطعه و قطعه اخرى أقل من عشره أيام فله صورتان:

إحداهما: ما إذا لم يكن

الدم الثاني قابلاً في نفسه للالتحاق بالدم الأول في النفاس و مع قطع النظر عن الولاده الثانيه بحيث لو لم تكن ولاده أيضاً لم يكن الدم المرئى ملحقاً بالنفاس الأول.

ثانيتها: ما إذا كان قابلاً للانضمام إليه و كونه نفاساً في نفسه و إن لم تكن هناك ولاده أصلاً.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٨٥

.....

أما الصورة الأولى فكما إذا ولدت و رأت الدم سبعة أيام ثم طهرت ثلاثه أيام و بعد ذلك ولدت ولداً ثانياً و رأت الدم، فإنّ الدم الثاني غير قابل للالتحاق بالأول إذ لازمه أن يزيد النفاس عن عشره أيام.

و كذا إذا ولدت و نفست عشره أيام ثم نقت يوماً ثم ولدت الولد الثاني في اليوم الثاني عشر، فإن مفروضنا أنّ الدم الأول و النقاء بمقدار عشره أيام فلو حكمنا بإلحاق الدم الثاني به لزيد عن العشره، و هو ظاهر.

و هذا هو المذى قدمنا الكلام فيه و قلنا إنّ النقاء بأقل الطهر بين التفاسين بحكم الطهر، إذ لا دليل على كونه بحكم النفاس، و ما دلّ على أن أقل الطهر معتبر بين الحيضتين فهو مختص بالحيض كما مرّ، و قد عرفت أن مقتضى المطلقات وجوب الصلاه و الصيام و غيرهما من الواجبات على كل مكلف، و منه المرأه في مفروض المقام، و لم يخرج عنها إلّا المرأه النفساء، و أمّا المرأه التي لا ترى الدم لأنّها في أيام النقاء فلم يقدّم دليل على خروجها عن المطلقات.

و أما الصورة الثانيه فكما إذا ولدت و رأت الدم خمسه أيام ثم نقت ثلاثه أيام و ولدت بعد ثمانية أيام و رأت الدم، فإنّ الدم الثاني حينئذ قابل في ذاته للانضمام إلى النفاس الأول، إذ لا يلزم

من كونه من النَّفاس الأوَّل كونه زائداً على العشره، فهل يتداخل النَّفاسان في مثل اليومين أو أكثر ليلزمه أن يكون النقاء المتخلل بين الدمين كالنقاء المتخلل بين نفاس واحد، أو أن الولاده الثانيه قد قطعت النَّفاس الأوَّل و هو نفاس ثان فلا تداخل، و النقاء بينهما من النقاء بين النَّفاسين الّذى هو بحكم الطَّهر كما مرّ، و التداخل من دون تخلل النقاء كما فيما مثلناه به لا أثر له و إنّما الأثر في التداخل مع تخلل النقاء؟

الصحيح أنّ النقاء حينئذ بحكم الطَّهر، و ليس كالنقاء المتخلل بين نفاس واحد، و ذلك لأننا إنّما ألحقنا النقاء في أثناء نفاس واحد بالنَّفاس بمقتضى الأخبار الآمره بعود ذات العاده أيام عاداتها، و تعدينا عنها إلى غير ذات العاده للقطع بعدم الفصل بينهما، و هذا لا يأتى في المقام، إذ لا قطع لنا بعدم الفصل بين النقاء المتخلل في أثناء

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٨٦

.....

نفاس واحد و النقاء المتخلل بين نفاسين، كالمراه الّتى ولدت ثانياً بعد ثمانية أيام من ولادتها الاولى، لأنّها غير المراه الّتى رأت الدم في النَّفاس الواحد و تخلل بينه نقاء أقل من عشره أيام.

و الدليل مختص بالنقاء في أثناء أيام العاده، فلا يعم النقاء بين الدمين، فإنّه من النقاء بعد النَّفاس و الدم الثانى نفاس آخر، و قد تقدم أنّ النقاء المتخلل بين النَّفاسين بحكم الطَّهر، لعدم الدليل على إلحاقه بالنَّفاس، و إطلاق أدلّه التكليف من وجوب الصلاه و الصيام و جواز إتيان الزوج زوجته.

و من هذا يظهر الحال في النقاء بين الولاده الثانيه و رؤيه الدم، كما إذا ولدت و لم تر دمّاً إلى يوم أو نصف يوم و رآته بعد ذلك،

لأنّ الدم الثّاني إذا لم يكن قابلاً للإلحاق بالنّفاس الأوّل فهو من النّقاء المتخلل بين النّفاسين، وقد عرفت أنّه بحكم الطّهر، وإذا كان قابلاً للإلحاق فقد تقدّم أنّ الأظهر عدم التّداخل، فإنّ الولاده الثّانيه موضوع جديد قاطع للنّفاس الأوّل، فيكون النّقاء بحكم الطّهر أيضاً.

كما ظهر من ذلك حكم النّقاء في أثناء الولاده الواحده، كما إذا طالت المدّه فرأت الدم ثمّ انقطع ثمّ رأت بعد الولاده أو قبلها، فإنّه محكوم بحكم الطّهر، لأنّ الدليل إنّما دلّ على أنّ النّقاء المتخلل في أيام العاده المحسوبه من بعد الولاده و رؤيه الدم بحكم النّفاس، و أما النّقاء قبل الولاده فهو غير مشمول للدليل، بل هو بحكم الطّهر بمقتضى مطلقات التكليف كما مرّ.

المسأله الثّانيه: ما إذا تعددت الولادات إلّا أنّها لم تكن ولاده مستقله كما إذا خرج الطفل قطعه قطعه، فهل يترتب على وضع كل قطعه أحكام الولاده المستقله و لكل منهما نفاس؟

لا يبعد أن يقال إن حالها حال الولادات المستقله، و ذلك لصدق الولاده عند وضع قطعه من الولد، و هذا بخلاف ما إذا كان الولد متصلاً، لأنّ الاتصال مساوق للوحده، و من هنا لو خرج رأس الولد فماتت يقال إنّها ولدت رأس الولد فماتت، و أمّا إذا خرج رأس الولد و هو متصل الأجزاء فماتت يقال إنّها ماتت في أثناء الولاده، إذ

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٨٧

.....

يصدق أنّها ولدت قطعه من الولد، و الدليل مطلق إذ لم يقيد الولاده بأن يكون الولد تاماً، فلكل منهما نفاس و تحسب العشره في كل منهما بعد رؤيه الدم، و قد تتداخل ولادتان أو أكثر في مقدار من العشره أو أيام العاده كما عرفت في الولاده المستقله.

على ما قرّبناه يترتب على كل قطعه وضعتها المرأة حكم الولادة المستقلة، و النقاء المتخلل بين وضع قطعه و أخرى حكم النقاء الّذى تراه المرأة بين الولادتين المستقلتين كما تقدّم، و كذلك النقاء فى أيام العاده أو عشره أيام من وضع كل قطعه، فإنّه من النقاء فى أثناء نفاس واحد و هو بحكم النفاس كما هو الحال فى الولادة المستقلة.

و أمّا بناءً على أن وضع كل قطعه ليس من الولادة فى شىء فالأثر من حساب أيام العاده أو عشره أيام إنّما هو بعد وضع مجموع القطعات، و عليه ربما يطول وضعها شهراً أو أكثر أو أقلّ إلّا أنّه نفاس واحد، و النقاء المتخلل بين وضع القطعات كالنقاء فى أثناء الولادة التامه بحكم الطهر، لعدم كونه بعد رؤيه الدم و الولادة، و النقاء الّذى هو بحكم النفاس إنّما هو النقاء بعد رؤيه الدم و تماميه الولادة كما تقدّم.

المسأله الثالثه: أن ما ذكرناه من أن أكثر النفاس عشره أيام إنّما هو عند رؤيه الدم عقيب الولادة، فإن أكثره عشره.

و أمّا الدم المرئى فى أثناء الولادة قبل تمامها فهو و إن كان نفاساً كما سبق إلّا أنّه لا يحسب من العشره، فإن مبدأها الدم المرئى بعد الولادة.

و قد يكون النفاس فى أثناء الولادة أكثر من عشره أيام، كما إذا خرج رأس الولد و طالت المدّه إلى أن خرج تمامه، فإنّ الدم المرئى حينئذ نفاس و إن طال عشره أيام أو أقلّ أو أكثر.

ثمّ إنّها إذا رأت الدم عند خروج رأس الولد ثمّ انقطع و لم تر إلّا بعد تماميه الولادة أو بعد مدّه و قبل تماميتها، فهل النقاء المتخلل بين الدمين محكوم بالنفاس كالنقاء المتخلل بعد تماميه الولادة

و رؤيه الدم أو أنه ليس محكوماً بحكم النفاس؟

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٨٨

[٨١٥] مسأله ٦: إذا ولدت اثنيْن أو أزيد فلكل واحد منهما نفاس مستقل

، فإن فصل بينهما عشرة أيام واستمرّ الدم فنفاستها عشرون يوماً لكل واحد عشره أيام، وإن كان الفصل أقل من عشره مع استمرار الدم يتداخلان في بعض المدّة، وإن فصل بينهما نقاء عشره أيام كان طهراً، بل وكذا لو كان أقل من عشره على الأقوى من عدم اعتبار العشره بين النفاسين، وإن كان الأحوط مراعاة الاحتياط في النقاء الأقل كما في قطعات الولد الواحد (١).

[٨١٦] مسأله ٧: إذا استمرّ الدم إلى شهر أو أزيد

فبعد مضي أيام العاده في ذات العاده و العشره في غيرها محكوم بالاستحاضه (٢)

الصحيح عدم إلحاقه بالنفاس، وذلك لأنّ الدليل على احتسابه من النفاس إنّما هو الإطلاقات الواردة في أنّ النّفاس تقعد أيامها «١»، وقد تقدّم أن أيامها إنّما تحسب بعد تماميّة الولاده و رؤيه الدم و لا تحسب من أثنائها، فالنقاء المتخلل بين الدمين في أثناء الولاده ممّا لم يقم دليل على كونه نفاساً، فلا يترتب عليه أحكامه، لأنّ المطلقات الدالّه على وجوب الصّيلاه و الصّيام و جواز إتيان الزوج زوجته تقتضى ثبوت تلك الأحكام ما لم يقم دليل على تقييدها، و هو إنّما قام على التقييد في خصوص النقاء بين نفاس واحد كما مرّ.

(١) ظهر حكم هذه المسأله ممّا ذكرناه في المسأله الاولى من المسائل الثلاث «٢» فليلاحظ.

إذا استمرّ الدم شهراً أو أكثر

□
(٢) لصحيحه عبد الله بن المغيرة «٣» الدالّه على اعتبار الفصل بأقل الطهر بين الحيض

(١) الوسائل ٢: ٣٨١، ٣٨٢/ أبواب النّفاس ب ١، ٣.

(٢) في ص ١٨٣.

(٣) الوسائل ٢: ٣٩٣/ أبواب النّفاس ب ٥ ح ١.

و إن كان فى أيام العاده، إلّا مع فصل أقلّ الطّهر عشره أيام بين دم النّفاس و

ذلك الدم، و حينئذ فإن كان في العاده يحكم عليه بالحضيه، و إن لم يكن فيها فترجع إلى التمييز، بناءً على ما عرفت من اعتبار أقل الطهر بين النفاس و الحيض المتأخر و عدم الحكم بالحيض مع عدمه و إن صادف أيام العاده، لكن قد عرفت أن مراعاة الاحتياط في هذه الصورة أولى.

[٨١٧] مسأله ٨: يجب على النفساء «١» إذا انقطع دمها في الظاهر الاستظهار بإدخال قطنه أو نحوها

و الصبر قليلاً و إخراجها و ملاحظتها على نحو ما مرّ في الحيض (١).

المتأخر و النفاس، و مع هذا الاشتراط إذا خرج الدم قبل أقل الطهر فيستكشف أنه ليس بحيض و إنما هو استحاضه، كما أنّ النقاء نقاء بعد النفاس و هو ليس في حكم النفاس، نعم إذا خرج بعد مضي أقل الطهر من النفاس فهو دم قابل لأن يكون حيضاً، فإن كان في أيام العاده فهو حيض مطلقاً، و إذا لم يكن في أيامها بنحو كان واجداً للصفات فهو حيض، و إلّا فهو استحاضه، لأنّ الصفره في غير أيام العاده ليست بحيض كما تقدّم.

هل يجب الاستظهار على النفساء

(١) ذكر جماعه أنّ النفساء كالحائض إذا انقطع دمها في الظاهر و جب أن تستظهر بإدخال قطنه و نحوها حتى تعلم انقطاع دمها و عدمه.

و يمكن الاستدلال عليه بوجوه:

أحدها: أنّ النفساء كالحائض تعلم بتوجه عدّه تكاليف إلزاميه إليها، كوجوب الصوم و الصلاه على تقدير انقطاع دمها، و حرمة ذلك في حقها إذا لم ينقطع بناءً على

(١) على الأحوط.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٩٠

.....

أن حرمة الصوم و الصلاه ذاتيه.

فلا مناص من أن تستخبر حالها بالفحص و الاستظهار حتّى تخرج عن عهده ما علمت بتوجهه إليها إجمالاً، و لا سيما فى موارد دوران الأمر بين المحذورين إذا قلنا بحرمة العباده فى حقّها ذاتاً لدوران أمرها

بين وجوب الصلاة في حقها و حرمتها.

و يرد على هذا الوجه أنّ الشبهه موضوعيه، و مقتضى استصحاب عدم انقطاع دمها في الباطن و المجرى و إن انقطع دمها في الظاهر أنّها نفساء، و معه لا أثر للعلم الإجمالي في حقها.

الثاني: أنّ النفساء و الحيض واحد و حكمه حكمه، فكما أنّ الاستظهار واجب على الحائض فكذلك يجب في حق النفساء.

و يندفع هذا الوجه بما يأتي عن قريب من أنه لا دليل على دعوى اتحادهما كليه.

الثالث: روايتي يونس و سماعه الواردتين في المرأه التي انقطع دمها و لا- تدرى أ طهرت أم لم تطهر «١»، حيث دلّنا على أنّها تستظهر و تقوم قائماً و تستدخل قطنه، فلو خرجت ملوثة بالدم فلم تطهر، و حيث إن موضوعهما مطلق المرأه التي انقطع دمها فتشملان النفساء أيضاً، لعدم اختصاصهما بالحائض.

و يرد على ذلك أنّ الروايتين مخدوشتان سنداً، لإرسال الاولى و ضعف الثانيه بأحمد بن محمد الذي روى عنه المفيد، لأنه أمّا أحمد بن محمد بن يحيى أو أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، و كلاهما غير موثقين.

على أنّهما مخدوشتان من حيث الدلاله أيضاً، و ذلك لأنّهما وردتا في المرأه التي انقطع منها الدم فلا تدرى أ طهرت أم لم تطهر، و قد دلّنا على أنّها إذا أرادت أن

(١) الوسائل ٢: ٣٠٩/ أبواب الحيض ب ١٧ ح ٢، ٤، و الثانيه معتبره لعين ما ذكر السيّد الأستاذ (دام ظلّه) في تصحيح طريق الشيخ (قدس سره) إلى أحمد بن محمد بن عيسى، و حاصل ذلك:

أنّ الشيخ يروى جميع روايات و كتب محمد بن علي بن محبوب بطريق آخر معتبر، فضعف هذا الطريق لا يضر.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٩١

[٨١٨] مسأله ٩: إذا استمرّ الدم إلى ما بعد العاده في الحيض يستحب لها الاستظهار

«١» بترك العباده (١) يوماً أو يومين أو إلى العشره على نحو ما مرّ في الحيض.

تستخبر حالها فكيفيه الاستخبار أن تستدخل قطنه ... إلخ.

فهما واردتان لبيان كيفيه استعمال حالها إذا أرادت ذلك، و لا دلالة لهما على وجوب ذلك في حقّها بوجه، نعم هذا واجب على الحائض لروايه أخرى معتبره سنداً «٢» قدّمتها في مبحث الحيض «٣».

إذا استمرّ الدم إلى ما بعد العاده

(١) قدّمتها في مبحث الحيض «٤» أنّ الحائض يجب عليها الاستظهار بترك العباده يوماً واحداً، و يستحب لها الاستظهار بيومين أو بثلاثة أو بعشره، لأنّه الذي يقتضيه الجمع بين الأخبار الدالّ على أنّها تستظهر بيوم أو بيومين أو بثلاثة أو بعشره.

و دعوى أن اختلاف الأخبار في التحديد يكشف عن استحباب الاستظهار في حقّها.

مندفعه بأن ما دلّ منها على وجوب الاستظهار عليها بيوم واحد روايه معتبره لا معارض لها بوجه، فلا مناص من الأخذ بها، نعم في الزائد على اليوم يحكم فيه بالاستحباب جمعاً بين الأخبار.

و هكذا الكلام في التّفاس، لدلاله الأخبار على أنّها تستظهر بيوم أو بيومين فالاستظهار واجب بيوم و مستحب في ما عداه.

و يدلُّ على ذلك جملة من الأخبار:

(١) الظاهر وجوبه بيوم و تتخير بعده بين الاستظهار و بيومين أو إلى العشره و عدمه.

(٢) الوسائل ٢: ٣٠٨/ أبواب الحيض ب ١٧ ح ١.

(٣) راجع شرح العروه ٧: ٢٥١ و ما بعدها.

(٤) في شرح العروه ٧: ٢٥١ و ما بعدها.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٩٢

.....

منها: ما رواه الشيخ عن علي بن الحسن بن فضال ... عن مالك بن أعيين قال «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن النفساء يغشاها زوجها و هي في نفاسها من الدم؟ قال: نعم، إذا مضى لها منذ

يوم وضعت بقدر أيام عدّه حيضها ثم تستظهر بيوم...» (١).

وإنّا وإن ذكرنا أن طريق الشيخ إلى ابن فضال ضعيف إلّا أنّه فيما إذا روى الشيخ عنه في كتابه من غير واسطه، فإن طريقه إليه، على ما ذكره في المشيخه (٢) ضعيف، لاشتماله على أحمد بن عبدون وابن الزبير.

وأمّا إذا روى الشيخ عنه في نفس الكتاب بطريق معتبر فلا كلام في اعتبار الروايه حينئذ، لدلالته على أن للشيخ إليه في هذه الروايه طريقين أحدهما معتبر على الفرض، و الأمر في المقام كذلك كما لا يخفى على من راجع الوافي (٣) و التهذيب (٤)، فلا إشكال في الروايه من حيث السند، و دلالتها ظاهره.

و منها: صحيحه محمّد بن مسلم المتقدمه الدالّه على أنّ النفساء أكثر نفاسها ثمان عشره، حيث ورد في ذيلها «ولا بأس بأن تستظهر بيوم أو بيومين» (٥).

وهي و إن حملناها على التقيّه بالإضافه إلى أكثر النفاس نظراً إلى اختلاف نسخها، إلّا أنّه غير مستلزم لحملها على التقيّه في هذا الحكم أيضاً، حيث إنّها مشتمله على حكّمين و لا مناص من حملها في أحدهما على التقيّه، و أمّا في الآخر فلا موجب لرفع اليد عنه بوجه.

(١) الوسائل ٢: ٣٨٣/ أبواب النفاس ب ٣ ح ٤، ٣٩٥/ ب ٧ ح ١.

(٢) التهذيب (المشيخه) ١٠: ٥٥.

(٣) الوافي ٦: ٤٨١/ ب حدّ النفاس ح ١٣.

(٤) و الطريق الآخر أخبرني جماعه عن أبي محمّد هارون بن موسى عن أحمد بن محمّد بن سعيد، التهذيب ١: ١٧٦/ ٥٠٥، و أمّا الطريق المذكور في الفهرست [٣٨١ / ٩٢] و المشيخه [٥٥ / ١٠]، فإنّه ضعيف بابن الزبير، و أمّا أحمد بن عبدون فإنّه ثقة على الأظهر

لأنه من مشايخ النجاشي (قدس سره)، هذا مضافاً إلى ما تقدّم مراراً من تصحيح طريق الشيخ إلى ابن فضال من جهة طريق النجاشي إليه.

(٥) الوسائل ٢: ٣٨٧/ أبواب النفاس ب ٣ ح ١٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٩٣

[٨١٩] مسأله ١٠: النفاء كالحائض (١) في وجوب الغسل بعد الانقطاع أو بعد العاده

، أو العشره في غير ذات العاده، و وجوب قضاء الصوم دون الصلاه

و منها: صحيحه زواره عن أحدهما (عليهما السلام) «قال: النفاء تكف عن الصلاه أيامها التي كانت تمكث فيها ثم تغتسل و تعمل كما تعمل المستحاضه» (١).

و ذلك لأنها عبّرت بالمكث و أنّ النفاء تكف عن الصلاه أيامها التي كانت تمكث فيها و لم تعبر بأيامها أو بعادتها، و من الظاهر أنّ الحائض يجب عليها المكث يوماً واحداً للاستظهار، فهو من أيام مكثها، بمعنى أنّ دمها إذا تجاوز عن عادتها في شهرين أو أزيد و مكثت يوماً واحداً للاستظهار صدق أنّه يوم كانت تمكث فيه في الحيض، فلا بدّ من أنّ تمكث فيه في النفاس أيضاً. إذن دلّت الصحيحه على أنّ النفاء كما تمكث أيام عادتها تمكث يوماً واحداً بعدها للاستظهار.

نعم، بين الاستظهار في الحيض و النفاس فرق، و هو أنّ الاستظهار بثلاثه أيام غير وارد في روايه معتبره في النفاس، لكنّه وردت روايه معتبره فيه في الحائض (٢) و عليه فالنفاء مخيره في الاستظهار بين يومين أو عشره أيام. و أمّا الحائض فهي مخيره بين الاستظهار بيومين و ثلاثه و عشره.

نعم، ورد الاستظهار في حقّ النفاء بثلاثه أيام في روايه المنتقى عن الجوهري (٣)، و هي ضعيفه على ما تقدم، فلا دليل على استحباب الاستظهار لها بثلاثه أيام.

النفاء كالحائض

(١) الحكم بأنّ النفاء كالحائض إن كان مستنداً إلى الإجماع فيدفعه أن تحصيل الإجماع التعبدي غير

ممکن فی المسأله، و الإجماعات المنقولہ لا اعتبار بها.

(١) الوسائل ٢: ٣٨٢ / أبواب النفاس ب ٣ ح ١.

(٢) راجع الوسائل ٢: ٣٠٠ / أبواب الحيض ب ١٣.

(٣) الوسائل ٢: ٣٨٦ / أبواب النفاس ب ٣ ح ١١. منتقى الجمال ١: ٢٣٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٩٤

□

و عدم جواز وطئها و طلاقها و مسّ كتابه القرآن و اسم الله و قراءه آيات السجده «١» و دخول المساجد و المكث فيها، و كذا في كراهه الوطء بعد الانقطاع و قبل الغسل، و كذا في كراهه الخضاب و قراءه القرآن و نحو ذلك،

و إن كان مستنداً إلى ما ورد في بعض الأخبار من أنّ الحائض مثل النفساء سواء «٢»، ففيه أنّ الروايه الدالّله على ذلك و إن كانت معتبره من حيث السند، إلّا أنّ دلالتها على المدعى قابله للمناقشه من جهتين:

إحدهما: أنّها لو دلّت فإنّما تدلّ على أنّ الحائض مثل النفساء سواء، فيترتب على الحائض ما كان يترتب على النفساء، لا أنّ النفساء مثل الحائض ليرتب عليها ما يترتب على الحائض كما هو المدعى.

ثانيتها: أنّا لو سلمنا دلالتها على ذلك فغايه ما يستفاد منها أنّهما سواء في الحكم الذي ورد في الروايه، حيث إن زواره سأله عن «النفساء متى تصلّى؟ فقال: تقعد بقدر حيضها و تستظهر بيومين فإن انقطع الدم، و إلّا اغتسلت و احتشيت و استشفرت (استدفرت) و صلّت، فإن جاز الدم الكرسف تعصبت و اغتسلت ثمّ صلّت الغداه بغسل و الظهر و العصر بغسل و المغرب و العشاء بغسل، و إن لم يجز الدم الكرسف صلّت بغسل واحد، قلت: و الحائض؟ قال: مثل ذلك سواء» «٣».

فلا يستفاد منها سوى اتحادهما في الحكم المذكور من وجوب الصلاه و

الغسل عليها لكل صلاتين و للعداه و غير ذلك ممّا ذكرته الروايه، إلّا أنّها لا تدلّ على أنّ أيّ حكم ثبت لأحدهما يثبت للآخر أيضاً.

□
و إن استند في ذلك إلى روايه مقرّن عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: سأل

(١) حرمتها و حرمة دخول المساجد و المكث فيها على التّفساء لا تخلو عن إشكال.

(٢) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥.

(٣) نفس المصدر.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٩٥

.....

□
سلمان (قدس سره) علياً (عليه السلام) عن رزق الولد في بطن امّه، فقال (عليه السلام) إنّ الله تبارك و تعالى حبس عليه الحيضه فجعلها رزقه في بطن امّه «١».

ففيه: أنّ الروايه مضافاً إلى ضعف سندها بغير واحد من رجاله كمقرّن لجهالته، و محمّد بن علي الكوفي و غيرهما مخدوشه بحسب الدلاله، لأنّها دلّت على أنّ الحيض يحبس في بطن المرأه رزقاً لولدها، و أمّا أنّ الخارج بعد الولاده حيض فلا دلالة فيها على ذلك بوجه و لو ضعيفاً، إذ الحيض إنّما يحبس في بطنها بمقدار يرتزق به الولد لا الزائد على ذلك حتّى يكون الخارج بعد الولاده حيضاً، و إنّما هو نفاس مستند إلى الولاده.

إذن لا دليل على الكبرى المدعاه من أنّ التّفساء كالحائض في أحكامها، و لا بدّ في كل حكم من التبعيه لدليله، فنقول:

لا إشكال في أنّ التّفساء لا تجب عليها الصلاه و لا قضاؤها، كما لا يجب عليها الصّيام و لكن تقضيه بعد نفاسها، و كذا يحرم وطؤها ما دام لم ينقطع دمها، كل ذلك لدلاله الأخبار المعتمره عليه «٢».

و كذا لا إشكال في عدم جواز مسّ التّفساء الكتاب العزيز، لما قدّمناه في مبحث الحيض «٣» من أنّ ذلك لا يختص

بالحيض و الجنابه، و إنما هو حكم لمطلق المحدث لما دلَّ «٤» على النهي عن مسّه من غير طهر مستشهداً بقوله تعالى لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ «٥».

و هذه الروايه و إن كانت ضعيفه سنداً كما مرّ، إلّا أنّ الروايه غير منحصره بها

(١) الوسائل ٢: ٣٣٣/ أبواب الحيض ب ٣٠ ح ١٣.

(٢) الوسائل ٢: ٣٨١ ٣٩٦/ أبواب النفاس ب ١، ٣، ٤، ٦، ٧ و غيرها.

(٣) شرح العروه ٧: ٣٣٧.

(٤) الوسائل ١: ٣٨٥/ أبواب الوضوء ب ١٢ ح ٥.

(٥) الواقعه ٥٦: ٧٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٩٦

.....

لدلاله غيرها من الأخبار المعتبره على عدم جواز مسّ الكتاب من غير وضوء «١» و قد قلنا إن مقتضى ذلك عدم جواز مسّه من دونه مطلقاً و لو مع الاغتسال، إلّا أنّ الأدلّه المدالّه على إغناء الغسل عن الوضوء «٢» دلّتنا على جوازه مع الغسل أيضاً و حيث إنّ النفساء لا يصح منها الوضوء و لا هي مغتسله فلا يجوز لها مسّ الكتاب كالحائض.

و أمّا حرمة قراءه العزائم و دخول المسجدين و المكث في بقيه المساجد فلم يثبت شىء منها في النفساء، لاختصاص دليلها بالحائض و الجنب، فالحكم بالحرمة فيها مبنى على الاحتياط استحباباً لا وجوباً، لضعف ما دلّ على اشتراك الحائض و النفساء في أحكامهما «٣»، و قد تقدّم اشتراكهما في الاستظهار.

و لا إشكال في اشتراكهما في عدم جواز الطلاق، لدلاله الأدلّه على اشتراط كونها في الطهر «٤»، و النفساء ليست كذلك.

و أمّا كراهه وطئها بعد الانقطاع و قبل الغسل و كراهه غيره ممّا ذكره في المتن فلم يقدّم دليل معتبر على اعتبارها في حقّ النفساء، بل تبنتى على التساوى بينها و بين الحائض، و قد عرفت منعه.

نعم،

ورد فيما رواه الشيخ عن علي بن الحسن بن فضال أنّ «المراه تحرم عليها الصلاه ثم تطهر فتتوضأ من غير أن تغتسل، أفلزوجها أن يأتيها قبل أن تغتسل؟ قال: لا حتى تغتسل» «٥».

و قد حملت على الكراهه بقرينه الأخبار المجوزه، و هي مطلقه تشمل النفساء أيضاً.

(١) الوسائل ١: ٣٨٣/ أبواب الوضوء ب ١٢.

(٢) الوسائل ٢: ٢٤٤/ أبواب الجنابه ب ٣٣.

(٣) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥.

(٤) الوسائل ٢٢: ٥٣ و ٥٦/ أبواب مقدمات الطلاق ب ٢٤ و ٢٦.

(٥) الوسائل ٢: ٣٢٦/ أبواب الحيض ب ٢٧ ح ٧، [التهذيب ١: ١٦٧ / ٤٧٩]، و تقدّم [في ص ١٩٢] اعتبار طريق الشيخ إلى ابن فضال.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٩٧

.....

إلّا أنّها ضعيفه لضعف طريق الشيخ إلى ابن فضال، فالحكم بكراهه وطئها حينئذ مبني على التسامح في أدله السنن على نحو يشمل المكروهات أيضاً. و كذلك الحال في غيره من المكروهات الواقعه في كلامه (قدس سره)، فإنّها ممّا لا دليل معتبر عليه.

استدراك ذكرنا أن كراهه وطء النفساء بعد انقطاع دمها و قبل الاغتسال لم يثبت بدليل معتبر، و ذلك لأن ما دلّ على المنع عن وطئها قبل الاغتسال روايه معتبره، و هي ما رواه الشيخ عن ابن فضال بطريق معتبر، و قد دلّت على أنّ النفساء يغشاها زوجها يأمرها فتغتسل ثم يغشاها إن أحب «١».

و ما ادعى دلالته على جوازه قبل الاغتسال فهو روايتان كلتاهما عن الشيخ عن ابن فضال، و في إحداهما عبد الله بن بكير عن بعض أصحابنا عن علي بن يقطين عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا انقطع الدم و لم تغتسل فليأتها زوجها إن شاء» «٢».

و في الأخرى

عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله (عليه السلام) من غير واسطه، ولأجلهما حمل المنع في الروايه المانع على الكراهه جمعاً بينهما كما صنعوا في الحيض مثل ذلك.

إلّا أنّ الروائتين ضعيفتان، أمّا الاولى فلأنّ الشيخ رواها عن ابن فضال بطريق معتبر إلّا أنّها ضعيفه بالإرسال. و أمّا الثانيه فلأنّ الشيخ رواها عن ابن فضال بطريقه الضعيف الذي فيه ابن عبدون و ابن الزبير.

هذا على أنّهما إنّما وردتا في الحائض. و أمّا ما صنعه صاحب الوسائل (قدس سره) من نقلهما في النفساء فلم يظهر لنا وجهه، فإنّ الروائتين اشتملتا على ضمير «ها» من غير تصريح بالحائض و لا النفساء، و إنّما قلنا باختصاصهما بالحائض من

(١) الوسائل ٢: ٣٩٥/ أبواب النفاس ب ٧ ح ١ التهذيب [١: ١٧٦/ ٥٠٥]. و تقدّم وجه اعتباره في أوّل هذه المسأله.

(٢) الوسائل ٢: ٣٩٥/ أبواب النفاس ب ٧ ح ٢، الاستبصار ١: ١٣٥/ ٤٦٤، التهذيب ١: ١٦٦/ ٤٧٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ١٩٨

و كذا في استحباب الوضوء في أوقات الصلاه و الجلوس في المصلّى و الاشتغال بذكر الله بقدر الصلاه، و ألحقها بعضهم بالحائض في وجوب الكفاره إذا وطأها، و هو أحوط لكنّ الأقوى عدمه (١).

جهه أنّ الشيخ نقلهما في الحائض و استدلّ بهما على جواز وطئها قبل الاغتسال، و هو قرينه اختصاصهما بالحائض.

ثمّ لو أبيت عن ذلك فالروائتان مجملتان، لعدم الدليل على ورودهما في الحائض أو في النفساء فلا يبقى مجال للاستدلال بهما على الجواز ليجمع بينهما و بين الخبر المانع بحمله على الكراهه كما في الحيض، فالحكم بالكراهه لا دليل عليه.

و لكنّا مع ذلك أي مع اعتبار دليل المنع نلتزم بجواز وطئها قبل الاغتسال كما

فى الحائض لا- على كراهه، و ذلك لما ذكرناه فى مبحث الحيض من جريان السيره بين أصحاب الأئمه (عليهم السلام) و المتدينين على و طء الحائض و النفساء قبل الغسل و ذلك لأنّ الإمام و الجوارى كانت متداوله فى تلك الأعصار من غير شبهه، و قد كانت جمله منهن نصرانيه أو مجوسيه أو غيرهما من الفرق و الأديان، و هنّ لا يغتسلن بعد الحيض و النفساء، و لو اغتسلن فلا يصحّ منهنّ الاغتسال، و مع ذلك لا نحتمل اجتنابهم عن الإمام بعد رؤيتهنّ الحيض مرّه أو ولادتهنّ كذلك، لعدم اغتسالهنّ أو بطلانه و بهذه السيره نحكم بجواز وطئهما قبل الاغتسال.

إلحاق النفساء بالحائض فى وجوب الكفّاره بوطنها

(١) ألحق بعضهم النفساء بالحائض فى وجوب الكفّاره إذا وطئها زوجها، و المصنف استقوى عدم الإلحاق و إن كان أحوط، مع أنّه (قدس سره) التزم بالإلحاق فى غيرها و من ثمه حكم على النفساء بحرمة الدخول فى المسجدين و المكث فى المساجد و غير ذلك، مع أنّه لم يقدّم دليل معتبر على حرمة ذلك على النفساء.

و الصحيح ما أفاده (قدس سره)، لعدم إمكان الإلحاق فى الكفّاره و إن قلنا بالإلحاق فى غيرها، و ذلك لأنّ العمده فى الإلحاق هو الإجماع و ما دلّ على أنّها الحائض

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ١٩٩

[٨٢٠] مسأله ١١: كيفيه غسلها كغسل الجنابه (١)

سواء «١» كما مرّ، لضعف الروايه الثانيه المستدل بها على الإلحاق «٢» من حيث الدلاله أو بحسب الدلاله و السند كما مرّ.

و النظر فى كلمات الأصحاب و التأمّل فيها يشهد على أن مرادهم من التساوى بينهما إنّما هو فى الأحكام المرتبه على الحائض، و أن ما يحرم عليها يحرم عليها و ما يجب عليها يجب عليها و ما

يكره لها يكره لها وهكذا، وكذلك الروايه دلت على تساويهما في وجوب الغسل لكلّ صلاتين و نحوه ممّا ذكر في الروايه.

و أمّا التساوى من حيث وطء الزوج في الحكم المتعلق بغير النفساء و أن زوج النفساء كزوج الحائض في ترتب الكفاره على وطئه فهو أمر أجنبي عن مفاد كلماتهم و عن الروايه و لم يقدّم عليه دليل.

نعم، لو قلنا بالتساوى لم يجز للنفساء التمكين لزوجها كالحائض، إلّا أن زوجها إذا كان مجنوناً أو صغيراً أو أجبرها على الوطء و جب عليه الكفاره أو استحبت، و هو حكم آخر مترتب على الحائض دون النفساء و يحتاج إلى دليل.

و على الجملة: إنّ الحكم بالكراهه أو الوجوب أو الاستحباب في تلك الموارد مبنى على الإلحاق، و قد عرفت أنه لا دليل معتبر عليه.

كيفية غسل النفساء

(١) لأنّ الغسل كالوضوء له طبيعه واحده لا تختلف بحسب مواردّها و أقسامها فكما أنّ الوضوء غسلتان و مسحتان في جميع الموارد كذلك الغسل هو عبارته عن صبّ الماء على الرأس و البدن على الكيفية المتقدّمه في غسل الجنابه حسبما يستفاد من الأخبار (٣).

(١) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢: ٣٣٣/ أبواب الحيض ب ٣٠ ح ١٣.

(٣) الوسائل ٢: ٢٢٩/ أبواب الجنابه ب ٢٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٠٠

إلّا أنّه لا يغنى عن الوضوء «١»، بل يجب قبله أو بعده كسائر الأغسال (١).

فصل في غسل من الميّت

إشاره

يجب بمس ميث الإنسان بعد برده و قبل غسله (٢)

من دون فرق بين مواردھا، فإن ورود الكيفيه في غسل الجنابه لا يقتضى اختصاص الكيفيه به كما ذكرناه في غسل الحيض، لأنّ
الغسل أمر معهود في الأذهان، فإذا أمر به في أى مورد استفيد منه

تلك الكيفيه من دون فرق بين مواردھا.

هل يغنى غسل النَّفاس عن الوضوء؟

(١) الكلام في إغناء غسل النَّفاس عن الوضوء هو الكلام بعينه في إغناء غسل الحيض عنه، وحيث إننا بنينا على إغناء كل غسل عن الوضوء فلا- مناص من الالتزام بإغناء غسل النَّفاس عنه أيضاً و إن كان التوضؤ أحوط، و إذا أراد الاحتياط بالتوضؤ فليتوضأ قبل الاغتسال حتّى لا يحتمل كونه بدعه بعد الاغتسال.

□
هذا تمام الكلام في النَّفاس و الحمد لله رب العالمين.

فصل في غسل مسّ الميّت

(٢) وجوب غسل مسّ الميّت متسالم عليه بين الأصحاب، و هل وجوبه نفسى أو شرطى يأتي عليه الكلام عند تعرّض الماتن له إن شاء الله.

و لا يحتاج في الاستدلال على وجوبه إلى التسالم و الاتفاق، لدلاله جمله من

(١) الظاهر إغناؤه عنه و كذا غيره من الأغسال إلّا غسل الاستحاضه المتوسّطه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٠١

.....

الروايات الصحيحه المتضافره على وجوبه بالسنة مختلفه، ففي بعضها: «و لكن إذا مسّه بعد ما يبرد فليغتسل» «١» و فى أخرى: «إذا مسست جسده حين يبرد فاعتسل» «٢» و فى ثالثه: «فإذا برد فعليه الغسل» «٣» و فى رابعه: «إذا أصاب يدك جسد الميّت قبل أن يغسل فقد يجب عليك الغسل» «٤» إلى غير ذلك من الأخبار الصريحه فى الوجوب.

و مع ذلك حكى عن السبزوارى فى الذخيره قوله بعد نقل جمله من الروايات: و لا يخفى أنّ الأمر و ما فى معناه فى أخبارنا غير واضح الدلاله على الوجوب، فالاستناد إلى هذه الأخبار فى إثبات الوجوب لا يخلو عن إشكال «٥».

و تعبيره بلا يخفى يدل على أن عدم دلاله الأخبار على الوجوب كأنه من الأمور الواضحه، مع أنّ الأخبار كما عرفت

مصرحه بالوجوب بمختلف أنحاء صيغ الوجوب و قلّ مسأله ترد فيها النصوص المصرحه بالوجوب مثل المقام، فما العدى دعاه إلى الإشكال و الاستشكال فى دلالتها و الله العالم به، و هذا منه (قدس سره) على دقته و تحقيقه غريب، هذا.

و نسب إلى السيد المرتضى (قدس سره) استحباب الغسل من مسّ الميّت «٦» و استدللّ غيره له بوجوه:

الوجوه المستدل بها على استحباب غسل المسّ منها: أنّه ذكر فى سياق جملة من المندوبات و أنّه «اغتسل للفطر و الأضحى و الجمعة

(١) الوسائل ٣: ٢٨٩/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ١.

(٢) الوسائل ٣: ٢٩٠/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ٣.

(٣) الوسائل ٣: ٢٩٠/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ٤.

(٤) الوسائل ٣: ٢٩٠/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ٥ و غيرها من روايات الباب.

(٥) حكاة عنه فى الحدائق ٣: ٣٣٠/ فى غسل المسّ و راجع الذخيره: ٩١ السطر ٣٠/ الأمر الأوّل غسل المسّ.

(٦) نسبه إليه فى الذخيره: ٩١ و راجع جمل العلم و العمل: ٢٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٠٢

.....

و إذا مسست ميتاً «١»، و قد ذكر فى بعض النصوص أنّ الفرض منها غسل الجنابه «٢».

و يدفعه: ما ذكرناه فى محله «٣» من أنّ الوجوب ليس مدلولاً لصيغه الأمر، و إنّما هى تدلّ على الطلب الجامع بين الوجوب و الاستحباب، و إنّما يستفاد الوجوب من عدم قيام القرينه على الترخيص فى الترك، كما أنّ الاستحباب يستفاد من قيامها على الترخيص فى الترك، و حيث قامت القرينه على الوجوب فى غسل مسّ الميّت حكمنا بوجوبه دون غيره، و هذا لا يستلزم استعمال الصيغه فى معنيين بل معناها واحد كما مرّ.

على أنّا لو سلمنا ذلك

فغايه ما يستفاد من ذلك أنّ الصيغَه لم تستعمل في الوجوب، و أمّا أنّها استعملت في الاستحباب فهو محتاج إلى الدليل، و عليه فالروايه لا تدلّ على وجوب الغسل كما لا تدلّ على استحبابه لتعارض سائر الأخبار.

□
و أمّا ما ورد في بعضها من أنّ الفرض غسل الجنابه ففيه أنّ الفرض بمعنى ما أوجه الله تعالى في كتابه في قبال السنّه التي هي بمعنى ما أوجه النبيّ (صلّى الله عليه و آله و سلم) و الأئمه (عليهم السلام)، و غسل الجنابه قد أمر به في موردين من الكتاب، و هما قوله تعالى وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا «٤» و قوله تعالى إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا «٥» و هذا بخلاف غسل مسّ الميّت و نحوه.

و قد ورد في صحيحه زواره الدالّه على أنّ الصلاه لا تعاد إلّا من خمس ... «٦» أنّ التشهد سنّه أي واجب أوجه النبيّ و الأئمه (عليهم السلام) و غير مذکور في الكتاب

(١) الوسائل ٣: ٣٠٣/ أبواب الأغسال المسنونه ب ١، ٢٩٧/ أبواب غسل المسّ ب ٤ ح ٢. (نقل بالمضمون).

(٢) الوسائل ٣: ٣٠٣/ أبواب الأغسال المسنونه ب ١.

(٣) محاضرات في أصول الفقه ٢: ١٣١.

(٤) المائده ٥: ٦.

(٥) النساء ٤: ٤٣.

(٦) الوسائل ٦: ٤٠١/ أبواب التشهد ب ٧ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٠٣

.....

العزیز، فليس «سنّه» في قبال «واجب» كما توهم.

□ □
و منها: ما ورد من السؤال عن أن أمير المؤمنين (عليه السلام) هل اغتسل حين غسل رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم) عند موته؟ فأجابه الصادق (عليه السلام): النبيّ (صلّى الله عليه و آله و سلم) طاهر مطهر، و لكن فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) و

جرت به السنّه «١». لدلالاتها على أن غسل مسّ الميّت لم يكن واجباً قبل فعل أمير المؤمنين (عليه السلام)، وإنّما فعله و جرت به السنّه فهو أمر مستحب.

و فيه أوّلاً: أنّ الروايه ضعيفه السند، لأنّ الشيخ رواها في التهذيب في موضعين:

أحدهما: باب الأغسال الواجبه و المندوبه «٢»، عن محمّد بن الحسن الصفار عن محمّد بن عيسى عن القاسم بن الصيقل «٣»، من الأغسال المفترضات و المندوبات.

و ثانيهما: في آخر باب الزيادات من تلقين المحتضرين، عن الصفار عن محمّد بن عيسى العبيدي عن الحسين بن عبيد «٤».

و هما ضعيفتان، الاولى بالقاسم بن الصيقل، و الثانيه بالحسين بن عبيد كما في نسخه التهذيب، و أمّا الحسن بن عبيد كما في الوسائل فلم يذكر في الرجال أصلاً.

و أمّا ما في الوسائل من نقل الروايه عن الشيخ بطريقتين، أحدهما بطريق الصفار عن محمّد بن عيسى المتقدم، و ثانيهما عن المفيد عن أحمد بن محمّد عن أبيه عن الصفار عن محمّد بن عيسى ... فلم نقف على طريقه الثاني في التهذيب.

و ثانيّاً: أنّ الروايه غير تامّه من حيث الدلاله، إذ لم تدلّ على أن كونه سنّه معلول لفعل أمير المؤمنين (عليه السلام)، بل جرى السنّه و فعله (عليه السلام) في عرض واحد، بمعنى أنّه أتى به و جرى به السنّه، حيث لم يقل فعله فجرى به السنّه بل قال: «فعل و جرت به السنّه».

(١) الوسائل ٣: ٢٩١/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ٧.

(٢) التهذيب ١: ١٠٧/ ٢٨١.

(٣) في الاستبصار [١: ٩٩/ ٣٢٣] و في بعض نسخ التهذيب القاسم الصيقل.

(٤) التهذيب ١: ٤٦٩/ ١٥٤١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٠٤

.....

أمراً مفروغاً عنه في تلك الأزمنة، و من هنا لم يسأل الراوى عن أصل وجوبه، و إنما سأل عن اغتسال على (عليه السلام) عن مسه بدن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) خاصه، لأنه طاهر مطهر و لا-قذاره فيه لتسرى إلى على (عليه السلام) و يجب عليه الاغتسال.

□
أضف إلى ذلك أننا لو سلمنا دلالتها على استحباب الغسل فهي مختصه بمثل بدن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) الذي كان طاهراً مطهراً، هب أن في مس كل بدن طاهر مطهر كأبدان الأئمه (عليهم السلام) يستحب الاغتسال و لا يجب، و أما في من مس بدن الميت الذي ليس بطاهر و لا مطهر فلا يستفاد منها استحباب الغسل فيه أيضاً.

و منها: التوقيع المروى في الاحتجاج في إمام صلاه حدث عليه حدث و أنه يؤخر و يتقدم بعض المأمومين و يتم صلاتهم: أن من مسه ليس عليه إلا غسل اليد «١»، حيث دل على عدم وجوب الغسل من مس الميت.

و يدفعه أولاً: أنها ضعيفه السند، لما ذكرناه غير مره من أن الطريق إلى الاحتجاج لم تثبت وثاقته.

و ثانياً: أن وجوب الغسل من المس إنما هو بعد برده لا مع حرارته، و الإمام الميت لا يبرد بدنه بعد موته بدقيقه أو نصفها أى حال مسه ليؤخره، فإن الصلاه يعتبر فيها الموالاه فلا مناص من تأخيره في زمان قليل، و لا يبرد بدنه حالئذ.

و يوضح ما ذكرناه التوقيع الثانى المروى في الاحتجاج، حيث قال: «و كتب إليه و روى عن العالم أن من مس ميتاً بحرارته غسل يده و من مسه و قد برد فعليه الغسل و هذا الميت في هذه الحال لا يكون إلا»

بحرارته فالعمل في ذلك على ما هو؟ ولعله ينحيه بشيابه ولا يمسه، فكيف يجب عليه الغسل؟ التوقيع: إذا مسه على هذه الحال لم يكن عليه إلّا غسل يده» (٢) حيث إنّها ناظره إلى الرواية الأولى و شارحه لها، و أن

(١) الوسائل ٣: ٢٩٦/ أبواب غسل المسّ ب ٣ ح ٤. الاحتجاج ٢: ٥٦٤.

(٢) الوسائل ٣: ٢٩٦/ أبواب غسل المسّ ب ٣ ح ٥. الاحتجاج ٢: ٥٦٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٠٥

دون ميت غير الإنسان (١)

مسّ الميّت في حاله الحراره لا- يوجب إلّا غسل اليد دون الاغتسال، و من هنا ورد أنّ الصادق (عليه السلام) كان يقبل ولده إسماعيل بعد موته، و قيل له إنّّه يوجب الغسل قال (عليه السلام) إنّما ذاك إذا برد «١».

و قد استدللّ للسيد (قدس سره) بروايه عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي (عليه السلام) «قال: الغسل من سبعة: من الجنابه و هو واجب، و من غسل الميّت، و إن تطهّرت أجزأك» «٢».

بدعوى أن ذيلها يدل على كفايه تطهير البدن في مسّ الميّت من غير حاجه إلى الاغتسال.

و فيه مضافاً إلى تشويش الروايه دلالة، لعدم استعمال التطهّر في تطهير البدن و من المحتمل أن يراد به الاغتسال من مسّ الميّت و أنّه يجزئ عن الوضوء، لأنّ التطهّر استعمال في الاغتسال كما في قوله تعالى وَ إِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا «٣» أنّها مخدوشه سنداً بالحسين بن علوان، لأنّه عامى لم يوثق «٤»، بل قد يناقش في عمرو بن خالد أيضاً، إذ لم يوثقه سوى ابن فضال، و قد وقع الكلام في توثيقه، إلّا أنّ الصحيح أنّه موثق و لا بأس بتوثيق ابن فضال «٥».

فتحصل

أنه لم يَقم دليل على استحباب غسل مسِّ المَيِّت، فتبقى الأدلَّة المتقدِّمه الدالَّة على الوجوب سليمة عن المعارض.

عدم وجوب الغسل بمس ميت غير الإنسان

(١) لجملة من النصوص كصحيحه محمَّد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام)

(١) الوسائل ٣: ٢٩٠/ أبواب غسل المسِّ ب ١ ح ٢.

(٢) الوسائل ٣: ٢٩١/ أبواب غسل المسِّ ب ١ ح ٨.

(٣) المائدة ٥: ٦.

(٤) رجوع (دام ظلُّه) عن ذلك في معجم الرِّجال ٧: ٣٤/ الرقم [٣٥٠٨] و بنى على وثاقته.

(٥) على أن عمرو بن خالد ورد في أسانيد كامل الزيارات أيضاً فلاحظ.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٠٦

أو هو قبل برده (١) أو بعد غسله (٢)

«في رجل مسَّ ميتة أ عليه الغسل؟ قال (عليه السلام): لا، إنَّما ذلك من الإنسان» (١) و غيرها. فمس ميتة غير الآدمي إنَّما يوجب الغسل إذا كانت الملاقاه مع رطوبه، و قد تقدم الكلام في ذلك في بحث نجاسة الميتة، لذهاب بعضهم إلى وجوب الغسل بملاقاتها و لو كانت من غير رطوبه أيضاً كما مرَّ في محلِّه (٢).

عدم وجوب الغسل بالمس قبل برد المَيِّت

□

(١) للنصوص كصحيحه إسماعيل بن جابر «قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) حين مات ابنه إسماعيل الأكبر فجعل يقبله و هو ميت، فقلت: جعلت فداك أ ليس لا- ينبغي أن يمسَّ المَيِّت بعد ما يموت و من مسَّه فعليه الغسل؟ فقال: أمَّا بحرارته فلا- بأس، إنَّما ذاك إذا برد» (٣) و غيرها من الروايات. و لعله ممَّا لا كلام فيه و إنَّما وقع الكلام في مسَّه و قد برد بعض جسده دون تمامه، و يأتي عليه الكلام بعد قليل إن شاء الله.

عدم وجوب الغسل بالمس بعد غسله

(٢) و ذلك للنصوص أيضاً،

منها صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: مسّ الميّت عند موته و بعد غسله و القبلة ليس بها بأس» «٤» و غيرها.

□
و أما موثقه عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «يغتسل الذي غسل الميّت و كل من مسّ ميّتاً فعليه الغسل و إن كان الميّت قد غُسل» «٥» فهي إنّما تدلّ على

(١) الوسائل ٣: ٢٩٩/ أبواب غسل المسّ ب ٦ ح ١.

(٢) شرح العروه ٢: ٤٦١.

(٣) الوسائل ٣: ٢٩٠/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ٢.

(٤) الوسائل ٣: ٢٩٥/ أبواب غسل المسّ ب ٣ ح ١.

(٥) الوسائل ٣: ٢٩٥/ أبواب غسل المسّ ب ٣ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٠٧

و المناط برد تمام جسده، فلا يوجب برد بعضه و لو كان هو الممسوس (١).

و جوب الغسل حتّى بعد غسل الميّت بالظهور، فنرفع اليد عن ظهوره بالنصوص المصرحة بعدم الوجوب إذا مسّه بعد تغسيه.

و بذلك نحمل الموثقه على الاستحباب، فالإغتسال من المسّ بعد تغسيل الميّت الممسوس أحد الأغسال المستحبّة.

□
و بهذا يظهر الجواب عمّا استدلّ به على وجوب الغسل مطلقاً كحسنة حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: من غُسل ميّتاً فليغتسل، و إن مسّه ما دام حازراً فلا غسل عليه، و إذا برد ثمّ مسّه فليغتسل، قلت: فمن أدخله القبر؟ قال: لا غسل عليه، إنّما يمسّ الثياب» «١» و غيرها ممّا هو بهذا المضمون.

نظراً إلى أن مسّ الميّت بعد غسله لو لم يكن موجباً للإغتسال فما معنى تعليقه (عليه السلام) عدم وجوب الغسل بأنّه مسّ ثياب الميّت، فإن معناه أنّه لو مسّه ببدنه لوجب عليه الإغتسال.

و الجواب عنه أنّها و إن كانت ظاهره في ذلك إلّا أنّ

الظهور يرفع عنه اليد بالنصوص المصرحة بالعدم و تحمل على استحباب غسل المسّ إذا مسّ بعد الاغتسال.

و هذا هو الصحيح فى الجواب، لا حمل الروايه على مورد لم يغسل الميّت حين دفنه لعدم الماء، كما فى البرارى أو للنسيان أو عسياناً. و ذلك لأنّها فروض نادره، و الغالب فى الميّت حال دفنه هو تغسيله، و لا- حملها على صورته فساد تغسيله، كما عن المحقق الهمدانى «٢» (قدس سره).

ما هو المناط فى وجوب الغسل

(١) إذا برد بعض جسد الميّت دون بعضه مقتضى القاعده وجوب الاغتسال بمسّه

(١) الوسائل ٣: ٢٩٢/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ١٤.

(٢) مصباح الفقيه (الطّهارة): ٥٣٥ السطر ٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٠٨

و المعتبر فى الغسل تمام الأغسال الثلاثه (١)، فلو بقى من الغسل الثالث شىء لا يسقط الغسل بمسّه (٢) و إن كان الممسوس العضو المغسول منه (٣)

لأنّ المطلقات دلّت على وجوب الاغتسال من مسّ الميّت مطلقاً، و قد خرجنا عنها فيما إذا مسّه و هو حار بمقتضى النصوص المتقدمه، و القدر المتيقن من تلك المقيّدات ما إذا كان حارّاً بتمامه.

و أمّا إذا برد بعضه و شككنا فى وجوب الغسل بمسّه حينئذ و عدمه كما إذا لم يكن للمقيّد إطلاق، فلا مناص من أن نرجع إلى المطلقات، و هى تقتضى وجوب الاغتسال و لا محل للرجوع إلى الأصل مع وجودها.

إلّا أن ظاهر بعض المقيّدات عدم وجوب الغسل ما دام لم يبرد الميّت بتمامه، كما فى صحيحه إسماعيل بن جابر المتقدمه «١»، حيث إن ظاهر كلمه البرد برد الميّت بتمامه، إذ مع برد البعض دون بعض لا يصدق أنّ الميّت برد، و كلمه «إنّما» تفيد الحصر، و عليه تدلّ الصحيحه

على أن وجوب الغسل بالمس منحصر بما إذا برد الميِّت بتمامه.

و كذلك صحيحه على بن جعفر (عليه السلام): «و إن كان قد برد فعليه الغسل إذا مسّه» (٢) فمع عدم البرد بتمام جسد الميِّت لا غسل واجب و إن مسَّ العضو الذي قد برد.

(١) لأنه مقتضى ظهور غسل الميِّت في الأخبار المتقدمة الدالّة على وجوب غسل مسّ الميِّت إذا لم يغسل الميِّت بعد، فإن غسل الميِّت ظاهر في الغسل الشرعي المأمور به، و هو مطلق من ثلاثه أغسال.

(٢) لعدم تماميه الغسل المأمور به.

(٣) في الغسل الثالث كما إذا مسّ رأس الميِّت بعد ما غسل في الغسل الثالث و قبل تماميته، أي قبل غسل البدن في الغسل الثالث، و ذلك لعدم تماميه الغسل المأمور به.

(١) الوسائل ٣: ٢٩٠/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ٢.

(٢) الوسائل ٣: ٢٩٣/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ١٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٠٩

و يكفي في سقوط الغسل إذا كانت الأغسال الثلاثة كلّها بالماء القراح لفقد السدر و الكافور (١)، بل الأقوى كفايه التيمم «١» أو كون الغاسل هو الكافر بأمر المسلم لفقد المماثل،

ما يكفي في سقوط الغسل لدى العذر

(١) قد تقدم أن غسل مسّ الميِّت إنّما يجب فيما إذا كان المسّ قبل التغسيل و لا يجب بعده، و الغسل الواجب في الميِّت ثلاث، لأنه لا بدّ من تغسيه أوّلاً بماء السدر ثمّ بماء الكافور ثمّ بالماء القراح، فمع عدم تماميه الأغسال يكون المسّ موجباً للغسل كما مرّ. هذا في صورته التمكّن و الاختيار.

و أمّا إذا لم يوجد السدر و الكافور و غسل الميِّت بالماء القراح ثلاثاً فهل يكفي ذلك في سقوط الغسل فلا يجب بمسّه أو لا؟

الصحيح هو

السقوط، و ذلك لإطلاقات الأخبار الدالّة على عدم وجوب الغسل إذا مسّه بعد تغسيله «٢»، لأنّ ظاهرها أنّ المسّ بعد الغسل المأمور به لا- يوجب الغسل، و أنّ الغسل المأمور به يختلف باختلاف الحالات، و مع التمكن يجب تغسيل الميّت بالسدر و الكافور، و لا يجب ذلك في صورته عدم التمكن منه، لسقوط الشرط بالتعذر و اختصاصه بحال التمكن منه.

فإذا غسل بالماء القراح ثلاثاً فقد تمّ غسل الميّت المأمور به شرعاً، فلا يكون مسّه بعدئذ موجباً للغسل، لعدم التقييد في الأخبار بما إذا غسل بالسدر و الكافور، و إنّما دلّت على نفي الغسل بعد تغسيل الميّت و هذا ظاهر.

نعم، في مشروعيه التغسيل بالماء القراح ثلاثاً عند عدم السدر و الكافور أو وجوب التيمم حينئذ كلام يأتي التعرّض له في البحث عن وجوب غسل الميّت و كلامنا في المقام بعد الحكم بوجوب تغسيله بالماء القراح ثلاث مرّات.

(١) بل الأقوى عدم كفايته.

(٢) الوسائل ٣: ٢٩٥/ أبواب غسل المسّ ب ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢١٠

لكن الأحوط عدم الاكتفاء بهما (١)،

(١) إذا لم يوجد الماء أو لم يتمكن من تغسيل الميّت به فيمم فهل يجب غسل مسّ الميّت على من مسّه بعد التيمم أو لا يجب؟

الظاهر هو الوجوب، و هذا لا- لما قد يناقش به في بدلّيه التيمم عن الغسل في المقام بأنّ غاية ما ثبت من الأخبار الوارده في البدليه إنّما هو بدلّيه التراب عن الماء، لقوله (عليه السلام) ربّ التراب أو الصعيد و ربّ الماء واحد «١» و أمّا بدلّيته عن السدر و الكافور فلم تثبت بدليل، و قد عرفت أنّ الميّت يجب تغسيله بالماء القراح و بالسدر و الكافور.

و قد يجاب عن هذه المناقشه

بأن الواجب هو الغسل بالماء، و كونه بالسدر و الكافور من الشرائط، و من ثمة يشترط في الخليط أن لا يكون كثيراً على نحو يخرج الماء عن الإطلاق، فالواجب هو الغسل بالماء المطلق و إن كان له شروط نظير شرائط الغسل و الوضوء.

و فيه: أنّ المستفاد من الروايات إنّما هو بدليه التراب عن طبيعي الماء، و أمّا بدليته عن الحصّه منه و هو الماء المشروط بكونه مخلوطاً بالسدر أو الكافور فلم يَقم عليها دليل.

نعم، الماء في الأَغسال الثلاثة لا بدّ أن يكون ماءً مطلقاً كما أُفيد إلّا أنّ المأمور به بالأخره هو الحصّه الخاصّه منه مع بقائه على إطلاقه، و الأدلّه دلّت على أنّ التيمم أو التراب إنّما هو بدل عن طبيعي الماء، و لم يَقم على بدليته عن الحصّه الخاصّه منه دليل.

و الصحيح في الجواب عن هذه المناقشه أن يقال إنّ الأخبار الواردة في البدليه غير مختصّه بما دلّ على تنزيل التراب منزله الماء، فإن قوله (عليه السلام) «التيمم أحد الطهورين» «٢» مطلق، لإطلاق الطهور الثاني، فهو يعم طبيعي الماء و الحصّه الخاصّه منه كما في المقام، و مقتضاه قيام التيمم مقام التَغسيل بالسدر و الكافور أيضاً، لدلالته

(١) الوسائل ٣: ٣٧٠/ أبواب التيمم ب ١٤ ح ١٣، ١٥، ٣٤٤/ ب ٣ ح ٢، ٤ و غيرها.

(٢) الوسائل ٣: ٣٨٥/ أبواب التيمم ب ٢٣ خصوصاً ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢١١

.....

على أنّه يقوم مقام مطلق الطهور.

هذا على أنّنا لو سلمنا أنّ الأدلّه دلّت على تنزيل التراب منزله الماء أيضاً لا مانع من شمولها للمقام، لأنّ التيمم حينئذ بناءً على مشروعيه الأَغسال الثلاثة بالماء القراح و عدم انتقال الأمر إلى التيمم بدل عن

الماء المطلق و طبعى الماء، لا- أنه بدل عن الحصّه الخاصّه، فالتيمم بدل عن الأغسال الثلاثه بالماء القراح التى هى بدل عن الغسل بالسدر و الكافور، فلا إشكال من هذه الجبهه.

و على الجملة لا إشكال فى شمول أدلّه البدليه للمقام لإطلاقها.

و أمّا الاستدلال على بدليه التيمم عن غسل الميّت بروايه عمرو بن خالد «فى ميت مجدور كيف يصنع بغسله؟ قال (عليه السلام): ييمم» «١»، بدعوى دلالتها على أن من لم يمكن تغسيله يكفى التيمم فى حقّه.

فيندفع بأنّ الروايه ضعيفه السند، لوجود عدّه مجاهيل فى السند.

و دعوى انجبار ضعفها بعمل الأصحاب لأنّهم أخذوا التمثيل بالمجدور فى كلماتهم فيظن أنّهم أخذوا الحكم من تلك الروايه كما عن المحقق الهمداني «٢» (قدس سره).

مندفعه بأن ذلك لا دلالة له على استنادهم إلى الروايه، و من ثمه لم يخصصوا الحكم بالمجدور، بل ذهبوا إلى كفايه التيمم فى مطلق من لم يمكن تغسيله، و ذكروا المجدور من باب المثال و لعدم التمكن من غسله بالماء لتناثر لحمه بإصابته، مع أنّ الروايه مختصّه بالمجدور.

على أن كبرى الانجبار بعمل المشهور غير ثابتة كما ذكرنا فى محلّه «٣»، فالصحيح فى الاستدلال هو التمسك بإطلاق أدلّه البدليه كما تقدّم.

بل الوجه فى المنع عن كفايه التيمم عن وجوب غسل المسّ هو أنّ الأدلّه الوارده فى بدليه التيمم عن الماء إنّما تدل على أنّه طهور فى حقّ المتيّم و أنّه متطهر كالمطهر بالماء و لكنّه فى هذه الحال، و أمّا الشخص الآخر و أن حكم مسّه حكم المسّ بعد

(١) الوسائل ٣: ٥١٣/ أبواب غسل الميّت ب ١٦ ح ٣.

(٢) مصباح الفقيه (الطّهارة): ٣٨٥ السطر ٦.

(٣) مصباح الأصول ٢: ٢٠١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢١٢

التغسيل فهو محتاج إلى الدليل، أي محتاج إلى عنايه زائده في الكلام ولا يمكن استفادته من بدليه التيمم عن الغسل بالإضافه إلى المحدث و الميِّت.

و هذا نظير ما إذا كان بدن الميِّت متنجساً ثم ييمم، فإن أدلّه البدليه لا تدلّ على أن مسّه بالرطوبه غير موجب للتنجس، لأنّه كمس بدنه بعد التغسيل، و لعلّه ظاهر.

التسويه بين أقسام الميِّت

(١) لأنّ الأخبار الواردة في المقام الدالّه على أن من غسل الميِّت يجب عليه الاغتسال و إن لم تشمل الكافر لاختصاصها بمن يجب غسله بعد موته، و الكافر لا يغسل و لا دليل على مشروعيته في حقّه، إلّا أن من الأخبار ما يشمل المقام.

كصحيحه محمّد بن مسلم الدالّه على أن من غمض عيني الميِّت يغتسل «١»، فإن غمض العين لا يختص بالمسلم و يشمل الكافر أيضاً.

و كذا صحيحه إسماعيل بن جابر الدالّه على أن مسّ الميِّت بعد برده موجب للاغتسال «٢»، لإطلاقها و عدم اختصاصها بالمسلم و إن كان موردها هو المسلم، و كذا غيرهما ممّا دلّ على وجوب الغسل بتقبيل الميِّت «٣»، فإنّها مطلقه تعم الكافر لا محاله.

و أمّا الأخبار الأخرى فغايتها أنّها لا تدلّ على وجوب الغسل بمسّ الكافر الميِّت لا أنّها تدلّ على عدم الوجوب.

و أمّا ما حكى عن العلّامة (قدس سره) من أن مسّ الكافر كمس ميته البهيمه «٤».

ففيه: أنّه يشبه كلام العامه لأنّه قياس، فإن عدم وجوب الاغتسال من مسّ البهيمه لا يستلزم عدم وجوبه في مسّ ميت الإنسان، و هما أمران أحدهما غير الآخر

(١) الوسائل ٣: ٢٨٩/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ١.

(٢) الوسائل ٣: ٢٩٠/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح

(٣) الوسائل ٣: ٢٩٣/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ١٥.

(٤) حكاة عنه في المستمسك ٣: ٤٧٠/ في غسل المسّ و راجع المنتهى ٢: ٤٥٨/ في غسل المسّ. (لكنّه ليس فيه هذا التعليل).

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢١٣

و الكبير و الصغير (١) حتّى السقط (٢) إذا تمّ له أربعة أشهر، بل الأحوط الغسل بمسّه و لو قبل تمام أربعة أشهر أيضاً و إن كان الأتقوى عدمه.

و إن كان الكفار كالبهائم حقيقه بل هم أضل سبيلاً، إلّا أن حكمهما مختلف، و من ثمة يجوز و طء الكافر دون البهيمة.

مضافاً إلى أنّه اجتهاد في قبال النص، لدلاله الأخبار المتقدمه بإطلاقها على وجوب الغسل بمس ميت الكافر أيضاً، و دلالتها على عدم وجوب الغسل بمس الميّت الحيواني كما تقدم، فالقياس مع الفارق.

(١) لإطلاق الأخبار، فإنّ الموضوع لوجوب غسل المسّ إنّما هو مسّ الميّت الإنساني بلا فرق في ذلك بين الصغير و الكبير.

(٢) أي إذا ولجته الروح، و ذلك لصدق الميّت الإنساني عليه، و هو ظاهر.

و إنّما الكلام في السقط الذي لم تتم له أربعة أشهر، أي قبل ولوج الروح فيه، هل يوجب مسّه الغسل أو لا يوجبه؟

فيه خلاف بين الأعلام، و الصحيح عدم وجوب الغسل بمسّه، لأنّ الموضوع كما مرّ هو مسّ الميّت الإنساني، و إنّما يصدق الميّت فيما إذا سبقته الروح و الحياه، فالمراد به خصوص الميّت بعد الحياه لا مطلق ما لا روح فيه، فلا يصدق الميّت على السقط قبل ولوج الروح فيه.

و يؤيّده ما رواه الصدوق في العلل عن ابن شاذان و عن محمّد بن سنان عن الرضا (عليه السلام) «إنّما أمر من يغسل الميّت بالغسل لعلّه الطهاره ممّا أصابه من نضح الميّت، لأنّ الميّت

إذا خرج منه الروح بقي منه أكثر آفته» (١).

لدلالته على أنّ الميّت الذي يجب الغسل بمسّه هو الميّت الذي له روح تخرج منه دون الميّت الذي لا روح له من الابتداء.

نعم، يبقى الكلام في أنه إذا لم تصدق الميتة أو الميّت على ما لا روح فيه من

(١) الوسائل ٣: ٢٩٢/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ١١، ١٢. علل الشرائع: ٩/ ٢٦٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢١٤

.....

الابتداء، فبأي وجه تحكمون على السقط بالنجاسة حينئذ، لعدم كونه ميتة على الفرض، مع أن نجاسته ممّا لا خلاف فيه.

إلّا أنّا قدّمنا في مبحث النجاسات «١» أن موضوع الحكم بالنجاسة لا يختص بالميتة لأنّ الجيفه أيضاً نجسه، فالموضوع أعم من الميتة، لما في بعض الأخبار من النهي عن التوضؤ بالماء العذّي تغيرت ريحه بريح الجيف «٢». ولا إشكال في أنّ السقط قبل ولوج الروح فيه يصدق عليه الجيفه، بل هو من أظهر مصاديقها، فهو نجس من هذه الجهة.

و أمّا الاستدلال على نجاسته بأنّه من القطعات المبانه من الحي و القطعه المبانه بحكم الميتة و نجسه، فمندفع بأنّ الظاهر من القطعه المبانه كون الشئ المبان قبل أن يبان جزءاً من الحيوان، و من الظاهر أنّ السقط و الولد ليسا جزءاً من الأم، لأنّ حالهما حال البيضه في بطن الدجاجة، فالبطن وعاء للسقط ليس هو جزءاً من بدن الام، فلا يصدق عليه عنوان القطعه المبانه من الحي.

على أنّه لو كان من القطعات المبانه من الحي لزم الالتزام بوجود غسل المسّ بمسّه بناءً على ما هو المشهور من أنّ القطعه المبانه من الحي إذا كانت مشتمله على العظم و جب الغسل بمسّه، و السقط قبل تمام أربعه أشهر مشتمل على

العظم، و المفروض أننا لا نلتزم بوجوب الغسل بمسّه.

و يؤيد ما ذكرناه اتفاقهم على نجاسه الجنين كما تقدم، لأنه يؤكد كون الموضوع في الحكم بالنجاسه أعم من الميتة كما مرّ.
و أمّا ما استدللّ به المحقق الهمداني (٣) (قدس سره) على نجاسه السقط حينئذ بالأخبار الدالّة على أن ذكاه الجنين ذكاه أمّه «٤»،
بتقريب أنّها تدل على أنّ الجنين قابل للتذكيه و أنّه مذكيّ عند تذكيه أمّه، فإذا لم تقع عليه التذكيه و لم يذك أمّه فهو ميتة، إذ

(١) في شرح العروه ٢: ٤٦٠.

(٢) الوسائل ١: ١٣٧/ أبواب الماء المطلق ب ٣.

(٣) مصباح الفقيه (الطّهارة): ٥٣٨ السطر ٢٧.

(٤) الوسائل ٢٤: ٣٣/ أبواب الذبائح ب ١٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢١٥

٨٢١ مسأله ١: في الماسّ و الممسوس لا فرق بين أن يكون ممّا تحله الحياه أو لا

كالعظم و الظفر (١)، و كذا لا فرق فيهما بين الباطن و الظاهر (٢)

لا- واسطه بين الميتة و غير المذكي واقعاً، و بعبارة اخرى إنّها تدل على أنّ الأم إذا ذبحت فجنينها أيضاً طاهر محلل الأكل،
لكفايه ذبح الأم في تذكيه الجنين، و أمّا إذا لم تذبح الام فخرج جنينها فهو ليس بمذكي و لا يجوز أكله، فإذا لم يكن مذكي
فهو ميتة لعدم الواسطه بينهما واقعاً، و مع كونه ميتة لا بدّ من الحكم بنجاسته.

ففيه: أنّ الميتة و المذكي قسمان للحيوان أي لما هو حي، لأنّه قد يكون ميتة و قد يكون مذكي، و أمّا ما لا حياه له فهو خارج
عن المقسم و لا يتصف بشيء منهما، و غير المذكي إنّما يكون ميتة في الحيوان المذكي هو مقسم للمذكي و الميتة، لأنّه إذا لم
يكن مذكي فهو ميتة، لا فيما لا ينقسم إليهما و ليس كل ما هو غير مذكي ميتة.

و الروايه

المذكوره لا- نظر لها إلّا إلى إثبات أن ذكاه الام كافيه فى تذكيه الجنين، و أمّا أنه إذا لم تذكر الام فخرج جنيها فهو ميتة فلا نظر للروايه إليه بوجه، فالصحيح فى الاستدلال على نجاسته ما ذكرناه.

ما لا تحله الحياه كما تحله فى الماسّ و الممسوس

(١) لإطلاق النصوص «١»، لأنّ الموضوع فيها مسّ الميّت الإنسانى، و هذا كما يصدق بمس ما تحله الحياه منه كذلك يصدق بمس ما لا تحله الحياه.

الباطن كالظاهر فيهما

(٢) كما إذا أدخل إصبعه فى فم الميّت أو أنفه أو أدخل إصبع الميّت فى فمه أو أنفه و ذلك لإطلاق الأخبار الداله على أن موضوع وجوب الغسل مسّ الميّت الإنسانى و هذا لا يفرق فيه بين مسّ الباطن و الظاهر.

(١) الوسائل ٣: ٢٨٩/ أبواب غسل المسّ ب ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢١٦

نعم المسّ بالشعر لا يوجب، و كذا مسّ الشعر «١» (١).

المسّ بالشعر كمس الشعر لا أثر له

(١) بمعنى أنه يعتبر فى وجوب الغسل مسّ البدن بالبدن، و أمّا إذا مسّ شعر الميّت ببدنه أو مسّ بدن الميّت بشعره فلا يجب عليه الاغتسال.

و ما أفاده (قدس سره) فيما إذا لم يصدق مسّ الميّت بمسّ الشعر و إن كان صحيحاً كما إذا كان شعره أو شعر الميّت طويلاً جداً بحيث يحسب عرفاً كالشئ المنفصل المغاير للبدن، فإن مسّه أو المسّ به لا يكون من مسّ الميّت بوجه.

و أمّا إذا كان الشعر فى الماسّ أو الميّت الممسوس متعارفاً بحيث يصدق عرفاً بمسّه مسّ الميّت فلا يمكن المساعده على ما أفاده (قدس سره).

لأنّ الموضوع فى الروايات هو مسّ الميّت الإنسانى، و هو متحقق فى المقام و كون الشعر ممّا لا تحله الحياه لا

يمنع عن صدق المسّ ووجوب الغسل به، كما التزم هو (قدس سره) بذلك حيث ذكر أنّ الماس و الممسوس لا فرق بين أن يكون ممّا تحله الحياه أو لم يكن.

نعم، في بعض الروايات كصحيحتي الصفّار و عاصم بن حميد: «إذا أصاب يدك جسد الميّت» «٢»، أو «إذا مسست جسده...» إلخ «٣»، و الجسد لا يشمل الشعر.

و الاستدلال بذلك لو تمّ فهو إنّما يدل على أن مسّ شعر الميّت لا يوجب الغسل و أمّا مسّ بدنه بالشعر فهو من مسّ جسد الميّت، فلا تدل على عدم وجوب الغسل فيه، لأنّه من مسّ الميّت بجسده.

على أنّ الاستدلال بها غير تام، لأنّ المراد به هو مسّ بدنه لأنّ الإنسان مركب من النفس و البدن فالمراد بالجسد و هو غير النفس هو البدن في مقابل المسّ بالثوب.

(١) وجوب الغسل يدور مدار صدق المسّ عرفاً و يختلف ذلك باختلاف الشعر طولاً و قصرأ.

(٢) الوسائل ٣: ٢٩٠/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ٥.

(٣) الوسائل ٣: ٢٩٠/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢١٧

٨٢٢ مسأله ٢: مسّ القطعه المبانه من الميّت أو الحي إذا اشتملت على العظم

(١) يوجب الغسل «١» دون المجرد عنه،

و ممّا يؤكّد ذلك ما ورد في صحيحه الصفّار من التقابل بين مسّ ثوب الميّت و بدنه، حيث سأل فيها عن رجل أصاب يده أو بدنه ثوب الميّت ... هل يجب عليه غسل يديه أو بدنه؟ فوَّع (عليه السلام): إذا أصاب يدك جسد الميّت قبل أن يغسل فقد يجب عليك الغسل، و الجسد في مقابل الثوب إنّما هو البدن، و البدن يعم الشعر أيضاً كما تقدّم.

مسّ القطعه المبانه

(١) لا فرق في وجوب الغسل بالمسّ بين كون الميّت تام الأجزاء و ناقصها، كما إذا

قطعت يده، و لا بين كونه ذا لحم و عدمه كما إذا تناثر لحمه و بقيت عظامه متصله غير متلاشيه حتى يصدق عليه الميِّت، و هذا كله للإطلاق و صدق مسّ الميِّت بمسّه، و إنّما يجب الغسل فيما لو مسّ القطعه من الإنسان بعد برودتها و قبل تغسيل الميِّت، لأنّ القطعه لا تزيد على الجسد و قد عرفت أن مسّ جسد الميِّت بحرارته أو بعد تغسيه لا يوجب الاغتسال.

و إنّما الكلام يقع في مسّ القطعه المبانه من الإنسان و أنّه هل يوجب الغسل أو لا يوجبه؟

و الكلام يقع في مقامين:

مسّ القطعه المّبانه من الحي المقام الأوّل: في مسّ القطعه المبانه من الحي، و المشهور فيه الوجوب أى يجب غسل المسّ بمسّها، و قد استدللّ له بالإجماع المحكى عن الشيخ في الخلاف «٢» و بمرسله

(١) على الأحوط.

(٢) حكاه عنه في المستمسك ٣: ٤٧٢/ في غسل المسّ و راجع الخلاف ١: ٧٠١/ كتاب الجنائز المسأله [٤٩٠].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢١٨

.....

أيوب بن نوح عن أبي عبد الله (عليه السلام) «إذا قطع من الرجل قطعه فهي ميتة» «١». و بروايه الجعفي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال «سألته عن مسّ عظم الميِّت، قال: إذا جاز سنه فليس به بأس» «٢».

و لا يصلح شيء منهما للاستدلال به.

أمّا الإجماع فهو إجماع منقول لا اعتبار به مطلقاً و لا سيما في الإجماعات المنقوله عن الشيخ (قدس سره)، على أنّ الإجماع لم يتحقق في نفسه، لما عن المحقق في المعبر من أنّ العمل بالروايه قليل، و دعوى الشيخ في الخلاف الإجماع لم يثبت. «٣» و من الواضح أن شهاده مثل المحقق بعدم تحقق الإجماع يوهن دعوى الإجماع، و هو

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، موسوعه الإمام الخوئي، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئي؛ ج ٨، ص: ٢١٨

و أما الروايه الأولى فهي ضعيفه بالإرسال، و أما الروايه الثانيه فهي أيضاً كذلك، إذ قد وقع في سندها عبد الوهاب و محمد بن أبي حمزه، و هما ضعيفان «٤».

و دعوى انجبار ضعفهما بعمل الأصحاب مندفعه صغرى و كبرى.

أمّا بحسب الكبرى فقد مرّ غير مرّه، و أمّا بحسب الصغرى فلما عرفته من المحقق من أنّ العامل بالروايه قليل، و معه كيف تثبت شهره العمل بها؟ فإن مرادنا من انجبار ضعف الروايه بعمل المشهور هو مشهور المتقدمين، و هي منتفيه حسب نقل المعتمد و أمّا الشهره بين المتأخرين فهي و إن كانت حاصله إلّا أنّها غير جابره بوجه.

و قد يستدل على وجوب الغسل بمسّ القطعه المبانه من الحى بالملازمه بين وجوب التّغسيل و وجوب الغسل بالمس، و حيث إنّ القطعه المبانه من الحى المشتمله على العظم واجبه التّغسيل كما يأتي إن شاء الله تعالى و نبيّن أن وجوب التّغسيل لا يختص بالميت بل يجب تغسيل القطعه المبانه أيضاً فهو يدل على وجوب الغسل بمسّها، لما ورد من أن من غسّل الميت فعليه الاغتسال.

(١) الوسائل ٣: ٢٩٤/ أبواب غسل المسّ ب ٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٣: ٢٩٤/ أبواب غسل المسّ ب ٢ ح ٢.

(٣) المعتمد ١: ٣٥٢/ في غسل المسّ.

(٤) و في الروايه الثانيه كلام من حيث المتن و السند يأتي قريباً إن شاء الله.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢١٩

و أمّا مسّ العظم المجرد ففي إيجابه للغسل إشكال «١»، و الأحوط الغسل بمسّه خصوصاً إذا لم يمض عليه سنه،

كما أنّ الأحوط في السن المنفصل من الميّت أيضاً الغسل، بخلاف المنفصل من الحي إذا لم يكن معه لحم معتد به، نعم اللحم الجزئي لا اعتناء به.

وفيه: أنّ القطعه المبانه وإن كان يجب تغسيلها إلّا أنّه لا ملازمه بينه وبين وجوب الغسل بمسّها، لأن موضوع ذلك مسّ الميّت، حيث إنّ الروايه دلّت على أن من غسل الميّت اغتسل، وهذا لا يصدق على مسّ القطعه المبانه من الحي، لأنّها ليست بميت بل هي جزء من بدن الإنسان و صاحبها حي يرزق، ومع عدم صدقه لا موجب للغسل بمسّها وإن كان يجب تغسيلها، فلا ملازمه بين وجوب تغسيل أي شيء و وجوب الاغتسال بمسّه، بل الملازمه بين تغسيل الميّت و الاغتسال بمسّه.

إذن لا يمكن الحكم بوجوب غسل المسّ بمس القطعه المبانه من الحي وإن كان الغسل أحوط و لو لأجل الإجماع العذّي ادّعاء الشيخ (قدس سره) و ذهاب مشهور المتأخرين إليه. هذا كلّه في القطعه المبانه من الحي المشتمله على العظم.

و أمّا العظم المجرد فالمعروف بينهم عدم وجوب الغسل بمسّه.

و عن جماعه منهم الشهيدان (قدس سرهما) وجوبه، بدعوى أنّ العظم هو المناطق في وجوب الغسل بمس القطعه المبانه و الحكم يدور مداره، إذ لولاه لم يحكم بوجوب الغسل بمسّ اللحم المجرد كما يأتي، و عليه فالأمر في مسّ نفس العظم أيضاً كذلك «٢».

وفيه: أنّ الموضوع في الحكم بوجوب الغسل في مسّ القطعه المبانه على تقدير القول به هو مسّ القطعه المذكوره و إن لم يمس العظم الموجود فيها، و هو غير مسّ العظم، فالموضوع هنا غير الموضوع هناك، لأنّ الموضوع في الأوّل مسّ القطعه المبانه المشتمله على العظم و

إن لم يمَسَّ العظم، و في الثاني مَسَّ العظم و بينهما بون بعيد.

(١) أظهره عدم الوجوب فيه و في السن المنفصل من الميِّت.

(٢) الذكري: ٧٩ السطر ٢٤، روض الجنان ١١٥ السطر ١٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٢٠

.....

و أقميا مَسَّ اللّحم المجرّد فلا- خلاف في عدم وجوب الغسل بمسّه، لأنّ الموضوع في الحكم بوجوب الغسل هو مَسَّ الميِّت، و هذا لا يصدق على مَسَّ اللّحم المجرّد كما لعله واضح.

مَسَّ القطعه المبانه من الميِّت المقام الثاني: في مَسَّ القطعه المبانه من الميِّت إذا اشتملت على العظم.

فقد استدلّوا على وجوب الغسل بمسّها بالوجه الثلاثة المتقدمه في القطعه المبانه من الحي.

و بالأدله الداله على وجوب الغسل بمسّ الميِّت، و ذلك لأنّ الحكم المترتب على المركّب يترتب على كل واحد من أجزائه حسب المتفاهم العرفي، و إذا قيل مَسَّ الميِّت موجب للغسل فمعناه أن مَسَّ يده أو رجله أو غيرهما من أجزائه موجب للغسل بلا فرق في ذلك بين اتصالها و انفصالها.

و قد قالوا و قلنا في مبحث النجاسات «١» أنّ الدليل الدال على نجاسه الكلب مثلاً هو الذي يدل على أن شعر الكلب أو رجله أو يده نجسه و إن كانت منفصله، لأنّ النجاسه المترتبه على المركّب مترتبه على أجزائه أيضاً.

و باستصحاب وجوب الغسل بمسّها، لأنّ تلك القطعه المنفصله كان مسّها قبل انفصالها موجباً للغسل، و الأصل أنّها بعد انفصالها كذلك توجب الغسل.

و لأنه لو لم يجب الغسل بمسّ القطعه المبانه من الميِّت لزم الالتزام بعدم وجوبه فيما إذا مَسَّ جميع القطعات المنفصله عن الميِّت فيما إذا كان متقطعاً، كما إذا قطع ثلاثه أقسام و قد مَسَّ جميعها، و هذا ممّا لا يمكن الالتزام به.

و لا يخفى ما

فى هذه الوجوه.

أما الأول فلأن المتفاهم العرفى فى الحكم المترتب على المركب و إن كان ثبوته لكل

(١) فى شرح العروه ٢: ٤٢٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٢١

.....

واحد من أجزائه إلا أن موضوع الحكم فى المقام إنما هو مسّ الميِّت كما تقدّم، و لا يصدق ذلك بمس جزء من أجزاء الميِّت، لأنه ليس مسّاً للميت و إنما هو مسّ جزء منه.

و لا- يقاس المقام بمثل ما دلّ على نجاسه الكلب المذى قلنا إنه ينحل إلى نجاسه كل جزء من أجزائه، لأن مقتضى الارتكاز و الفهم العرفى فى مثله أن الكلب أخذ عنواناً مشيراً إلى حقيقته، و هى ليست إلا شعره و رجله و يده و لو منفصله، لعدم اعتبار الهيئه الاتصاليه فى الحكم بالنجاسه بالارتكاز.

و بعبارة اخرى: الحكم رتب على الكلب لا- بما إنه كلب ليقال إنه غير صادق على يده أو رجله مثلاً، و السر فى ذلك واضح، للقطع بأن تقطيع الكلب ليس مطهراً له بدعوى أن يده ليست بكلب فظاهره و هكذا شعره و رجله، فالهيئه الاتصاليه غير دخيله فى الحكم بنجاسته.

إذن فالحكم ينحل إلى أجزاء الكلب متصله كانت أم منفصله، فإذا قيل الكلب نجس فيفهم منه أن شعره و بقيه أعضائه نجسه و لو كانت منفصله، لأنه ليس إلا هى.

و هذا بخلاف المقام، لأن الموضوع فيه بحسب النص هو مسّ الميِّت، و هو لا يصدق بمس جزء من أجزائه.

و أما الثانى فلأنه من الاستصحابات التعليقيه، لتوقف الحكم بوجود الغسل حال كون الجزء متصلاً على مسّه و أنه لو مسّها وجب الغسل، و هو حكم تعليقى، فلا حكم فعلى فى البين، و قد بنينا فى محلّه على عدم جريان الاستصحاب فى التعليقات

على أننا لو قلنا بجريانها فالموضوع غير باق، لأنه كما عرفت عبارته عن مسّ الميّت، وقد كان مسّ القطعه حال اتصالها من مسّ الميّت بلا كلام، وهذا بخلاف ما إذا كانت منفصلة، إذ لا يصدق مسّ الميّت على مسّها، واتحاد القضية المتيقنه والمشكوكه فيها ممّا لا بدّ منه في جريان الاستصحاب كما هو ظاهر.

و أمّا الوجه الثالث فلأنه لو لم يصدق على مسّ تمام القطعات من الميّت المتقطع

(١) راجع مصباح الأصول ٣: ١٣٤ التنبيه السادس.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٢٢

.....

أجزاءه مسّ الميّت، التزمنا بعدم وجوب الغسل بمسّها أيضاً، إلّا أنه يصدق مسّ الميّت عرفاً بمسّ تمام القطعات، و معه لا مناص من الالتزام بوجوب الاغتسال حينئذ، و أين هذا من مسّ قطعه مبانه من الميّت، فإنه لا يصدق عليه مسّ الميّت كما مرّ، فهذه الوجوه ساقطه.

و أمّا مسّ العظم المجرد المنفصل عن الميّت فالمعروف وجوب الغسل بمسّه، و قد استدّلوا على وجوب الغسل به بما تقدم في العظم المنفصل عن الحي من أنه المناط في الحكم بوجوب الغسل في مسّ القطعه المبانه، و غيره من الوجوه الثلاثة الأخيره في مسّ القطعه المبانه من الميّت.

و قد عرفت المناقشه فيها و لا نعيد.

و نزيدها في المقام أن مسّ العظم المجرد المنفصل عن الميّت لو كان موجبا للاغتسال لتلك الوجوه المتقدمه لم يكن مناص من الالتزام بوجوبه في مسّ اللحم المجرد منه أيضاً، لجريان الوجوه الثلاثه فيه، إذ لا فرق فيها بين كون الجزء عظماً أو لحماً، فإن الاستصحاب أو دلاله الأدله على انحلال الحكم على كل واحد من أجزاء الميّت لا يختصان بالعظم، و كذلك الوجه الثالث.

□

اللهمّ إلّا أن يقال إن

مقتضى الوجوه المذكوره و إن كان وجوب الغسل بمس اللحم أيضاً إلا أن الإجماع التبعدي قائم على عدم وجوبه بمس اللحم المجرد.

و لكن دعوى الإجماع التبعدي بعيده غايته.

□
و قد يستدل بروايه إسماعيل الجعفي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال «سألته عن مس عظم الميت، قال: إذا جاز سنه فليس به بأس» (١) إلا أنها ضعيفه السند بعبد الوهاب و محمد بن أبي حمزه (٢)، فلا يمكن الاعتماد عليها بوجه.

و دعوى انجبار ضعفها بعمل الأصحاب، مندفع بأن الروايه غير معمول بها

(١) الوسائل ٣: ٢٩٤/ أبواب غسل المسّ ب ٢ ح ٢.

(٢) محمد بن أبي حمزه وقع في أسانيد كامل الزيارات و قد حكى وثاقته عن حمدويه أيضاً. فليلاحظ.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٢٣

.....

عندهم، لاشتمالها على التفصيل بين تجاوز السنه على العظم فلا- يجب، و بين عدم تجاوزها فيجب الغسل بمسّه، و هو ممّا لا يقول به أحد من أصحابنا.

نعم، ذهب أبو علي إلى التفصيل بين تجاوز السنه و عدمه «١»، إلا أنه في القطعه المبانه دون العظم المجرد، و إن كان ما فعله غير ظاهر الدليل أيضاً، اللهم إلا أن نتأول في الروايه بما ذكره صاحب الوسائل «٢» (قدس سره) من أن العظم قبل السنه لا يخلو عن اللحم، و أمّا بعد تجاوز السنه عليه فيتناثر لحمه و يبقى مجزداً، و من هنا لم يجب الغسل بمسّه بعد تجاوزها.

و فيه أولاً: أنه لا ملازمه بين تجاوز السنه و تناثر اللحم أو قبل تجاوزها و عدم تناثره، لأن العظم قد يذهب لحمه بعد يومين أو شهر، لأكل السبع أو رطوبه المكان و العظم، و قد يبقى بعد السنه أيضاً.

و ثانياً: أن الروايه على هذا

التقدير من أدله وجوب الغسل بمس القطعه المبانه من الحى، و لا تدل على وجوب الغسل بمس العظم المجرد.

و على الجملة: الروايه ضعيفه و غير قابله للاستدلال بها فى المقام و لا فى مس القطعه المبانه.

فقد تلخص أنّ القطعه المبانه من الميّت كالمبانه من الحى فى عدم وجوب الغسل بمسّها، بل المبانه من الميّت أسوأ حالاً من المبانه من الحى، لأنّ الغسل بمس المبانه من الحى قد نص عليه فى بعض الروايات، بخلاف القطعه المبانه من الميّت.

□
اللهمّ إلمّا أن يتشبهت بالأولويه فى المبانه من الميّت، أو يقال باستفاده حكم المبانه من الميّت من نفس النص الوارد فى الحى، و ذلك للتعليل الوارد فى المرسله «إذا قطع من الرجل قطعه فهى ميتة» (٣)، لأنها ظاهره فى أنّ الحكم المذكور بعده مترتب على كونها ميتة، و هذا متحقق فى المبان من الميّت أيضاً، و لكن ضعف الروايه مانع عن

(١) نقله عنه فى الجواهر ٥: ٣٤٠/ فى غسل المسّ.

(٢) الوسائل ٣: ٢٩٥/ أبواب غسل المسّ ب ٢.

(٣) الوسائل ٣: ٢٩٤/ أبواب غسل المسّ ب ٢ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٢٤

٨٢٣ مسأله ٣: إذا شكّ فى تحقق المسّ و عدمه (١) أو شكّ فى أنّ الممسوس كان إنساناً أو غيره (٢)

الاستدلال بها فى كل من الحى و الميّت.

و قد ظهر ممّا ذكرناه فى المقام أن ما ذكره الماتن (قدس سره) من أنّ الأحوط فى السن المنفصل من الميّت أيضاً الغسل بمسّه ممّا لا وجه له، لعدم ثبوت الغسل بمسّ العظم المنفصل عن الميّت.

و أمّا اللحم المجرد المبان عن الميّت فالظاهر أنّه لا قائل بوجوب الغسل بمسّه و إن كان مقتضى الوجوه الثلاثه المستدل بها على وجوب الغسل بمسّ العظم وجوبه بمسّ اللحم المجرد أيضاً، إلّا أنّها لما كانت ضعيفه لم نلتزم بها هناك فضلاً

عن المقام.

حكم الشك في تحقق المس

(١) الوجه في عدم وجوب الغسل حينئذ استصحاب عدم تحقق المس الذي هو الموضوع للحكم بوجوب الغسل، وهذا ظاهر.

(٢) بأن علم بمسّه و شكّ في أنّ الممسوس حيوان أو جماد، أو علم بأنّه حيوان و شكّ في أنّه إنسان أو غيره.

و الوجه في عدم وجوب الغسل حينئذ أصاله عدم كون الممسوس إنساناً، لما قدمناه في محلّه «١» من جريان الأصل في الأعدام الأذليه من غير فرق في ذلك بين الأوصاف الذاتيه و العرضيه.

و تقريبه في المقام أن ذات الممسوس و إن كانت معلومه الحدوث و التحقق إلما أنّا نشك في إضافته إلى الإنسان و غيره، و حدوث الإضافه مشكوك، و هي أمر حادث مسبوق بالعدم، فالأصل عدم تحقق حدوث الإضافه إلى الإنسان، أو يستصحب عدم وقوع المسّ على الإنسان، و به يرتفع وجوب الغسل لا محاله.

(١) في محاضرات في أصول الفقه ٥: ٢٠٧ و ما بعدها.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٢٥

.....

ثمّ لو منعنا جريان الاستصحاب في المقام فلا بدّ من الرجوع إلى استصحاب الحاله السابقه في المكلف، فإذا كان متطهراً قبل مسّه ثمّ مسّ شيئاً و شكّ في أنّه إنسان أو غيره فيشك في انتقاض طهارته بطروء الحدث بالمس و عدمه، و الأصل بقاؤه على طهارته و عدم طروء الحدث في حقّه، و ذلك لقوله (عليه السلام) «لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً» «١».

و أمّا إذا كان محدثاً بالأصغر كما إذا كان نائماً ثمّ مسّ ما يشك في كونه ميتاً إنسانياً فإن كان إنساناً فقد تبدّل حدثه الأصغر بالأكبر، و إن كان غيره فحدثه الأصغر باقٍ بحاله، فيستصحب

بقاء حدثه الأصغر بحدّه و عدم تبدّله بالحدث الأكبر، و مقتضى استحباب بقاء حدثه الأصغر بحاله و عدم طرؤ الحدث الأكبر أنّه لا يجب عليه سوى الوضوء.

و مع هذا لا مجال لاستصحاب بقاء الحدث الكلى بعد الوضوء، لأنّه نظير ما قدّمناه فى مَنْ كان محدثاً بالأصغر ثمّ خرجت منه رطوبه مردّده بين البول و المنى بعد الاستبراء، حيث قلنا إنّّه يستصحب بقاء حدثه الأصغر بحاله و عدم تبدّله بالحدث الأكبر، فلا يجب فى حقّه إلّا الوضوء.

لأنّ الرطوبه إذا كانت بولاً فلا أثر لها، لأنّ الحدث الأصغر بعد الأصغر لا أثر له و إذا كانت هى المنى فأثرها وجوب الاغتسال، إلّا أن استحباب بقاء حدثه الأصغر بحاله ينفى وجوب الغسل فى حقّه، و لا يجرى معه استحباب الكلى، أعنى استحباب كلى الحدث بعد الوضوء.

ثمّ لو منعنا عن جريان الاستصحاب فى محل الكلام فبناءً على غير ما هو التحقيق عندنا من إغناء كل غسل من الوضوء يكون أمر المكلف فى المقام دائراً بين الأقل و الأكثر، لأنّه بعد المسّ عالم بوجود الوضوء عليه على كل حال فيما إذا كان محدثاً و يشكّ فى توجه التكليف بالغسل عليه زائداً عليه، فمقتضى البراءه عدم وجوب الأكثر فى حقّه.

(١) الوسائل ٣: ٤٦٦/ أبواب النجاسات ب ٣٧ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٢٦

أو كان ميتاً أو حياً (١) أو كان قبل برده أو بعده

(١) هذا الشك لا أثر له، لأنّ المسّ بعد الموت غير موجب للغسل ما دام بحرارته، فلا مناص من أن يكون أحد طرفى الشك بعد البروده كما فى المثال الذى بعده، بأن علم أنّه مسّ ميتاً إنسانياً يقيناً إلّا أنّه يشكّ فى أنّه بعد برودته ليجب

عليه الغسل أو قبله فلا يجب عليه الغسل، أو يشك في أنه مسّه بعد برودته أو قبل أن يموت.

و هذا الشك له صور، لأنّ هناك حادثين: أحدهما المسّ و الآخر البروده أو الموت فقد يكون تاريخ المسّ معلوماً و تاريخهما مجهولاً، و قد يكون تاريخهما معلوماً و تاريخ المسّ مجهولاً، و ثالثه يكون كلا التاريخين مجهولاً.

صور الشك في المسّ بعد البرد أو قبل الموت الصورة الأولى: ما إذا كان تاريخ المسّ معلوماً دون تاريخ البروده و الموت، فمقتضى استصحاب عدم البروده أى الحراره، أو استصحاب الحياه و عدم الموت إلى حين المسّ و فى زمانه هو عدم وجوب الغسل فى حقّه، لعدم تحقق البروده أو الموت فى زمان المسّ، مع أنّ الموضوع هو كونهما فى زمانه أعنى المسّ بالبروده أو مع الموت.

الصورة الثانيه: ما إذا كان تاريخ البروده و الموت معلوماً و تاريخ المسّ مجهولاً فالصحيح عدم وجوب الغسل فى حقّه، و ذلك لاستصحاب عدم تحقق المسّ بعد البروده أو الموت الذى هو الموضوع المرتب عليه وجوب الغسل، للصحيحه المتقدمه الدالّه على وجوب الغسل بالمس بعد ما برد «١».

و السر فى جريانه أن وقوع المسّ قبل البروده أو الموت أو عدم وقوعه ممّا لا أثر له شرعاً، لأنّ الأثر إنّما هو للمسّ الواقع بعد الحياه أو الحراره. إذن فاستصحاب عدم المسّ إلى حين البروده أو الموت غير جارٍ، لأنّه لا أثر له إلّا بلحاظ لازمه العقلى و هو وقوعه بعد البروده أو الموت، إلّا أنّه من الأصل المثبت و لا- نقول به، و مع عدم جريانه نشك فى تحقق الموضوع لوجوب الاغتسال، و الأصل عدمه، و هو غير

(١) الوسائل ٣: ٢٩٠ / أبواب غسل المسّ

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٢٧

أو في أنه كان شهيداً أم غيره «١» (١)،

معارض بشي ء.

الصورة الثالثة: ما إذا كان التاريخان مجهولين معاً، ولا بدّ حينئذ من الحكم بعدم وجوب الغسل لاستصحاب عدم تحقق المسّ بعد البروده أو الموت، وذلك لعدم كونه معارضاً باستصحاب عدم تحققه قبلهما، لأنه لا أثر له كما عرفت.

إذا شكّ في أنّ الممسوس شهيد أو غيره

(١) يقع الكلام في ذلك في مقامين:

أحدهما: في الحكم الواقعي و أن مسّ الشهيد كمس غيره موجب للغسل أو لا يترتب على مسّه وجوب الغسل، وهذا لم يتعرّض له المصنف (قدس سره) و كأنه مفروغ عنه و أمر مسلّم عنده.

و ثانيهما: فيما إذا شكّ في أنّ الميّت شهيد أو غير شهيد فهل يجب غسل المسّ أو لا يجب؟

أمّا المقام الأوّل: فقد استدلّ على عدم وجوب الغسل بمسّ الشهيد بأمرين:

أحدهما: أن وجوب الغسل يختص بما إذا كان الميّت ممّن يجب تغسيله، لقوله (عليه السلام) «من غسّل ميتاً فعليه الغسل» (٢) و أمّا الميّت الذي لا يجب تغسيله فلا دليل على وجوب الغسل بمسّه، و من الظاهر أنّ الشهيد لا يغسل و لا يكفن كما يأتي إن شاء الله.

و يدفعه: أن غايه ما تدل عليه تلك الروايات وجوب الغسل بمسّ الميّت الذي يجب تغسيله، أمّا أنّ الميّت الذي لا يجب تغسيله فلا يجب الغسل بمسّه فلا دلالة لها عليه بوجه.

(١) الظاهر أنه لا فرق في وجوب الغسل بين كون الممسوس شهيداً و عدمه، و على تقدير عدم الوجوب بمسّ الشهيد فالظاهر وجوبه عند عدم إحراز كون الممسوس شهيداً.

(٢) الوسائل ٣: ٢٨٩/ أبواب غسل المسّ ب ١.

.....

كما

أشرنا إلى ذلك «١» في وجوب الغسل بمسّ الميّت الكافر وقلنا إنّه وإن لم يجب تغسيله إلّا أن ما دلّ على أن من غسّل ميتاً فعله الغسل لا- يدل على الملازمه بين الأمرين و عدم وجوبه فيما إذا لم يجب تغسيل الميّت، و مع عدم الدلاله على النفي و التقييد تبقى المطلقات الدالّه على وجوب الغسل بمسّ الميّت بعد البروده أو بعد ما برد بحالها و هي تقتضى الوجوب.

فعلى ذلك لا فرق بين الكافر و الشهيد من هذه الجبهه أى من جهه عدم وجوب التغسيل و إن كان عدم وجوب التغسيل فى الشهيد لعلو شأنه و تجليله حتّى يلقى الله على تلك الحاله التى استشهد عليها و متلطخاً بدمه، و فى الكافر مستنداً إلى فسقه و عدم قبوله الطهاره بالغسل، فكما أن مقتضى المطلقات فى الكافر وجوب الغسل بمسّه كذلك الحال فى الشهيد.

و ثانيهما: أنّ الشهيد طاهر من الحدث و الخبث، و لذا لا يجب تغسيله و لا إزاله دمائه بل يدفن متلطخاً بدمه، و الأخبار الوارده فى وجوب الغسل بالمس ظاهره فى استناده إلى وجود أثر فى الممسوس من الحدث و الخبث، كما يشير إليه ما رواه الصدوق عن الفضل بن شاذان و عن محمّد بن سنان عن الرضا (عليه السلام) «إنّما أمر من يغسّل الميّت بالغسل لعلّه الطهاره ممّا أصابه من نضح الميّت، لأنّ الميّت إذا خرج منه الروح بقى منه أكثر آفته» «٢» و حيث إنّ الموت لا يؤثر فى الشهيد بالحدث أو الخبث فلذا لا يغسل، فلا يدخل تحت تلك النصوص.

و يرد على ذلك أولاً: أنّه لم يقد دليل على أنّ الشهيد طاهر من الخبث و الحدث بل يمكن

أن يكون محدثاً و ذا خبث، إذ لا يمكن الحكم بأن من أصابت يده بدن الشهيد المتلطخ بالدم لا يجب عليه تطهير يده إذ لا خبث في الشهيد، كما أن مقتضى ما ورد من أن الميّت تخرج منه النطفه حال موته «٣» أن الشهيد أيضاً محدث، إذ لا فرق فيه بين الشهيد وغيره.

(١) في ص ٢١٢.

(٢) الوسائل ٣: ٢٩٢/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ١١، ١٢. علل الشرائع: ٩/ ٢٦٨، وص ٣/ ٣٠٠.

(٣) الوسائل ٢: ٤٨٦/ أبواب غسل الميّت ب ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٢٩

.....

و ثانياً: لو سلمنا طهاره الشهيد من الحدث و الخبث لا دليل على أن من كان كذلك لا يجب الغسل بمسّه.

و ما ورد في الروايتين المتقدمتين من أن وجوب الغسل و التغسيل من جهة حدث الميّت أو خبثه إنّما هو من قبيل الحكمة و ليس علّه له، كيف و الأئمة المعصومون (عليهم السلام) طاهرون مطهرون، و مع ذلك يجب تغسيلهم و يغسل بمسّهم، و كذلك النبيّ (صلّى الله عليه و آله و سلم) كما ورد في روايه الصفار «١» على ما قدّمناه، حيث ورد أنّ رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم) كان طاهراً مطهراً، و لكن فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) و جرت به السنه، إذن فمقتضى العمومات وجوب الغسل بمسّ الشهيد و إن لم يجب تغسيل الشهيد تجليلاً لمقامه.

و قد يستدل على عدم وجوب الغسل بمسّ الشهيد: بأنّ الشهيد و مسّه كان مورداً للابتلاء به في تلك الأزمنه، لكثرة الحروب في عصر النبيّ (صلّى الله عليه و آله و سلم) و أمير المؤمنين (عليه السلام)، و معه لم ينقل لنا وجوب الغسل بمسّه،

و هذا يكشف عن عدم وجوب الغسل بمسّ الشهيد، و إلا لنقل إلينا لا محاله.

و هذا لا يمكن المساعدة عليه أيضاً، لأنه بعد ورود حكم مسّ الشهيد في المطلقات الدالّة على أن مسّ الميّت موجب للغسل لا يلزم بيان حكم مسّ الشهيد بخصوصه.

و الذي يدلنا على ذلك أننا لو قلنا بذلك فهو مختص بالشهيد الذي لا يغسل، و هو الشهيد الذي لم يدركه المسلمون حياً، و أمّا الذي به رمق و أدركه المسلمون حياً لو حملوه على رحله فمات هناك، فهذا واجب التغميل كما يأتي إن شاء الله تعالى، فمسّه موجب للغسل. و هذا أيضاً كان كثير الابتلاء به، إذ لم يكن كل من سقط في المعركة شهيداً كذلك، أي من غير أن يدركه المسلمون حياً، بل كان بعضهم ممّن يدركه المسلمون كذلك قطعاً، و مع هذا لم يرد في وجوب الغسل بمسّه روايه و لم ينقل وجوبه إلينا، مع أنه واجب و لا وجه له إلا كفايه المطلقات الواردة الدالّة على وجوب الغسل

(١) الوسائل ٣: ٢٩١/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٣٠

.....

بالمس في ذلك من غير حاجه إلى نقل وجوبه في الشهيد بخصوصه. هذا كله في المقام الأول.

و أمّا المقام الثاني: فعلى ما قدّمناه لا أثر للشك في أنّ الميّت الممسوس شهيد أو غيره، لوجوب الغسل بالمس في مطلق الميّت.

و أمّا بناءً على عدم وجوب الغسل بمسّ الشهيد فلو شكّ في أنّ الممسوس شهيد أو غيره فمقتضى الأصل وجوب الغسل بمسّه، لأنّ الشهاده و استناد الموت إليها أمر حادث مسبق بالعدم، فهو ميت بالوجدان و ليس بشهيد بالاستصحاب، فلا بدّ من الغسل بمسّه و إن لم

يثبت هذا الاستصحاب أن موته مستند إلى شىء آخر، إلا أنه غير لازم في الحكم بوجوب الغسل بالمس للإطلاقات، حيث لم يخرج عنها إلا الشهيد فإذا أثبتنا عدم كونه شهيداً بالاستصحاب و أحرزنا مسه بالوجدان شملته العمومات و الإطلاقات، و معه لا وجه لما أفاده الماتن (قدس سره) من عدم وجوب الغسل فيما إذا شك في أن الميت شهيد أو ليس بشهيد.

قتيل المعركة نعم، في صورته واحده و في مورد من موارد الشك في الشهاده نلتزم بعدم وجوب الغسل بالمس، و هو القتل في المعركة كما يأتي في كلام الماتن (قدس سره) عند الكلام على وجوب تغسيل الميت، فإنه إذا رأينا أحداً في المعركة و هو قتل و لم ندر أن موته مستند إلى الشهاده أو إلى غيرها، كما إذا كان في المعركة و أصابه سهم فمات من غير أن يكون من المتحاربين، ذكروا أنه ملحق بالشهيد و لا يجب تغسيه و لا يجب الغسل بمسه، و هذا لأمرين:

أحدهما: ظهور الحال، لأن من كان في المعركة و فيه آثار الحرب ظاهره أنه مات بالشهاده و المحاربه، و احتمال أنه مات لخوفه أو لمرضه مما لا يعتنى به، فظاهر الحال يشهد بشهادته.

و يمكن المناقشه في ذلك بأن الظهور لم يقم دليل على حججه في غير باب الألفاظ لأنه لا يفيد سوى الظن، و الظن لا اعتبار به شرعاً.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٣١

أو كان الممسوس بدنه أو لباسه أو كان شعره (١) أو بدنه، لا يجب الغسل في شىء من هذه الصور.

و ثانيهما: الأخبار الواردة في أن القتل بين الصفوف لا يغسل و لا يجب الغسل بمسه «١» فلتتزم بعدم وجوب الغسل بمسه و إن

كان مشكوك الشهاده واقعا.

و أما فى مطلق المشكوك فى شهادته، كما إذا رأينا قتيلًا فى غير المعركة و احتملنا أنه شهيد أصابه الجرح فى المعركة فهرب و سقط فى هذا المكان أو أنه قتله لص أو عدو، لم يمكننا الحكم بعدم وجوب الغسل بمسّه، لما عرفته من استصحاب عدم استناد موته إلى الشهاده، كما لا يمكن الحكم بعدم وجوب تغسيله.

و يحتمل أن يكون مراد الماتن (قدس سره) من الحكم بعدم وجوب الغسل بمسّ الميّت المرّدّد بين الشهيد و غيره خصوص القتل فى المعركة المشكوك كونه شهيداً أو غير شهيد، هذا.

و لكن الصحيح أنّ القتل فى المعركة كغيره ممّن يشكّ فى شهادته و عدمها، و ذلك لأن ما دلّ على أنه بحكم الشهيد و لا يغسل و لا- يكفن و يترتب عليه بقيه آثار الشهيد روايه ضعيفه بغير واحد ممّن وقع فى سندها كما لعله يأتى عليه الكلام، فما أفاده (قدس سره) فى هذه الصوره ممّا لا أساس له بوجه.

(١) فيما إذا كان شعره طويلاً لا يصدق مسّ الميّت بمسّه، و الوجه فى عدم وجوب الغسل حينئذ هو الشكّ فى تحقق الموضوع للحكم بوجوب الغسل، أعنى مسّ بدن الإنسان، و الأصل أنّ الممسوس غير مضاف إلى بدن الإنسان. أو نرجع إلى استصحاب عدم وقوع المسّ على بدن الإنسان، أو إلى استصحاب الحاله السابقه فى المكلف من الحدث و أنه لم يتبدل إلى الحدث الأكبر أو الطهاره و أنها لم تنتقض بالحدث الأكبر و لم ترتفع، أو إلى البراءه عن وجوب الأكثر كما مرّ تقريبه.

(١) الوسائل ٢: ٥٠٦/ أبواب غسل الميّت ب ١٤ ح ٣، لكن ليس فيه حكم المسّ.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٣٢

نعم، إذا

علم بالمس و شك في أنه كان بعد الغسل أو قبله وجب الغسل (١)،

إذا شك في أن المس وقع قبل الغسل أو بعده

(١) هذه المسألة لها صور:

الاولى: أن يشك في أصل الغسل و عدمه، و لا إشكال في هذه الصورة في أن مقتضى الأصل عدم تحقق الغسل في الممسوس، و معه يجب الغسل على الماس، لأن المس وجداني و عدم كونه مغسلاً محرز بالاستصحاب.

الثانية: أن يعلم بحدوث كل من الغسل و المس و يشك في المتقدم و المتأخر منهما و هذا أيضاً له صور:

الاولى: ما إذا علم تاريخ المس كأول الصبح أو يوم السبت و يشك في أن التمسيل وقع يوم الجمعة أو يوم الأحد، و هذه الصورة لا إشكال فيها في وجوب الغسل، لأصالة عدم تحقق التمسيل قبل المس، فالمس وجداني و عدم كون الممسوس مغسلاً محرز بالاستصحاب، فيحكم عليه بوجوب غسل المس.

الثانية: عكس الاولى و هي ما إذا علم تاريخ التمسيل كيوم السبت و جهل تاريخ المس، فقد يقال في هذه الصورة إن أصالة عدم تحقق المس قبل التمسيل يقتضى انتفاء موضوع الوجوب و هو المس قبل الغسل، و به يحكم بعدم وجوب الغسل على الماس.

و كذا في الصورة الثالثة، و هي ما إذا جهل تاريخهما، و ذلك لتعارض أصالة عدم تحقق المس قبل الغسل بأصالة عدم الغسل قبل المس و تساقطهما، فيرجع إلى استصحاب طهاره الماس أو استصحاب عدم مس الميت الذي لم يغسل.

و لأجل هذا يحمل كلام الماتن (قدس سره) على الصورة الاولى أعني ما إذا شك في أصل التمسيل، كما يؤيده ما فرعه عليه من الإشكال في مس العظام المجردة المعلوم كونها من الإنسان، للشك في وقوع الغسل عليها إلّا

أن يكون أماره عليه ككونها في مقابر المسلمين، هذا.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٣٣

.....

و الصحيح وجوب الغسل في جميع تلك الصور.

إمّا الأوليان فواضحتان.

و أمّا الثالثه و الرابعه فلأخبار الوارده في المقام التي دلت على وجوب الغسل بمسّ الميّت مطلقاً، بل في بعضها لفظه «كل» و أن كل من مسّ ميتاً فعليه الغسل «١»، و مقتضى تلك الأخبار عدم الفرق في وجوب الغسل بين مسّه قبل التّغسيل و عدمه.

و قد خرجنا عن عمومها أو إطلاقها بصحيحه محمّد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) «مسّ الميّت عند موته و بعد غسله و قبله ليس بها بأس» «٢» و غيرها من الأخبار، فالخارج عن العموم أو الإطلاق عنوان وجودى و هو المسّ الّذى يكون بعد الغسل، و الموضوع لوجوب غسل المسّ الّذى لا يكون بعد الغسل، و من الظاهر أن أصاله عدم المسّ قبل التّغسيل لا أثر لها حينئذ، لأنّ الأثر مترتب على المسّ بعد الغسل أو المسّ المتّصف بالوصف العدمى و هو ما لا يكون بعد الغسل، ففي الأوّل لا يجب الغسل و يجب في الثانى. و أصاله عدم المسّ قبل التّغسيل ليس لها أثر بنفسها إلّا بلحاظ إثبات أنّ المسّ بعد التّغسيل إلّا أنّه من الأصول المثبته، لأن نفي أحد الضّدين لا يثبت الآخر، فأصاله عدم المسّ قبل الغسل غير جاريه في نفسها.

و حيث إنّنا علمنا بالمسّ خارجاً و لم نحرز تحقق العنوان المستثنى عن العموم أو الإطلاق فلا- مناص من الحكم بوجوب الاغتسال، للشك في تحقق المسّ بعد الغسل و الأصل عدمه.

و مجمل الكلام في المقام أنّه ورد في صحيحه الصفار «إذا أصاب يدك جسد الميّت قبل أن يغسل فقد يجب عليك

الغسل» (٣) و ظاهرها أنّ الموضوع لوجوب الغسل هو المسّ الذي قبل التّغسيل، أى المقيد بالعنوان الوجودى لا العدمى كما ذكرناه.

(١) الوسائل ٣: ٢٩٥/ أبواب غسل المسّ ب ٣ ح ٣.

(٢) الوسائل ٣: ٢٩٥/ أبواب غسل المسّ ب ٣ ح ١.

(٣) الوسائل ٣: ٢٩٠/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٣٤

.....

و معه يمكننا نفى هذا الموضوع بالأصل و نقول الأصل أنّ المسّ لم يتحقق قبل التّغسيل، فلا- يجب الغسل فى الصورتين الأخيرتين.

إلّا أن ظاهر الصحيحه غير مراد قطعاً، لأن لازمها عدم وجوب الغسل بمسّ الميّت إذا لم يقع بعد المسّ تغسيه إلى يوم القيامه، لعدم تحقق المسّ قبل الغسل، لأنّ القبليه و البعديه متضائفتان فلو لم يقع غسل بعد المسّ لم يتصف المسّ بالقبليه، فلا يجب الغسل بالمس حينئذ مع أنّه ممّا لا يمكن الالتزام به.

فلا مناص من التأويل فى الصحيحه بحملها اى بحمل القبليه على المعيه و الاقتران، كما التزمنا بذلك فيما ورد من أن هذه قبل هذه «١»، لأنّ صلاه الظهر لا يشترط فى صحّتها أن تقع العصر بعدها، مع أن لازم الروايه اعتبار كونها واقع قبل العصر و العصر واقع بعد الظهر للتضاييف بين القبليه و البعديه، مع أنّه لو صلّى الظهر و لم يصل العصر أصلاً أو صلّى العصر قبل الظهر وقعت صلاه الظهر صحيحه و إنّما تبطل العصر فقط، و من هنا حملناها على إرادته وقوع العصر لا مع الظهر، و كذلك القول فى المقام إلّا أنّنا نحتمل أن يراد بالمس قبل الغسل، المسّ الذى لا يكون بعد الغسل.

توضيح هذا المجمل أن فى المقام ضدّين: المسّ قبل الغسل و المسّ بعد الغسل و غسل

المس إذا وجب في أحدهما لا يكون واجباً في الآخر لا محاله، وليس لهما ثالث في المقام، وبما أن المس بعد الغسل لا يجب معه غسل المس قطعاً فيكون المس قبل الغسل محكوماً بوجوب غسل المس معه، وحيث إن القبليه كما عرفت لا يمكن أن تؤخذ في موضوع وجوب الغسل فيمكن أن يراد بالقبيل غير الواقع بعد الغسل.

و معه يكون الموضوع لوجوب غسل المس هو المس الذي لا يكون بعد الغسل، وإطلاق أحد الضدين اللذين لا ثالث لهما وإرادته غير الضد الآخر أمر ممكن، و معه

(١) الوسائل ٤: ١٢٦، ١٣٠/ أبواب المواقيت ب ٤ ح ٥، ٢٠، ٢١ و غيرها.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٣٥

.....

لا تجرى أصاله عدم المس قبل التمسيل، إذ لا أثر لها في نفسها، وبهذا تصبح الصحيحه مجمله و لا يمكن الاعتماد عليها في الاستدلال.

و حاصل ما ذكرناه في المقام: أن المس الذي أخذ موضوعاً لوجوب غسل المس مقتيد بأن لا يكون واقعاً بعد الغسل، و الخارج أمر وجودي و هو المس بعد الغسل و معه لا بد من الحكم بوجوب الغسل في جميع الصور المتقدمه، كان تاريخ المس مجهولاً و التمسيل معلوماً أم انعكس أو كان كلا التاريخين مجهولاً.

و ذلك لأن المس معلوم بالوجدان و نشك في أنه واقع بعد الغسل أو ليس بواقع بعده، و مقتضى الأصل عدم كونه واقعاً بعد الغسل، فهو مس بالوجدان و ليس واقعاً بعد الغسل بالتعديد، أي ليس من القسم الخارج بالتعبد، لأن الخارج أمر وجودي يمكن أن يحرز عدمه بالأصل، فلا مناص من الحكم معه بوجوب غسل المس مطلقاً.

و هذا بخلاف ما إذا كان المس مقتيداً

بقيد عدمى آخر و هو أن لا- يكون معه غسل فإنه على ذلك لا نلتزم بوجوب الغسل فيما إذا كان تاريخ المس مجهولاً و كان تاريخ التمسيل معلوماً.

فإن مقتضى استصحاب عدم كون المس واقعاً قبل الغسل عدم تحقق موضوع الحكم بوجوب الاغتسال، أعنى المس الذى ليس معه غسل، لأنه ينفى وجود المس قبل التمسيل، فليس هناك مس لا يكون معه غسل، فلا يجب غسل المس حينئذ بخلاف بقيه الصور.

فإذا عرفت الفارق بين القيدى العدميين و المدعى، فنقول فى إثبات ذلك:

إن المطلقات دلت على وجوب الغسل بالمس مطلقاً، و قد دلت صحيحه محمّد بن مسلم المتقدمه «١» على أن المس بعد التمسيل لا بأس به، و إذا انضم هذا إلى المطلقات دلتا على أن المس الواجب معه الغسل هو المس الذى لا يكون بعد الغسل، و معه بما

(١) الوسائل ٣: ٢٩٥/ أبواب غسل المس ب ٣ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٣٦

و على هذا يشكل مس العظام «١» المجرده المعلوم كونها من الإنسان فى المقابر أو غيرها،

أن المس معلوم بالوجدان و عدم كونه بعد الغسل بالاستصحاب لا بدّ من الحكم بوجوب الغسل فى جميع الصور المتقدمه.

نعم، ورد فى صحيحه الصفار: أن المس قبل الغسل موجب للغسل «٢»، إلا أن ظاهرها و هو كون المس مشروطاً وجوبه بالتمسيل بعده على نحو الشرط المتأخر أمر غير محتمل، لاستلزامه أن لا يجب المس فيما إذا لم يقع تمسيل إلى يوم القيامة، و هو ممّا لا يمكن الالتزام به.

و معه إتيان أن يراد بالقبل عدم الغسل بمعنى أن المس الذى ليس معه غسل موضوع للوجوب، و معه تجرى أصاله عدم تحقق المس قبل التمسيل فى صور العلم

بتاريخ الغسل، و به نفى وجود الموضوع لوجوب الاغتسال دون بقيه الصور كما مرّ.

و إما أن يراد به عدم كون المسّ واقعاً بعد الغسل نظراً إلى الواقع، لأنّ المسّ إما أن يقع قبل الغسل و إما أن يقع بعد الغسل و لا ثالث، فإذا لم يمكن إرادته القبليه قطعاً فلا مناص من حمل القبل على إرادته أن لا يكون المسّ هو الضد الآخر الذى لا يجب فيه الغسل، أى المسّ العدى لا- يكون بعد الغسل، و هو القيد العدمى العدى ذكرناه، و معه يحكم بوجوب غسل المسّ فى جميع الصور كما مرّ.

و حيث إنّ الصحيحه لا قرينه فيها على أحد الأمرين فتصبح مجمله، و المجمل يحمل على المبين و هو صحيحه محمّد بن مسلم الدالّه على أنّ المسّ بعد الغسل لا يجب معه الغسل، و معه يكون المسّ الذى يجب معه الغسل مقيداً بأن لا يقع بعده غسل كما بيناه.

(١) لا إشكال فيه بناءً على ما ذكرناه من عدم الوجوب فى مسّ العظم المجرد.

(٢) الوسائل ٣: ٢٩٠/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٣٧

نعم لو كانت المقبره للمسلمين يمكن الحمل على أنّها مغسله (١).

مسّ العظام المجرد

(١) فهل يحكم بوجوب الغسل بمسّها لأنّ المسّ محرز بالوجدان و عدم كونه بعد الغسل بالاستصحاب، أو لا يحكم به لأنّ الظاهر كون الميّت فى مقابر المسلمين مغسلاً لا محاله؟

بناءً على ما قدّمناه من أن مسّ العظام المجرده غير موجب للغسل حتّى مع العلم بعدم كونها مغسله فلا إشكال فى عدم الوجوب، لعدم وجوب الغسل عند العلم بعدم كونها مغسله فضلاً عمّا إذا شكّ فى ذلك.

و أمّا بناءً على وجوب الغسل بمسّها أو كانت

مع اللحم فهل يجب الغسل بمسّها؟

التحقيق عدم وجوبه إذا كانت خارجه بعد الدفن لنبش أو سيل أو بسبب حيوان أخرجه و نحو ذلك، و هذا لا للظاهر، لأنّه لا يفيد أزيد من الظن و هو ليس بحجّه شرعاً، بل لحمل فعل المسلمين على الصّحّه، لأن من شرائط صحّه الدفن تغسيل الميّت قبله، و مع الشك في صحّه دفنهم يبنى على صحّته بالسيره الجاريه على ذلك فإذا حكمنا بصحّته ثبت شرعاً تغسيل الميّت قبله.

و ممّا يدلّنا على هذه السيره أنّ المتدينين من المسلمين لا يخرجون أمواتهم من القبور ليغسلوها و يصلّوا عليها مع الشك في جملة كثيره من الأموات و أنّها هل غسلت على وجه شرعى و صلّى عليها أم لا؟

و ليس هذا إلّا لعدم الاعتناء باحتمال عدم التغسيل و الصلاه، و للبناء على صحّه دفنهم المستلزمه شرعاً لعدم وجوب تغسيل الأموات و الصلاه عليهم في مفروض الكلام، و هذه السيره من أظهر السير، و بها يثبت عدم وجوب الغسل بمسّ العظام.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٣٨

٨٢٤ مسأله ٤: إذا كان هناك قطعتان يعلم إجمالاً أن إحداهما من ميت الإنسان

فإن مسهما معاً و جب عليه الغسل، و إن مسّ إحداهما (١) ففي وجوبه إشكال «١»، و الأحوط الغسل.

العلم الإجمالى بأن إحدى القطعتين من الإنسان

(١) الصحيح أن حكم المسأله يختلف باختلاف زمان العلم الإجمالى، لأنّ العلم بأن أحد الميتين ميت إنسانى أو أن أحدهما غير مغسل قد يتحقق قبل المسّ لأحدهما، كما إذا علم إجمالاً بذلك و وجب عليه تغسيل كل منهما و دفنهما و غير ذلك من الأحكام المترتبه على الميّت الإنسانى فى نفسه من دون ضميمة بمقتضى العلم الإجمالى، و بعد ما تنجزت عليه الأحكام و سقطت الأصول فى أطرافه مسّ أحدهما.

و فى هذه الصورة لا يجب

غسل المسّ، لعدم العلم بوقوع المسّ على الميّت الإنساني، و مقتضى استصحاب عدم وقوع المسّ على الإنسان أو البراءة من التكليف الزائد على ما علم إجمالاً عدم وجوب غسل المسّ حينئذ، لأنهما غير معارضين بشيء و هو من الشك البدوي، كما ذكرنا نظيره في ملاقي أحد أطراف الشبهه بعد العلم الإجمالي بنجاسه أحدهما.

و قد يحصل المسّ أولماً ثم بعد ذلك يتحقق العلم الإجمالي بأن أحدهما ميت إنساني، و حينئذ قد يكون للطرف الآخر غير الممسوس حكم إلزامي كما إذا مسّ أحدهما و دفن، و الميّت الآخر غير مدفون و بعد ذلك حصل له العلم الإجمالي بأن أحدهما ميت إنساني فإنه يجب غسل المسّ حينئذ.

لأن هذا العلم الإجمالي ينحل إلى علمين، أحدهما أن أحد الميتين ميت إنساني و ثانيهما أن الماس إنما يجب عليه غسل المسّ لو كان الميّت الإنساني هو الممسوس، و إنما يجب عليه دفن الميّت الآخر لو كان هو الإنساني، و مقتضى العلم الإجمالي ثبوت كلا الحكمين و تنجزهما في حقه.

(١) أظهره عدم الوجوب إلماً إذا كان العلم الإجمالي بعد المسّ و كان الطرف الآخر مورداً لحكم إلزامي من وجوب دفن و نحوه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٣٩

٨٢٥ مسأله ٥: لا فرق بين كون المسّ اختيارياً أو اضطرارياً في اليقظه أو في النوم

كان الماس صغيراً أو مجنوناً أو كبيراً عاقلاً (١)، فيجب على الصغير الغسل بعد البلوغ، و الأقوى صحته قبله أيضاً إذا كان مميزاً، و على المجنون بعد الإفاقه (٢).

و قد لا يكون للطرف الآخر حكم إلزامي كما إذا دفن كلاهما أو كان الميّت الإنساني المعلوم بالإجمال كافراً، فإن مسّه موجب للغسل حينئذ إلماً أنه لا يجب دفنه و لا تكفينه و لا غير ذلك، و بعد ذلك حصل العلم الإجمالي بأن أحدهما ميت إنساني

فإنَّ المسَّ حينئذٍ لا- يترتب عليه وجوب الغسل، لأصالة عدم كون الممسوس إنساناً أو للبراءة عن وجوبه، لأنَّه من الشك في التكليف أو لاستصحاب طهارته، كما ذكرناه في ملاقى أطراف الشبهه مفصلاً، فإن حال المقام حال الملاقى بعينه.

المسّ الاضطرارى كالاختيارى

(١) الوجه في ذلك كلّه هو إطلاقات الأخبار الدالّة على وجوب الغسل بالمسّ «١».

هل يصح غسل المسّ من الصغير قبل البلوغ؟

(٢) هذه المسألة مبتنيه على أن عبادات الصبى شرعيه أو تمرينيه، فعلى الأوّل لو اغتسل من المسّ قبل بلوغه صحّ و لم يجب عليه بعد البلوغ، بخلاف ما لو قلنا بالتانى إذ لا أمر حينئذٍ، فلا تكون عبادات الصبى مشروعته و كافيّه عنها بعد بلوغه.

و الصحيح أن عباداته شرعيه، و هذا لا لما ذكره جماعه من الأعلام من شمول أدلّه التكليف للصبى أيضاً بإطلاقها، فإن حديث رفع القلم إنّما يرفع الإلزام فيبقى أصل الأمر شاملاً له من دون إلزام، و معه تكون عبادات الصبى شرعيه.

و الوجه في عدم استنادنا إلى ذلك أنّ المجعول الشرعى الوارد في أدلّه التكليف ليس أمراً مركباً من أمر و إلزام أو أمر و ترخيص، بأن يكون الإلزام أو الترخيص

(١) الوسائل ٣: ٢٨٩/ أبواب غسل المسّ ب ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٤٠

٨٢٦ مسأله ٦: فى وجوب الغسل بمسّ القطعه المبانه من الحى

لا فرق بين أن يكون الماسّ نفسه أو غيره (١).

٨٢٧ مسأله ٧: ذكر بعضهم أن فى إيجاب مسّ القطعه المبانه من الحى للغسل لا فرق بين أن يكون قبل بردها أو بعده

(٢) و هو أحوط «١».

منوعين للمجعول الشرعى حتّى ينفى الإلزام بالحديث و يبقى الأمر المجعول الشرعى شاملاً للصبان، بل المجعول الشرعى أمر واحد، و الوجوب و الاستحباب أمران منتزعان للعقل من ورود القرينه على الترخيص فى الترك أو على المنع عنه أو عدم قيامها

على الترخيص في الترك.

و من الظاهر أن حديث رفع القلم غير ناظر إلى رفع ما ينتزعه العقل، و إنما هو ناظر إلى رفع ما جعله الشارع على العباد بالإضافة إلى الصبي و المجنون و نحوهما، و مع ارتفاع ما هو المجعول في حق الصبي لم يبق هناك ما يقتضى شرعية عباداته.

بل الوجه في شرعية عباداته ما ورد من أمر الأولياء بأمر صبيانهم بالصلاه و الصيام فإنّ المستفاد من قوله (عليه السلام) «مروا صبيانكم بالصلاه» (٢) أمر الصبيان بالصلاه و نحوها شرعاً، لما قدّمناه في محلّه «٣» من أنّ الأمر بالأمر بشي ء أمر بذلك الشي ء عرفاً و حيث إنّ القرينه قامت على الترخيص في الترك في حقّ الصبيان فيستفاد منهما شرعية عبادات الصبي من غير أن تكون واجبه في حقّه.

(١) بناءً على القول بوجوب الغسل بمسّ القطعه المبانه المشتمله على العظم اعتماداً على مرسله أيوب بن نوح «٤» لا وجه للتفرقه بين كون القطعه المبانه الممسوسه مبانه من الماس أو من غيره لإطلاق المرسله.

(٢) اعتماداً على إطلاق قوله في المرسله «إذا مسّه إنسان فكل ما كان فيه عظم

(١) و إن كان الأظهر عدم وجوبه قبل البرد.

(٢) الوسائل ٤: ١٩/ أبواب أعداد الفرائض ب ٣ ح ٥.

(٣) محاضرات في أصول الفقه ٤: ٧٤.

(٤) الوسائل ٣: ٢٩٤/ أبواب غسل المسّ ب ٢ ح

.....

فقد وجب على من يمسه الغسل «١»، و التفصيل بين حاله البروده و الحراره إنّما هو في الميّت لا في القطعه المبانه، هذا.

و لا يمكن المساعده عليه، بل بناءً على الاعتماد على المرسله و القول بوجوب الغسل بمسّ القطعه المبانه لا بدّ من التفصيل بين حرارتها و برودتها.

و ذلك لأنّ الحكم في المرسله بوجوب الغسل بمسّ القطعه المبانه إنّما هو من جهه تنزيلها منزله الميّت، فيثبت لها ما كان ثبت للميت.

و ذلك لأنّ قوله (عليه السلام) في المرسله «إذا قطع من الرجل قطعه فهي ميتة» «٢» لا- يراد به تنزيل القطعه المبانه منزله مطلق الميته، و إلّا لم يكن وجه لما فرعه عليه بقوله «فإذا مسّه إنسان...» إذ ليس من أحكام مطلق الميته وجوب الغسل بمسّها، و إنّما من أحكامها النجاسه و وجوب الغسل بملاقاتها.

بل المراد تنزيل القطعه المبانه منزله الميّت الآدمي، و هذا بدلاله فاء التفريع، إذ لولا- لفظه الفاء لأمكن أن يقال إنّ المرسله مشتمله على حكيمين: أحدهما أنّ القطعه المبانه كالميته على إطلاقها. و ثانيهما أن مسّها موجب للاغتسال تعديداً من غير أن يترتب عليها بقيه آثار الميّت الإنساني، فلفظه الفاء تدلنا على أنّ الحكم بوجوب الغسل بمس القطعه متفرع على تنزيلها منزله الميّت الإنساني، و من ثمة يترتب عليها ما كان يترتب عليه.

و عليه فالمرسله تدل على أنّ القطعه المبانه كالميت، و أنّ الميّت لا- فرق في وجوب الغسل بمسّه بين أن يكون تاماً و بين أن يكون ناقصاً مشروطاً بأن يكون مشتملاً على العظم، فما كان يترتب على المقام يترتب على الناقص أيضاً بمقتضى التنزيل.

و بما أن وجوب الغسل بالمس في الميّت التام

و المنزل عليه مختص بما إذا برد بمقتضى الأخبار المتقدمه، فيكون الحال كذلك في المنزل أيضاً حسب دليل التنزيل.

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٤٢

٨٢٨ مسأله ٨: في وجوب الغسل إذا خرج من المرأة طفل ميت بمجرد مماسه لفرجها إشكال

، و كذا في العكس بأن تولد الطفل من المرأة الميتة، فالأحوط غسلها «١» في الأول و غسله بعد البلوغ في الثاني (١).

إذا خرج من المرأة طفل ميت

(١) قد يفرض الكلام فيما إذا مسّ شىء من ظاهر بدن المرأة للطفل الميت عند الخروج و لو لأطراف الموضع و حواشيه أو مسّ بدن الطفل لشىء من ظواهر بدن أمه الميتة.

و هذا لا شبهه في وجوب الغسل فيه، لأن جملة من الأخبار الواردة في المقام و إن كانت منصرفه عن مثل ذلك، كما دلّ على أن من غسل ميتاً فعليه الغسل، «٢» أو أنّ المأموم يؤخر الإمام الميت و يغتسل إذا مسّه بيده «٣»، فإن ظاهرها أن يكون هناك شخصان في الخارج أحدهما ماسّ حى و الآخر ممسوس ميت، فلا تشمل ما إذا كان الميت متكوناً في جوف الحى أو كان الحى متكوناً في جوف الميت، إلّا أن في المطلقات الدالّة على أن من مسّ ميتاً وجب عليه الغسل «٤» غنى و كفايه.

و قد يفرض الكلام فيما إذا لم يمسّ ظاهر بدن المرأة للطفل الميت أو بدن الطفل لشىء من ظاهر بدن المرأة الميتة، و الظاهر في هذه الصورة عدم وجوب الغسل بمسّ الولد رحم أمه أو غيره من مواضع الخروج.

و ذلك لأننا و إن قدمنا عدم الفرق في وجوب غسل المسّ بمسّ باطن الميت و ظاهره و لا بالمسّ بالباطن أو الظاهر، كما إذا أدخل إصبع الميت في فمه و مسّ حلقة لإطلاقات الأخبار، إلّا أنّ الأخبار

منصرفه عن المقام، لأنَّ ظاهرها كون الماس

(١) بل الأظهر ذلك إذا كانت المماسه بعد البرد.

(٢) الوسائل ٣: ٢٨٩/ أبواب غسل المسّ ب ١.

(٣) الوسائل ٣: ٢٩١/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ٩.

(٤) الوسائل ٣: ٢٨٩/ أبواب غسل المسّ ب ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٤٣

٨٢٩ مسأله ٩: مسّ فضلات الميّت من الوسخ و العرق و الدم و نحوها

لا يوجب الغسل و إن كان أحوط «١» (١).

٨٣٠ مسأله ١٠: الجماع مع الميته بعد البرد يوجب الغسل (٢)

شخصاً غير الممسوس بأن يكون لهما وجودان منفصلان، و أمّا إذا كان أحدهما متكوناً في جوف الآخر فهو خارج عن منصرفها.

و اللّذى يدل على هذا الانصراف أن لازم شمول الأخبار للمقام أنّ الولد إذا مات في بطن امه و بقى كذلك يوماً أو يومين أو أكثر أن يحكم باستمرار حدث المرأه ما دام الولد في بطنها، و هو ممّا لا يمكن الالتزام به.

مسّ فضلات الميّت

(١) قد عرفت أنّ الموجب للغسل مسّ جسد الميّت و بدنه بمقتضى الروايات الواردة في المقام، و أمّا المسّ مع الواسطه فلا يكون موجباً له، إلّا أنّ الفضلات من الوسخ و الدم و نحوهما لما كانت معدوده من عوارض الجسد و لا تعد شيئاً متوسطاً بين الماس و الممسوس فلا جرم كان مسّها مصداقاً لمسّ الميّت عرفاً و معه لا بدّ من الاغتسال.

نعم، إذا كانت الفضلات الكائنه على بدن الميّت على نحو لا يعد مسّها مسّاً لبدن الميّت لدى العرف، لم يكن مسّها موجباً لغسل المسّ، فأمر الفضلات يدور بين وجوب الغسل بمسّها و عدمه، و أمّا احتياط الماتن (قدس سره) في المقام فهو ممّا لم نقف له على وجه.

(٢) لإطلاق ما دلَّ على أن التقاء الختانيين موجب للغسل «٢» و غيره ممَّا دلَّ على

(١) المناط في وجوب الغسل صدق مسِّ الميِّت عرفاً.

(٢) الوسائل ٢: ١٨٢ / أبواب الجنابه ب ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٤٤

و يتداخل مع الجنابه (١).

٨٣١ مسأله ١١: مسِّ المقتول بقصاص أو حد إذا اغتسل قبل القتل غسل الميِّت

لا يوجب الغسل «١» (٢).

وجوبه مع الجماع، لأنَّه شامل للمجماعه مع الميته أيضاً، هذا بالإضافة إلى غسل الجنابه.

و كذلك الحال بالإضافة إلى غسل المسِّ، لعموم ما دلَّ على أن مسِّ الميِّت موجب للاغتسال «٢»، فإنَّه شامل لمسِّه بالجماع

أيضاً.

(١) لأنه القدر المتيقن من التداخل، فإن غسل الجنابه يغنى عن غيره من الأغسال و إن قلنا بعدم التداخل في مطلق الأغسال.

مسّ المقتول بحد أو قصاص

(٢) فيه خلاف بين الأعلام، قد يقال بعدم وجوب الغسل بمسّه، لأنه مسّ للميت المغسّل غايه الأمر أن غسله قدم على موته.

و دعوى انصراف ما دلّ على عدم وجوب الغسل بالمس بعد التغسيل إلى ما إذا كان التغسيل بعد الموت، مندفعه بأنه لا موجب للانصراف.

و عن بعضهم وجوب الغسل بمسّه، و هذا هو الصحيح.

و ذلك لأن مقتضى الأخبار الواردة في المقام وجوب الغسل بمس أي ميت، و قد خرجنا عن عمومها أو إطلاقها بالأخبار الدالّة على عدم وجوب الغسل بالمس بعد تغسيل الميّت «٣»، و المستفاد منها أنّ الميّت إذا غسل بعد موته هو الذي لا يجب الغسل

(١) فيه إشكال و الأحوط وجوبه.

(٢) الوسائل ٣: ٢٨٩/ أبواب غسل المسّ ب ١.

(٣) الوسائل ٣: ٢٩٥/ أبواب غسل المسّ ب ٣ ح ١، ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٤٥

٨٣٢ مسأله ١٢: مسّ سرّه الطفل بعد قطعها لا يوجب الغسل (١).

بمسّه، و من الظاهر أنّ الميّت في المقام لم يغسل بعد موته.

نعم، الغسل الذي أتى به قبل الحد أو القصاص غسل الميّت، و قد قدم في حقّه على الموت إلّا أنّ الدليل لم يدل على أنّ الميّت الذي تحقق غسل الميّت في حقّه لا يكون مسّه موجباً للغسل.

بل الدليل دلّ على أنّ الميّت بعد موته لو غسل لا يجب الغسل بمسّه، و الميّت لم يغسل في المقام بعد موته، و إنّما يدفن من غير غسل بعد الموت كالشهيد، نعم قد يتوهم أن وجوب غسل المسّ إنّما هو من جهة الحدث أو الخبث الكائن على بدن الميّت،

فإذا اغتسل قبل موته كان

طاهراً من الحدث و الخبث فلا يكون مسّه موجباً للاغتسال.

إلّا أنّك عرفت اندفاعه بحسب الكبرى و الصغرى، لأنّه لم يقدّم دليل على أن بدن الشهيد أو الذى يقدّم غسله على موته طاهر من الحدث و الخبث، بل مقتضى العمومات و الإطلاقات أنّه محدث و مشتمل على الخبث إذا أصابه شىء من النجاسات، هذا بحسب الصغرى.

و أمّا بحسب الكبرى فلعدم قيام الدليل على أن مسّ الطاهر من الأموات غير موجب للاغتسال، كيف و الأئمة المعصومون (عليهم السلام) كلّهم طاهرون مطهرون على ما نطقت به النصوص، و مع ذلك يجب تغسيلهم و يجب الغسل بمسّ أبدانهم الطاهره بعد موتهم.

(١) لعدم كونه ميتاً تامّاً و لا قطعه مبانه من الحى مشتمله على العظم بناءً على أن مسّها موجب للغسل على الخلاف.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٤٦

٨٣٣ مسأله ١٣: إذا يمس عضو من أعضاء الحى و خرج منه الروح بالمرّه مسّه ما دام متصلاً ببدنه

لا يوجب الغسل (١) و كذا إذا قطع عضو منه و اتصل ببدنه بجلده مثلاً، نعم بعد الانفصال إذا مسّه و جب الغسل بشرط أن يكون مشتملاً على العظم (٢).

٨٣٤ مسأله ١٤: مسّ الميت ينقض الوضوء

«١» فيجب الوضوء مع الغسل (٣).

(١) لما عرفت من عدم صدق الميت التام عليه، و لا القطعه المبانه من الحى لفرض اتصالها بالبدن.

(٢) على الخلاف المتقدم.

ناقضيه مسّ الميت للوضوء

(٣) قد يفرض أنّ الماس كان محدثاً بالحدث الأصغر قبل المسّ أو بعده فيتكلم فى أنّه إذا اغتسل من المسّ فهل يغنى هذا الغسل عن الوضوء أو يجب عليه أن يتوضأ بعد غسله كما هو الحال فى المستحاضه، فإنّها فى بعض أقسامها تغتسل و تتوضأ أيضاً و هذا قد تقدم الكلام فيه «٢» و قلنا إن غسل المسّ و غيره من الأغسال مغنٍ عن الوضوء و لا حاجه معه إلى الوضوء.

و أخرى يقع الكلام فيما إذا كان الماس متطهراً و متوضئاً ثمّ مسّ ميتاً فهل يكون مسّه هذا ناقضاً لوضوئه أو لا يكون، و هذا

البحث كما ترى لا يتوقف على كون غسل المسّ مغنياً عن الوضوء، بل بعد البناء على أنّه لا يغنى عن الوضوء يتكلم في أنّه في الصورة المفروضة ينقض الوضوء أو لا- ينقضه، بحيث لو اغتسل من المسّ احتاج إلى التوضؤ أيضاً، وليس له الدخول في الصلاة ونحوها بالاغتسال، بل لا بدّ من أن يأتي بالوضوء أيضاً كالمستحاضه.

(١) على الأحوط و الأظهر عدم انتقاضه به.

(٢) في صفحہ ٢٠٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٤٧

٨٣٥ مسأله ١٥: كيفيه غسل المسّ مثل غسل الجنابه

(١) إلّا أنّه يفتقر إلى الوضوء «١» أيضاً (٢).

و الصحيح أنّ المسّ غير ناقض للوضوء، لعدم دلالة الدليل على انتقاض الطهاره به، بل الدليل قام على عدم الانتقاض، و هو حصر موجبات الوضوء بالبول و الغائط و المنى و الجماع و الريح و النوم، و ليس منها مسّ الميّت، و هو يقتضى عدم كون المسّ موجبا للانتقاض.

كيفيه

(١) كما تقدّم في غسل الحيض والاستحاضه و النَّفاس، لأنّه طبيعيه واحده و حقيقه فأرده بالارتكاز و أنّما الاختلاف في أسبابها.

و يزيد في المقام ما ورد في صحيحه محمّد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «من غَسَلَ مَيْتاً و كَفَنَهُ اغْتَسَلَ غَسْلَ الْجَنَابَةِ»[□]
«٢» و حيث إنّ المغسل أو المكفن لا يجنب بتغسيه و تكفينه بالضروره فيعلم منه أن مراده (عليه السلام) هو التشبيه و أنّه يغتسل كغسل الجنابه.

ثمّ إنّ الصحيحه مشتمله على وجوب الغسل على من غسل ميتاً و كفنه مع أنّ الميّت حال تكفينه مغسل لا محاله، لأنّ التكفين بعد التغسيل، و لا غسل بمس الميّت بعد تغسيه، و لأجله لا بدّ من حمل الصحيحه على الاستحباب، أي استحباب غسل المسّ إذا مسّه عند تكفينه و إن كان الميّت مغسلاً، كما حملنا موثقه عمار الدالّه على وجوب الغسل لمن مسّ ميتاً و لو بعد تغسيه «٣» على الاستحباب.

(٢) قدّمنا الكلام في هذه المسأله مكرراً، و قلنا إن كل غسل مغن عن الوضوء.

(١) الظاهر أنّه لا يفتقر إليه كما مرّ.

(٢) الوسائل ٣: ٣٠١/ أبواب غسل المسّ ب ٧ ح ١.

(٣) الوسائل ٣: ٢٩٥/ أبواب غسل المسّ ب ٣ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٤٨

٨٣٦ مسأله ١٦: يجب هذا الغسل لكل واجب مشروط بالطهاره من الحدث الأصغر

، و يشترط فيما يشترط فيه الطهاره (١).

غسل المسّ واجب لكل ما هو مشروط بالطهاره

(١) بمعنى أن وجوبه شرطي و ليس واجباً نفسياً، و ذلك لأنّ الأوامر الوارده بالغسل عند المسّ ظاهره في الإرشاد إلى أمرين:

أحدهما: أن مسّ الميّت موجب للحدث، و من ثمّه أمر بما يرفعه من الغسل.

و ثانيهما: أن رافع هذا الحدث ليس إلّا الاغتسال، لأن وزانها وزان الأوامر الواردة بغسل

ما أصابته النجاسة، كقوله (عليه السلام) «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» (١) حيث قلنا في محله إنها إرشاد إلى أمرين: نجاسة البول أو غيره من النجاسات، و أن نجاسته لا تزول إلّا بالغسل.

و ذلك لأنه مقتضى الفهم العرفي في مثلها، و لا يستفاد منها الوجوب النفسى و الأمر المولى بوجه، و عليه يكون وجوب الغسل بالمس وجوباً شرطياً بمعنى أنه من جهة رفع الحدث و تحصيل الطهارة التى هى شرط فى الصلاة و نحوها.

و من هنا لم ينسب الوجوب النفسى إلى المشهور فى المقام، و إنّما حكى عن بعضهم المناقشة فى كونه واجباً شرطياً، و لكنّه على خلاف المستفاد من الأخبار، فاحتمال أنه واجب نفسى مقطوع العدم و على خلاف المشهور أو المتفق عليه بينهم. و هذا يدل على أنّهم أيضاً فهموا من الأخبار الإرشاد كما فهمناه.

و يؤكّد ما ذكرناه ما ورد فى بعض الأخبار من أنه لو مسّ الميّت قبل برودته لم يضرّه (٢)، لدلالته على أنه إذا مسّه بعد ذلك ففيه الضرر، و الضرر المتصور فى المقام ليس إلّا كونه محدثاً و غير متمكّن من الدخول فيما يشترط فيه الطهارة إلّا بالاعتسال.

(١) الوسائل ٣: ٤٠٥ / أبواب النجاسات ب ٨ ح ٢.

(٢) الوسائل ٣: ٣٠٠ / أبواب غسل المسّ ب ٦ ح ٤ و موردها غير الآدمى نعم، ورد فى بعض الروايات أنه لا بأس بمسّ الميّت بحرارته أو بعد الغسل.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٤٩

٨٣٧ مسألة ١٧: يجوز للماس قبل الغسل دخول المساجد و المشاهد و المكث فيها و قراءه العزائم

و وطؤها إن كانت امرأه، فحال المسّ حال الحدث الأصغر إلّا فى إيجاب الغسل للصلاة و نحوها (١).

و هذا لا يتحقق إلّا بناءً على أنه واجب شرطى، إذ لو كان واجباً نفسياً لم يكن فيه

أى ضرر، لتمكّنه من الدخول فى الصلاة حينئذ و لو بغير الاغتسال.

و يؤيّدّه ما عن الفقه الرضوى من قوله «و إن نسيت الغسل فذكرته بعد ما صليت فاغتسل و أعد صلاتك» «١» إذ لا وجه له سوى كون الغسل واجباً شرطياً، لعدم بطلان الصلاة بالإخلال به على تقدير كونه واجباً نفسياً.

و يؤيّدّه أيضاً ما تقدّم من روايه الصدوق عن الفضل بن شاذان و محمّد بن سنان من أن وجوب غسل المسّ لعلّه الطهاره «٢»، و عليه لا يكون الغسل واجباً نفسياً بوجه.

و لا يمكن قياسه بالأوامر الوارده فى غسل الجمعة أو لدخول الكعبه أو الحرم أو المسجد الحرام و نحوه، و ذلك لعدم احتمال كون الدخول فى يوم الجمعة أو الكعبه و نحوهما من الأسباب الموجهه للحدث.

و حيث لا- نحتمل فيها الحدث فلا- يمكننا حمل الأوامر فيها على الإرشاد، بل يؤخذ بظهورها فى المولويه و تحمّل على الاستحباب.

و أين هذا ممّا علق فيه الأمر بالغسل على شىء آخر كمسّ الميّت أو الجنابه أو الحيض و نحوها، لأنّها ظاهره فى الإرشاد كما مرّ. و هذا بخلاف المقام و غيره من الموارد التى قامت فيها القرينه على الإرشاد و احتمال فيها الحدث.

يحلّ للماس قبل الغسل دخول المساجد و نحوها

(١) لأن ما استفدناه من الأخبار إنّما هو كون المسّ موجباً للحدث، و أمّا كون

(١) فقه الرضا: ١٩، المستدرک ٢: ٤٩٤/ باب نواذر غسل المسّ.

(٢) الوسائل ٣: ٢٩٢/ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ١١ و ١٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٥٠

٨٣٨ مسأله ١٨: الحدث الأصغر و الأكبر فى أثناء هذا الغسل لا يضر بصحّته

(١) نعم، لو مسّ فى أثناءه ميتاً و جب استنافه (٢).

الحدث المسبب منه حدثاً أكبر أو أصغر فلا يستفاد منها، فلا يترتب عليه إلّا الآثار المرتبه

على طبيعي الحدث كعدم الدخول فيما يشترط فيه الطهاره.

و أمّا حرمة المكث في المساجد و قراءه العزائم و الوطء كما إذا كانت امرأه فلا، لأنها مترتبة على الحدث الأكبر من الجنابه و الحيض و النفاس، و ليست مترتبة على طبيعي الحدث، و ذلك لجواز وطء المرأه المحدثه من غير خلاف.

الحدث في أثناء غسل المسّ

(١) لعدم دلالة الدليل على بطلانه بالحدث الأكبر أو الأصغر الواقع في أثناءه، فإن سقوط الأجزاء المتقدمه عن قابليه الالتحاق، أى التحاق الأجزاء المتأخره بها أمر يحتاج إلى دليل.

بل له أن يتم غسله و إن كان يجب عليه التوضؤ بعد الغسل، بل لو رفع يده عن غسله الترتيبي الذي أحدث في أثناءه و اغتسل ارتماساً لم يحتج إلى الوضوء أيضاً بناءً على ما ذكرناه من أن كل غسل يغني عن الوضوء كما ذكرناه في غسل الجنابه «١».

لأنّ التخيير بين الغسل ترتيباً و ارتماساً ليس بدوياً بل هو باقٍ ما دام لم يتحقق الاغتسال، فله أن يرفع يده عن الغسل الترتيبي و إن كان غسله هذا صحيحاً و يأتي به ارتماساً.

نعم، ذكرنا في غسل الجنابه أن طروء الحدث الأصغر في أثناءه موجب لبطلانه للدليل المتقدم هناك «٢»، و هو خاص بغسل الجنابه و لا يأتي في غيره.

(٢) لأن مسّ الميّت ثانياً يحتاج إلى رافع له و إن لم يؤثر حدثاً في حقّه، لأنّه محدث و لم يرتفع حدثه بعد لعدم تماميه غسله، و الأجزاء الباقية من غسله الأول ليس

(١) راجع شرح العروه ٦: ٣٩٤.

(٢) راجع شرح العروه ٧: ١٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٥١

٨٣٩ مسأله ١٩: تكرار المسّ لا يوجب تكرّر الغسل

و لو كان الميّت متعدداً كسائر الأحداث (١).

٨٤٠ مسأله ٢٠: لا فرق في إيجاب المسّ للغسل بين أن يكون مع الرطوبه أو لا

(٢)، نعم فى إيجابه للنجاسه يشترط أن يكون مع الرطوبه على الأقوى (٣) و إن كان الأحوط الاجتناب إذا مسّ مع اليوسه خصوصاً فى ميت الإنسان، و لا فرق فى النجاسه مع الرطوبه بين أن يكون بعد البرد أو قبله (٤).

بتمام الرفع له، و إنّما هى جزء منه و إن كان رافعاً لمسّه الأوّل.

تكرار المسّ لا يقتضى تكرّر الغسل

(١) لأنّ التداخل و إن كان على خلاف الأصل فى الواجبات النفسيه، لأن كل سبب يقتضى مسبباً مستقلاً على ما ذكرناه فى بحث المفاهيم «١». إلّا أنّ الغسل فى المقام واجب شرطى و الأمر به إرشادى إلى تحقق الحدث بالمس كما مرّ، و ليس التداخل فى الأوامر الإرشاديه على خلاف القاعده، و ذلك لأنّ الحدث الذى يحتاج إلى الرفع لا يتكرر بتكرّر المسّ، كما لا يتكرر بتكرّر البول أو النوم أو الجماع، فيكفى غسل واحد عن المسّ المتكرّر فى المقام.

(٢) لإطلاق الأخبار.

(٣) و ذلك لأن مقتضى عموم ما دلّ على نجاسه الميته «٢» نجاسه الميت الإنسانى أيضاً إلّا أن نجاسته لا- تمتاز عن بقية النجاسات، فكما أنّها غير موجهه لنجاسه الملقى إلّا إذا كانت الملاقاه فى حال الرطوبه فكذلك الحال فى ملاقاه الميت الإنسانى على ما ذكرناه فى مبحث النجاسات «٣».

(٤) لإطلاق ما دلّ على نجاسه ملاقى النجس مع الرطوبه.

(١) محاضرات فى أصول الفقه ٥: ١٠٩ و ما بعدها.

(٢) الوسائل ٣: ٤٦١/ أبواب النجاسات ب ٣٤ و غيرها.

(٣) راجع شرح العروه ٢: ٤٦١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٥٢

و ظهر من هذا أن مسّ الميت قد يوجب الغسل و الغسل كما إذا كان بعد البرد و قبل الغسل مع

الرتوبه، و قد لا- يوجب شيئاً كما إذا كان بعد الغسل أو قبل البرد بلا رتوبه، و قد يوجب الغسل دون الغسل كما إذا كان بعد البرد و قبل الغسل بلا رتوبه، و قد يكون بالعكس كما إذا كان قبل البرد مع الرتوبه (١).

أقسام ما يسببه مسّ الميت

(١) فالصور أربعه:

إحداها: أن يوجب الغسل بالضم و الغسل بالفتح.

و ثانيها: أن لا يوجب غسلاً و لا غسلاً.

و ثالثها: أن يوجب الغسل بالضم دون الغسل بالفتح.

و رابعها: أن يوجب الغسل بالفتح دون الغسل بالضم و الأمثله ظاهره ممّا ذكره الماتن (قدس سره).

هذا تمام كلامنا في الأغسال، و يقع الكلام بعد ذلك في أحكام الأموات إن شاء الله و له الحمد أولاً و آخراً كما هو أهله.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٥٣

فصل في أحكام الأموات

إشاره

اعلم أن أهمّ الأمور و أوجب الواجبات التوبه من المعاصي (١).

فصل في أحكام الأموات و جوب التوبه من المعاصي

(١) و جوب التوبه عن المعاصي قد ثبت بالكتاب و السنّه و الإجماع و العقل، فلا إشكال في وجوبها في الجملة.

و إنّما الكلام في أن وجوبها شرعي مولوي، أو أنّه عقلي و الأوامر الوارده بها في الكتاب و السنّه إرشاديه إليه؟.

قد يقال بأنّها واجبه عقلاً و الأوامر المتعلقة بها في الكتاب و السنّه إرشاد إلى حكم العقل، و ذلك لعدم إمكان حملها على المولويه و إلّا كان ترك التوبه محرماً و تجب التوبه عنه، و ترك التوبه عنه أيضاً محرّم فتجب التوبه عنه و هكذا إلى ما لا نهايه له، فلا- مناص من حمل الأمر بها على الإرشاد، نظير الأوامر الوارده في الطاعه حيث حملناها على الإرشاد، لأنّها لو كانت مولويه

و كانت الإطاعة واجبه شرعاً لزم التسلسل بالتقريب

المتقدّم، لأن إطاعه ذلك الأمر أيضاً تكون واجبه و مأموراً بها شرعاً فتجب إطاعته، و هذا الوجوب الثانى أيضاً تجب إطاعته و هكذا إلى ما لا نهايه له فوجوب التوبه عقلى لا محاله.

و الظاهر أنّ التوبه واجبه شرعاً و الأوامر الوارده فى الكتاب و السنّه مولويه، و ذلك لأنّ الوجه فى حمل أوامر الطاعه على الإرشاد ليس هو المحذور المتوهم من أن كونها مولويه يستلزم التسلسل، و إنّما يمكن الجواب عنه بأن حمل الأمر بالطاعه فى الآيه المباركه على المولويه و الحكم بأنّها واجبه شرعاً أخذاً بظاهر الأمر ممّا لا محذور فيه و إنّما المحذور المتوهم فى كون إطاعه ذلك الأمر أيضاً مأموراً بها بالأمر المولوى، أى

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٥٤

.....

كونها واجبه شرعاً، لأنّه مستلزم للتسلسل، فلا بدّ من منع كون تلك الطاعه أى إطاعه الأمر بالطاعه واجبه شرعاً دفعاً للمحذور، دون حمل الأمر الأوّل بالطاعه على الإرشاد، لأنّ حمله على المولويه ممّا لا محذور فيه.

و عليه فيحمل الأمر الأوّل بالطاعه على الوجوب الشرعى و المولويه عملاً بظاهره بخلاف الأمر الثانى و الثالث فإنّه إرشادى حتّى لا- يلزم التسلسل. و لا- ملازمه بين كون الأمر بالطاعه مولوياً و بين كون طاعه ذلك الأمر أيضاً واجبه شرعاً و يكون الأمر بها مولوياً، و بهذا تنقطع السلسله فلا يلزم من كون الأمر الأوّل بالطاعه مولوياً أى محذور.

و كذلك نلتزم فى المقام بأنّ الأمر بالتوبه مولوى و أنّها واجبه بالوجوب الشرعى نعم لا تكون التوبه من ترك التوبه واجبه شرعاً و إنّما الأمر بها إرشادى.

بل الوجه فى حمل الأمر بالطاعه على الإرشاد: أنّ الأمر بها لا يترتب عليه أثر و ذلك لأنّ الطاعه منتزعه عن

إتيان الواجبات و ترك المحرمات و ليس للطاعة محقق غيرهما، و العقل مستقل باستحقاق العقاب على ترك الواجب و إتيان المحرم و إن لم يكن هناك أمر بالطاعة أصلاً، فالأثر و هو استحقاق العقاب ثابت في مرتبه سابقه على الأمر بالطاعة، فإذن لا أثر له في نفسه فلا مناص من أن يكون إرشاداً إلى ما استقل به العقل قبله.

و من الظاهر أن ذلك لا يأتي في التوبه، لأنها أمر مستقل غير الإتيان بالواجبات و ترك المحرمات أو عصيانهما، و للأمر بها أثر و هو استحقاق العقاب بمخالفته و تركه التوبه بحيث لو ترك الواجب و ترك التوبه عنه عوقب عقوبتين فتكون التوبه واجبه شرعاً و لا محذور فيه، فالتوبه مأمور بها بالأمر المولوى و متصفه بالوجوب شرعاً كما أنّها واجبه عقلاً، و لا مانع من أن يكون شىء واحد واجباً عقلاً و شرعاً كالظلم فإنه قبيح عقلاً و محرم شرعاً، و كما فى ردّ الأمانه إلى أهلها فهو واجب عقلاً لأن تركه ظلم و واجب شرعاً، و هكذا.

ثمّ إنّه لا فرق فيما ذكرناه بين التوبه عن المعصيه الكبيره و التوبه عن الصغيره، لأنّ المدار فى وجوبها على المخالفه و الخروج عن زى العبوديه و وظيفته، و هو متحقق فى كليهما. نعم، لا بدّ من الالتزام بعدم كون ترك التوبه فى الصغائر معصيه كبيره، و ذلك لبعد أن تكون المعصيه صغيره و يكون ترك التوبه عنها كبيره.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٥٥

□
و حقيقتها الندم (١) و هو من الأمور القلبيه و لا يكفى مجرد قوله: أستغفر الله، بل لا

قبول التوبه تفضل ثمّ إنّ هناك بحثاً آخر و هو: أنّ التوبه كانت واجبه عقلاً و شرعاً

أو عقلاً فقط هل يجب على الله قبولها بحيث تمحى بها المعصية المتحققه و يزول بها استحقاقه العقاب على نحو لو عاقبه الله تعالى بمعصيته بعد التوبه كان ظلماً قبيحاً أو لا يجب قبولها عليه؟

و قد تعرّضنا لهذا البحث في التكلّم عن مقدمه الواجب (١) و قلنا إن استحقاقه العقاب الثابت بالمعصيه المتقدمه لا يرتفع بالتوبه المتأخره، لأنّ الشئ لا ينقلب عمّا وقع عليه، فلو عاقبه الله سبحانه بعد ذلك كان عقاباً واقعاً عن استحقاق و فى محله و لم يكن ظلماً لا عن استحقاق، إلّا أنّ هذا البحث مجرد بحث علمي لا يترتب عليه أثر عملي كما ذكرناه فى بحث مقدمه الواجب، لأنّه ثبت بالكتاب و السنّه أنّ الله يقبل التوبه عن عباده (٢) و أنّه رؤوف بهم (٣) «و أنّه لا كبيره مع الاستغفار» (٤) المراد به التوبه، فالتوبه و إن لم يكن معها عقاب على المعصيه إلّا أنّه من باب التفضّل من الله سبحانه عملاً بوعده لا أنّه من باب الوجوب، و قد وافقنا على ذلك الأشاعره خلافاً للمعتزله حيث ذهبوا إلى وجوب قبول التوبه على الله، و هذا من جمله الموارد التى لا بدّ فيها من الموافقه مع الأشاعره دون المعتزله.

حقيقه التوبه

(١) الظاهر أنّه لم تثبت للتوبه حقيقه شرعيه و لا متشرعيه، و إنّما هى بمعناها اللغوى أى الرجوع، و هو المأمور به شرعاً و عقلاً، فكما أنّ العبد الآبق الفار و الخارج عن زى عبوديته يجب أن يرجع عن خروجه هذا، فكذلك العبد لا بدّ من أن يرجع إلى مولاه الحقيقى عن طغيانه و تمرده و تعديّه، فلا يعتبر فى حقيقه التوبه

(١) لم نعر عليه فى محاضرات فى أصول

الفقه.

(٢) التوبه ٩: ١٠٤.

(٣) البقره ٢: ٢٠٧.

(٤) الوسائل ١٥: ٣٣٧/ أبواب جهاد النفس ب ٤٨ ح ٣ و غيره.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٥٦

حاجه إليه مع الندم القلبي و إن كان أحوط، و يعتبر فيها العزم على ترك العود إليها. و المرتبه الكامله منها ما ذكره أمير المؤمنين (عليه السلام).

سوى الرجوع و له لازمان:

أحدهما: الندم على عصيانه، إذ لو لم يندم على ما فعله لم يكن رجوعه رجوعاً حقيقياً عن التمرد و الخروج.

و ثانيهما: العزم على عدم العود، لوضوح أنه لولا له لم يكن بانياً على الدخول في طاعة الله سبحانه، بل هو متردّد في الدخول و الخروج، و هذا بنفسه مرتبه من مراتب التعدي و الطغيان، فإنّ العبد لا بدّ أن يكون بانياً على الانقياد في جميع الأزمان، إذ لو لم يعزم على الطاعة و عدم الطغيان كان متردداً في الطاعة و العصيان كما عرفت، و هو قبيح حتى فيما إذا لم تسبقه المعصيه أصلاً كما إذا كان في أوّل بلوغه فإنّه لا بدّ من أن يعزم على عدم الاقتحام في العصيان، و هذان الأمران من لوازم الرجوع لا أنّهما حقيقه التوبه.

و أمّا الاستغفار اللفظي و قول اللهم اغفر لي، أو أستغفر الله و نحوهما فهو غير معتبر في حقيقه التوبه و لا أنه من لوازم الرجوع، لأنّ الاستغفار بمعنى طلب الغفران، و التوبه بمعنى الرجوع فهما متغايران مفهوماً و مصداقاً.

و يدلّ على عدم اعتباره في التوبه و مغايرتهما مضافاً إلى وضوحه في نفسه قوله تعالى وَ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ «١» فَإِنَّ الْعَطْفَ ب «ثُمَّ» يدل على ما ذكرناه فقد دلّت الآية المباركه على أنّ العبد الآبق يطلب المغفره من ذنوبه أوّلاً

و إن لم يرجع و لم يتب، لأنَّه سبحانه غافر الذنوب، و بعده يرجع إلى الله بالإضافه إلى ما يأتي. نعم الأحسن أن يكون رجوع الآبق بقلبه و لسانه، و أن تكون توبته واقعيه و ظاهريه بقول اللهم اغفر لي و نحوه.

(١) وقعت هذه الجملة المباركه في سوره هود في ثلاثه مواضع آيه ٣، ٥٢، ٩٠ باختلاف يسير في أولها.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٥٧

[مسائل]

[٨٤١] مسأله ١: يجب عند ظهور «١» أمارات الموت أداء حقوق الناس الواجبه

و رد الودائع و الأمانات التي عنده مع الإيمان و الوصيّه بها مع عدمه مع الاستحكام على وجه لا يعتربها الخلل بعد موته (١).

و أكمل مراتب التوبه ما ذكره أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغه من أن للتوبه مراتب ستّه، منها و هو خامسها: أن تعمد إلى اللحم الذي نبت على السحت فتذبيبه بالأحزان و الطاعه «٢» إلّا أنّه غير واجب و لا يعتبر في التوبه بوجه، إذ قد يتوب العبد و يرجع و يندم و يعزم على عدم العود فيدركه الموت بعدها بزمان قليل قبل أن يذوب عنه لحمه.

الواجبات لدى ظهور علائم الموت أقسام الحقوق في الذمّه

(١) الحقوق الثابته على ذمّه المكلف قد تكون واجبه الأداء فعلاً و بالفور كالأموال المغصوبه و المقبوضه بالبيع الفاسد الذي هو بحكم الغصب، و الديون التي يطالب بها مالکها، أو التي حلت لانتهاه مدتها أو حصول شرطها كالمهور الثابته على الذمم المقيد أدائها بالقدره و الاستطاعه.

و هذه الحقوق لا- بدّ من ردّها إلى مالکها، و لا يجوز فيها الإيضاء لوجوب ردّها فوراً، سواء في ذلك ظهور أمارات الموت و عدمه، لأنّه تكليف فعلى منجز لا بدّ من امتثاله بردّها إلى أهلها و لو مع القطع بالحياه، للأمر بذلك شرعاً، فالإيضاء غير

جائز حينئذ لعدم كونه امتثالاً فورياً للأمر بالرد أعنى الواجب الفعلي المنجز.

و قد لا تكون الحقوق واجبه الأداء بالفعل كالودائع و الأمانات لرضا مالكها

(١) بل عند عدم الاطمئنان بالبقاء أيضاً.

(٢) الوسائل ١٦: ٧٧/ أبواب جهاد النفس ب ٨٧ ح ٤، نهج البلاغه: ٥٤٩/ ٤١٧، و لكن ليس فيه «و الطاعة».

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٥٨

.....

بالبقاء عنده التي علم من حال مالكها أو احتمال عدم رضاه بإيداعها عند شخص آخر، و في هذه الصورة يجوز له إبقاؤها عنده ما دام حياً، و إذا ظهرت أمارات الموت أو احتمله في نفسه وجب أن يردّها إلى مالكها بالمباشرة، للأمر بذلك في قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا «١» و لا يجوز فيها الإيضاء أي ردّها بالتسيب، لفرض عدم رضی مالكها بالإيداع عند غيره فيتعين ردّها بالمباشرة، لأنه تكليف فعلي منجز لا بدّ من إحراز الخروج عن عهده و لا يكون ذلك إلّا بردّها حال الحياة.

و ثالثه: لا يكون المال واجب الرد فوراً و لا من قبيل الودائع التي لا يرضى مالكها بإيداعها عند شخص آخر كاللقطه و مجهول المالك و الودائع التي يرضى مالكها بإيداعها عند شخص آخر، و في هذه الصورة لا بدّ للمكلّف من أحد أمرين: إمّا أن يوصلها بنفسه إلى مالكها، أو يوصى بها بالإشهاد و الاستحكام حتّى تصل إلى مالكها بعد موته، أو يودعه عند من يثق به أو يدفعه للحاكم الشرعي، و لا يتعيّن عليه أداؤها بنفسه لعدم وجوبه عليه على الفرض.

و الدليل على وجوب الرد و الإيضاء في تلك الموارد هو: أن وجوب ردّ المال إلى مالكه و الودائع إلى أهلها حكم فعلي منجز في حقّه،

ولا- بدّ له من الخروج عن عهده هذا التكليف المنجز، وهو لا- يتحقق إلّا بإيصالها بنفسه إلى مالكها كما في بعض الصور و بالأعم منه و من الإيضاء كما في بعض الموارد الأخرى.

وقد ظهر ممّا ذكرناه أنّ الحكم غير مختص بما إذا ظهرت له أمارات الموت كما هو صريح كلام الماتن (قدس سره) بل الرد الواجب فعلى في بعض الصور و لو كان قاطعاً بالحياء، و بمجرد الشك في الموت في بعض الصور الأخرى و إن لم تظهر له أمارات الموت، و ذلك لأنّ التكليف المنجز الفعلى لا بدّ من إحراز الخروج عن عهده و لا يمكن إحرازه إلّا بالرد أو الإيضاء.

(١) النّساء ٤: ٥٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٥٩

[٨٤٢] مسأله ٢: إذا كان عليه الواجبات التي لا تقبل النيابة حال الحياه

كالصلاه و الصوم و الحج «١» و نحوها، و جب الوصيه بها إذا كان له مال، بل مطلقاً إذا احتمل وجود متبرع، و فيما على الولي كالصلاه و الصوم التي فاتته لعذر يجب إعلامه أو الوصيه باستئجارها أيضاً (١).

و استصحاب بقاء الحياه لا أثر له في ذلك كما ذكرناه في الواجبات الموسعه أداءً أو قضاءً، لأنّ تنجز التكليف يقتضى إحراز الخروج عن عهده، فبمجرد الشك في الموت يجب عليه الامتثال، بمعنى أنّه إذا لم يقطع أو لم يطمئن ببقاء حياته إلى آخر الوقت و احتمل موته قبل ذلك و جب أن يأتي به فعلاً، لتنجز التكليف في حقّه، و هو يستلزم عقلاً إحراز الامتثال و لا يحرز إلّا بإتيانه بالفعل، و لا أثر شرعي لاستصحاب بقاء حياته حينئذ، هذا في الحقوق الماليه.

الواجبات التي لا تقبل النيابة حال الحياه

(١) هذا في الحقوق الإلهيه، إذا كانت على ذمته واجبات من صوم و صلاه و حج □

و نحوها فان جازت الاستنابه فيها حال حياته كمن لا يتمكن من الحج بنفسه لمرض أو هرم وجب، لتنجز التكليف بالأداء و الاستنابه وفاءً له.

و إذا لم يجز له الاستنابه فيها حال حياته كما إذا ترك الحج عن عمد و اختيار، أو أنّ الوقت لم يكن موسم الحج و هو يحتمل موته، أو ظهرت له أماراته أو غير ذلك من الفروض، وجب الإيضاء بها إذا كان له مال يوفى به دينه من الصلاه و الصيام و الحج و غير ذلك، و ذلك في صورتين لما قدمناه من أنّ التكليف المنجز الفعلى بأداء الدين و إفراغ الذمّه عن الواجبات يستدعى إحراز الخروج عن عهده بالمباشره أو التسبيب، و هو لا يكون إلّا بالاستنابه فيما أمكنت، و بالإيضاء عند عدم إمكان

(١) هذا إذا كان قبل أشهر الحج، و أمّا إذا كان فيها فيجب عليه الاستنابه إذا كان عالمًا باستمرار عذره إلى الموت.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٦٠

[٨٤٣] مسأله ٣: يجوز له تملك ماله بتمامه لغير الوارث (١)

الاستنابه.

و كذا يجب الإيضاء إذا لم يكن له مال إلّا أنّه احتمل أن يكون إيضاؤه سبباً لأداء دينه بعد موته، و ذلك لأنّ الامتثال القطعى إذا لم يمكن للمكلف بأن لم يكن له مال انتقل الأمر إلى الامتثال الاحتمالى لا محاله، و هذا امتثال احتمالى فى حقّه.

و من هذا القبيل إعلام من يجب عليه القضاء كالولد الأكبر إذا كانت ممّا يجب أداؤها على الولد الأكبر بعد موت المورث كما فى فوائت الصلاه و الصيام، لأنّه لو كان عالمًا بأنّ الولد الأكبر يقضيها بعد موته فهو من الامتثال القطعى للتكليف المنجز الفعلى فى حقّه، و إذا كان محتملاً له فهو من الامتثال الاحتمالى المتعين على تقدير العجز عن الامتثال

جواز تملك الموصى أمواله لغير الوارث

(١) كما هو مقتضى العمومات و سلطنه المالك على ماله، و هذا قد يكون في حال حياته و هو صحيح البدن، و لا إشكال في جواز تملكه ماله بالتمام لغير الوارث، لأنه مسلط على ماله و له أن يفعل في أمواله ما يشاء. و أخرى يكون ذلك في حال مرضه و هو المسألة المعروفة بمنجزات المريض، و الصحيح فيها صحه تملكه للغير أيضاً و ذلك لجمله من الأخبار المعتبره الداله على أن للإنسان ما دامت الروح في بدنه و لم تخرج عنه أن يتصرف في ماله ما يشاء، فله أن يملك تمام ماله للغير و يعدم موضوع الإرث للورثه «١».

نعم، ورد في جملة من الأخبار الأخر عدم جوازه «٢» إلا أنها محموله على الكراهه

(١) الوسائل ١٩: ٢٧٣ / كتاب الوصايا ب ١٠ ح ٦، ٢٨١ / ب ١١ ح ١٩، ٢٩٦ / ب ١٧.

(٢) الوسائل ١٩: ٣٠٠ / كتاب الوصايا ب ١٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٦١

لكن لا يجوز له تفويت شىء منه على الوارث بالإقرار كذباً، لأن المال بعد موته يكون للوارث فإذا أقر به لغيره كذباً فوّت عليه ماله «١» (١).

جمعاً، لكراهه حرمان الوارث من التركة.

عدم جواز التفويت على الورثه

(١) قد يريد المالك بقوله: هذا لزيد، أنه له بعد موته، إلا أنه يبرزه بصوره الإقرار، لاحتتمال أن الورثه قد لا تعمل على طبق وصيته فلا يصل المالك إلى مرامه من الثواب في إيصال ماله إلى سيّد أو فقير قربه إلى الله تعالى، فهو وصيه واقعاً أبرزها بصوره الإقرار بالتوريه من دون أن يكون المال زائداً على ثلثه، و هذا ممّا لا إشكال في جوازه، لأن للمورث أن يتصرّف في ثلث

ماله و هو ملكه و هو أولى بالتصرف فيه من الورثه، فلا تفويت على الورثه بشىء، كما أنه لم يرتكب كذباً، لأن التوريه خارجه عن الكذب على ما بيناه فى محلّه «٢» و هذا ظاهر.

و قد يريد المالك الاعتراف حقيقه دون الإيضاء أو يكون المال زائداً على ثلثه، و لا ينبغي الإشكال فى حرمة حيثنذ و ذلك من وجوه:

أحدها: ما علمناه خارجاً من عدم جواز تفويت المال على مالكة، لأنّه مسلط على ماله و هو محترم كاحترام دم المسلم، و التفويت مناف لسلطنته، فيحرم الحيلولة بين المالك و ماله و تفويته عليه، و حيث إنّ المال للورثه فتكون الحيلولة بين المالك و ماله و حرمانه عنه و المنع عن سلطنته و تفويت المال عليه بالاعتراف للغير كذباً حراماً، لأنّه تفويت لمال الورثه.

ثانيها: أن تصرف المقر له فيما اعترف له المورث من المال حرام، لأنّه ملك الورثه

(١) إذا قصد بإقراره الوصيه و لم يكن المقرّ به أكثر من الثلث لم يكن به بأس.

(٢) فى مصباح الفقاهه ٢: ١٠٠.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٦٢

نعم، إذا كان له مال مدفون فى مكان لا يعلمه الوارث يحتمل عدم وجوب إعلامه (١) لكنّه أيضاً مشكل، و كذا إذا كان له دين على شخص، و الأحوط الاعلام، و إذا عدّ عدم الاعلام تفويتاً فواجب يقيناً.

و التصرف فى ملك الغير محرم، و المورث بإقراره سبب للمقر له فى ارتكاب ذلك الحرام، لأنّه لو لم يقر له لم يكن يرتكبه. و هو نظير ما إذا قدّم أحد طعاماً حراماً للجاهل ليأكله، و قد ذكرنا فى محلّه أن مقتضى الارتكاز فى أذهان العقلاء و الفهم العرفى عدم الفرق فى ارتكاب المحرمات الواقعيه

بين ارتكابها بالمباشره و التسبب فانّ المولى إذا نهى عبده عن الدخول عليه استفاد العرف منه أنّ الدخول عليه بالمباشره أو إيجاده فى الغير بالتسبب و لو بالكذب حرام مبعوض، فهذا الإقرار تسبب للحرام فهو حرام.

نعم، هذا الوجه يختص بما إذا لم يكن المقر له عالماً بكذب إقرار المقر و إلا لم يكن إقراره سبباً فى ارتكاب المقر له للحرام، فان ارتكابه حينئذ مستند إلى اختياره حيث أقدم عليه عالماً بحرمة فلا يكون محرماً من جهة التسبب و إن كان الاعتراف سبباً لإزالة السلطنه عن المالك.

ثالثها: أن إقراره هذا كذب، و الكذب حرام.

هل يجب على المورث الاعلام بأمواله؟

(١) الصحيح عدم وجوب الاعلام على المورث حينئذ، لأن حرمان الورثه من مالهم و عدم سلطنتهم عليه مستند إلى جهلهم لا إلى سكوته عن الاعلام، و لا يجب عليه إعلامهم و إيجاد ما يقتضى السلطنه لهم، و إنّما يحرم إزاله السلطنه كما هو الحال فى غير المورث، كما إذا كان لأحد مال فى موضع و هو لا يعلمه و قد علم به أحد فإنّه لا يجب عليه أن يعلم المالك بذلك، لأن سكوته غير مفوّت للمال عليه.

و كذا الحال فى من يعلم أن للميت ديناً على شخص و لا يعلم به الوارث فإنّه

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٦٣

[٨٤٤] مسأله ٤: لا يجب عليه نصب قيم على أطفاله إلا إذا عدّ عدمه

تضييعاً لهم أو لمالهم (١)، و على تقدير النصب يجب أن يكون أميناً (٢). و كذا إذا عيّن على أداء حقوقه الواجبه شخصاً يجب أن يكون أميناً (٣). نعم، لو أوصى بثلثه فى وجوه الخيرات غير الواجبه لا- يبعد عدم وجوب كون الوصى عليها أميناً (٤) لكنّه أيضاً لا يخلو عن إشكال (٥)

لا يجب أن يعلم الوارث بالحال،

لأن سكوته ليس تفويتاً و سبياً لحرمانهم. نعم، ما أفاده الماتن (قدس سره) من أنه لو عدّ تفويتاً وجب إعلامه صحيح، إلا أنه لا يعدّ تفويتاً كما ذكرناه.

مورد وجوب نصب القيم

(١) كما إذا كان في البلد حاكم شرعى أو وكيله أو عدول المؤمنين و هم يتصدون لحفظ الأطفال أنفسهم و أموالهم. نعم، إذا لم يكن هناك من يحفظهم و يحفظ أموالهم و يجب عليه نصب القيم عليهم، لأنّ الولى يجب عليه حفظ المولى عليه نفساً و مآلاً و هذا لا يتحقق بعد الموت إلا بنصب أحد يتصدى لحفظهم.

(٢) لعين ما قدّمناه من وجوب حفظ المولى عليه على الولى، و مع عدم كون القيم أميناً لا يحرز الحفظ الواجب فلا بدّ من نصب الأمين حتّى يحرز ذلك.

(٣) لتنجز التكليف برد الأمانات و الحقوق، و لا بدّ من إحراز الخروج عن عهده، و لا يتحقق هذا إلا بالإيضاء إلى الأمين، لعدم إحراز ذلك عند عدم أمانته.

(٤) لأنّ الثلث على ما هو الصحيح باقٍ على ملك الميّت، و الإرث إنّما هو بعد الإيضاء و الدين، و بما أنّ الميّت حال حياته كان متمكناً من أن يوكل غير الأمين على أمواله بل كان له إتلافها، فكذلك الحال بعد موته، لأنّه تصرف فى ملكه.

(٥) يمكن أن يكون الوجه فى ذلك: حرمة الإعانة على الإثم، للعلم بأن غير الأمين يتصرّف على وجه حرام فالإيضاء إليه إعانه على الإثم و هى حرام.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٦٤

خصوصاً إذا كانت راجعه إلى الفقراء (١).

وفيه: أنّ الإعانة على الإثم لم تثبت حرمتها بدليل، و إنّما المحرّم التعاون على الإثم كما فى قوله تعالى **وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ** «١» كما ثبتت حرمة إعانه

الظالم على ظلمه، و أمّا حرمة إعانه العاصى على عصيانه فلا دليل عليها.

كما يمكن أن يكون الوجه فيه: أنّ الإيضاء إلى غير الأمين تسبب للحرام، لأن غير الأمين إذا كان مسلطاً على المال قد يرتكب محرماً و يتصرف فيه على وجه حرام، و الإيضاء إليه تسبب للحرام و إيجاد له بالتسبب، و قد تقدم أنّ المحرم لا فرق فيه بين إصداره بالمباشره و بالتسبب.

و يدفعه: أنّ الوصى حينئذ يرتكب الحرام بعلمه و اختياره لا بتسبب الوصى، و مع ارتكابه عالماً و مختاراً لا تسبب في البين.

ثمّ إنّنا لو قلنا بحرمة الوصيه من باب حرمة الإعانه على الإثم أو حرمة التسبب فإنّما هي فيما إذا علم أنّ الوصى يتصرف على وجه حرام، و أمّا لو شكّ في ذلك فلا بأس بحمل فعله على الصحيح و الحكم بجواز الإيضاء إليه و جواز الإعانه و التسبب إليه.

نعم، للحاكم الشرعى إذا رأى أنّ القيم يتصرف على وجه حرام أن يجعل ناظراً عليه حتّى لا يتصرف على الوجه الحرام غير المرضى عند الله.

(١) لم يظهر لنا الوجه في هذا التخصيص، لعدم الفرق بين الإيضاء لصرف الثلث في الفقراء و صرفه في مثل المساجد و المدارس و القنطرات و الحسينيات و المشاهد و غيرها.

(١) المائده ٥: ٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٦٥

فصل فى آداب المريض

و ما يستحب عليه و هي أمور:

□
الأول: الصبر و الشكر لله تعالى. الثانى: عدم الشكايه من مرضه إلى غير المؤمن، و حدّ الشكايه أن يقول: ابتليت بما لم يبتل به أحد، و أصابنى ما لم يصب أحداً، و أمّا إذا قال: سهرت البارحه أو كنت محموراً فلا بأس به. الثالث: أن يخفى مرضه إلى ثلاثه أيام. الرابع: أن

يحدد التوبه. الخامس: أن يوصى بالخيرات للفقراء من أرحامه و غيرهم. السادس: أن يعلم المؤمنين بمرضه بعد ثلاثه أيام. السابع: الاذن لهم فى عيادته. الثامن: عدم التعجيل فى شرب الدواء و مراجعه الطيبب إلا مع اليأس من البرء بدونهما. التاسع: أن يجتنب ما يحتمل الضرر. العاشر: أن يتصدق هو و أقرباؤه بشىء، قال رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) «داووا مرضاكم بالصيّدقه». الحادى عشر: أن يقر عند حضور المؤمنين بالتوحيد و النبوه و الإمامه و المعاد و سائر العقائد الحقه. الثانى عشر: أن ينصب قيماً أميناً على صغاره، و يجعل عليه ناظراً. الثالث عشر: أن يوصى بثلث ماله إن كان موسراً. الرابع عشر: أن يهيئ كفته.

و من أهم الأمور: إحكام أمر وصيته و توضيحه و إعلام الوصى و الناظر بها. الخامس عشر: حسن الظن بالله عند موته، بل قيل بوجوبه فى جميع الأحوال و يستفاد من بعض الأخبار وجوبه حال النزاع «١».

(١) الوسائل ٢: ٤٤٨/ أبواب الاحتضار ب ٣١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٦٦

فصل [فى استحباب عياده المريض و آدابها]

□ عياده المريض من المستحبات المؤكده، و فى بعض الأخبار: أن عيادته عياده الله تعالى، فإنه حاضر عند المريض المؤمن «١» و لا تتأكد فى وجع العين و الضرس و الدملى و كذا من اشتد مرضه أو طال.

و لا فرق بين أن تكون فى الليل أو النهار، بل يستحب فى الصباح و المساء، و لا يشترط فيها الجلوس بل و لا السؤال عن حاله.

و لها آداب: أحدها: أن يجلس و لكن لا يطيل الجلوس إلا إذا كان المريض طالباً. الثانى: أن يضع العائد إحدى يديه على الأخرى أو على جبهته حال الجلوس عند المريض. الثالث: أن يضع يده

على ذراع المريض عند الدُّعاء له أو مطلقاً. الرابع: أن يدعو له بالشفاء، والأولى أن يقول: اللهم اشفه بشفائك وداوه بدوائك و عافه من بلائك» (٢). الخامس: أن يستصحب هديه له من فاكهه أو نحوها ممّا يفرحه و يريحه. السادس: أن يقرأ عليه فاتحه الكتاب سبعين أو أربعين مرّة أو سبع مرّات أو مرّة واحدة فعن أبي عبد الله (عليه السلام): «لو قرأت الحمد على ميت سبعين مرّة ثم رُدّت فيه الروح ما كان ذلك عجباً» (٣) و في الحديث: «ما قرأت الحمد على وجع سبعين مرّة إلّا سكن بإذن الله، و إن شئتُم فجزّبوا و لا تشكوا» (٤) و قال الصادق (عليه السلام): «من نالته علّة فليقرأ في

(١) الوسائل ٢: ٤١٧/ أبواب الاحتضار ب ١٠ ح ١٠، ١١.

(٢) الوسائل ٧: ٤٥/ أبواب الدُّعاء ب ١١ ح ٢.

(٣) الوسائل ٦: ٢٣١/ أبواب قراءه القرآن ب ٣٧ ح ١.

(٤) الوسائل ٦: ٢٣٢/ أبواب قراءه القرآن ب ٣٧ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٦٧

جيبه الحمد سبع مرّات» (١) و ينبغي أن ينفذ لباسه بعد قراءه الحمد عليه. السابع: أن لا يأكل عنده ما يضره و يشتهيهِ الثامن: أن لا يفعل عنده ما يغيظه أو يضيّق خلقه. التاسع: أن يلتمس منه الدُّعاء فإنّه ممّن يستجاب دعاؤه فعن الصادق (صلوات الله و سلامه عليه): «ثلاثه يستجاب دعاؤهم: الحاج، و الغازي و المريض» (٢).

(١) الوسائل ٦: ٢٣٢/ أبواب قراءه القرآن ب ٣٧ ح ٧.

(٢) الوسائل ٢: ٤٢٠/ أبواب الاحتضار ب ١٢ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٦٨

فصل فيما يتعلّق بالمحتضر ممّا هو وظيفه الغير

و هي أمور:

الأول: توجيهه إلى القبلة بوضعه على وجهه لو جلس كان وجهه إلى القبلة و وجوبه

فصل: فيما يتعلّق بالمحتضر توجيه الميِّت إلى القبلة

(١) الكلام في هذه المسأله تاره يقع في كيفية توجيه الميِّت نحو القبلة، و أخرى في وجوب استقبال القبلة حال الاحتضار.

أمّا كيفية التوجيه نحو القبلة فقد ذهب أصحابنا إلى أن توجيهه نحوها بجعل قدميه إلى القبلة على نحو لو قعد لكان مستقبل القبلة، خلافاً للعامه حيث ذهبوا إلى أن استقباله كجعله حال الصلاه عليه «٢».

و الدليل على ذلك ما ورد في جملة من النصوص الدالّه على أنّ الميِّت حال الاحتضار تجعل قدماه نحو القبلة «٣».

و أمّا الكلام في وجوب الاستقبال بالمعنى المذكور و أنّ الميِّت يجب أن يوجّه نحو

(١) في وجوبه على الغير فضلاً عن وجوبه على نفس المحتضر إشكال، نعم هو أحوط، و الأحوط أيضاً أن يكون ذلك ياذن الولي.

(٢) المجموع ٥: ١١٦، الفقه على المذاهب الأربعة ١: ٥٠٠.

(٣) الوسائل ٢: ٤٥٢/ أبواب الاحتضار ب ٣٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٦٩

.....

القبلة أو يوجّه هو نفسه إليها لو كان متمكناً منه و لم يكن عنده أحد، أو لا يجب؟ فقد نسب القول بالوجوب إلى المشهور و الأشهر، و استدللّ عليه بوجوه:

منها: أنّ السيره يداً بيد إلى زمان المعصومين (عليهم السلام) جرت على توجيه الميِّت حال الاحتضار نحو القبلة، و حيث إنّها غير مردوعه، فيستكشف أن توجيه الميِّت نحو القبلة أمر واجب حال الاحتضار.

و يدفعه: أنّ السيره قائمه على الفعل، و لعلها من أجل استحبابه فلا يستفاد منها وجوبه.

و منها: موثقه معاويه بن عمار: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الميِّت، فقال: استقبل بباطن قدميه القبله» «١» و ذلك لأنَّ السؤال فيها عن نفس الميِّت لا عن كيفية توجيهه، فتدل على

أَنَّ المَيِّتَ يجب أن يوجَّه نحو القبلة حال الاحتضار، إذ المراد به هو من يقرب من الموت، لعدم وجوب التوجيه بعد الموت.

و يندفع بأن ظاهر المشتق إرادته المتلبس بالمبدأ منه فعلاً، لأنه و إن صح أن يستعمل في من يتلبس به بعد ذلك إلا أنه على نحو المجاز و تحتاج إرادته إلى القرينه لا- محاله كما في قوله: من قتل قتيلاً، لوضوح أنّ القتل لا يقع على المقتول بالقتل. و عليه فالموثقه تدل على أنّ المَيِّت بعد موته يوجه نحو القبلة و أنه أمر راجح.

و دعوى: أنّ المَيِّت بعد موته يستحب أن يعجل دفنه و كفنه فلا يبقى بعده حتى يستحب توجيهه نحو القبلة.

ساقطه جزماً: و ذلك لأنّ المشاهد في الأموات أنّ المَيِّت يبقى بعد موته ساعه أو ساعتين، و لو مات في أثناء الليل يبقى إلى الصبح حتى يخبر الأقرباء و الجيران و الأصدقاء و لا يؤخذ بدفنه و كفنه من غير فصل، فلا مانع من أن يكون توجيهه نحو القبلة مستحباً و على الجملة أنّ الروايه ناظره إلى ما بعد الموت لا قبله.

(١) الوسائل ٢: ٤٥٣/ أبواب الاحتضار ب ٣٥ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٧٠

.....

□
و منها: صحيحه سليمان بن خالد: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إذا مات لأحدكم ميت فسجّوه تجاه القبلة و كذلك إذا غسّل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة...» الحديث «١» لأنّ المراد بالميت فيها المَيِّت المشرف على الموت، إذ المَيِّت لا يموت، و معه تدلنا الروايه على لزوم توجيه المحتضر نحو القبلة.

وفيه: أنّ المراد بالميت فيها هو الذات التي يطرأ عليها الموت بعد ذلك كالقتيل في قوله: من قتل قتيلاً، و ذلك

لأنه وإن كان خلاف الظاهر من الميت لظهوره في تلبسه بالمبدإ فعلاً إلا أنه لقيام القرينه عليه، لأن الميت كما أنه لا يموت كذلك لا يشرف على الموت. و عليه فتدل الموثقه على أن الذات التي يطراً عليها الموت إذا ماتت توجه نحو القبلة لا قبل موته. و الذي يدلنا على ذلك قوله «فسجوه» فان التسجيه بمعنى التغطيه و معنى «فسجوه» أى: فغطوه، و من الظاهر أن الميت إنما يغطي وجهه بعد الموت لا حال الاحتضار.

و منها: و هو العمده ما رواه الصدوق مرسلًا تاره و مسنداً اخرى كما فى الوسائل عن الصادق (عليه السلام) «أنه سئل عن توجيه الميت فقال: استقبل باطن قدميه القبلة. قال: و قال أمير المؤمنين (عليه السلام) دخل رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) على رجل من ولد عبد المطلب و هو فى السوق و قد وجه إلى غير القبلة فقال (صلى الله عليه و آله و سلم): وجهوه إلى القبلة فإنكم إذا فعلتم ذلك أقبلت عليه الملائكه و أقبل الله (عزّ و جلّ) عليه بوجهه فلم يزل كذلك حتى يقبض» (٢).

و فيه: أن ما رواه عن الصادق (عليه السلام) ناظر إلى كيفية التوجيه و الاستقبال حيث سئل فيه عن التوجيه لا عن حكمه من الوجوب أو الاستحباب فلا تعرض لها لشيء من ذلك، و إنما تدل على أن التوجيه لا بد أن يكون باستقبال باطن القدمين نحو القبلة على خلاف ما التزم به العامه، و هذا من مختصات مذهبن.

(١) الوسائل ٢: ٤٥٢/ أبواب الاحتضار ب ٣٥ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢: ٤٥٣/ أبواب الاحتضار ب ٣٥ ح ٥، ٦. الفقيه ١: ١٧٩/ ٣٥٢.

بل لا يبعد وجوبه على المحتضر نفسه أيضاً (١). و إن لم يمكن بالكيفية المذكوره فبالممكن منها، و إلّا فتوجيهه جالساً أو مضطجعاً على الأيمن أو على الأيسر مع تعذر الجلوس.

و أمّا ما رواه عن علي (عليه السلام) ففيه: أنّ التعليل الوارد فيها يدلّنا على عدم وجوب التوجيه نحو القبلة، و ذلك لدلاله التعليل على أن توجيه الميّت نحو القبلة حال الاحتضار إحسان إليه حتّى يُقبل الله و ملائكته عليه في آخر حياته، و من الظاهر أنّ الإحسان إلى الأخ المؤمن أو المسلم غير واجب و إنّما هو راجح. هذا على أنّ المرسله لا يمكن الاعتماد عليها لإرسالها و المسنده ضعيفه «١».

إذن ينحصر المدرك في الحكم بالوجوب بالشهره الفتوائيه و هي غير صالحه للاعتماد عليها كما ذكرنا في محله «٢».

هل يجب التوجيه على المحتضر نفسه؟

(١) ثمّ إنّ بناء على القول بالوجوب فهل يختص هذا بالغير أو أنّ المحتضر نفسه يجب عليه أن يوجّه باطن قدميه نحو القبلة إذا لم يوجّهه غيره بحيث لو تركه متمكناً منه عوقب عليه.

و الصحيح على القول بالوجوب عدم شموله الميّت نفسه، لأنّ المدرك في ذلك إن كان هو الشهره فهي مختصّه بالغير و لا شهره على وجوبه على الميّت نفسه، لعدم تعرضهم إليه في كلماتهم. و إن كان المدرك موثقه معاويه بن عمار أو صحيحه سليمان ابن خالد فهما مختصّان بالغير أيضاً.

(١) هكذا أفاده (دام ظلّه) في البحث غير أنّه عدل عن ذلك في رجاله و بنى على وثاقه متبّه كما في المعجم ١٩: ٣٥٢ / الرقم [١٢٦٥٨].

(٢) في مصباح الأصول ٢: ١٤٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٧٢

.....

نعم، لو كان المدرك هو مرسله الصدوق أو مسنده لأمكن القول

بالتعميم و وجوب التوجيه على نفس المحتضر، و ذلك لدلالاتها على أنّ الغرض من الأمر بالتوجه توجه الله سبحانه و ملائكته إلى الميّت و المحتضر، و حيث إنّ تحصيل هذه الغاية واجبه فلو لم يكن هناك من يوجّه المحتضر إلى القبلة لتحصيل ذلك الغرض فلا بدّ من أن يحصّله المحتضر نفسه لو تمكّن منه.

هل يجب التوجيه بالمقدار الممكن؟

(١) ثمّ إنّه إذا لم يمكن توجيه الميّت بباطن القدمين إلى القبلة، فهل يجب توجيهه نحوها بالمقدار الممكن كتوجيهه إليه جالساً أو مضطجعاً على الأيمن أو على الأيسر أو أنّ الوجوب يسقط بالتعدّر؟.

و الصحيح أنّ الوجوب يسقط عند تعدّر التوجيه بباطن القدمين، لعدم دلالة الدليل على الوجوب بالمقدار الممكن عند تعدّر التمام.

أمّا الشهره فلاختصاصها بالتوجيه بباطن القدمين، و كذلك الحال في الأخبار حتّى رواه الصدوق، لأنّ التوجيه إلى القبلة كما في بقية الأخبار هو جعل باطن القدمين إليها، و مع التعدّر لا دليل على وجوب التوجيه إلى القبلة بالمقدار الميسور منه.

و دعوى أنّ ذلك مقتضى قاعده الميسور، مندفعه بأن كبرى القاعده غير مسلمه كما ذكرناه في محلّها «١» مضافاً إلى عدم تحقق الصغرى لها في المقام، لأنّ التوجيه إلى القبلة جالساً أو مضطجعاً على الأيمن أو الأيسر مغاير للتوجيه بباطن القدمين لا أنّه ميسوره لدى العرف. نعم، لو تعدّر توجيه باطن كلتا القدمين إليها و أمكن توجيه أحدهما لأمكن أن يقال إنّه ميسور المأمور به المتعدّر، لا فيما إذا تعدّر توجيه باطنهما معاً.

(١) مصباح الأصول ٢: ٤٧٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٧٣

و لا فرق بين الرجل و الامراه (١) و الصغير و الكبير (٢) بشرط أن يكون مسلماً (٣)

التسويه بين الرجل و المرأه

(١) لإطلاق موثقه معاويه بن

عمار و صحيحه سليمان بن خالد، و كذلك روايه الصدوق «١» لأنها و إن اشتملت على الرجل إلا أن مقتضى تعليلها و هو كون الميِّت حال الاحتضار على نحو يقبل الله و الملائكة إليه يعم المرأه و الرجل. و كذا الشهره لأنها أيضاً غير مختصه بالرجل.

(٢) لإطلاق الأخبار.

اختصاص الوجوب بالمؤمن

(٣) هل الوجوب بناءً على القول به يعم المؤمن و المسلم و الكافر، أو يختص بالمؤمن؟ الصحيح هو الاختصاص، لأن موثقه معاويه و روايه الصدوق و إن كانتا مطلقتين إلا أن دلالتهما كصحيحه سليمان بن خالد غير تامه كما مرّ. و العمده هو مرسله الصدوق أو مسنده، و التعليل الوارد فى روايه الصدوق ظاهر فى أنّ الغرض من التوجيه تجليل الميِّت و تعظيمه بحيث يقبل الله و ملائكته إليه فى آخر حياته، و هذا مختص بالمؤمن فالتعدى عنه إلى المسلم فضلاً عن الكافر و غيره ممّا لا وجه له.

و أيضاً المذكور فيها هو الرجل فلو تعدّينا فتعدى عنه إلى المرأه، و أمّا إلى غير المسلم فلا.

و أمّا صحيحه سليمان بن خالد فهى بقرينه قوله «لأحدكم» ظاهره فى إرادته الميِّت من المؤمنين، حيث أضافه إليهم، و كذلك الشهره مختصه بالمؤمن فليلاحظ.

خوبى، سيد ابو القاسم موسوى، موسوعه الإمام الخوئى، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئى، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئى؛ ج ٨، ص: ٢٧٣

(١) تقدّم ذكر جميعها فى صدر المسأله فى ص ٢٦٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٧٤

و يجب أن يكون ذلك بإذن وليه مع الإمكان و إلا فالأحوط الاستئذان «١» من الحاكم الشرعى (١).

عدم اعتبار إذن الولى

(١) الصحيح عدم اعتبار إذن الولى و غيره فى توجيه الميِّت نحو القبلة حال

الاحتضار، و ذلك للإطلاقات الظاهره فى أنه على القول بوجوبه تكليف عام يشترك فيه الجميع من دون خصوصيه لبعض دون بعض.

و من المحتمل أن يكون جعل هذا الحكم من أجل مراعاة حال الميِّت و تغسيله و الصلاه عليه، و هذا أمر يشترك فيه الجميع، كما فى قوله (عليه السلام) «إذا مات لأحدكم ميت فسجّوه تجاه القبلة» (٢) لعدم تقييدها ذلك بالاستئذان من الولي.

و أمّا قوله (عليه السلام) «أولى الناس بالميت أولاهم بإرثه» (٣) فالموضوع فيه هو الميِّت، و هو مختص بالأحكام التي تراعى بعد الموت فلا تشمل حال الاحتضار، إذ لا يصدق عليه الميِّت حينئذ.

فلا- يعتبر فى التوجيه قبل الموت إذن الولي إلّا أن يكون التوجيه مستلزماً للتصرف فى مال الغير كداره و نحوها و هو أمر آخر، فلنفرض الكلام فيما لم يكن التوجيه مستلزماً للتصرف فى مال الغير كما إذا كان الميِّت فى بر أو نحوه ممّا لا يكون المكان ملكاً للغير.

و أمّا قوله تعالى وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ (٤) فهى على تقدير

(١) لا بأس بتركه و ترك ما بعده.

(٢) الوسائل ٢: ٤٥٢/ أبواب الاحتضار ب ٣٥ ح ٢.

(٣) الظاهر أنه قاعده مصطاده من أصناف من الروايات منها فى الوسائل ١٠: ٣٣٠/ أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ٥.

(٤) الأنفال ٨: ٧٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٧٥

و الأحوط مراعاة الاستقبال بالكيفيه المذكوره فى جميع الحالات إلى ما بعد الفراغ من الغسل. و بعده فالأولى وضعه بنحو ما يوضع حين الصلاه عليه إلى حال الدفن بجعل رأسه «١» إلى المغرب و رجله إلى المشرق (١).

دلالتها إنّما تدل على أولويه الولي بعد الموت و لا نظر لها إلى ما قبله.

على أن سياقها بملاحظه سابقها ولاحقها هو إرادته خصوص الإرث و أن الرحم أولى بالرحم من غيره، و لا يرث الغير و الرحم موجود.

و أمّا توجيهه بعد الموت فالظاهر اعتبار إذن الولي فيه، و ذلك لما تقدم من قوله (عليه السلام) «أولى الناس بالميت أولاهم بميراثه» فيكون التوجيه و نحوه بعد الموت مشروطاً بإذن الولي لأنه أولى بها.

الخلافاً في نهايه وجوب التوجيه

(١) وجوب توجيه الميت نحو القبلة بعد الموت إلى أن يرفع للتغسيل و بعده إلى أن يدفن مورد الخلاف.

فذهب بعضهم إلى أن وجوب التوجيه نحو القبلة إنما هو إلى زمان الموت فإذا مات ارتفع و سقط.

و عن آخر: وجوبه بعد الموت في الجملة.

و عن ثالث: وجوبه إلى أن يرفع الميت من مكانه للتغسيل.

و هذا الأخير لو لم يكن أقوى فلا أقل من أنه أحوط، و ذلك لأنّ الأخبار المتقدمه المستدل بها على وجوب التوجيه حال الاحتضار ذكرنا أنّها لا تدل على ذلك، و إنّما تدل على وجوبه بعد الموت كما في موثقه معاويه بن عمار «٢» حيث دلّت على أنّ الميت يوجّه نحو القبلة على الترتيب الوارد فيها، لأنّ السؤال فيها عن الميت لا عن كيفية التوجيه، فتدل على وجوب التوجيه بعد الموت إلّا أنّها لا دلالة لها بإطلاقها إلّا على

(١) هذا إذا كانت قبله البلد طرف الجنوب.

(٢) الوسائل ٢: ٤٥٣/ أبواب الاحتضار ب ٣٥ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٧٦

الثاني: يستحب تلقينه الشهادتين و الإقرار بالأئمه الاثني عشر (عليهم السلام) و سائر الاعتقادات الحقه على وجه يفهم، بل يستحب تكرارها إلى أن يموت و يناسب قراءه العديله.

الثالث: تلقينه كلمات الفرج، و أيضاً هذا الدعاء: اللهم اغفر لي الكثير من

معاصيك و اقبل منى اليسير من طاعتك، و أيضاً: يا من يقبل اليسير و يعفو عن الكثير اقبل منى اليسير و اعف عنى الكثير إنك أنت العفو الغفور، و أيضاً: اللهم ارحمنى فإنك رحيم.

الرابع: نقله إلى مصلاه إذا عسر عليه النزاع بشرط أن لا يوجب أذاه.

الخامس: قراءه سورة ياسين و الصافات لتعجيل راحته، و كذا آيه الكرسي إلى هُم فِيهَا خَالِدُونَ [البقره ٢: ٢٥٧]. و آيه السخره و هى إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ [يونس ١٠: ٣] إلى آخر الآيه، و ثلاث آيات من آخر سورة البقره لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ... [البقره ٢: ٢٨٤] إلى آخر السوره، و يقرأ سورة الأحزاب بل مطلق قراءه القرآن.

الوجوب فى الجملة لا الوجوب إلى زمان رفعه للتغسيل.

و أما صحيحه سليمان بن خالد «١» فقد دلت على أن من يطراً عليه الموت لو مات وجب توجيهه نحو القبله، و حيث إنها فى مقام البيان و ساكته عن مقدار وجوب التوجيه و أنها مشتمله على وجوب تغسيله تجاه القبله فيستفاد منها أن وجوب التوجيه مستمر إلى أن يرفع الميت للاغتسال، لعدم معهوديه تغسيل الميت فى المكان الذى مات فيه و إنما يرفع و يغسل فى مكان آخر. إذن يستفاد منها أمران: أحدهما: وجوب توجيه الميت بعد الموت إلى أن يرفع للتغسيل. و ثانيهما: وجوب توجيهه نحوها حال الاغتسال أيضاً، لقوله فى ذيلها «إذا غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبله...» فوجوب التوجيه نحو القبله بعد الموت لو لم يكن أقوى فلا أقل من أنه أحوط.

(١) الوسائل ٢: ٤٥٢/ أبواب الاحتضار ب ٣٥ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٧٧

فصل فى المستحبات بعد الموت

و هى

أمور:

الأول: تغميض عينه و تطبيق فمه.

الثاني: شد فكيه.

الثالث: مد يديه إلى جنبه.

الرابع: مد رجليه.

الخامس: تغطيته بثوب.

السادس: الإسراع في المكان الذي مات فيه إن مات في الليل.

السابع: إعلام المؤمنين ليحضرُوا جنازته.

الثامن: التعجيل في دفنه فلا- ينتظرون الليل إن مات في النهار و لا- النهار إن مات في الليل إلا إذا شكَّ في موته فينتظر حتى اليقين، و إن كانت حاملاً مع حياه ولدها فإلى أن يشق جنبها الأيسر لإخراجه ثم خياطته.

فصل في المكروهات

و هي أمور:

الأول: أن يمسه في حال النزع فإنه يوجب أذاه.

الثاني: تثقيب بطنه بحديد أو غيره.

الثالث: إبقاؤه وحده فإنَّ الشيطان يعبث في جوفه.

الرابع: حضور الجنب و الحائض عند حاله الاحتضار.

الخامس: التكلّم زائداً عنده.

السادس: البكاء عنده.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٧٨

السابع: أن يحضره عمله الموتى.

الثامن: أن يخلى عنده النساء وحدهن خوفاً من صراخهن عنده.

فصل [فى حكم كراهه الموت]

□
لا تحرم كراهه الموت، نعم يستحب عند ظهور أماراته أن يحب لقاء الله تعالى، ويكره تمنى الموت و لو كان فى شدّه و بليه، بل ينبغى أن يقول: اللهم أحيى ما كانت الحياه خيراً لى و توفنى إذا كانت الوفاه خيراً لى، و يكره طول الأمل و أن يحسب الموت بعيداً عنه، و يستحب ذكر الموت كثيراً، و يجوز الفرار من الوباء و الطاعون، و ما فى بعض الأخبار من «أن الفرار من الطاعون كالفرار من الجهاد» مختص بمن كان فى ثغر من الثغور لحفظه، نعم لو كان فى المسجد و وقع الطاعون فى أهله يكره الفرار منه.

فصل [فى أن وجوب تجهيز الميت كفاى]

إشاره

الأعمال الواجبه المتعلقه بتجهيز الميت من التغسيل و التكفين و الصلاه و الدفن من الواجبات الكفائيه، فهى واجبه على جميع المكلفين و تسقط بفعل البعض فلو تركوا أجمع أجمع و لو كان ممّا يقبل صدوره عن جماعه كالصلاه إذا قام به جماعه فى زمان واحد اتصف فعل كل منهم بالوجوب (١).

فصل: وجوب تجهيز الميت كفاى

(١) وقع الكلام فى أنّ الصلاه و الغسل و الكفن و الدفن و غيرها من الأمور الواجبه

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٧٩

.....

بعد الموت التى منها توجيه الميت نحو القبله، واجبه كفايه و التكليف مشترك بين الجميع فى عرض واحد، أو أنّ التكليف بها متوجّه إلى الولى و هو المكلف بها، و على تقدير امتناعه عنها أو إذنه للغير تجب على غيره فالتكليف بها للغير طولى؟

المعروف هو الأوّل، و ذهب صاحب الحدائق (قدس سره) إلى الثانى حيث ذهب إلى إنكار الوجوب الكفائى فى تلك الأمور، و ادعى أنّ التكليف متوجّه إلى الولى و إذا امتنع جاز لغيره (١).

الوجوب الكفائي غير قابل للإنكار، و ذلك لإطلاقات الأخبار و للقطع الخارجي بأن تلك التكاليف إذا أتى بها أحد في الخارج سقطت و ارتفعت عن الجميع، و من هذا يستكشف أنّ التكليف كان مشتركاً بين الجميع على نحو الكفاية و لذا سقطت بامثال أحد و قيامه بها.

و أمّا ما عن شيخنا الأنصاري (قدس سره) من أن سقوط التكليف بفعل أحدهم لا يدل على كونه مكلفاً به كفايئاً، لوضوح اشتراك التكليف بين الجميع و أنّه يسقط بدفن المجنون أو الصغير و توجيهه الميّت نحو القبلة أو بالزلزال أو بغيرهما من الأمور التي لا-فاعل اختياري فيها، مع أنّ المجنون و نحوه غير مكلفين، و المجنون و الصغير لا معنى لاشتراكهما في التكليف، فسقوط التكاليف المذكوره بفعل أحدهم أعم من كون التكليف كفايئاً، و إنّما هو لانتفاء موضوعها «٢».

مندفع بأن سقوط التكليف بفعل واحد إمّا أن يكون مع سقوط الغرض الداعي إلى الأمر و التكليف، و إمّا أن يكون مع بقاء الغرض.

فان كان الغرض باقياً استحال سقوط التكليف بفعل أحد، لأن ما أوجد التكليف و أحدثه و هو الغرض موجود بعينه و هو يقتضى بقاءه و عدم ارتفاعه ما لم يحصل.

و إذا كان الغرض ساقطاً بفعل واحد منهم فيستكشف بذلك أنّ العلة الباعثه

(١) الحدائق ٣: ٣٥٩/ باب الاحتضار.

(٢) كتاب الطّهارة: ٢٧٥ السطر ٧/ في غسل الأموات.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٨٠

.....

على التكليف أعنى الغرض قائم بفعل واحد فكيف يكون الوجوب حينئذ مختصاً ببعضهم دون بعض.

و أمّا عدم كون المجنون أو الزلزال مكلفاً فهو مستند إلى وجود المانع، إلّا أن فعله موجب لانعدام الموضوع و ارتفاعه و سقوط الغرض على الفرض فلا إشكال في الوجوب

هل تنافي الكفائيه شرطيه إذن الولي و إنما الكلام في أنّ الوجوب الكفائي هل ينافيه كون تلك الأمور مشروطه بإذن الولي، نظراً إلى أن واحداً إذا أتى بها من غير استئذان من الولي و لم يكن ذلك موجباً لارتفاع التكليف لم يمكن أن يكون التكليف كفائياً و إلاّ لزم سقوطها بفعل غير الولي و إن كان من غير إذنه، فكونها كفائيه و مشروطه بإذن الولي أمران لا يجتمعان.

و قد يجاب عن ذلك بأنّ التكليف بها إنّما هو على نحو الكفائي، و الاشتراط بالاذن شرط لصحّحه العمل و المأمور به و غير راجع إلى التكليف و الوجوب، فلا مانع من أن يكون التكليف كفائياً و يكون مشروطاً بشي ء بالإضافة إلى بعضهم كغير الولي و غير مشروط به بالإضافة إلى الولي.

و فيه: أنه لا- معنى لكون العمل مشروطاً بشرط غير اختياري كإذن الولي في المقام، إلاّ أن يكون راجعاً إلى التكليف على نحو مفروض الوجود، و معه يكون التكليف مشروطاً في حق غير الولي و غير مشروط بشي ء في حق الولي، بمعنى أن أصل التكليف و الوجوب يكون مشروطاً بالاذن فلا تكليف قبله لا أنّ المشروط هو الفعل، و أمّا الولي فبما أنّ التكليف في حقّه غير مشروط بشي ء فيكون هو المكلف بتلك الأمور أوّلاً ثمّ على تقدير امتناعه ينتقل إلى غيره من المكلفين، و هذا يستلزم أن يكون التكليف متوجّهاً ابتداءً إلى الولي، و بعد إذنه أو امتناعه يتحقق في حق غير الولي و لا يكون التكليف مشتركاً فيه بين الجميع و في عرض واحد، كما ذكره صاحب الحقائق (قدس سره).

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٨١

.....

تحقيق المقام: و الذي ينبغي أن يقال في المقام: إنّ

الوجوب الكفائي لا يراد منه سوى كونه على نحو يشترك بين الجميع و يسقط بإتيان واحد من المكلفين و قيامه به، إلا أن ذلك لا ينافي كونه مشروطاً بالشرائط العامه التي منها القدره، فإن الوجوب العيني و الكفائي كلاهما مشروطان بالقدره لا محاله، و حصول هذا الشرط في بعضهم دون بعض لا- يوجب خروج التكليف عن كونه كفائياً. فترى أن إنقاذ الغريق في الحوض الواقع في دار شخص من أهم الواجبات الإلهية، و هو مشروط بالقدره عليه و هي متحققه في مالك الدار دون غيره، لتوقفه على إذن منه في التصرف في داره و ليس لغيره الدخول فيها للانقاذ إلا بعد إذن المالك أو امتناعه منه و من الإنقاذ، فإنه يجوز له الدخول فيها حينئذ، لأهميه وجوب حفظ النفس المحترمه عن حرمة التصرف في مال الغير من غير رضاه، و مع ذلك لا يسقط التكليف عن كونه كفائياً بذلك و كذلك الحال في غيره من الواجبات العينية و الكفائيه و في غير الولي، لوضوح أننا لا- نتمكن من الصلاه على من مات في مكان بعيد عنا، و لا نتمكن من دفنه و كفنه، و يتمكن منها من هو عند الميت من المكلفين.

و الأمر في المقام أيضاً كذلك، بمعنى أن القدره حاصله في الولي و غير حاصله في غيره إلا بإذنه أو امتناعه، فلا يكون الحكم الكفائي فعلياً في حق غير الولي، لعدم قدرته عليه إلا بإذنه، و ليس له أن يقدم على تلك الأمور من غير إذنه، لأنه مزاحمه للولي و مزاحمه الولي غير جائزه، إلا أن الولي قادر عليها فيكون الوجوب الكفائي المشترك بين الجميع فعلياً في حقه دون غيره، إلا أن ذلك لا

يخرج التكليف المذكوره عن كونها كفاييه لسقوطها بفعل واحد منهم كما عرفت.

إيضاح لما تقدم: لا إشكال ولا خلاف في وجوب الصلاه على الميت و تكفينه و دفنه، ولا ينبغي الشبهه أيضاً في أنها ثابتة لمراعاة حال الميت و أنها كفاييه كما قدمناه فلا وجه لما ذهب إليه صاحب الحدائق من أنها متوجهه إلى الولي و هي عينيه في حقّه، و على تقدير امتناعه أو إذنه تجب على بقيه المكلّفين و أنه حكم

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٨٢

.....

طولي «١» فلا نعيد وجهه.

و إنما الكلام في أن هذا الوجوب الكفائي المشترك بين الجميع هل ينافيه كونه مشروطاً بإذن الولي، لأنه لو أتى به غير الولي من غير إذنه لا يكون مصداقاً للواجب بل هو أمر منهي عنه و المحرم كيف يقع مصداقاً للواجب، أو أنّ الوجوب الكفائي لا ينافي كونه مشروطاً بإذن الولي.

فقد يجاب عن ذلك بأنّ الوجوب الكفائي مشترك بين الجميع و لا فرق فيه بين الولي و غيره، و إنّما الواجب مشروط بإذن الولي، و لا مانع من أن يكون الوجوب مطلقاً كفايياً و يكون الواجب مشروطاً في حق بعض المكلّفين دون بعض، لعدم كونه مشروطاً بالإضافة إلى الولي و إنّما هو مشروط بإذن الولي في غيره.

و قد أجبنا عنه بأنّ الواجب لا يمكن أن يكون مشروطاً بأمر غير اختياري، و من الواضح أن إذن الولي غير مقدور للمصلّي و المكفّن و غيرهما، فلا مناص من أن يكون شرطاً و قيداً للوجوب و يكون مأخوذاً مفروض الوجود، و معه يكون التكليف بتلك الأفعال تكليفاً مطلقاً فعلياً في حق الولي، و لا يكون كذلك في حق غيره، و إنّما يكون أصل الوجوب

مشروطاً بإذن الولي بالإضافة إلى غيره، و هو ما أفاده صاحب الحدائق من كون التكليف طويلاً و متوجهاً إلى الولي أولاً، و على تقدير إذنه أو امتناعه يتوجه إلى غيره، فالمحذور باق بحاله.

و الذي ينبغي أن يقال و هو الصحيح إنَّ التكليف بتلك الأفعال واجب كفائى يشترك فيه الجميع، غايه الأمر أنه كما روعى فيها الميِّت من حيث الصلاة عليه و كفنه و دفنه كذلك روعى حال الولي و الوارث حتّى لا- يزاحمه غيره، لأنّه لا- يناسب الوارث، فجعل الحق له فى المباشرة لتلك الأمور أو الاستئذان منه، لأنّه كالتسليه و التعزیه له، إذ لا يناسبه مزاحمه الغير إياه فى الصلاة على والده مثلاً أو تغسيله أو نحوه، و هذا لا ينافى كون الوجوب كفائياً، و ذلك لا لأنّ الواجب مشروط بالإذن كما

(١) الحدائق ٣: ٣٥٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٨٣

.....

تقدم، بل لأنّ الواجب الكفائى كالواجب العينى مشروط بالشرائط العامه التى منها قدره فالوجوب الكفائى ثابت مجعول على الجميع إلما أنه يتّصف بالفعل عليه بالإضافة إلى من له القدره عليه، و لا يكون فعلياً بالإضافة إلى من لا يقدر عليه. و هذا لا يخرج الوجوب عن كونه كفائياً كما هو ظاهر لوضوح أنّا لا نتمكّن من الصلاة على الميِّت النائى عن بلدنا و لا نقدر على دفنه و كفنه، و يتمكّن منها من هو عند الميِّت من المكلفين فيكون الوجوب فعلياً فى حقهم و غير فعلى بالإضافة إلينا و لا- يخرج عن كونه كفائياً بذلك بوجه.

و أظهر من ذلك، ما إذا وقع إنسان محترم فى الحوض الواقع فى دار أحد و أشرف على الغرق، فان إنقاذه واجب على الجميع بل من أهمّ الواجبات الإلهية

مع أنّ غير المالك لا- يقدر على إنقاذه لعدم جواز التصرف في مال الغير من دون إذنه، فلا يتمكّن من دخول الدار، و هذا بخلاف المالك فهو لقدرته عليه فعلى في حقّه و ليس فعلياً في حقّ غيره، إلّا أن يمتنع عن المباشرة و الإذن في الدخول للإنقاذ فحينئذٍ يجوز الدخول في داره، بل يجب و لو من دون إذنه، لأهميه و جوب إنقاذ النفس المحترمه، و هذا ظاهر. و بما أنّ الولي في المقام قادر على تلك الأفعال، و غيره لا يقدر عليها لتوقفه على إذن الولي أو امتناعه عن المباشرة، فيكون الوجوب الكفائي فعلياً في حقّه و غير فعلى بالإضافة إلى الغير مع بقائه على الكفائيه كما عرفت، فالاشتراط بالاذن غير منافٍ للوجوب الكفائي بوجه.

ثمره النزاع و تظهر ثمره النزاع فيما إذا امتنع الولي عن المباشرة و عن الاذن فيها للغير مع علمه بقيام غيره بها، فإنّه بناءً على أنّ التكليف متوجّه إليه و عيني في حقّه يكون عاصياً لمخالفته التكليف المتوجّه إليه، و أمّا بناءً على ما ذكرناه من أنّه حكم كفائي يشترك فيه الجميع و لا- فرق فيه بين الولي و غيره فلا- عصيان للولي، أمّا من جهه تركه المباشرة فلجواز ترك الواجب الكفائي عند العلم بقيام الغير به، و أمّا من جهه تركه الاذن

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٨٤

.....

للغير فلائذّ الاذن غير واجب عليه، و إنّما هو ثابت له، و جعل مراعاة لشأنه لأنّه كالتسليه و التعزیه في حقّه، فله أن يأذن و أن لا يأذن. نعم، الاذن يوجب حصول القدره للغير إلّا أنّ الامتناع عنه أيضاً يوجب القدره لغيره، فلا أثر لإذنه و تركه لتمكّن الغير من القيام

به على كلا التقديرين فلا معصيه في البين.

هل للحاكم الشرعي إجبار الولي؟ و من ذلك يظهر أنّ الولي لو امتنع عن المباشرة و الاذن ليس للحاكم الشرعي إجباره على أحدهما، و ذلك لأنّ الحاكم الشرعي إنّما يجبر من عليه الحق لا- من له الحق، مثلما يجبر الزوج على الإنفاق على زوجته أو المديون على أداء ديونه و هكذا و أمّا من له الحق فلا مقتضى لإجباره، إذ له أن يأخذ به و له أن يتركه، و أمّا المباشرة فلأنه واجب كفائي و له تركه عند العلم بقيام الغير به، و أمّا تركه الاذن فلأنه له لا عليه و لا فائده في الإجبار عليه، لأنّ القدره للغير تحصل باذنه و بامتناعه عن الاذن فما الفائدة في الإجبار عليه.

كما ظهر أنّ الحاكم أو عدول المؤمنين أو فساقهم على تقدير عدم العدول ليس لهم الولاية في الاذن عند امتناع الولي عنه، لأنّ الولاية إنّما تثبت للحاكم و من بعده إذا كان عليه الحق و امتنع عن أدائه لا من له الحق، لأنّه له أن يستوفيه و له أن يتركه و على كلا- التقديرين تحصل القدره للغير و لا دليل على ثبوت الولاية في الاذن للحاكم، بل الحاكم و غيره سيان في حصول القدره لغير الولي بامتناعه عن المباشرة و الاذن. إذن لم تثبت ولاية للحاكم فلا تثبت لغيره بطريق أولى.

كما ظهر أنّ الولي إذا لم يمكن إخباره بموت المولى عليه، لعدم القدره منه عقلاً كما إذا كان نائياً أو شرعاً كما إذا كان مريضاً بحيث لو أخبرناه بموت ولده أو والده لمات جاز لغير الولي التصدي لتلك الأفعال من غير حاجه إلى الاستئذان لتمكّنهم من ذلك حينئذ، لعدم

كونه مزاحمه للولى و عدم إمكان إعلامه بالحال.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٨٥

نعم، يجب على غير الولى الاستئذان «١» منه و لا ينافى وجوبه وجوبها على الكل لأن الاستئذان منه شرط صحه الفعل لا شرط وجوبه، و إذا امتنع الولى من المباشره و الاذن يسقط اعتبار إذنه. نعم، لو أمكن للحاكم الشرعى إجباره له أن يجبره «٢» على أحد الأمرين، و إن لم يمكن يستأذن من الحاكم، و الأحوط الاستئذان من المرتبه المتأخره أيضاً (١).

هل يجب على غير الولى الاستئذان منه؟

(١) إذا بنينا على ثبوت الولايه للولى فهل الولايه ثابتة للولى على نحو يجب على غيره الاستئذان منه أو لا يجب؟ فيه كلام.

و الصحيح أن القدر المتيقن الثابت بالسيره العمليه الخارجيه عدم جواز مزاحمه الولى و معارضته بحيث لو أراد المباشره للصلاه على الميِّت أو تغسيله أو نحو ذلك أو أمر بها شخصاً لا يجوز معارضته فى ذلك و الإقدام بها، و أمّا أن الاستئذان منه واجب على غير الولى بحيث لا يصح منه العمل من غير استئذان فهو ممّا لا يمكن الالتزام به و ذلك لأن ما استدللّ به على وجوب ذلك عدّه من الأخبار كلّها ضعيفه و غير قابله للاعتماد عليها.

منها: مرسله الصدوق قال: «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): يغسل الميِّت أولى الناس به أو من يأمره الولى بذلك» «٣».

□
و منها: مرسله ابن أبى عمير عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال «يصلّى على الجنازه أولى الناس بها أو يأمر من يحب» «٤».

□
و منها: مرسله البزنطى عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال:

(١) على الأحوط.

(٢) لا وجه للإجبار و لا لما ذكر بعده.

(٣) الوسائل ٢: ٥٣٥/

أبواب غسل الميّت ب ٢٦ ح ٢. الفقيه ١: ٣٩٤ / ٨٦.

(٤) الوسائل ٣: ١١٤ / أبواب صلاة الجنازه ب ٢٣ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٨٦

[٨٤٥] مسأله ١: الإذن أعم من الصريح و الفحوى (١) و شاهد الحال القطعى (٢)

«يصلّى على الجنازه أولى الناس بها أو يأمر من يحب» (١).

و منها: روايه السكونى عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) قال: «قال أمير المؤمنين (عليه السلام) «إذا حضر سلطان من سلطان الله جنازه فهو أحق بالصلاه عليها إن قدّمه ولى الميّت و إلّا فهو غاصب» (٢).

و هذه الروايات واضحه الدلاله على المدعى، و مقتضاها أنّ الاقدام على تلك الأعمال من غير استئذان الولى غير جائز، و قد خرجنا عنه فيما إذا امتنع الولى عن المباشرة و الاذن، و فى غير تلك الصوره لا بدّ من الاستئذان.

إلّا أنّها ضعيفه سنداً بالإرسال فى الثلاثه الأولى، لما مرّ غير مرّه من أنّ المراسيل ليست بحجّه مطلقاً، سواء أ كان مرسلها ابن أبى عمير أم غيره، و بالنوفلى (٣) فى الأخيره و إن كان السكونى لا بأس برواياته.

فلاستئذان غير واجب من الولى، نعم لا تجوز معارضته للسيره الجارىه عليه.

و تظهر الثمره فى جمله من الموارد، منها ما قدّمناه من أنّ الولى إذا لم يعلم بموت الميّت جازت الصلاه عليه و تغسيله و تكفينه من غير حاجه إلى الاستئذان منه، إذ لا مزاحمه مع جهل الولى بالحال.

الإذن أعم من التصريح

(١) لحجيه الظواهر فى الألفاظ بلا فرق فى ذلك بين أن يكون الظهور على نحو الدلاله المطابقه أو التضمنيه أو الالتزاميه و هى المعبر عنها بالفحوى.

(٢) قيده بالقطعى، لأنّ الشاهد الذى يفيد الظن و هو المعبر عنه بظهور الحال لا

(١) الوسائل ٣: ١١٤ / أبواب صلاة الجنازه ب ٢٣ ح ٢.

(٣) وقد عدل (دام ظلّه) عن ذلك و استظهر وثاقته فليراجع المعجم ٧: ١٢٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٨٧

[٨٤٦] مسألة ٢: إذا علم بمباشرة بعض المكلفين يسقط وجوب المبادرة

(١) ولا يسقط أصل الوجوب (٢) إلّا بعد إتيان الفعل منه أو من غيره، فمع الشروع في الفعل أيضاً لا يسقط الوجوب، فلو شرع بعض المكلفين بالصلاة يجوز لغيره الشروع فيها بتيه الوجوب «١» (٣)، نعم، إذا أتمّ الأوّل يسقط الوجوب عن الثاني

اعتبار به، كما إذا عظم الولي واحداً من المشيعين و أكرمه فإنّه بمثله لا- يجوز الاقدام على الصلاة و نحوها، لأنّ الظهور إنّما يكون حجّه في باب الألفاظ دون غيره فما دام الشاهد لم يوجب القطع أو الاطمئنان لم يمكن الاعتماد عليه.

لو علم بمباشرة أحد المكلفين

(١) لأنّ الحكم كفاي، و مع مبادره أحد إليه تسقط المبادره عن غيره.

(٢) لأنّ الامتثال و سقوط الأمر في الواجبات الارتباطية إنّما يتحقق بالإتيان بآخر جزء منها، فالإتيان ببعض أجزائها لا يوجب سقوط الأمر حتّى بالإضافه إلى ما أتى به من الأجزاء، و ذلك لأن ما انبسط عليه الوجوب ليس هو مجرد التكبيره أو القراءة في مثل الصلاة، بل التكبيره المتعقبه ببقية الأجزاء إلى آخرها، و هكذا القراءة المتعقبه ببقية الأجزاء إلى آخرها، فإذا لم يتعقب الجزء المأتى به ببقية الأجزاء لم يكن مورد للأمر بوجه، و الأمر بالمركب غير ساقط.

نعم، لا- يجب الإتيان ثانياً بالأجزاء التي أتى بها، بل المكلف مخير بين أن يأتي ببقية الأجزاء حينئذ و بين أن يرفع اليد عنها و يستأنف العمل. فتحصل أنّه بمجرد شروع أحد بالصلاة على الميّت أو التّغسيل أو نحوهما لا يسقط الوجوب الكفاي بوجه.

(٣) لفرض عدم سقوط الوجوب

بمجرد شروع بعض المكلفين بالصلاه، إلّا أنّ الأوّل إذا أتمّها قبله سقط الوجوب عن الثاني فيأتي بالأجزاء الباقية استحباباً، هذا.

(١) إذا علم أنّ غيره يتمّ الصلاه قبله لا يجوز له ذلك.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٨٨

فيتمّها بتيه الاستحباب.

[٨٤٧] مسأله ٣: الظن بمباشره الغير لا يسقط وجوب المبادره

فضلاً عن الشكّ (١).

[٨٤٨] مسأله ٤: إذا علم صدور الفعل عن غيره سقط عنه التكليف ما لم يعلم بطلانه

، و إن شكّ في الصحه بل و إن ظنّ البطلان (٢) فيحمل فعله على الصحه، سواء كان ذلك الغير عادلاً أو فاسقاً (٣).

و لا يخفى أن ما أفاده إنّما يتمّ فيما إذا علم الثاني أو اطمأنّ بأنّ الأوّل لا يتمّ الصلاه لموت و نحوه، و أمّا إذا علم بأنّه يتمّها أو اطمأنّ به لا يتمشى منه قصد الوجوب، لعلمه بأن ما يأتي به ليس بمصداق للواجب، إذ مع إتمام الأوّل يسقط الوجوب فما معنى قصده الوجوب.

و كذلك الحال في المصلّى الأوّل فإنّه إذا علم أو اطمأنّ بأنّ الصلاه لا تتمّ، لأنّ الميّت يرفع في أثنائها أو أنّه يموت، لا يمكنه الشروع فيها بتيه الوجوب.

الظن بمباشره الغير

(١) لعدم حجتيه، و حيث إنّ العلم بالاشتغال يستتبع إحراز الامتثال و فراغ الذمه فلا يمكن الاكتفاء في الفراغ بظن مباشره الغير، فيجب الفحص عن أنّ الميّت هل صلى عليه أو يصلّى عليه أو أنّه غسل أم لا، حتّى يحصل القطع بفراغ الذمه عن التكليف المنجز في حقّه، هذا فيما إذا وجد الميّت و الجنازه منفرده كما في البر. و أمّا إذا رآها بأيدي جماعه من أصدقاء الميّت و أقربائه مثلاً لم يجب الفحص عن الصلاه عليه و الغسل بوجهه، و ذلك للسيره العمليه الجاريه على ذلك، و لو ظنّ عدم إقامه الصلاه عليه مثلاً.

(٢) و لا يجب الفحص عن صحته و بطلانه، لأصالة الصحه و حمل فعل المسلم عليه.

(٣) لعدم اختصاص أصاله الصحه بالعدول، بل لا بدّ من حمل فعل كل مسلم على الصحيح عادلاً كان أو غيره، كان هو الولي أو

غيره.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٨٩

[٨٤٩] مسأله ٥: كل ما لم يكن من تجهيز الميِّت مشروطاً بقصد القربه

كالتوجيه إلى القبلة و التكفين و الدفن، يكفي صدوره

من كل من كان من البالغ العاقل أو الصبي أو المجنون (١) و كل ما يشترط فيه قصد القربه كالتغسيل و الصلاه يجب صدوره من البالغ العاقل، فلا يكفي صلاه الصبي عليه إن قلنا بعدم صحه صلاته، بل و إن قلنا بصحتها كما هو الأقوى على الأحوط. نعم، إذا علمنا بوقوعها منه صحيحه جامعه لجميع الشرائط لا يبعد كفايتها «١» لكن مع ذلك لا يترك الاحتياط (٢).

(١) لتحقق الموضوع و هو موجب لسقوط التكليف لا محاله.

اشترط البلوغ و العقل في العبادات

(٢) الكلام في ذلك في مقامين:

أحدهما: ما إذا شكنا في صحه صلاه الصبي على الميت و أنه صلى صحيحاً أو باطلاً، أو في تغسيه بناءً على أن عمله على تقدير صحته مجزٍ عن البالغين، فهل يمكن الحكم بصحتها حملاً لفعله على الصحيح؟.

و ثانيهما: ما إذا علمنا بأن الصبي قد صلى صحيحاً أو غسل الميت صحيحاً فهل يُجتزأ بعمله و به يسقط عن ذمه المكلفين أو لا يسقط؟

أمّا المقام الأول: فالظاهر عدم جريان أصاله الصحه في حق الصبي، لأنها لم تثبت بدليل لفظي يمكن التمسك بإطلاقه في الصبي، و إنما تثبت بالسيره الجاربه عليها لدى الشك، لأن مرادنا من أصاله الصحه في المقام حمل الفعل على الصحيح الواقعي و ترتيب الأثر عليه، و هي لم تثبت إلماً بالسيره و لم نرد منها حمل فعل المسلم على غير القبيح و المحرم الشرعي لئلا يختص بالبالغين، و هذا بخلاف أصاله الصحه في المقام.

(١) بل هي بعينه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٩٠

.....

على أنه لم يتحقق مورد صلى فيه الصبي على الميت لتجرى سيرتهم فيه على حمل صلاته على الصحيح.

و لا إشكال أنها مختصه بالبالغين، و لا سيره في

مثل صلاة الصبي على الميت و تغسيله.

نعم، تجرى أوصاله الصحه في بعض أعماله، لجريان السير فيه، كما في تطهيره فإنّ الصبي إذا غسل شيئاً أو دخل الخلاء و استنجى و علمنا بنجاسه يده و خرج من الخلاء لا يعامل معه معامله النجاسه بل ينون على طهاره يده، و لا إشكال في جريان السير عليه، إلّا أنّه في مثل الصلاة على الميت لا سيره تقتضى الحكم بصحّه صلاته.

و دعوى جريان أوصاله الصحه في صلاة الصبي و تغسيله أيضاً لعدم القول بالفصل، عهدتها على مدعيها، لما عرفت من قصور المقتضى لحمل مثل صلاته على الصحه، هذا كلّه في هذا المقام.

أمّا المقام الثانى: و هو ما إذا علم بأنّ الصبي صلّى صحيحاً أو غسل صحيحاً و شككنا في الاجتزاء بصلاته و بسقوطها عن البالغين، فإذا بنينا على أن عبادات الصبي تمرينيه فلا إشكال في عدم كفايه صلاة الصبي حينئذ و لا يسقط التكليف بفعله عن المكلفين، لأن صلاته ليست بصلاه مأمور بها في الحقيقه، و إنّما هي صوره صلاه و شبيهه بها.

و أمّا إذا قلنا بمشروعيه عباداته و إن لم يكن الصبي ملزماً بها فهي مستحبّه في حقّه، فهل تكون أعماله المستحبّه مجزيه عن البالغين أو لا تجزئ؟

الكلام في ذلك يقع في مقامين: أحدهما في الأصل العملى و ثانيهما في الأصل اللفظى و الأدلّه الاجتهاديه.

أمّا المقام الأوّل: فمرجع الشك في سقوط الواجب عن المكلفين بعمل الصبي إلى أنّ التكليف على المكلفين هل هو على نحو الإطلاق و أنّه ثابت على ذمتهم سواء أتى به غير البالغ أم لم يأت به، أو أنّه على نحو الاشتراط و هو مشروط بعدم إتيان الصبي

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٩١

.....

بالواجب،

و مع الشك في الإطلاق و الاشتراط فالأصل هو البراءة، و بها يثبت نتيجة الاشتراط، و ذلك لأنه من الشك في أصل توجه التكليف على المكلفين مع فرض إتيان الصبي الصلاه أو التمسيل، هذا.

و قد يقال: إن الرجوع إلى البراءة عند الشك في الإطلاق و الاشتراط إنما هو فيما إذا كان الشرط غير حاصل من الابتداء، و أما إذا كان متحققاً في الابتداء و ارتفع بعد ذلك فمقتضى الأصل فيه هو الاشتغال، و ذلك كما في المقام، لأن الصلاه على الميت إنما هي بعد الموت بزمان، فقبل أن يأتي بها الصبي وجبت الصلاه على المكلفين وجوباً فعلياً، لأنه إنما مطلق و ثابت على ذمتهم على كلا تقديرى إتيان الصبي بها و عدمه، أو أنه واجب عليهم على تقدير أن لا يصلّى الصبي عليه، و المفروض أن الصبي لم يصلّ عليه و به يتحقق شرط الوجوب في حقهم، فالتكليف بالصلاه مثلاً فعلى في حقهم و إذا أتى بها الصبي و شك في سقوطه عنهم بفعله و عدمه فمقتضى قاعده الاشتغال وجوبها في حقهم و عدم سقوطه عنهم بذلك، لأن العلم بالاشتغال يستدعى العلم بالفراغ. و هذا هو الذى ذكره المحقق النائنى (قدس سره) في الشك في الإطلاق و الاشتراط «١».

إلا أنه لا يمكن المساعده عليه، و ذلك لأن الشرط شرط معتبر في توجه التكليف عليهم في جميع الأزمان، بمعنى أنه شرط في تكليفهم بحسب الحدود و البقاء بحيث لو صلّى الصبي على الميت بعد ذلك كشف ذلك عن عدم كون الصلاه واجبه على المكلفين من الابتداء، لا أنه شرط فيه حدوثاً و بفعله يسقط التكليف عنهم بعد حدوثه في حقهم قبل الشرط.

إذن يؤول الشك في المقام

إلى توجه التكليف على البالغين مع فرض إتيان الصبي به و هو مدفوع بالبراءة.

و أما المقام الثاني: فمقتضى إطلاقات الأدله عدم سقوط التكليف عن البالغين

(١) راجع فوائد الأصول ٣: ٤٢١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٩٢

فصل في مراتب الأولياء

[٨٥٠] مسأله ١: الزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها (١)

بفعل الصبي، لعدم تقييدها الأمر بالصلاه و نحوها بما إذا لم يأت بها الصبي، فمقتضى الأصل اللفظي وجوب الصلاه و الغسل في حقهم، أتى بهما الصبي أم لم يأت بهما.

و لا ينافي وجوب الصلاه و عدم سقوطها بفعل الصبي استحبابها في حقه، لأنها مستحبه في حق الصبي إلا أن الدليل لم يقيم على كونها مجزئه عن المكلفين، فهي واجبه في حقهم و إن كانت مستحبه على الصبي.

و دعوى أن الصلاه المأمور بها طبيعه واحده، و مع إتيان الصبي بها يتحقق الموضوع و به يسقط التكليف و الوجوب، ساقطه لأن الطبيعه و إن كانت واحده، إلا أن المصلحه الإلزاميه لا- يتحقق بفعل الصبي فلا- بد من أن يأتى بها البالغون المكلفون حتى تستوفي تلك المصلحه الإلزاميه لا محاله.

فصل: في مراتب الأولياء أولويه الزوج بزوجه

(١) المعروف و المشهور بين الأصحاب أن الزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها كما ذكره الماتن (قدس سره) كما أن المولى أولى بأتمته من غيره و لو كانت مزوجه، ثم تنتقل الولايه إلى مراتب الإرث، فالطبقه الاولى و هم الأولاد و الأبوان مقدّمون على طبقه الثانيه و هم الأجداد و الإخوه و هم مقدّمون على المرتبه الثالثه و هم الأعمام و الأخوال و بعد طبقه الثالثه فالمعتق و بعده ضامن الجريره و بعده الحاكم

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٩٣

حرّه كانت أو أمه، دائمه أو منقطعه، و إن كان الأحوط في المنقطعه الاستئذان من المرتبه

اللّاحقه أيضاً. ثمّ بعد الزوج المالك أولى بعبده أو أمته من كل أحد، و إذا كان متعدداً اشتركوا فى الولايه، ثمّ بعد المالك طبقات الأرحام بترتيب الإرث فالطبقه الاولى و هم الأبوان و الأولاد مقدّمون على الثانيه و هم الاخوه و الأجداد و الثانيه مقدّمون على الثالثه و هم الأعمام و الأخوال. ثمّ بعد الأرحام المولى المعتق ثمّ ضامن الجزيره ثمّ الحاكم «١» الشرعى ثمّ عدول المؤمنين.

الشرعى، و مع عدمه عدول المؤمنين.

إلّا أن ذلك لا- يمكن إثباته بدليل لفظى فى غير المولى و أمته، و ذلك لأنّ الأمه ملك للمولى و لو كانت مزوجه و المالك أولى بماله من غيره، و الحيوان و الإنسان و إن كانا يسقطان عن المالىه بموتهما إلّا أنّ الأولويه للمالك لماله بعد التلف قد ثبتت حسب السيره العقلائيه من غير نكير، كما ذكرناه فى بحث المكاسب المحرمه «٢» فى مثل كسر الكوز و موت الحيوان و تبدل الخل خمراً و غير ذلك، فإنّه و إن كان خارجاً عن الملكيه و المالىه فى بعض الموارد كما فى تبدل الخل خمراً إلّا أنّ الأولويه للمالك كما عرفت، بل الملكيه باقيه فى بعض الصور، فالمولى أولى بأتمته من غيره.

و أمّا الزوج فالأخبار المستدل بها على كونه أولى بزوجه من غيره كلّها ضعاف لا يمكن الاعتماد على شىء منها.

نعم، قد عبّر عن روايه إسحاق بن عمار «٣» بالموثقه فى كلام المحقق الهمداني «٤» (قدس سره) إلّا أنّ الأمر ليس كذلك. و دعوى انجبار ضعفها بعمل المشهور قد مرّ ضعفه غير مرّه.

(١) على الأحوط، و الأظهر عدم ثبوت الولايه له و لعدول المؤمنين.

(٢) فى مصباح الفقاهه ١: ١٨٩.

(٣) الوسائل ٣: ١١٦ / أبواب صلاه الجنازه ب

(٤) مصباح الفقيه (الطهاره) ٣٥٤ السطر ٢٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٩٤

.....

بل فى بعض الروايات كصحيحه حفص بن البخترى أنّ الأَخ مقدم على الزوج حيث سأل عن امرأه تموت و معها أخوها و زوجها أيهما يصلى عليها؟ قال (عليه السلام) أخوها أحق بالصلاه عليها «١».

نعم، لا يمكننا الأخذ و الاعتماد على هذه الصحيحه أيضاً، للقطع بكونها على خلاف مذهب الشيعة، لأنّ الأَخ ليس بأولى من الزوج عند الأصحاب، بل لا- يرث مع وجود الطبقة المتقدمه كما هو واضح، و من هنا لا بدّ من حملها على التقية كما ذكره الشيخ (قدس سره) من أن هذا مذهب الحنفية «٢».

و أمّا مراتب الإرث فهي أيضاً كذلك، لما عرفت من أن ما دلّ على أن أمر الميِّت إلى الولي و هو يصلى عليه أو يأمر من يجب، كلّها ضعاف.

و أمّا الآيه المباركه وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَاءِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكُ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا «٣» فسواء قلنا إن مدلولها أن اولي الأرحام أولى من الأجانب بقريته قوله مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهَاجِرِينَ أو قلنا إنه يدل على أن بعض اولي الأرحام أولى من بعض آخر منهم و من الأجانب، فهي راجعه إلى الإرث كما يرشد إليه قوله تعالى إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا ... أى إلّا أن يوصى الميِّت إلى أحد أصدقائه و أوليائه وصيه، فإنّ الوصيه تخرج قبل الإرث، و مراتب الإرث هي المذكوره فى الكتاب، فلا نظر لها إلى الصلاه على الميِّت و تغسيله و غير ذلك من الأمور. مضافاً إلى الأخبار الدالّه على ذلك.

و المتحصل: أن ما ذكره المشهور فى المقام لا يمكن

إثباته بدليل لفظي و من ثم ذهب الأردبيلي «٤» (قدس سره) و غيره إلى أن أولويه الزوج بزوجه استحبابيه لا وجوبيه.

(١) الوسائل ٣: ١١٦ / أبواب صلاه الجنازه ب ٢٤ ح ٤.

(٢) التهذيب ٣: ٢٠٥ / الرقم [٤٨٦]، الاستبصار ١: ٤٨٧ / الرقم [١٨٨٥] لكن فيهما أن الروايه موافق لمذهب العامه.

(٣) الأحزاب ٣٣: ٦.

(٤) مجمع الفائده و البرهان ١: ١٧٦، ٢: ٤٥٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٩٥

.....

و مع ذلك لا بدّ من الالتزام بما ذكره في المقام، لأنّ المسأله متسالم عليها بينهم و لم ينقل فيها خلاف، و إنّما خلافهم في أنّ الأولويه واجبه أو مستحبه، و السيره العمليه أيضاً جاريه على ذلك بين المتشرعه.

بل السيره العقلائيّه أيضاً كذلك، لأنّها جرت على عدم مزاحمه الولي و من له الأمر في الصلاه على الميّت و تغسيله و تكفينه و دفنه.

و القدر المتيقن من التسالم و السيره ثبوت الولايه في ذلك على من يتصدى لتلك الأمور و له الزعامه فيها عرفاً و هو المعزى و المسلى و المرجع فيها لدى العرف، فالسيره جرت على عدم جواز مزاحمته في تلك الأمور و أنّه غضب لحقّه.

و عليه فلا ولايه للنساء و الصبي و المجنون، إذ لم تجر العاده على تصدى النساء لتلك الأمور و زعامتها، و الصبي و المجنون لا زعامه لهما ليتصديا لها.

من له الولايه قد لا يكون هو الوارث و من هنا يظهر أن من له الولايه قد لا يكون هو الوارث، و الوارث لا تثبت له الولايه أصلاً، كما إذا كان له بنت أو أم و أخ فإنّ الأخ لا يرث الميّت مع وجود الطبقة الاولى أعنى الأولاد و الأبوين و مع ذلك الولايه إنّما هي للأخ بحسب

السيرة و هو المعزى و المتصدى لتلك الأمور لدى العرف.

و لعله لذلك ذهب بعضهم إلى أنّ الوارث إذا كان أباً و ابناً فالولاية للأب و إن كانا مشتركين فى الإرث و فى مرتبه واحده، و ذلك لأنّ الزعامه و المرجعيه فى ذلك هى للأب دون الابن.

و كذلك الحال فيما إذا كان الوارث منحصراً بالجد و الأخ، فإنّ الولاية حينئذ للجد و إن كان هو و الأخ فى مرتبه واحده فى الإرث، و ذلك لأنّ الزعامه إلى الجد لا إلى الأخ، فليس المدار فى الولاية هو الإرث.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٩٦

[٨٥١] مسأله ٢: فى كل طبقه الذكور مقدّمون على الإناث

، و البالغون على غيرهم، و من مت إلى الميّت بالأب و الأم أولى ممّن مت بأحدهما، و من انتسب إليه بالأب أولى ممّن انتسب إليه بالأم، و فى طبقه الأولى الأب مقدّم على الام و الأولاد و هم مقدّمون على أولادهم، و فى طبقه الثانيه الجد مقدّم على الاخوه و هم مقدّمون على أولادهم، و فى طبقه الثالثه العم مقدّم على الخال و هما على أولادهما.

[٨٥٢] مسأله ٣: إذا لم يكن فى طبقه ذكور فالولاية للإناث

، و كذا إذا لم يكونوا بالغين أو كانوا غائبين، لكن الأحوط الاستئذان من الحاكم أيضاً فى صورته كون الذكور غير بالغين أو غائبين.

بل يمكن استفاده ذلك من الأخبار أيضاً «١» على تقدير تماميه سندها، و ذلك لأنها دلّت على أن تلك الأمور لمن هو أولى بالميت و الولي، و لم تقيد الأولويه فيها بالأولويه فى الإرث كما قيده بذلك فيما دلّ على وجوب قضاء صلوات الميّت «٢» حيث دلّ على أنّه يقضى صلواته الفائتة من هو أولى بالميت يارثه.

فالمراد بالأولويه هو الأولويه العرفيه، أعنى من يكون هو المرجع و المعزى و إليه الزعامه فى تلك الأمور عرفاً كما ذكرنا.

بل يمكن أن يقال: إن قوله (عليه السلام) «يغسل الميّت أولى الناس به» «أو يصلّى عليه أولى الناس به» أو «يأمر من يحب» يدل على أنّ الولاية و الأولويه لمن يكون قابلاً للتصدى لتلك الأمور بالمباشرة و بنفسه، أو لأن يتصدى لها بالتسيب، و من الظاهر أنّ المرأه ليس لها التصدى لتغسيل الميّت بنفسها، لاشتراط المماثله بين الغاسل

(١) الوسائل ٢: ٥٣٥ / أبواب غسل الميّت ب ٢٦، ٣: ١١٤ / أبواب صلاه الجنازه ب ٢٣، ١٠: ٣٣١ / أبواب أحكام شهر رمضان ب

٢٣ ح ٦، ٨: ٢٧٨ / أبواب قضاء الصلوات

(٢) الوسائل ١٠: ٣٣٠/ أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٩٧

[٨٥٣] مسأله ٤: إذا كان للميت أم وأولاد ذكور فالأم أولى

(١) لكن الأحوط «١» الاستئذان من الأولاد أيضاً.

□
و المغسول، اللهم إله في موارد الضروره إذا كانت المرأه من المحارم. كما أنّ العاده لم تجر على تصدّي المرأه للصلاه على الميت و تغسيله و تكفينه و دفنه، و الصبي و المجنون يحتاجون إلى الولي فكيف يكونان وليين و متصدين لتلك الأمور.
و دعوى أنّ الولاية تنتقل منهما إلى الوصي أو الحاكم.

مندفعه بأنّها تحتاج إلى الدليل، لأن ظاهر الروايه أنّ الولاية لنفس الولي لا أنّها تنتقل إلى غيره، فهو يحتاج إلى دليل و لا دليل عليه.

و على هذا لا وجه لما ذكره الماتن (قدس سره) في المسأله الرابعه من أنّ الوارث إذا كان امّاً و أولاداً، فالأم متقدمه عليهم، لما عرفت من أنّ النساء لا يتصدّين لتلك الأمور عادةً، و لا أن لهن الزعامه في تلك الأمور، هذا.

(١) قد عرفت أن هذا ممّا لا يمكن المساعده عليه.

إذا لم يكن ولي أو لم يمكن الوصول إليه ثمّ إنّه لو بنينا على مراتب الأولياء على النحو الّذى التزم به المشهور و ذكره الماتن (قدس سره) و فرضنا تماميه الأخبار المتقدمه سنداً، فلو لم يكن للميت وارث، أو كان و لم يمكن الوصول إليه هل ينتقل الأمر إلى الامام (عليه السّلام) و على تقدير عدم الوصول إليه هل تثبت الولاية للحاكم الشرعي و على تقدير عدمه لعدول المؤمنين، أو لا ولاية للحاكم فضلاً عن عدول المؤمنين فتسقط الولاية حينئذ و يجوز التصدّي لها من غير استئذان من الحاكم أو غيره؟

المعروف هو الأوّل و الصحيح هو الثاني، و ذلك لأنّ المستند

(١) لا يترك.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٢٩٨

[٨٥٤] مسأله ٥: إذا لم يكن فى بعض المراتب إلّا الصبى أو المجنون أو الغائب

فالأحوط الجمع «١» بين إذن الحاكم و المرتبه المتأخره، لكن انتقال الولاية إلى المرتبه المتأخره لا- يخلو عن قوه. و إذا كان للصبى ولى فالأحوط الاستئذان منه أيضاً.

[٨٥٥] مسأله ٦: إذا كان أهل مرتبه واحده متعددين يشتركون فى الولاية

فلا بدّ من إذن الجميع، و يحتمل تقدم الأسن.

للحاكم إن كان هو الأخبار الدالّه على ثبوت الولاية للفقيه و الحاكم فى زمان الغيبه و أنّه القائم مقام الإمام (عليه السلام) فى جميع الأمور الراجعة إلى الإمام (عليه السلام) على تقدير وجوده و التمكّن من الوصول إليه، و أنّ الأمور بيد العلماء الامناء بالله و أنّه لا- بدّ من الرجوع إليهم فى الحوادث الواقعه، فيدفعه: ما ذكرناه فى بحث الاجتهاد و التقليد «٢» و المكاسب «٣» من عدم ثبوت الولاية للحاكم فى زمان الغيبه، لضعف الأخبار المستدل بها على ذلك.

و إن كان المستند فى الحكم أن تلك الأمور من الأمور الحسيه الّتى لا- مناص من تحققها فى الخارج، و القدر المتيقن فى جوازها هو ما إذا أذن الحاكم الشرعى فيها.

فيرد عليه ما ذكرناه فى بحث الاجتهاد و التقليد و المكاسب أيضاً من أن فى ذلك تفصيلاً حاصله: أنّ الأمور الحسيه على قسمين:

فإنّ التصرف فيها قد يكون محرّماً فى نفسه، كما فى التصرف فى مال الصغير و المجنون و الغائب و الأوقاف الّتى لا متولى لها و غير ذلك من الأموال، لعدم جواز التصرف فى مال الغير إلّا بإذنه، و كذا التزويج فإنّ الأصل عدم نفوذه فى حقّ الغير و من هذا القسم التصرف فى مال الإمام (عليه السلام) لأنّه حرام إلّا بإذنه، و بما أنّ

(١) لا يترك.

(٢) في شرح العروه ١: ٣٥٦ مبحث ولاية الفقيه.

(٣) مصباح الفقاهه ١: ٣٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٢٩٩

.....

التصرف في تلك

الأمر لا بد منه إذ لولاه لتلف مال الصغير وغيره أو لتلفت نفس الصغير، لأنه لو لم يبيع داره مثلاً و يعالج الصغير أو المجنون لتلف و مات، أو لتلف مال الإمام (عليه السلام) كما إذا دفن أو القى في البحر أو أوصى به أحد لآخر فنعلم في مثل ذلك جواز التصرف في تلك الأمور شرعاً، إلا أن القدر المتيقن من جوازه أن يكون التصرف بإذن الحاكم الشرعي أو يكون هو المتصدى، لاحتمال دخاله إذنه في جواز تلك التصرفات كبيع مال اليتيم أو صرف مال الإمام (عليه السلام) في موارد العلم برضى الإمام (عليه السلام) به، و في تلك الأمور لا بد من الاستئذان من الحاكم الشرعي، لأنه القدر المتيقن من جواز التصرف في تلك الموارد حينئذ.

و قد يكون التصرف في الأمور الحسبية جائزاً في نفسه، و في مثله لا حاجة إلى إذن الحاكم أو غيره، و منها الصلاة على الميت و تغسيله و تكفينه و دفنه، و ذلك لأن مقتضى إطلاق أدله و جوبها أنها أمور واجبه على كل واحد من المكلفين أذن فيها الحاكم أم لم يأذن فيها و مع إطلاق أدلتها لا حاجة إلى إذن الحاكم.

و على تقدير عدم كونها مطلقه فمقتضى البراءة عدم اشتراطها بالاذن، و ذلك للعلم بتوجه التكليف بتلك الأمور إلى المكلفين، و يشك في أنها مقيدة بقيد و هو إذن الحاكم و يعتبر فيها الاستئذان من الحاكم، أو أن وجوبها غير مقيد بذلك، و الأصل البراءة عن هذا الاشتراط و القيد.

فتحصل: أنه لا دليل على ثبوت الولاية للحاكم فضلاً عن عدول المؤمنين، بل يجوز التصدي لتلك الأمور من غير حاجة إلى الاستئذان من الحاكم الشرعي.

فذلكه الكلام و

المتحصل ممّا ذكرناه في المقام: أن مقتضى السير به الأخبار أيضاً مع الغض عن سندها هو ثبوت الولاية لمن يتصدّى لأمر الميت و له الزعامه و المرجعيه فيها عرفاً و هو المذى يعزى و يسلى دون غيره فلا يجوز مزاحمته في تلك الأمور، و على ذلك تختص الولاية بالرجال و لا حظّ فيها للنساء.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٠٠

[٨٥٦] مسأله ٧: إذا أوصى الميت في تجهيزه إلى غير الولي

، ذكر بعضهم عدم نفوذها إلما بإجازة الولي، لكن الأقوى صحّتها و وجوب العمل بها، و الأحوط إذنهما معاً و لا يجب قبول الوصيه على ذلك الغير و إن كان أحوط (١).

و هذا هو الذى تقتضيه مناسبه الحكم و الموضوع، إمّا لأنّ النساء غير قابلات لمباشرة تلك الأمور شرعاً كما فى تغسيل الميت، و إمّا لعدم جريان العاده بتصدى المرأه لمثل الصلاه على الميت و تغسيله و نحوهما.

فما أفاده الماتن (قدس سره) من أنّ الوارث إذا انحصر بالأُمّ و الابن أو بالجده و الأخ، فإنّ الام و الجده يتقدّمان على الابن و الأخ، ممّا لا يمكن المساعده عليه بل الأمر فى كلتا المسألتين بالعكس و الولاية للابن و الأخ كما عرفت.

وصيّه الميت لغير الولي

(١) قد يقال بتقدم الوصيه على الولاية، لأنّ تبديل الوصيه إثم فلا يجوز تغييرها.

و أخرى يقال بتقدم الولاية على الوصيه، لأنّ الوصيه فيما لا يوافق الشرع غير نافذه كما فى الشرط و النذر و نحوهما و تلك الأمور ثابتة للولي فلا تنفذ الوصيه على خلافها.

و الصحيح ما أفاده الماتن (قدس سره) من نفوذ الوصيه و تقدّمها على الولاية مطلقاً، سواء كان مدرّكها السير أم الأخبار.

أمّا بناءً على أن مدرّكها السير فلوضوح أنّ القدر المتيقن من السير ما إذا لم يوص الميت لأحد،

و لا سيره على عدم جواز مزاحمه الولي عند الوصيه للغير، و معه لا تكون الوصيه غير موافقه للشرع، لقصور المقتضى لثبوت الولاية حينئذ. و مقتضى إطلاق أدله جواز الوصيه و نفوذها لزوم العمل على طبقها، و ذلك لأن إطلاقها هو المحكم ما لم يتم دليل على خلافها.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٠١

.....

و أمّا بناءً على أن مدرك الولاية هو الأخبار، فلأن غايه ما يمكن استفادته من الأخبار أن الولي مقدّم على غيره من الأرحام و الأجانب كما احتملناه في الآيه المباركه و أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض «١» على ما ورد في بعض الأخبار فالولي أولى بالإضافه إلى غيره من الأقرباء و الحق له، و أمّا أن الولي أولى بالإضافه إلى نفس الميّت أيضاً فيتقدّم حقه عليه فهذا لم يثبت بوجه، لأن الميّت أولى بنفسه من غيره.

و هكذا غير الميّت، لأنه ليس أحد أولى إلى الشخص من نفسه سوى النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) لقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم «٢» و على ذلك لم يثبت حق الولي بالإضافه إلى الميّت، بل الميّت أولى بنفسه منه فله الوصيه بما شاء فله أن يراعى نفسه و يوصى بما شاء لمن شاء كما إذا أوصى أن يدفن في مكان خاص فإنه ليس للولي تغيير ذلك. و هكذا إذا أوصى أن يصلّى عليه شخص معين، فإطلاقات أدله الوصيه محكمه و لم يتم دليل على خلافها، لعدم ثبوت كونها على خلاف المقرر في الشرع.

نعم، هناك كلام آخر و هو أن معنى نفوذ الوصيه و صحتها أن للوصي حق التصدي للصلاه أو غيرها ممّا أوصى له الميّت، و أمّا أن قبولها واجب على الوصي

و لا مناص من أن يباشرها بنفسه فهذا ممّا لم يثبت بدليل، كيف و هو إضرار و إلقاء له فى الحرج و لو جاز لصحّت الوصيه بأن يحج عنه و يصلّى و يصوم و يقوم بسائر الأعمال الواجبه أو المستحبّه، و لا إشكال فى أن قبولها لو كان واجباً على الوصى كان ذلك ضرراً و أمراً حرجياً لا محاله، و كيف كان فلا يجب قبول الوصيه على الوصى بل له ردّها و إنّما الوصيه تولد حقاً للوصى فى القيام بما أوصى به، و أولويه له بالإضافه إلى الغير.

(١) الأحزاب ٣٣: ٦.

(٢) الأحزاب ٣٣: ٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٠٢

[٨٥٧] مسأله ٨: إذا رجع الولى عن إذنه فى أثناء العمل لا يجوز للمأذون الإتمام

، و كذا إذا تبدّل الولى بأن صار غير البالغ بالغاً أو الغائب حاضراً، أو جنّ الولى أو مات فانتقلت الولاية إلى غيره (١).

[٨٥٨] مسأله ٩: إذا حضر الغائب أو بلغ الصبى أو أفاق المجنون

بعد تمام العمل من الغسل أو الصلاه مثلاً ليس له الإلزام بالإعاده.

[٨٥٩] مسأله ١٠: إذا ادعى شخص كونه ولياً أو مأذوناً من قبله

أو وصياً فالظاهر جواز «١» الاكتفاء بقوله ما لم يعارضه غيره و إلّا احتاج إلى البيّنه، و مع عدمها لا بدّ من الاحتياط (٢).

(١) و الوجه فيما ذكره فى هذا الفرع و تاليه ظاهر لا يحتاج إلى مزيد بيان.

دعوى الولاية على الميت

(٢) كأنه شبهه (قدس سره) المقام بمن ادعى مالاً و لم يكن له معارض فان مقتضى النص و السيره جواز الاكتفاء بقوله، إلّا أنّه ممّا لا- يمكن المساعده عليه، لأنّ النص مختص بالمال و لا يسوغ التعدّى عنه إلى غيره، و السيره مفقوده فى المقام، لعدم جريانها على قبول دعوى مدعى الولاية أو الوصايه أو المأذونيه من قبل الولى.

نعم، السيره قامت على قبوله فيما إذا كانت الجنازه بيد من يدعى الولاية أو المأذونيه أو الوصايه، أو كانت الجنازه بيد جماعه يدعى واحد منهم الولاية من غير معارض كما هو المشاهد فى الجنائز الخارجيه.

و أمّا إذا لم تكن الجنازه بيده أو بيد جماعه كما إذا كانت هناك جنازه و جاء أحد يدعى الولاية أو المأذونيه أو الوصايه عليه

فلا سيره و لا دليل آخر على قبول دعواه

(١) فيه اشكال بل منع، نعم إذا كان الميِّت في يده قُبِلَ قوله فيه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٠٣

[٨٦٠] مسأله ١١: إذا أكره الولي أو غيره شخصاً على التَّغْسِيلِ أو الصَّلاةِ على الميِّتِ

فالظاهر صحَّه العمل إذا حصل منه قصد القربه لأنه أيضاً مكلف كالمكره (١).

فيجوز مزاحمته و القيام بتلك الأمور، من غير اعتبار الاستئذان منه، نعم إذا كان له معارض في دعواه يدخل ذلك في التداعي.

إذا غسل الميِّت أو صلَّى عليه عن إجبار

(١) ذكر (قدس سره) أنَّ التَّغْسِيلِ أو الصَّلاةِ على الميِّتِ إذا وقعت عن إكراه الظاهر جواز الاقتصار على عمل المكره و صحَّته إذا حصل منه قصد القربه، و

به يسقط التكليف عن غيره، لأنه عمل صدر ممن كلف به و قد حصل منه قصد القربه فيحكم بصحته، هذا.

و المناقشه في صحه عمل المكره و إسقاطه التكليف عن غيره من جهتين:

الاولى: أن الصلاة مثلاً عمل صدر عن كره و إجبار، و مقتضى حديث رفع ما استكروهوا عليه أنه كالعدم، فكأن العمل لم يصدر من الابتداء و إن كان صدر و كان مقروناً بالإرادة أيضاً إلا أنه لعدم اقترانه بالرضى كأنه لم يتحقق عند الشرع تعديداً كما هو الحال في المعاملات الصادره إكراهاً.

و الجواب عن ذلك: أن الحديث إنما ورد في مقام الامتنان، و يختص الرفع في الأمور المذكوره فيه بما إذا كان الرفع موافقاً للامتنان، و أي امتنان في الحكم ببطان الصلاة مثلاً في المقام، و الأمر بالإعاده على المصلّي أو غيره من المكلفين، بل هذا على خلاف الامتنان. و هذا بخلاف المعاملات فإن البيع أو النكاح أو الطلاق الصادر لا عن رضى إذا حكمنا بارتفاعه و بطلانه و عدم انتقال مال البائع للمشتري عند عدم رضاه أو عند عدم زوجيه المرأه لأحد مع عدم رضاها يكون على وفق الامتنان، و من ثمه يحكم

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٠٤

.....

ببطان المعامله الصادره عن إكراه و إجبار.

و أما الواجبات الكفائيه أو العينيه كما إذا أكره الوالد ابنه على أن يصلّي فرائضه و أتى بها عن إكراه، فالحكم ببطانها بالحديث يكون على خلاف الامتنان، لأن معناه إيجاب الإعاده عليه، و لا امتنان فيه أبداً.

الجهه الثانيه: أن الصلاة مثلاً يعتبر فيها قصد القربه، و مع استناد الإتيان بها إلى التوعيد و الإكراه أي كون الداعي إلى عمله هو التوعيد لا تستند الصلاة إلى الداعي القربى و

الإلهى فيحكم ببطانها.

و هذه المناقشه تندفع بوجهين:

أحدهما: ما ذكرناه فى مبحث الوضوء «١» و غيره من أن معنى اعتبار قصد القربه فى العبادات ليس هو اعتبار أن لا يقترن بالعمل شىء من الدواعى الخارجيه غير قصد القربه، بل معناه أن يقترن العمل بداع قربى قابل للداعويه إلى العمل بنفسه و استقلاله أى بحيث لو لم يكن له داع آخر لأتى به بذاك الداعى الإلهى، سواء كان معه داع آخر أم لم يكن، كيف و فى جملة من العبادات يجتمع داعيان أو أكثر فيها، منها الصوم و ترك الإفطار على الملاءم و بين الناس، لأن العاقل لا يرضى بالانتهاك لدى الناس، فالخجل منهم يدعوه إلى الصوم و ترك الأكل فى الأسواق و على رؤوس الأشهاد، و مع أنه لا إشكال فى صحه صومه، لأنه و إن كان له داع آخر إلا أن له داعياً قريباً مستقلاً فى الداعويه على تقدير انفراده، و من ثمه يصوم و إن لم يكن هناك شخص آخر يشاهده.

و فى المقام أيضاً يمكن أن يكون للمكره بعد الإكراه و الالتفات إلى أنه واجب كفائى فى حقه داع إلهى و قصد قربى مستقل فى الداعويه، و بذلك يحكم بصحه عبادته و علمه.

و ثانيهما: أن بطلان العباده بداع غير قربى إنما هو فيما إذا كان الداعى داعياً إلى

(١) شرح العروه ٦: ٣٧ و ما بعدها.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٠٥

.....

نفس العمل، و أمّا إذا كان الداعى داعياً إلى العمل بقصد القربه، أى كان الداعى غير القربى فى طول الداعى الإلهى فلا إشكال فى صحه العباده، كيف و أن غير الأئمه المعصومين (عليهم السلام) لا يقدمون على العمل و العباده إلا بداع آخر

غير قصد التقرب طوًلاً، و لا أقل من الخوف من النار أو من الآثار الوضعيه المترتبه على تركها فى هذه النشأه، كما إذا جرب أنه يخسر أو يموت ولده إذا ترك الصلاه أو الصوم و الجامع الخوف من سخط الله سبحانه فى الدنيا أو فى الآخره أو الطمع فى الحور و القصور.

إلما أن هذه الدواعى تدعو إلى إتيان العمل بقصد القربه لا إلى ذات العمل، فلا تكون منافيه لعباديه العباده بوجه، بل لا توجد عباده يقصد بها التقرب من غير داعٍ آخر إلا من مثل على (عليه السلام) و أولاده الطاهرين (عليهم السلام).

و هذا قد وقع فى العبادات المستأجر عليها أيضاً، لأن قضاء العباده عن أى ميت مأمور به بالأمر الندبى و الاستجابى فى نفسه، و الأجير يأتى بالقضاء الذى هو أمر مستحب أى بالداعى القربى خوفاً من تبعه الأمر الوجوبى الناشئ من الإجاره لأنه لو لم يأت بهذا المستحب لم تفرغ ذمته و عوقب على مخالفته الأمر الوجوبى الإجارى، فهناك أمران أحدهما يدعو إلى الآخر و هما داعيان طوليان لا- مانع من أن يكون الداعى الثانى غير قربى، و عليه ففى المقام يحكم بصحة الصلاه على الميت الواقعه عن إكراه إذا قصد بها القربه، و إن كان هذا العمل المقصود به القربه بمجموعه صادراً عن داعٍ آخر و هو التوعيد و الإكراه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٠٦

[٨٦١] مسأله ١٢: حاصل ترتيب الأولياء

: أن الزوج مقدّم على غيره، ثم المالك ثم الأب ثم الام ثم الذكور من الأولاد البالغين ثم الإناث البالغات، ثم أولاد الأولاد ثم الجد ثم الجدّه ثم الأخ «١» ثم الأخت ثم أولادهما ثم الأعمام ثم الأخوال ثم أولادهما، ثم المولى المعتقد ثم ضامن الجريره

ثمّ الحاكم ثمّ عدول المؤمنين (١).

فصل فى تغسيل الميّت

يجب كفايه تغسيل كل مسلم سواء كان اثني عشرياً أو غيره «٢» (٢).

مراتب الأولياء

(١) قد أسلفنا المناقشه فى تقديم بعض الأولياء على البعض الآخر كتقديم الجدّه على الأخ أو الأم على الابن فلاحظ ما قدمناه فى المسأله السادسه يتّضح لك الحال فى بقيه الموارد مفصلاً.

فصل: فى تغسيل الميّت عدم وجوب تغسيل الكافر

(٢) لا خلاف فى أن تغسيل الميّت واجب كفائى، كما لا إشكال فى اختصاصه بالمسلم و عدم وجوب تغسيل الكافر، بل عدم جوازه و ذلك لوجوه:

(١) فى تقدّم الجدّه على الأخ إشكال، بل لا يبعد تقدّمه عليها، و قد تقدّم المنع فى بعض ما ذكر هنا [فى المسأله ١٨٥٠].

(٢) لكنّه إذا غسل غير الاثنى عشرى مثله على طريقته سقط الوجوب عن الاثنى عشرى.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٠٧

.....

منها: أن تغسيل الميّت إنّما هو لتنظيفه و احترامه و تجليله، و الكافر لا احترام له و غير قابل للنظافه، لأنّه نجس.

و منها: السيره القطعيه الجاريه على عدم تغسيل الكافر فى عصر النبىّ و الأئمه (عليهم السلام) حيث لم يسمع أن أحداً فى تلك الأعصار غسل كافراً أو صلّى عليه.

و منها: قوله تعالى وَ لَأَ تَصِلَ عَلَيَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا «١» لأنّ الآيه و إن كانت وارده فى الصلاه إلّا أن مناسبه الحكم و الموضوع تقتضى أن يكون ذلك من جهه كفرهم، و أنّ الأحكام المترتبه على أموات المسلمين لا تترتب على الأموات الكفره

فنتعدى إلى تغسيلهم أيضاً.

عدم اختصاص وجوب الغسل بالاثني عشرى و الصحيح وفقاً للمعروف أنّ المسلم يجب تغسيه و إن لم يعترف بالولاية، لأنه من الأحكام المترتبة على الإسلام و إظهار الشهادتين و لم يترتب

على الايمان و ذلك لوجه:

منها: السيره العمليه، لأنّ الشيعة فى زمانهم (عليهم السلام) كانوا قليلين مختفين و الغلبه كانت مع المخالفين، حتّى فى المعاشرين معهم مَن كان مِن خدمهم لا- يعترف بولايتهم، و قد كانوا يغسلون موتاهم بمرأى و منظر منهم (عليهم السلام) و لم يكونوا يردعون عن ذلك بوجه و لو بيانه لشيعتهم، و هذا كاشف عن وجوب تغسيل المسلمين و إن لم يعترفوا بالولايه.

و يوضحه ملاحظه عصره على (عليه السلام) لأنّ أصحابه (عليهم السلام) لم يكونوا من الشيعة بالمعنى المصطلح عليه عندنا، و إنّما كان جمع منهم يرونه خليفه ثالثاً أو رابعاً، لأن بعضهم أنكر خلافه عثمان و كانوا معتقدين بالشيخين، و مع ذلك لو مات أحدهم أو قتل فى غير المعركه لغسلوه و صلّوا عليه و لم يكن (عليه السلام) رادعاً عن

(١) التوبه ٩: ٨٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٠٨

.....

ذلك بوجه.

و ذلك لأنهم لو كانوا كفره لم يجز تغسيلهم، لأنه بدعه و تشريع محرم، فإذا ثبت جوازه بالسيره و عدم ردعهم يثبت وجوبه، لأنه لو جاز وجب و لو لم يجز حرم و لا واسطه بينهما، لأنه بالجواز يثبت إسلامهم و المسلم يجب تغسيله.

و منها: المطلقات كموثقه سماعه «غسل الجنابه واجب ... و غسل الميِّت واجب» «١» لأن إطلاقه يشمل المسلم و المؤمن كليهما.

و دعوى: أنّها فى مقام الإهمال كما عن المحقق الهمداني «٢» (قدس سره)، مندفعه بأنّه لا يقصر عن قوله تعالى أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ [□] «٣» فإنّه ممّا لا إشكال فى إطلاقه عندهم، و يتمسّكون به فى موارد الشك و الشبهات، و المقام كذلك فلا وجه لدعوى كونها مهمله، فإن قوله (عليه السلام) «و غسل الميِّت واجب» بمنزله القضيّه

الشرطيه و أنّه إذا مات أحد وجب غسله و لا ينبغي التأمل في إطلاقه بوجه. و كقوله (عليه السلام) في مضمّر أبي خالد «اغسل كل الموتى: الغريق و أكيل السبع و كل شىء إلا ما قتل بين الصّفين» (٤).

و قد أجاب المحقق الهمداني (قدس سره) عن ذلك بأنّ العموم فيها إنّما هو بالنسبه إلى أسباب الموت من الغرق بالماء و أكل السبع أو السم أو غير ذلك إلاّ الشهاده، و لا عموم لها بالإضافه إلى أصناف البشر من الشيعة و العامّة و غيرهما «٥».

و فيه: أن ما أفاده و إن كان لا بأس به إلاّ أنّه إنّما يمنع عن التمسك بالعموم، و أمّا إطلاق الموتى فهو باق بحاله و لا مانع من التمسك به، فإنّه كالتقصيه الشرطيه و أنّه إذا مات أحد وجب تغسيله.

(١) الوسائل ٢: ١٧٣ / أبواب الجنابه ب ١ ح ٣.

(٢) مصباح الفقيه (الطّهارة): ٣٦٦ السطر ٢٥.

(٣) البقره ٢: ٢٧٥.

(٤) الوسائل ٢: ٥٠٦ / أبواب غسل الميّت ب ١٤ ح ٣.

(٥) مصباح الفقيه (الطّهارة): ٣٦٦ السطر ٢٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٠٩

لكن يجب أن يكون بطريق مذهب الاثنى عشرى (١).

وجوب الغسل بطريق الاثنى عشر

(١) المقام الثانى: فى كيفية تغسيلهم، فقد ذكر بعضهم أنّ المعروف هو أن يغسل المخالف على طريقه المخالفين و لا يغسل على الطريقه الصحيحه و مذهب المغسّل.

و ذهب جملة من المحققين إلى أنّه لا بدّ أن يغسل المخالف على الطريقه الصحيحه المتداوله بين المؤمنين، و لا يجوز تغسيله على الطريقه الباطله، و هذا هو الصحيح و ذلك لإطلاقات الأدلّه الوارده فى كيفية تغسيل الميّت بلا فرق فى ذلك بين كون الميّت مؤمناً أو مخالفاً.

و لا دليل على لزوم تغسيل المخالف على

طريقته سوى ما توهم من أن قاعده الإلزام تقتضى ذلك.

و فيه: أن قاعده الإلزام تتضمن الأمر و الإيجاب بالإلزام كما هو المستفاد من أدلتها كقوله «ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم» (١) أو أن «من التزم بدين لزمته أحكامه» (٢) و من الظاهر أنّ الميّت غير قابل لأن يلزم بشىء و يجب فى حقّه شىء، و إنّما هو حكم مختص بالأحياء كما فى الإرث و الطلاق كأن يرى الوارث أنّ العصبه أيضاً تورث فيلزم بذلك فى تقسيم الإرث بينه و بين العصبه، أو يرى صحّه الطلاق فى مجلس واحد ثلاث مرّات فيلزم بذلك، أى على عدم جواز رجوعه إليها بعد ذلك، لأنّه من الطلاق البائن و يجوز لغيره أن يتزوجها بعد عدتها و إن كان يعتقد بطلان طلاقها على مذهبه.

و فى المقام لا- تجرى القاعده بوجه، لعدم إمكان إلزام الميّت بشىء. نعم، يمكن أن يسقط التكليف عن غير الميّت، لاعتقاد الميّت و التزامه بال غسل على الطريقه الباطله، لأنّه يعتقد صحّته إلّا أنّه أمر لا تقتضيه قاعده الإلزام، لأنّها لو اقتضت فإنّما تقتضى

(١) الوسائل ٢٢: ٧٣/ أبواب مقدمات الطلاق ب ٣٠ ح ٥، ٦.

(٢) الوسائل ٢٢: ٧٤/ أبواب مقدمات الطلاق ب ٣٠ ح ١٠، ١١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣١٠

.....

ثبوت الحكم فى حقّ الميّت، و أمّا سقوطه عن الغير فهو ممّا لا تقتضيه قاعده الإلزام بوجه، هذا كلّه.

على أنّا لو سلمنا شمول القاعده للأموات أيضاً، لا يمكننا إجراؤها فى المقام، لأنّه لا صغرى لها فى محل الكلام، حيث إنّ الميّت إنّما التزم بصحّه الغسل ممّن يرى صحّته أى المخالف مثله لا من الشيعى الذى لا يرى صحّته، لأنّه أمر عبادى و الشيعى يعتقد بطلانه، و

أما صحّحه تغسيل غيره على طريقه المخالفين فلم يلتزم بها بوجه، لأن غيره يرى بطلانه و معه لا يصدر منه الغسل صحيحاً لأنه أمر عبادى، إذن لا صغرى لقاعده الإلزام فى المقام فلا بدّ من تغسيل المخالف على الطريقه الصحيحه.

□
اللهمّ إلّا أن تقتضى التقيه تغسيه على طريقه المخالفين كما إذا كان بمرأى و منظر منهم فإنّه محكوم بالصّحه حينئذ، لأنّ التقيه فى كل شىء، و به يكون الغسل على طريقتهم مأموراً به و شرعياً فى حقّه، لأنّ التقيه عنوان ثانوى ينقلب بها الحكم الواقعى و يتبدل على ما يستفاد من أدلّتها.

بقى شىء: و هو أنّ المغسّل إذا كان من المخالفين و قد غسّل المخالف على طريقتهم، فهل يجب على غيره ممّن يرى بطلان الغسل على تلك الكيفيه أن يغسله ثانياً، لأنّ الغسل الأوّل باطل و بحكم العدم، أو يقتصر على تغسيه بتلك الطريقه و لا يجب إعادته الغسل؟

الصحيح هو الثانى، للسيره القطعيه المستمره على ذلك فى زمان المعصومين (عليهم السلام) حيث إنّهم فى تلك الأعصار كانوا يكتفون بتغسيل المخالف للمخالف على طريقتهم و لم يردعوا (عليهم السلام) عن ذلك بوجه، و لم يأمرُوا بتغسيلهم مرّه ثانيه و لو مع التمكن منه، و إلّا لنقل إلينا ذلك، و من هذا يستكشف أنّ التغسيل على طريقتهم حينئذ صحيح و مسقط للوجوب عن بقيه المكلفين، هذا كلّه فى المخالف.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣١١

و لا يجوز تغسيل الكافر و تكفينه و دفنه بجميع أقسامه (١) من الكتابى و المشرك و الحربى و الغالى و الناصبى و الخارجى و المرتد الفطرى و الملى إذا مات بلا توبه و أطفال المسلمين بحكمهم (٢)

الكافر لا يغسل و لا يكفن و

(١) لما مرَّ من أن مقتضى السيره و الموثقه المتقدمه «١» المؤيده بروايه الاحتجاج «٢» عدم جواز تغسيل الكافر من دون فرق بين أقسامه من الكتابى و المشرك و غيرهما حتّى المرتد، بل لا ينبغى عدّه قسماً مستقلاً فى مقابل الكافر، لأن ارتداده يتحقق بالالتزام إمّا بالتنصر أو التهود أو الشرك و نحوها فيندرج بذلك تحت أقسام الكافر.

نعم، هذا يختص فى الملى بما إذا كان قبل توبته، و أمّا إذا تاب فحكمه حكم بقيه المسلمين فيجب تغسيه و دفنه و يطهر بدنه إلى غير ذلك من الأحكام المترتبة على المسلمين.

بل الأمر كذلك فى الفطرى أيضاً على ما قدمناه فى البحث عن المطهرات «٣» و قلنا إنّ الفطرى كالملى تقبل توبته ظاهراً و واقعاً و يرتب عليه بعد التوبه جميع الأحكام المترتبة على المسلمين كطهاره بدنه و وجوب تغسيه و دفنه و غيرها من الأحكام و لكن الأحكام الثلاثه المنصوصه من وجوب قتله و بينونه زوجته و تقسيم أمواله بين ورثته لا- تسقط بتوبته إلّما أنّه إذا لم يقتل و لو لوجود المانع و عدم البسط كما فى زماننا هذا و تاب فيعامل معه معامله المسلمين فيجب تغسيه أيضاً.

تبعيته أطفال المسلمين للمسلمين

(٢) للتبعيه المستفاده من الإجماع و السيره القطعيه على ما قدمناه فى

(١) و هى موثقه عمار المرويه فى الوسائل ٢: ٥١٤/ أبواب غسل الميت ب ١٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٢: ٥١٥/ أبواب غسل الميت ب ١٨ ح ٣. الاحتجاج ٢: ٨٨.

(٣) شرح العروه ٤: ١٩٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣١٢

و أطفال الكفار بحكمهم (١) و ولد الزنا من المسلم بحكمه و من الكافر بحكمه (٢)

تغسيل الصبي و الصبيه «٢» و الصلاه على الصبي إذا عقل «٣» و مشروعيه الصلاه إنَّما هي بعد التغسيل.

تبعيته أطفال الكفار للكفار

(١) للتبعيه كما مرّ في بحث النجاسات «٤» و للسيره القطعيه الجاريه على عدم تغسيل ولد الكافر، فإنَّ المسلمين لا يأخذوه من الكافر ليغسلوه.

هذا فيما إذا لم يكن مميزاً و معترفاً بأحد الأديان الباطله، و إلّا فهو بنفسه يهودى أو مشرك أو نحوهما و ليس محكوماً بحكمهم للتبعيه بل بالأصالة.

حكم ولد الزنا من الفريقين

(٢) لأنه أيضاً ولدتهما فيتبع حكمهما، لأن ولد الزنا ولد عرفاً و شرعاً و حقيقه و من ثمة لا يجوز له أن يتزوج امّه أو أخته أو عمّته أو خالته أو نحوهن، و لا يجوز للأب أن يتزوج بها على تقدير الأنوثة، فيترتب على ولد الزنا جميع الآثار المترتبه على الأولاد.

نعم، لا يرث من أبيه، و هذا تخصيص في أدله الإرث و لم يرد في دليل أن ولد الزنا ليس بولد حتّى يكون نافياً للولديه، فولد الزنا من المسلم كغيره من أولاده كلّهم محكومون بأحكام الإسلام الّتى منها وجوب التغسيل تبعاً.

و كذا الحال في ولد الزنا من الكافر، لأنه بحكمه فيترتب عليه أحكام الكفر تبعاً

(١) شرح العروه ٤: ٢١١.

(٢) الوسائل ٢: ٥٢٦/ أبواب غسل الميت ب ٢٣.

(٣) الوسائل ٢: ٩٥/ أبواب صلاه الجنازه ب ١٣.

(٤) شرح العروه ٣: ٥٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣١٣

و المجنون إن وصف الإسلام بعد بلوغه مسلم، و إن وصف الكفر كافر، و إن اتصل جنونه بصغره فحكمه حكم الطفل فى لحوقه بأبيه أو امّه (١) و الطفل الأسير تابع لآسره إن لم يكن معه أبوه أو امّه بل أو جدّه أو جدّته (٢) و

لقيط دار الإسلام بحكم المسلم (٣) و كذا لقيط دار الكفر إن كان فيها مسلم يحتمل تولده منه.

كيف و لو كان الولد حلالاً للكافر لكننا حكمنا بعدم وجوب تغسيله، مع أن خسته من جهة واحده و هي كفره فكيف بولده من الزنا الذى خسته من جهتين كفره و كونه من زنا، فولد الكافر من الزنا ليس بأولى للإرفاق من ولده الحلال.

حكم المجانين من الفريقين

(١) بمعنى أن حكمه حكم ما قبل جنونه، فان كان قبله مسلماً بالغاً فهو مسلم بعد جنونه و يقال إنه مسلم مجنون كما أنه لو كان كافراً بالغاً قبله فهو كافر مجنون، و ذلك للصدق العرفى.

و أمياً إذا كان غير بالغ قبل الجنون فاسلامه أو كفره يتبعان أبويه، لأن الحكم فى غير البالغ من جهة التبعية كما مرّ و الصدق العرفى، حيث يصدق عليه أنه نصرانى مجنون مثلاً.

(٢) للتبعية إلى أسرته إذا لم يكن معه أبوه أو أمه أو نحوهما، و إنما لتبعضهم فى كفرهم كما قدّمناه فى بحث النجاسات «١» و المطهرات «٢».

لقيط دار الإسلام

(٣) كما هو المشهور، بل قيل إن المسألة إجماعية، لعدم نقل الخلاف فيها، و الكلام فى مدرك ذلك:

(١) شرح العروه ٣: ٥٩.

(٢) شرح العروه ٤: ٢١١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣١٤

.....

و ليس الوجه فيه هو الإجماع فى المقام، لأننا نظمنا أو نظن أو نحتمل استنادهم فى ذلك إلى مدرك وصل إليهم فى المسألة، و معه لا يكون الإجماع تعبدياً كاشفاً عن رأى المعصوم (عليه السلام).

كما أن الوجه فيه ليس هو التمسك بعموم ما دلّ على وجوب تغسيل كل ميت [مسلم]، لأنه من التمسك بالعام فى الشبهه

المصدقيه، لاحتمال أن يكون اللقيط ولد الكافر واقعاً، وقد

بيننا في محله أن الشك في الشبهات المصدقيه ليس راجعاً إلى الشك في التخصيص، ليدفع بأصالة العموم، وإنما هو من جهة الشك في انطباق عنوان الخارج على المشكوك فيه ولا يمكن معه التمسك بالعام.

كما أنه ليس الوجه فيه ما ورد من أن «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه» (١) لأنه أجنبي عن المقام رأساً، لأن معناه أن الإسلام قوى الحجّة و واضح المحجّه و الطريق فهو يعلو بنفسه على غيره و لا يعلو عليه شيء، و أمّا أنّ المشكوك كفره و إسلامه فهو مسلم فهذا ممّا لا يستفاد منه بوجه.

و كذا ما ورد من أن «كل مولود يولد على الفطره» (٢) و قوله تعالى فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا (٣) فإنّها أجنبية عن المقام، لأنّ المراد بالفطره في الآيه و الأخبار فطره التوحيد لا فطره الإسلام، فإن كل واحد لو التفت إلى خلقته عرف أن له خالقاً غيره، إذ لو لم يكن له خالق فأمّا أن يكون هو الخالق لنفسه أو يكون مخلوقاً من غير خالق، و كلاهما مستحيل كما أشار إليه سبحانه بقوله أمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ (٤) و قوله وَ لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ (٥) إلى غير ذلك من الآيات.

(١) أخرجه عن الصدوق مرسلًا في الوسائل ٢٦: ١٤/ أبواب موانع الإرث ب ١ ح ١١.

(٢) البحار ٦٤: ١٣٥/ باب فطره الله ح ٧.

(٣) الرّوم ٣٠: ٣٠.

(٤) الطور ٥٢: ٣٥.

(٥) الزّخرف ٤٣: ٨٧. و الصحيح وَ لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣١٥

.....

فطره التوحيد ثابتة في جميع البشر غير أنّها تحتاج إلى

أدنى إشاره و تنبيه، و إليه أشير فى قوله تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا: بَلَىٰ «١» و ليس المراد من الفطره فطره الإسلام، للقطع بعدم كون الإسلام فطرياً، كيف و ممّا يتقوم به الإسلام النبوه التى تتوقف على المعجزه و الإثبات و ليست أمراً فطرياً يعرفه كل بشر.

نعم، ورد تفسير الفطره فى بعض الأخبار بالإسلام «٢» إلا أن ذيله شاهد على أنّ المراد به هو السلم لله أى الإقرار بالتوحيد و ليس المراد به الإسلام المصطلح عليه من الإقرار بالتوحيد و النبوه و المعاد، كما هو المراد منه فى قوله تعالى إِيخَاراً عن إبراهيم (عليه السلام) كَانَ حَنِيفاً مُّسْلِماً «٣» لأنه (عليه السلام) لم يكن مسلماً بالمعنى المصطلح عليه قطعاً، و إنّما أسلم لله سبحانه، أى اعترف بالتوحيد، و منه «أسلمت وجهى لله» كما فى الدعاء، و كيف كان فلا يمكن التشبث فى المقام بحديث الفطره بوجه.

الوجه فى قولهم فى اللقيط بل الوجه فيما ذكره: أنّ الحكم الشرعى قد يترتب على عنوان الإسلام كما فى اشتراط جواز تزويج بالكفاءة من حيث الإسلام، فلا يجوز تزويج غير المسلمه كما أنه لا يجوز أن تتزوج بغير المسلم، و فى مثله إذا شكّت المرأة مثلاً فى أنّ الرّجل الذى تريد أن تزوج نفسها منه مسلم أو كافر، فمقتضى استصحاب عدم اتصافه بالإسلام عدم جواز تزويج نفسها منه، لأنّ الإسلام صفه حادثه مسبوقة بالعدم يثبت عدمها بالاستصحاب.

و قد يترتب الحكم الشرعى على عنوان الكفر كالتجاسه و عدم وجوب التّغسيل لأنّ العموم و الإطلاق دلّ على الطهاره فى كل شخص و وجوب التّغسيل لكل ميت

(١) الأعراف ٧: ١٧٢.

(٢) البرهان فى تفسير القرآن ٣: ٢٦١.

(٣) آل عمران ٣: ٦٧.

وإنما خرج عنهما عنوان الكافر، فإذا شككنا في كفر أحد و إسلامه ليس لنا الحكم بكفره باستصحاب عدم إسلامه، و ذلك لأنّ الكفر ليس من الأمور العدمية، و إنّما هو أمر وجودي معناه الاتصاف بعدم الإسلام لا عدم الاتصاف به، ليكون أمراً عدماً فإنّه من العدم و الملكة و قد قالوا إن إعدام الملكات لها حظ من الوجود و حاله حال العمى، لأنّه ليس بمعنى عدم الاتصاف بالبصر بل بمعنى الاتصاف بعدم البصر، و من هنا لو شككنا في عمى أحد أو بصره ليس لنا استصحاب عدم اتصافه بالبصر و الحكم بأنّه أعمى، لأنّ العمى ليس هو عدم البصر بل عبارته عن الاتصاف بعدم البصر، و هو لا يثبت باستصحاب عدم البصر.

و من ثمة قلنا في بحث النجاسات «١» أنّ المشكوك كفره و إسلامه محكوم بالطهاره لاستصحاب عدم اتصافه بالكفر، إذ لا يجرى فيه استصحاب عدم الإسلام لإثبات كفره، حيث إنّ الكفر بمعنى الاتصاف بعدم الإسلام، و عليه ففي المقام يستصحب عدم اتصاف اللقيط بالكفر، لأنّ النجاسة و عدم وجوب التمسيل مترتبان على الكفر و لا يمكن إثباته باستصحاب عدم الإسلام، لأنّه أمر وجودي، بل يجرى استصحاب عدم الاتصاف به، و به يثبت عدم كفره فيشمله ما دلّ على وجوب تمسيل كل ميت.

هذا كلّ بناءً على أنّ المدرك في عدم وجوب تمسيل الميت [الكافر] هو السيره القطعيه لأنّها جرت على عدم تمسيل الكافر أي الموضوع فيها هو الكفر-، و أمّا بناءً على أنّ المدرك هو الموثقه المتقدّمه «٢» فالأمر ظاهر، لأن موضوع الحكم بعدم وجوب التمسيل هو التنصّر، غايه الأمر أنّنا علمنا أنّ النصرانيه لا خصوصيه لها، بل التهود و

التمجس و الشرك أيضاً كذلك. و من الظاهر أن تلك العناوين عناوين وجوديه و عند الشك فيها يستصحب عدمها، و به يثبت أن المشكوك فيه من أحد الأفراد الباقية تحت العموم و الإطلاق.

(١) شرح العروه ٣: ٨١.

(٢) فى ص ٣١١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣١٧

و لا فرق فى وجوب تغسيل المسلم بين الصغير و الكبير (١) حتى السقط إذا تم له أربعة أشهر (٢)

فتلخص: أن الوجه فى وجوب تغسيل اللقيط فى دار الإسلام أو دار الكفر إذا احتمل كونه من مسلم هو الإطلاقات بعد استصحاب عدم التنصّر أو الكفر باستصحاب عدم الأزلى.

التسويه بين الصغير و الكبير

(١) للإطلاقات.

(٢) الأخبار الواردة فى المقام على طوائف:

منها: ما جعل المناط فى وجوب التغسيل أن يتم للسقط أربعة أشهر كما فى مرفوعه أحمد بن محمد «١» و خبر زراره «أن السقط إذا تم له أربعة أشهر غسل» «٢» و مقتضاهما تحديد وجوب الغسل فى السقط بما إذا كان له أربعة أشهر، إلّا أنّهما ضعيفتان، أمّا الأولى فلكونها مرسله و مرفوعه كذا قالوا، و الصحيح أنّها زائدة على إرسالها مقطوعه أى لم يذكر فيها الإمام (عليه السلام) و المسؤول عنه. و أمّا الثانية فلأن فى سندها الحسين بن موسى و هو ضعيف، فلا يمكن الاعتماد عليهما.

□
و منها: ما جعل المناط الاستواء كما فى موثقه سماعه حيث روى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن السقط إذا استوت خلقتة يجب عليه الغسل و اللحد و الكفن؟ قال: نعم، كل ذلك يجب عليه إذا استوى» «٣» فقد دلّنا على أنّ المدار فى ذلك

(١) أحمد بن محمد عن ذكره قال: «إذا أتم السقط أربعة أشهر غسل، و قال: إذا تم

له ستّة أشهر فهو تام، وذلك أنّ الحسين بن علي ولد و هو ابن ستّة أشهر» الوسائل ٢: ٥٠٢/ أبواب غسل الميّت ب ١٢ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢: ٥٠٢/ أبواب غسل الميت ب ١٢ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢: ٥٠١/ أبواب غسل الميّت ب ١٢ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣١٨

.....

على الاستواء لا على مضي أربعة أشهر.

و المراد بالاستواء فيها ليس هو القابليه للولاده حتّى يعتبر في وجوب غسل السقط مضي ستّة أشهر عليه، لأنّه زمان القابليه للولاده على ما ورد في المرفوعه المتقدّمه من أنّ «السقط إذا تمّ له ستّة أشهر فهو تام و ذلك أنّ الحسين بن علي (عليه السلام) ولد و هو ابن ستّة أشهر». و الوجه فيه هو أنّ الموضوع في الموثقه هو السقط أى غير القابل للولاده.

بل المراد بالاستواء هو تماميه الولد بحسب الصوره و الخلقه، و بهذا المعنى يستعمل اليوم فيقال: طعام مستوى أى تام بحسب الطبخ، و هو زمان قابليه الولد لأن تلج فيه الروح، فعلى ذلك يعتبر في وجوب تغسيل السقط أن يكون تام الخلقه و الصوره و لا عبره في ذلك بالزمان و مضي أربعة أشهر.

و منها: ما جمع بين الأمرين أعنى الاستواء و مضي أربعة أشهر للسقط كما في الفقه الرضوى قال: «إذا أسقطت المرأه و كان السقط تاماً غسل ... و حد إتمامه إذا أتى عليه أربعة أشهر» (١). إلّا أنّه لم يثبت كونه روايه فضلاً عن أن تكون معتبره.

إذن لا بدّ من الأخذ بالموثقه، و معه يكون المدار على الاستواء لا على الزمان و مضي أربعة أشهر.

نعم، ورد في بعض الروايات و فيها المعتبره أنّ الاستواء إنّما يتحقق بعد مضي أربعة

أشهر كما فى روايه الحسن بن الجهم قال «سمعت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) يقول: قال أبو جعفر (عليه السلام) إن النطفه تكون فى الرحم أربعين يوماً، ثم تصير علقه أربعين يوماً، ثم تصير مضغه أربعين يوماً، فإذا كمل أربعة أشهر بعث الله تعالى ملكين خلاقين فيقولان...» (٢) لدلائلها على أن التاميه بحسب الصورة و القابليه لنفخ الروح فيه إنما هو بعد مضى أربعة أشهر، أعنى بعد زمان نطفته و علقه و مضغته.

(١) المستدرک ٢: ١٧٥/ أبواب غسل الميت ب ١٢ ح ١، فقه الرضا: ١٧٥.

(٢) الكافي ٦: ١٣/ كتاب العقيقه، باب بدء خلق الإنسان ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣١٩

و يجب تكفينه و دفنه على المتعارف (١) لكن لا تجب الصلاه عليه بل لا يستحب أيضاً (٢)

فعلى ذلك يمكن العمل بالروايتين السابقتين أيضاً، أعنى مرفوعه أحمد بن محمد و زراره المتقدمين الدالّتين على اعتبار مضى أربعة أشهر، للملازمه بين الاستواء و مضى أربعة أشهر، إلا أن المدار إذن على كون الولد مستوياً بحسب الصورة و الخلقه لا على الشهور و الزمان، بحيث لو فرضنا كونه كذلك قبل أربعة أشهر و جب تغسيله أيضاً، كما أنه إذا لم يكن تاماً بعد أربعة أشهر لم يجب تغسيله، لأن الاستواء هو المناط فى الحكم بوجوب التغسيل، و ما ورد فيه أربعة أشهر لعله من جهه التلازم بينهما.

السقط يجب تكفينه و دفنه

(١) لأنّ المستفاد من الموثقه و غيرها من الأخبار المتقدمه، أنّ السقط بعد الاستواء أو تاميه أربعة أشهر يدفن و يكفن كما يدفن و يكفن غير السقط من الأموات، فلا وجه لما عن المحقق «١» و العلامه «٢» و غيرها من أنه يلف بخرقه فالواجب

فى السقط لا يغير الواجب فى بقية المكلفين.

السقط لا يصلّى عليه

□
(٢) لما يأتى من أنّها إنّما تجب فيما إذا عقل الصبى الصلاة، بأن بلغ ست سنين فلا يجب قبله، بل لا يشرع كما يأتى إن شاء الله تعالى «٣».

(١) المعتبر ١: ٣٢٠ فى أحكام الأموات.

(٢) نهايه الإحكام ٢: ٢٣٤ فى أحكام تغسيل الميت.

(٣) فى شرح العروه ٩: ١٨٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٢٠

و إذا كان للسقط أقل من أربعة أشهر لا يجب غسله (١) بل يلف فى خرقة «١» (٢) و يدفن.

إذا كان السقط أقل من أربعة أشهر

(١) لأنّ الأخبار الدالّة على وجوب غسل كل ميت غير شامله له، لاختصاصها بالميت و هو الحى الذى زهقت روحه، و السقط حينئذ لم تلجه الروح ليتصف بالموت و أمّا الأخبار الواردة فى المقام فلاختصاصها بما بعد الاستواء أو بعد مضى أربعة أشهر.

هل يجب لّفه بخرقه؟

(٢) لا دليل على ذلك سوى الإجماع المنقول فى المسألة، حيث ذكر بعضهم أنّ المسألة إجماعية لم ينقل فيها خلاف، و هو ممّا لا اعتبار به. و الأخبار العامّة مختصّة بالميت غير الشامل للسقط قبل ولوج الروح فيه، و الأخبار الواردة فى المقام مختصّة بما بعد الاستواء و تماميه أربعة أشهر.

و بهذا يمكن الاستشكال فى وجوب دفنه أيضاً، لانحصار مدرّكه بالإجماع المنقول و لا دليل عليه غيره، لأنّ الأخبار مختصّة بالميت كما عرفت، و الأخبار الخاصّة الواردة فى المقام غير شامله إلّا للسقط بعد تماميه أربعة أشهر و الاستواء، فيجوز معه إلقاؤه فى البحر أو النهر أو البئر.

نعم، ورد فى الفقه الرضوى: «إذا أسقطت المرأة و كان السقط تاماً غسل و حنط و كفن و دفن، و إن لم يكن تاماً فلا

يُغسل و يدفن بدمه» (٢) «إلّا أنّه لم يثبت كونه روايه فضلاً عن أن تكون معتبره.

و أمّا مكاتبه محمّد بن الفضيل قال: «كتبت إلى أبي جعفر (عليه السلام) أسأله عن

(١) وجوب اللّف مبنّى على الاحتياط.

(٢) المستدرک ٢: ١٧٥ / أبواب غسل الميّت ب ١٢ ح ١، فقه الرضا: ١٧٥.

موسوعه الإمام الخوئی، ج ٨، ص: ٣٢١

فصل [فيما يتعلّق بالنّيه في تغسيل الميّت]

يجب في الغسل نّيه القربه على نحو ما مرّ في الوضوء (١)،

السقط كيف يصنع به؟ فكتب إلى: السقط يدفن بدمه في موضعه» (١) «المحمولة على السقط قبل الاستواء و أربعة أشهر، جمعاً بينها و بين ما دلّ على وجوب تغسيل السقط بعد الاستواء و تكفينه و دفنه، فهي ضعيفه السند بسهل بن زياد.

فلا دليل على وجوب تغسيل السقط قبل الاستواء و تكفينه و دفنه، و إن كان الأحوط تكفينه و دفنه للإجماع المنقول و الروايتين.

فصل: اعتبار نّيه القربه في تغسيل الميّت

(١) لأنّ الأغسال أمور عباديه بالارتكاز على ما وصلت إلينا يداً بيد خلفاً عن سلف، حيث إن وظائف أیه ملّه تنقسم إلى قسمين:

قسم يكون المطلوب فيه هو التذللّ و التخصع و إظهار العبوديه المعبرّ عنه في الفارسيه ب «پرستش» و إن كان فيه غايه أخرى أيضاً.

و قسم يكون المطلوب فيه هو إتيان العمل بأيّ نحو كان.

و الأغسال يعتبر فيها التذللّ و العبوديه بالارتكاز، لوصولها إلينا كذلك يداً بيد و خلفاً عن سلف، و بهذا فرّقوا بين الغسل بالفتح و الغسل بالضم فاعتبروا النّيه في الثاني دون الأوّل.

(١) الوسائل ٢: ٥٠٢ / أبواب غسل الميّت ب ١٢ ح ٥.

.....

و يدلُّ على ذلك ما ورد من أن غسل الميِّت كغسل الجنابه «١» بضميمه ما قدمناه في بحث

غسل الجنابه من اعتبار قصد القربه فيه، و ما ذكرناه في بحث الأصول من أن قصد القربه مأخوذ في متعلق الأمر كغيره من الأجزاء و الشرائط «٢» فإنه بناءً على هذين الأمرين يدل التشبيه في الروايه على أن غسل الميِّت أيضاً يعتبر فيه قصد القربه جزءاً أو شرطاً و هو داخل في حقيقته.

نعم، بناءً على ما سلكه صاحب الكفايه (قدس سره) من أن قصد القربه غير مأخوذ في متعلق الأمر و إنما هو واجب عقلي، لعدم حصول الغرض إلّا به «٣» لا يستفاد من الروايه أن قصد القربه مأخوذ في غسل الميِّت شرعاً.

و أما الاستدلال على اعتبار قصد القربه بقوله تعالى وَ مَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ «٤» و ما ورد عنه (صلى الله عليه و آله و سلم) «لا عمل إلّا بتيّه» و «إنما الأعمال بالنيات» و «لكل امرئ ما نوى» «٥» فلا وجه له أصلاً.

أما الآيه المباركه فلأنّ الضمير فيها يرجع إلى المشركين و أهل الكتاب المذكورين قبل تلك الآيه، و تدل على أنّ الله سبحانه لم يأمرهم بعباده الوثن أو روح القدس أو غيرهما أى لم يأمرهم بالشرك و إنما أمرهم أن يعبدوه، و لا- دلالة لها على أنّ التكليف المتوجهه إلى الأمم السابقه أو فى هذه الشريعه كلّها تعبدية.

كما أنّ الأخبار المتقدمه إنّما أُريد منها كما صرّح به فى الجهاد أنّ العمل لا يترتب عليه إلّا ما نواه فاعله، و أن روح العمل هو التيه، فلو نوى المجاهد بجهاده وجه الله فلا يترتب عليه إلّا رضاه و ثوابه، و إن أُريد به أمر دنيوى لا يترتب عليه إلّا ذاك

(١) الوسائل ٢: ٤٨٦/ أبواب غسل الميِّت ب ٣.

محاضرات في أصول الفقه ٢: ١٦٥ ١٧٢.

(٣) كفايه الأصول: ٧٢.

(٤) البيهقي ٩٨: ٥.

(٥) الوسائل ١: ٤٦/ أبواب مقدمه العبادات ب ٥ و غيره.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٢٣

و الأقوى كفايه تيه واحده «١» للأغسال الثلاثة و إن كان الأحوط تجديدها عند كل غسل (١).

الأمر الدينوي و لا- ثواب له، كما أشير إليه في قوله تعالى نُؤْتِيهِ مِنْهَا «٢» و لا- دلالة لها على أنّ التكليف الوارده في الشريعة المقدسه عباديه، هذا.

و ممّا يدلنا على ذلك أو يؤيده: أن لازم الاستدلال بالآيه و الأخبار المتقدمه اعتبار قصد القربه في جميع الواجبات الشرعيه و هو ممّا لا- يمكن الالتزام به، إذ كيف يمكن أن يقال إن غسل الثوب أو الإنفاق على الزوجه أو ردّ السلام أو غيرها من الواجبات أمور عباديه يعتبر فيها قصد القربه، فهذا ممّا لا يمكن القول به للزوم تخصيص الأكثر المستهجن، لأن أكثر الواجبات توصليه.

كفايه تيه واحده عن الأغسال الثلاثة

(١) وقع الكلام في أنّ الأغسال الثلاثة الواجبه في غسل الميّت، أعنى الغسل بالسدر و الغسل بالكافور و الغسل بالماء القراح عمل و عباده واحده ليكتفى فيها بتيه واحده أو أنّها عبادات متعدده فتجب التيه لكل واحد من الأغسال؟

فقد يقال: كما في المتن إنّها عمل واحد استظهاراً من الأمر الواحد المتعلق بالأغسال الثلاثة، حيث أمر بها بأمر واحد، و من ثمة ذكر (قدس سره) أنّ الأقوى كفايه التيه الواحده في الجميع، هذا.

و الصحيح أنّ هذا النزاع لا- يرجع إلى محصل، لأنّه مبني على أن تكون التيه بمعنى الاخطار بالقلب فيتكلّم حينئذ في أنّه يجب إخطار الغسل مرّه واحده أو ثلاث مرّات.

(١) لا أثر للنزاع في كفايتها بعد كون التيه عباره عن الداعي و

لزوم استناد صدور كل جزء من أجزاء الواجب إليها.

(٢) آل عمران ٣: ١٤٥، الشورى ٤٢: ٢٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٢٤

و لو اشترك اثنان يجب على كل منهما التيه (١) و لو كان أحدهما معيناً و الآخر مغسلاً و جب على المغسل التيه (٢) و إن كان الأحوط تيه المعين أيضاً. و لا يلزم اتحاد المغسل فيجوز توزيع الثلاثة على ثلاثة (٣).

و أما بناءً على ما هو الصحيح من أن التيه بمعنى الإتيان بالعمل بداعٍ إلهي، أي بداعٍ مضاف إلى الله سبحانه فلا معنى لهذا النزاع أصلاً، لأن وجود الداعي الإلهي إذا كان معتبراً في العباديه فلا يفرق في ذلك بين الحدوث و البقاء، لا اعتبار بقاء هذه الإضافه إلى آخر أجزاء العمل، و معه يعتبر في جميع تلك الأغسال إضافتها إلى الله سبحانه بنحو من أنحائها حتى بقاء، سواء قلنا إنها عمل واحد أو أعمال متعدده.

(١) لأن كلاً منهما يأتي بشيء من الواجب العبادي فلو لم ينو أحدهما القربه لم يأت بواجبه.

المعين لا يعتبر فيه التيه

(٢) و فيه: أن الإعانه خارجه عن الغسل المأمور به و لا يعتبر في الإعانه التيه بوجه، نعم لو نوى بها القربه ترتب عليه الثواب، لأنه عمل لا بد منه في الخارج و قد قصد به القربه، و من هنا يظهر أن قوله «و إن كان الأحوط تيه المعين أيضاً» ممّا لا وجه له.

المغسل لا يعتبر فيه الوحده

(٣) لأن الأمر إنما تعلق بطبيعي المكلفين و لم يتعلق بشخص دون شخص، و لا يقاس ذلك بالصلاه على الميت، و ذلك للعلم الخارجي بأنها لا بد من أن تصدر عن مكلف واحد، و لما ورد من أن أولها التكبيره و آخرها التسليمه

«١» فهي عمل واحد غير قابل للتبعض بأن يأتي بعض ببعضها و يأتي بعض آخر ببعضها الآخر، و هذا

(١) الوسائل ٦: ٤١٥/ أبواب التسليم ب ١ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٢٥

بل يجوز في الغسل الواحد التوزيع مع مراعاة الترتيب (١) و يجب حينئذ التيه على كل منهم (٢).

فصل [في اعتبار المماثلة بين المغسل و الميَّت]

اشاره

تجب المماثلة بين الغاسل و الميَّت في الذكوريه و الأنوثيه (٣)

بخلاف المقام، لأن مقتضى الإطلاق بعد فرض الواجب كفاثياً جواز صدورها من أشخاص متعددين.

(١) لعين ما مرّ، و لعدم قيام الدليل على لزوم كونه صادراً عن مغسل واحد كما في الصلاه.

(٢) لأن كل واحد منهم يأتي بالغسل الواحد أو ببعضه و هو واجب عبادى.

فصل: اعتبار المماثلة بين الغاسل و الميَّت

(٣) لجملة من الأخبار المعتبره الدالّه على أنّ الميَّت إذا لم يكن عنده من يماثله أو من محارمه و لو من النساء و انحصر من عنده

بغير المماثل من غير محارمه دفنه غير المماثل من غير تغسيل «١» هذا.

و قد نسب إلى الشيخين و الحلبي و من المتأخرين إلى صاحب المفاتيح وجوب التغسيل حينئذ من فوق اللباس «٢» و عن ابن

زهره أنّ الغسل أحوط «٣» بل عن

(١) الوسائل ٢: ٥٢٠/ أبواب غسل الميَّت ب ٢١، ٥٣٢/ ب ٢٤ ح ١٢.

(٢) نسبة إليهم في الجواهر ٤: ٦٨/ باب غسل الميَّت و راجع التهذيب ١: ٤٤١/ ذيل الرقم [١٤٢٥]، المبسوط ١: ١٧٥، الخلاف ١:

٦٩٨/ المسأله [٤٨٥] (لكن في جميعها حكم الشيخ بترك الغسل)، نعم يستفاد وجوب الغسل من وراء الثياب من موضع آخر من

التهديب ١: ٣٤٣، المقنعه ٨٧/ب ١٣، الكافي في الفقه: ٢٣٧/ في أحكام الجنائز، المفاتيح ٢: ١٦٣.

(٣) الغنيه: ١٠٢/

فلا يجوز تغسيل الرجل للمرأة و لا العكس و لو كان من فوق اللباس و لم يلزم لمس أو نظر إلّا في

موارد [الاستثناء]

أحدها: الطفل الذي لا يزيد سنه عن ثلاث سنين

فيجوز لكل منهما تغسيل مخالفه (١)

المفاتيح تغسيه مع وجوب غضّ البصر على المغسل لثلاً يقع نظره على بدن الميّت الأجنبي غير المماثل (١).

و هذا ممّا لا دليل عليه سوى جملة من الأخبار الواردة في أن من عند الميّت إذا انحصر بغير المماثل و غير المحارم غسله غير المماثل من فوق اللباس (٢) إلّا أن هذه الروايات ضعيفه السند بأجمعها و لا يعارض بها الأخبار المعتبره المتقدّمه. على أنّا لو أغمضنا عن سندها لم يكن مناص من حملها على الاستحباب، لأنّه مقتضى الجمع العرفي بينهما، حيث إنّ الأمر بدفن الميّت من غير غسل أو النهي عن تغسيه حينئذ نصاب صريحان في جواز الدفن من غير غسل، و معه يحمل الأمر بغسله من فوق الثياب على الاستحباب. و الأمر و النهي لا ينافيان استحباب الغسل من فوق الثياب لأنّ النهي ورد في مقام توهم الوجوب، لوجوب تغسيل الموتى، و الأمر ورد في مقام توهم الحظر، لحرمة دفن الميّت من غير غسل، و هما ظاهران في الجواز دون الحرمة و الوجوب، و الجواز يجتمع مع الاستحباب.

الموارد المستثناه عن اعتبار المماثله:

الطفل و الطفله:

(١) الكلام في هذه المسأله يقع في مقامين: أحدهما: الصبي و ثانيهما: الصبيه.

(١) لم يوجد في كتابه وجوب غضّ البصر و الصحيح: (بل عن الحلبي).

(٢) الوسائل ٢: ٥٢٢/ أبواب غسل الميّت ب ٢٢.

أما المقام الأول: فقد ادّعوا الإجماع على عدم اعتبار المماثلة بين الغاسل والميِّت في محل الكلام و هو الصبي

الَّذِي لَا يَزِيدُ سَنَهُ عَنْ ثَلَاثِ سِنِينَ وَالْعَبْرَةَ فِي ذَلِكَ بِزَمَانِ الْمَوْتِ دُونَ الْاِغْتِسَالِ، بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ قَدْ عَاشَ حَيًّا ثَلَاثَ سِنِينَ وَ إِنْ وَقَعَ غَسَلُهُ بَعْدَ ثَلَاثِ سِنِينَ.

و هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَ ذَلِكَ لِإِطْلَاقِ الْأَدْلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجُوبِ تَغْسِيلِ الْأَمْوَاتِ، وَ عَدَمِ تَقْيِيدِهَا بِمَا إِذَا كَانَ الْغَاسِلُ مِمَّاثِلًا لِلْمَيِّتِ، وَ لَا مَزَاحِمَ لِهَذَا الْإِطْلَاقِ، فَإِنَّ الْأَخْبَارَ الْمُتَقَدِّمَةَ الدَّالَّةَ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ أَوْ الْمَرْأَةَ إِذَا مَاتَ وَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنْ يَمَائِلِهِ يَدْفَنُ كَمَا هُوَ بِثِيَابِهِ مِنْ غَيْرِ غَسَلٍ، مُخْتَصِّصًا بِالرَّجُلِ وَ الْمَرْأَةِ، وَ هُمَا غَيْرُ شَامِلِينَ لِلصَّبِيِّ وَ الصَّبِيَّةِ فِي مَفْرُوضِ الْكَلَامِ، لِأَنَّ غَايَةَ مَا هُنَاكَ أَنْ نَتَعَدَّى مِنْهُمَا إِلَى الْمُمَيِّزِ مِنَ الصَّبِيِّ وَ الصَّبِيَّةِ بِمُنَاسَبَةِ الْحُكْمِ وَ الْمَوْضُوعِ، وَ أَمَّا غَيْرُ الْمُمَيِّزِ مِنْهُمَا كَمَا هُوَ مَفْرُوضُ الْمَسْأَلَةِ، أَعْنَى الصَّبِيَّ أَوْ الصَّبِيَّةِ غَيْرِ الْمُتَجَاوِزِينَ عَنْ ثَلَاثِ سِنَوَاتٍ فَلَا، فَالْإِطْلَاقُ غَيْرُ مَزَاحِمٍ.

و يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ صَرِيحًا مَوْثِقُهُ عِمَارٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الصَّبِيِّ تَغْسَلُهُ امْرَأَةٌ؟ قَالَ: إِنَّمَا يَغْسَلُ الصَّبِيَانَ النِّسَاءُ» (١) «حَيْثُ دَلَّتْ عَلَى أَنْ غَسَلَ النِّسَاءُ لِلصَّبِيَانَ أَمْرًا مُتَعَارَفًا عَادِيًّا.

وَ أَمَّا الْمَقَامُ الثَّانِي: فَالْأَمْرُ فِيهِ أَيْضًا كَذَلِكَ، لِأَنَّ مَقْتَضَى الْإِطْلَاقِ عَدَمَ اعْتِبَارِ الْمِمَّاثِلَةِ بَيْنَ الْغَاسِلِ وَ الصَّبِيَّةِ كَالصَّبِيِّ، وَ الْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ عَلَى اعْتِبَارِ الْمِمَّاثِلَةِ غَيْرِ شَامِلَةٌ لِلصَّبِيِّ وَ الصَّبِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ فَالْإِطْلَاقَاتُ لَا مَزَاحِمَ لَهَا.

إِلَّا أَنَّهُ رُبَّمَا يُقَالُ بِاعْتِبَارِ الْمِمَّاثِلَةِ فِي الصَّبِيَّةِ دُونَ الصَّبِيِّ لَوْجِهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا عَنِ الْمَعْتَبَرِ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ حَرَمُهُ النَّظْرَ، أَي حَرَمُهُ نَظْرَ الْأَجْنَبِيِّ إِلَى الصَّبِيَّةِ (٢).

(١) الوسائل ٢: ٥٢٧/ أبواب غسل الميّت ب ٢٣ ح ٢.

(٢) المعتمر ١: ٣٢٤/ في أحكام الأموات.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٢٨

و لو مع التجرد و مع وجود

المماثل و إن كان الأحوط الاقتصار على صورته فقد المماثل.

و فيه: أنه إن أُريد من ذلك أن الرجل الأجنبي يحرم عليه النظر إلى بدن الصبي حتى وجهها و كفيها و غيرها سوى عورتها فهو مقطوع الخلاف، للسيرة القطعية الجارية على جواز ذلك، بل جواز نظر الرجل إلى الصبي غير المميزه من المسائل المتسالم عليها بينهم.

و إن أُريد منه أن الرجل يحرم عليه النظر إلى عوره الصبي و لمسها، فيندفع بأنه على تقدير ثبوته لا ملازمه بين حرمة و عدم جواز تغسيله، لإمكان التغسيل من غير نظر و لا لمس.

و قد يستدل «١» على اعتبار المماثل و عدم جواز تغسيل الرجل للصبي بموثقه عمار المتقدّمه حيث ورد في ذيلها: «و عن الصبي تموت و لا تصاب امرأه تغسلها، قال (عليه السلام): يغسلها رجل أولى الناس بها» «٢» لدلالاتها على أن حكم الصبي حكم المرأه في أنه إذا لم يوجد المماثل يغسلها الرجل من ذوى الأرحام و لا يجوز أن يغسلها الأجنبي.

و يردّه: أن المراد بأولى الناس بها إمّا هو الأولويه العرفيه أعنى من يلي أمرها لأنّ الطفل بهذا السن لا يتمكّن من إداره شؤونه من المأكّل و المشرب و المنكح و غيرها و لا سيما الصبي فيحتاج إلى من يدير أمره و شؤونه و هو أولى الناس به عرفاً.

و إمّا أن يراد به الأولويه فى الإرث، كما هو الحال فى الصلاه عليه و الدفن و غيرها على ما تقدم من أنّهما هى لأولى الناس بالميت من حيث الإرث.

و على كلا التقديرين لا دلالة لها على اعتبار كون الرجل المغسل للصبي محرماً

(١) هذا هو الوجه الثانى.

(٢) الوسائل ٢: ٥٢٧/ أبواب غسل الميت ب ٢٣ ح ٢.

موسوعه

لأن الأولويه في الإرث لا تستلزم المحرمية، بل مقتضى إطلاقها عدم اعتبار كون الرجل من المحارم.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، موسوعه الإمام الخوئي، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئي؛ ج ٨، ص: ٣٢٩

و لعلّ الوجه في تقييد الرجل في الروايه بكونه أولى الناس بها عدم جريان العاده على تغسيل الرجال و مباشرتهم لتنظيف الأطفال، و إنّما جرت العاده على تغسيل المرأه الصبي و الصبيه، فتراهن يصحبن الصبي أو الصبيه معهن إلى الحمامات و يغسلنهم دون الرجال، و من ثمة قيدت الرجل بكونه أولى الناس بها و ممّن يتصدى لأمر الصبيه و شؤونها.

هذا كلّه في أصل عدم اعتبار المماثله بين الغاسل و الصبي و الصبيه.

التقييد بعدم زياده السن عن ثلاث و أمّا تقييد ذلك بما إذا لم يزد سنهما على ثلاث سنوات، فهو المشهور بين الأصحاب و قد ورد ذلك في روايه أبي نمير: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) حدثني عن الصبي إلى كم تغسله النساء؟ فقال (عليه السلام): إلى ثلاث سنين» «١» و هي و إن كانت وارده في الصبي إلّا أنّها تدل على عدم جواز تغسيل الرجل الصبيه بعد ثلاث سنين بطريق أولى.

و لا- يمكن المساعدة على ذلك بوجه، لضعف الروايه بأبي نمير، إذ لم يوثق و لم يمدح في الرجال. و دعوى انجبار ضعفها بعمل المشهور على طبقها، يردها ما مرّ غير مرّه و إن رواها المشايخ الثلاثة «٢».

و عليه فالتحديد بثلاث سنين إن كان إجماعياً فهو و إلّا فهو حكم مشهورى لا مثبت له. فلا فرق في عدم اعتبار المماثله بين الغاسل و الصبي و الصبيه

قبل ثلاث سنين و بعدها إلى زمان التمييز، هذا.

(١) الوسائل ٢: ٥٢٦/ أبواب غسل الميِّت ب ٢٣ ح ١.

(٢) الكافي ٣: ١٦٠/ ١، الفقيه ١: ٩٤/ ٤٣١، التهذيب ١: ٣٤١/ ٩٩٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٣٠

.....

و عن المقنعه «١» و المراسم «٢» تحديد ذلك في الصبي لا في الصبيه بما إذا كان ابن خمس سنين، و أمّا إذا زاد سنه على ذلك فلا يجوز للنساء أن يغسلنه بل يدفنه بشيابه.

و هذا ممّا لم نقف له على مدرّك، نعم نقله الصدوق عن شيخه محمّد بن الحسن بن الوليد في جامعه بالإضافة إلى الصبيه فحسب و نقل حديثاً بهذا المعنى ناسباً له إلى الحلبي.

و في الوسائل عن الشهيد في الذكرى أنّ الصدوق رواه مسنداً «٣» عن الحلبي عن الصادق (عليه السلام) في كتاب مدينه العلم «٤».

إلّا أن شيئاً من ذلك لا يصلح للاستدلال به.

أمّا ما ذكره شيخ الصدوق في جامعه فهو فتوى منه و لا اعتبار بها في حقنا.

و أمّا ما نسبته إلى الحلبي فلعدم العثور على سنده، و كذا الحال فيما نقله الشهيد عن الصدوق في مدينه العلم من الروايه المسنده إذ لا علم لنا بسند ذاك الحديث.

فالصحيح عدم الاعتبار بالتحديد بثلاث أو بخمس سنين، و ثبوت الحكم في حق الصبي و الصبيه غير المميزين، لأن مقتضى الإطلاقات عدم اعتبار المماثله بين الغاسل و الميِّت، و إنّما التزمنا بها للأخبار المتقدمه و هي مختصّه بالرجل و المرأه، إلّا أن مناسبه الحكم و الموضوع يقتضى إلحاق المميز من الصبي و الصبيه بهما باعتبار المماثله فيه دون غير المميز منهما.

(١) المقنعه: ٨٧/ باب تلقين المحتضرين (لكنه حكم في الزائد عن الخمس بالغسل في الثياب).

غسل الميِّت (لكنه حكم في الزائد عن الخمس بالغسل في الثياب).

(٣) الوسائل ٢: ٥٢٨/ أبواب غسل الميِّت ب ٢٣ ح ٤.

(٤) و هو كتاب لم نره و لم نر من رآه، لأنه كتاب قد فقد.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٣١

الثاني: الزوج و الزوجه

فيجوز لكل منهما تغسيل الآخر و لو مع وجود المماثل و مع التجرد (١)

من الموارد المستثناه: الزوج و الزوجه

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب أو الأشهر، و عن الشيخ في التهذيبيين «١» و ابن زهره في الغنيه «٢» و الحلبي «٣» اختصاص الحكم بصوره الاضطرار، و عدم جواز تغسيل كل منهما الآخر إلّا مع عدم المماثل، و الكلام في هذه المسأله يقع في مقامين: أحدهما: في جواز تغسيل كل منهما الآخر في الجملة.

و ثانيهما: بعد ثبوت أصل الجواز هل هو مطلق أو أنه يجوز من وراء الثوب أو الدرع.

أمّا المقام الأول: فلا إشكال في جواز تغسيل كل من الزوج و الزوجه صاحبه و لو مع وجود المماثل، و يدلُّ عليه الأخبار الكثيره: منها: صحيحه عبد الله بن سنان قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل أ يصلح له أن ينظر إلى امرأته حين تموت أو يغسلها «٤» فقال: لا بأس بذلك إنمّا يفعل ذلك أهل المرأه كراهيه أن ينظر زوجها إلى شىء يكرهونه منها» «٥».

و منها: ما عن الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سئل عن الرجل يغسل امرأته؟ قال: نعم، من وراء الثوب لا ينظر إلى شعرها و لا إلى شىء منها

(١) التهذيب ١: ٤٤٠ / ١٤٢١، الاستبصار ١: ١٩٩ / ٧٠٢.

(٢) الغنيه: ١٠٢ / الفصل الثامن عشر من كتاب الصلاه.

(٣) الكافي في الفقه: ٢٣٧ / في أحكام الجنائز.

(٤) سقطت هنا جمله من الروايه

و هي «إن لم يكن عندها من يغسلها؟ و عن المرأة، هل تنظر إلى مثل ذلك من زوجها حين يموت...».

(٥) الوسائل ٢: ٥٢٨/ أبواب غسل الميت ب ٢٤ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٣٢

و إن كان الأحوط الاقتصار على صورته فقد المماثل و كونه من وراء الثياب

و المرأة تغسل زوجها، لأنه إذا مات كانت في عدّه منه، و إذا ماتت هي فقد انقضت عدّتها «١» و علل عدم نظر الزوج إلى زوجته في بعضها الآخر بأنه ممّا يكرهه أهل المرأة كما مرّ في الصحيحه المتقدّمه.

و منها: غير ذلك من الأخبار المصرّحه بالجواز.

و أمّا الأخبار المستدل بها على عدم جواز ذلك إلّا مع الاضطرار:

فمنها: ما دلّ على أنّ الرجل لا يغسل المرأة إلّا أن لا توجد امرأة كما في روايه أبي حمزه «٢» و غيرها «٣».

و فيه: أن ما دلّ على ذلك مطلق و غير مختص بالزوج و الزوجه، فعلى تقدير اعتبار سنده لا بدّ من الخروج عنها بما دلّ على جواز تغسيل كل من الزوج و الزوجه صاحبه و هو ظاهر.

□
و منها: صحيحه زراره عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في الرجل يموت و ليس معه إلّا النساء، قال: تغسله امرأته، لأنّها منه في عدّه و إذا ماتت لم يغسلها لأنه ليس منها في عدّه» «٤» حيث دلّت على عدم جواز تغسيل الزوج زوجته.

و الجواب عنها: أنّها و إن كانت معتبره بحسب السند إلّا أنّه لا مناص من حملها على التقيّه، لما قيل من ذهاب بعض العامّة إلى ذلك «٥»، لدلاله الأخبار الكثيره المتقدّمه

(١) الوسائل ٢: ٥٣٢/ أبواب غسل الميت ب ٢٤ ح ١١.

(٢) الوسائل ٢: ٥١٩/ أبواب غسل الميت ب

□
(٣) كما فيما رواه أبو بصير قال: «قال أبو عبد الله (عليه السلام) يغسل الزوج امرأته في السفر والمرأة زوجها في السفر إذا لم يكن معهم رجل» الوسائل ٢: ٥٣٣/ أبواب غسل الميت ب ٢٤ ح ١٤.

(٤) الوسائل ٢: ٥٣٣/ أبواب غسل الميت ب ٢٤ ح ١٣.

(٥) المغنى ٢: ٣٩٤، المجموع ٥: ١٥٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٣٣

.....

على الجواز، وقد اشتمل بعضها على هذا التعليل أو التعليل بأن ذلك ممّا يكرهه أهل الزوجه، فان ذلك تعليل بالأمر الخارجى و لا تدل على عدم الجواز شرعاً، بل يستفاد منها الجواز، و إنّما المنع من جهه أمر آخر ليس راجعاً إلى الشرع، كيف و قد ورد فى بعضها أنّ الزوج أحق بزوجه حتى يضعها فى قبرها، و مع التصريح بالجواز لا بدّ من حمل الصحيحه على التقيّه، أو تحمل الصحيحه على الأفضليه جمعاً بينها و بين صحيحه الحلبى.

و منها: الأخبار الوارده فى أن فاطمه (عليها السلام) غسلها على (عليه السلام) لأنها كانت صديقه و الصديقه لا يغسلها إلا صديق «١».

□
و فيها ما رواه مفضل بن عمر: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) من غسل فاطمه (عليها السلام)؟ قال: ذاك أمير المؤمنين (عليه السلام) فكأنما استضقت (استفظعت) ذلك من قوله، فقال لى: كأنك ضقت ممّا أخبرتك به؟ فقلت: قد كان ذلك جعلت فداك، فقال: لا تضيقن فإنها صديقه لم يكن يغسلها إلا صديق...» «٢». لدلالاتها على أنّ الرجل لا يجوز له أن يغسل زوجته إلا فى مقام الضروره و عدم المماثل، حيث استعظم الراوى تغسيل الإمام (عليه السلام) لفاطمه (عليها السلام) و هو كاشف عن عدم جواز تغسيل الرجل زوجته، و أجابه

(عليه السلام) بأن ذلك لكونها صديقه و حيث لم توجد في النساء صديقه فغسلها أمير المؤمنين (عليه السلام) لأنه صديق.

ولا يخفى أن تلك الروايات لا دلالة لها على كراهه تغسيل الزوج زوجته فضلاً عن الحرمة، و ذلك لأن الراوى لم يستعظم ذلك من جهه علمه بحرمة، و ذلك لأن أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يكن يرتكب أمراً غير مشروع، و إنما كان مستنداً إلى عظمه مقامه و عدم مناسبه له، لأنه (عليه السلام) لم يكن غسل إلى ذلك الزمان سوى النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) و تغسيل الأموات و لا سيما المرأة لم يكن مناسباً

(١) الوسائل ٢: ٥٣٠ / ٥٣٤ أبواب غسل الميت ب ٢٤ ح ٦، ١٥، ١٦، ١٧ و غيرها.

(٢) الوسائل ٢: ٥٣٠ / أبواب غسل الميت ب ٢٤ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٣٤

.....

لمقامه، فإن النساء إنما يغسلهن النساء دون الرجال فاستعظم ذلك. و أجاب (عليه السلام) بأنه لمكانه فاطمه (عليها السلام) لأنها صديقه و الصديقه لا يغسلها إلا صديق.

و منها: روايه أبى بصير قال: «قال أبو عبد الله (عليه السلام) يغسل الزوج امرأته فى السفر و المرأة زوجها فى السفر إذا لم يكن معهم رجل» «١» لدلالاتها على اعتبار المماثلة مع الاختيار.

و يدفعها: أنها ضعيفه السند بقاسم بن محمد الجوهري «٢» فلا يمكن الاعتماد عليها بوجه.

فتحصل: أنه لا إشكال فى جواز تغسيل كل من الزوج و الزوجه صاحبه فى الجملة. هذا كله بالإضافة إلى المقام الأول.

عدم اشتراط كون تغسيلهما من فوق الثياب أمياً المقام الثانى: و هو أن تغسيل كل من الزوج و الزوجه صاحبه هل يشترط أن يكون من فوق الثياب أو الدرع الذى هو

بمعنى القميص فى المقام أو يجوز أن يغسل كل منهما الآخر و لو مجرداً؟

ذهب المشهور كما عن المسالك «٣» و أكثر العلماء كما عن المختلف «٤» إلى اعتبار كون الغسل من فوق الثياب و الدرع لئلا يقع نظر كل منهما إلى بدن الآخر و عورته، و عن الشيخ (قدس سره) فى الاستبصار «٥» التفصيل بين تغسيل الزوج زوجته فيعتبر و تغسيل الزوجه زوجها فلا يعتبر.

(١) الوسائل ٢: ٥٣٣/ أبواب غسل الميِّت ب ٢٤ ح ١٤.

(٢) تقدم غير مرّه ان قاسم بن محمّد الجوهري ممّن وقع فى أسانيد كامل الزيارات و معه لا يبقى أى ضعف فى السند.

(٣) المسالك ١: ٨١/ أحكام الأموات.

(٤) المختلف ١: ٢٤٥/ غسل الأموات.

(٥) الإستبصار ١: ١٩٨ / ٦٩٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٣٥

.....

و تفصيل الكلام فى ذلك يقع فى مقامين:

تغسيل الزّوجه زوجها أحدهما: فى تغسيل الزوجه زوجها، و حاصل الكلام فيه: أنا لم نعثر على دليل يدل على اعتبار كون ذلك من فوق الثياب، بل صحيحه عبد الله بن سنان «١» و غيرها من الأخبار المشتمله على التفصيل بين الزوج و الزوجه فى جواز النظر إلى بدن الآخر بعد الموت عللت بأنّ الزوجه فى عدّه من زوجها، فلها أن تنظر إلى بدنه، و الزوج ليس فى عدّه من زوجته فليس له أن ينظر إلى بدنها بعد الموت، فتدل على جواز نظر الزوجه إلى بدن زوجها الميِّت و تغسيلها له و لو مجرداً.

نعم، روايه عبد الرّحمن بن أبى عبد الله قال «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يموت و ليس عنده من يغسله إلّا النّساء هل تغسله النّساء؟ فقال (عليه السلام) «تغسله امرأته أو ذات محرم و تصب عليه النّساء»

الماء صباً من فوق الثياب» (٢) بناء على رجوع القيد «من فوق الثياب» إلى كل من «تغسله امرأته» و «ذات محرم» فالرواية مشعره باعتبار كون الغسل من فوق الثياب.

إلّا أنّ الرواية مضافاً إلى ضعف سندها قاصره الدلالة، لأنّ القيد كما يحتمل رجوعه إلى كل من «تغسله امرأته» و «ذات محرم» كذلك يحتمل رجوعه إلى تغسيل ذات المحرم فقط.

وقد ورد في بعض الأخبار أن ذات المحرم تغسل الميِّت من فوق الثياب (٣).

و على الجملة: لا يعتبر في تغسيل الزوجه زوجها أن يكون التغسيل من فوق الثياب.

(١) المتقدّمه في المقام الأوّل في ص ٣٣١.

(٢) الوسائل ٢: ٥١٧/ أبواب غسل الميِّت ب ٢٠ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢: ٥١٩/ أبواب غسل الميِّت ب ٢٠ ح ٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٣٦

.....

تغسيل الزّوج زوجته و ثانيهما: في تغسيل الزوج زوجته، و هل يعتبر فيه أن يكون تغسيه من فوق الثياب أو لا يعتبر؟.

الصحيح عدم اعتباره و جواز تغسيه لها مجردة، و ذلك لأنّ الأخبار المشتملة على أنّ الزوج يغسل زوجته من فوق الثياب لا يستفاد منها أن كون التغسيل من فوق الثياب شرط تعبدى في جواز التغسيل و صحته، بل يستفاد من جملة من الأخبار أن ذلك من جهه أن لا يقع نظره على زوجته بعد موتها، لأنّ المرأه أسوأ منظرًا حين تموت، و هذا كما في صحيحه الكنانى (١) و غيرها (٢).

فالأمر بكون الغسل من فوق الثياب من جهه أنّ النظر إليهن مستنكر، لا من جهه أنه شرط تعبدى، فلو غسلها في ظلمه أو كان أعمى لم يعتبر في تغسيه أن يكون من فوق الثياب.

بل يستفاد منها أن استنكار النظر إلى الزوجه بعد موتها إنّما هو لأمر

خارجي، لا- أنه أمر مكروه أو مبغوض شرعاً، و ذلك لدلالاتها على أن ذلك لكراهيه أهل الزوجه ذلك، و لعدم رضاهم بنظر الزوج إلى زوجته حينئذ.

فعلیه ما ذكره جمله من الأصحاب من جواز تغسيل كل من الزوج و الزوجه صاحبه و لو مجرداً هو الصحيح.

إلا أنّ الأفضل أن يكون تغسيل الزوج زوجته من فوق الثياب.

و أمّا ما ورد في بعض الأخبار من أنّ الزوجه في عدّه من زوجها بعد الموت و ليس الزوج في عدّه من زوجته «٣» فلا بدّ من حملة على أنه ليس في عدّه منها بمرتبه، لا أنّ

(١) الوسائل ٢: ٥٣٢/ أبواب غسل الميّت ب ٢٤ ح ١٢.

(٢) الوسائل ٢: ٥٣١/ أبواب غسل الميّت ب ٢٤ ح ٧.

(٣) الوسائل ٢: ٥٣٢/ أبواب غسل الميّت ب ٢٤ ح ١١، ١٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٣٧

و يجوز لكل منهما النظر إلى عوره الآخر و إن كان يكره (١).

العلقه الزوجيه منقطعه بينهما مطلقاً. و إلما فلو كان الزوج أجنبياً عن زوجته بالمره فكيف ساغ له أن يغسلها من فوق الثياب و الدرع كما في الأخبار لأنّ الأجنبي لا يجوز أن يغسل الأجنبيه و لو من فوق الثياب، و كيف جاز له أن ينظر إلى وجهها و كفيها و شعرها، مع أن صحيحه الحلبي صريحه في جوازه «١».

بل نفس الأخبار الدالّه على جواز تغسيلها من فوق الثياب و الدرع دالّه على بقاء علقه الزوجيه و جواز نظر الزوج إلى زوجته بعد الموت، لأنّ القميص و الدرع إنّما يستتران من فوق المنكب إلى الركبه أو إلى الرجل، و يبقى الرأس و الرقبه مكشوفين و كذا تبقى يدها من الذراع إلى آخر كفها و كذا رجلاها

مكشوفه، فكيف جاز له أن ينظر إليها.

و غايه ما يمكن استفادته من الأخبار أنّ الزوج و الزوجه يجوز لكل منهما أن يغسل الآخر، و إن كان الأفضل تغسيل الزوج زوجته فوق الثياب.

جواز نظر كل من الزوجين إلى عوره الآخر

(١) وقع الكلام في أنّ الزوج و الزوجه هل يجوز لكل منهما النظر إلى عوره الآخر بعد الموت أو لا يجوز؟

قد يقال بالجواز للإطلاقات أعني ما دلّ على أنّ الزوج يغسل زوجته و الزوجه تغسل زوجها بعد حمل ما دلّ على التغسيل مع الدرع أو الثوب أو بإلقاء الخرقه على الاستحباب.

و قد يقال بعدم الجواز، نظراً إلى انقطاع علقه الزوجيه بالموت، فلا يجوز لكل منهما النظر إلى عوره الآخر، لأنه من النظر إلى عوره الأجنبية.

(١) الوسائل ٢: ٥٣٢/ أبواب غسل الميت ب ٢٤ ح ١١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٣٨

.....

و لكن الصحيح هو الجواز على كراهيه، و ذلك أمّا بالإضافة إلى الزوجه و نظرها إلى عوره زوجها الميت فلأنه لم يرد المنع عن نظر الزوجه إلى عوره زوجها بعد الموت إلّا في روايه زيد الشحام: «... و إن كان له فيهن امرأه فليغسل في قميص من غير أن تنظر إلى عورتها» «١» أي إلى عوره الزوج، و هي و إن كانت دالّه على المنع عن النظر إلّا أنّها ضعيفه السند بأبي جميله مفضل بن صالح و هو غير موثق في الرجال.

على أنّ الأخبار الواردة في جواز تغسيل الزوجه زوجها معلله بأنّها منه في عدّه صريحه الدلاله على بقاء علقه الزوجيه بينهما، و معها يجوز أن تنظر إلى عوره زوجها لا محاله، فبالإضافه إلى الزوجه لا إشكال في جواز نظرها إلى عوره زوجها.

و أمّا بالإضافة إلى الزوج

و نظره إلى عوره زوجته فقد يستدل على حرمة بوجوه:

منها: روايه زيد الشحام المتقدمه آنفاً، لما ورد في صدرها «... فليغسلها من غير أن ينظر إلى عورتها...» و هي صريحه الدلاله على المنع، إلّا أنّها ضعيفه السند كما مرّ.

و منها: صحيحه الكنانى «٢» لقوله (عليه السلام) فيها: «و لا ينظر إلى عورتها» و مقتضى نهيه (عليه السلام) حرمة النظر إلى عوره الزوجه الميتة.

و يدفعه: أنّها قاصره الدلاله على المدعى، لأن ذيل الصحيحه قرينه على أنّ النهى عن النظر إلى الزوجه و عورتها ليس نهياً تعديداً، و إنّما هو لأجل أمر تكوينى و هو صيروره المرأه أسوأ منظرأ إذا ماتت و عدم رضى أهلها أن ينظر الرجل إلى ما يكرهون النظر إليه منها، فلا استفاد منها حرمة النظر تعبدأ، و إنّما النهى فيها إرشاد إلى ذلك الأمر التكوينى.

□
و منها: صحيحه منصور بن حازم قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يخرج فى السفر و معه امرأته أ يغسلها؟ قال: نعم و أمّه و أخته و نحو هذا، يلقى

(١) الوسائل ٢: ٥١٨/ أبواب غسل الميت ب ٢٠ ح ٧.

(٢) الوسائل ٢: ٥٣٢/ أبواب غسل الميت ب ٢٤ ح ١٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٣٩

و لا فرق فى الزوجه بين الحرّه و الأمه و الدائمه و المنقطعه (١)،

على عورتها خرقة» «١» فإنّ الأمر بإلقاء الخرقة إنّما هو لأجل عدم جواز النظر إلى عورتها.

و فيه: أنّ الصحيحه مجمله، لأن قوله (عليه السلام) «و يلقى على عورتها خرقة» كما يحتمل رجوعه إلى تغسيل كل من امرأته و أمّه و أخته كذلك يحتمل رجوعه إلى تغسيل أمّه و أخته فحسب، هذا.

على أنّها لو كانت ظاهره فى

الأول فلا مناص من رفع اليد عن النهى فيها بحمله على الإرشاد إلى الأمر التكويني و سوء منظر المرأه إذا ماتت، بقرينه صحيحه الكنانى و غيرها.

و عليه فالصحيح جواز نظر كل منهما إلى عوره الآخر، و يؤكده أصاله البراءه عن حرمة النظر، لعدم دلالة دليل على حرمة النظر إلى العوره بعد الموت.

تعميم الحكم للمنقطعه

(١) لأنّ الحكم إنّما ترتب على الزوجيه، و فى مثله لا يمكن التفرقه بين الدائم و المنقطع، اللهمّ إلا أن يقوم دليل على اختصاصه بالدائم، و المقام ليس كذلك، كما هو الحال فى سائر الموارد التي رتب فيها الحكم على عنوان الزوجيه.

و دعوى انصرافها إلى الدائمه ممّا لا وجه له، لأنّ الزوجيه فى الشريعه المقدسه قسمان: دائم و منقطع، فمع الإطلاق فى لسان الدليل و عدم التقييد بأحدهما لا بدّ من تعميم الحكم لكل منهما.

(١) الوسائل ٢: ٥١٦/ أبواب غسل الميّت ب ٢٠ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٤٠

بل و المطلقه الرجعيه (١).

تعميم الحكم للمطلقه الرجعيه

(١) وقع الكلام بعد ثبوت جواز تغسيل كل من الزوج و الزوجه صاحبه فى أن هذا يختص بما إذا كانت علقه الزوجيه باقيه بحالها كما إذا كان قبل الطلاق، أو يعم ما إذا كان بعد الطلاق و فى زمان العده ما دامت لم تنقض؟

أمّا إذا كان الطلاق بائنا فلا ينبغى الإشكال فى عدم جواز تغسيل كل منهما الآخر لاعتبار المماثله بين الغاسل و الميّت، و إنّما خرجنا عنه فى خصوص الزوج و الزوجه و هما ليسا بزواج و زوجه فى عدّه الطلاق البائن، بل كل منهما أجنبي عن الآخر و هذا ظاهر.

و أمّا إذا كان الطلاق عديا فالمشهور أنّ المرأه فى العده الرجعيه يجوز لها

أن تغسل زوجها و بالعكس، و قد استدلّوا على ذلك بما هو المعروف بين الأصحاب من أنّ المطلقة الرجعية بحكم الزوجه، و هذا يدل على التنزيل و أنّ المطلقة الرجعية كالزوجه فى الأحكام المترتبة عليها إلّا أن يقوم دليل على الخلاف.

غير أن هذه الجملة ممّا لم ترد فى شىء من الأخبار، و لم تدل رواياتنا على تنزيل المطلقة الرجعية منزله الزوجه فى آثارها، و إنّما هو كلام مشهور بين الأصحاب.

و الذى ينبغى أن يقال فى المقام: إنّ المطلقة الرجعية زوجه حقيقه لا أنّها منزله منزله الزوجه، و تقريب ذلك: ما ذكرناه غير مرّه من أنّ الإمضاء الشرعى قد لا يكون على وفق ما قصده المنشئ فى المعاملات و الإيقاعات، بل الشارع يمضيه مشروطاً بشىء، و هذا أمر ممكن فى نفسه و واقع فى جملة من الموارد، كما فى الهبه و الصرف و السلم و الوقف، حيث إنّ المنشئ قصد التمليك فيها من حين العقد إلّا أنّ الشارع أمضاها مشروطه بالقبض و الإقباض.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٤١

.....

و على الجملة: أنّ الشارع المقدّس قد يمضى ما أنشأ المنشئ على إطلاقه، كما فى أكثر المعاملات و الإيقاعات الصحيحه. و قد لا- يمضى على الإطلاق، كما فى المعاملات الفاسده كالربوى و غيره. و قد يكون إمضاؤه متوسطاً بين الأمرين فلا هو يمضيه مطلقاً و لا هو لا يمضيه مطلقاً، بل يمضيه مشروطاً بشرط كما عرفت، و معه يمكن أن يكون الطلاق من هذا القبيل، لأنّ المنشئ و إن قصد البينونه مطلقاً إلّا أنّ الشارع أمضاه بعد انقضاء العده فالمرأه قبل انقضائها زوجه حقيقه.

و هل هذا الأمر الممكن واقع؟

الصحيح نعم، و ذلك لما ورد فى الروايات المعتمره من

أنَّ المرأه إذا انقضت عدتها فقد بانت «١» حيث علق البيهقي على انقضاء العدة، ومقتضى مفهوم الشرط عدم البينونة قبل انقضاء العدة، و البينونة في قبال الزوجيه، فيدل مفهوم الروايه على أنَّ الزوجيه باقيه قبل انقضاء العده.

و يؤيده ما ورد من مرغوبيه تزيين المطلقه الرجعيه و إراءه نفسها من زوجها لعله يرغب في نكاحها و الرجوع إليها «٢» مع أنَّ الأجنبيه لا يجوز لها أن تتزين و ترى نفسها للأجنبي.

و لأجل ما ذكرنا يجوز لزوجها أن ينظر إليها في زمان العده و يقبلها و يمسه، بل يجوز له كل شىء حتى وطئها و لو بقصد الزنا و عدم الرجوع، و إن استفدنا من الروايات «٣» أنَّ الوطء بنفسه رجوع و هو مبطل للطلاق السابق عليه، بخلاف مثل التقبيل و اللمس و النظر، فكونها رجوعاً يحتاج إلى القصد.

فالمتحصل: أنَّ المطلقه الرجعيه زوجة حقيقه فيجوز لها أن تغسل زوجها و بالعكس.

(١) الوسائل ٢٢: ٢٠٣ / أبواب العدد ب ١٥.

(٢) الوسائل ٢٢: ٢١٧ / أبواب العدد ب ٢١.

(٣) لاحظ الوسائل ٢٢: ١٤٠ / أبواب أقسام الطلاق ب ١٧، ١٨، ١٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٤٢

و إن كان الأحوط ترك تغسيل المطلقه مع وجود المماثل خصوصاً إذا كان بعد انقضاء العده «١»، و خصوصاً إذا تزوجت بغيره إن فرض بقاء الميِّت بلا تغسيل إلى ذلك الوقت و أما المطلقه بائناً فلا إشكال في عدم الجواز فيها (١).

تغسيل الزوجه زوجها بعد عدّه الوفاء

(١) ذكرنا أن كلا من الزوج و الزوجه يجوز لكل منهما أن يغسل الآخر و ينظر إلى بدنه حتّى إذا كانت في عدّه الطلاق.

و هل يجوز ذلك للزوجه بعد انقضاء عدّه الوفاء؟

فيه خلاف بين الأصحاب، و الظاهر من محكي

كلام الشهيد «٢» أنّ الجواز هو المشهور بيننا، بل الأمر كذلك و إن تزوجت، و ذلك للإطلاقات الدالّة على أنّ الزوج و الزوجه يجوز لكل منهما أن يغسل الآخر حيث يستفاد منها كفايه الزوجيه حال الممات في جواز تغسيل كل منهما الآخر كانت في عدّه الوفاه أو بعد انقضائها متزوجه كانت أم غير متزوجه و إن كانت المسأله بعيده الوقوع و الانثاق، لبعده بقاء الميّت بحاله من دون أن يتلاشى في مدّه العدّه، و هي أربعة أشهر و عشرًا أو بوضع الحمل أو بأبعد الأجلين و تزوجها من زوج ثانٍ، إلّا أنّه يمكن أن يفرض ذلك بسهولة في البلاد الباردة جدًّا، لأنّ الميّت إذا بقيت جثته تحت الثلوج يبقى مدّه مديده كسنه و نحوها من دون أن تتلاشى أعضاؤه و أجزاءه.

إلّا أنّه قد يقال بعدم الجواز، نظرًا إلى أن طول المدّه يصير المرأة أجنبيه عرفًا، و به تزول علقه الزوجيه بينهما، و الأجنبيه لا يجوز لها أن تغسل الأجنبي.

و فيه: أنّ علقه الزوجيه إنّما تنقطع بالموت عرفًا لا بانقضاء العدّه، و العدّه إنّما هي

(١) لا يترك الاحتياط في هذا الفرض.

(٢) حكاة عنه في الجواهر ٤: ٥٦، و راجع الذكرى: ٤٠ السطر ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٤٣

.....

حكم شرعي تعيّدِي إنّما جعلت تجليلاً للميت و احتراماً له لا لبقاء علقه الزوجيه، إذ لا معنى لاعتبار الزوجيه للجماة العدى منه الميّت.

فالأخبار دلّت على ترتب الحكم على الزوجيه حال الموت و أنّها الموضوع لجواز تغسيل كل منهما الآخر بعد الموت، و هي أمر لا ينقلب عمّا وقع عليه بعد الوقوع.

على أن ذلك تنافيه التعليقات الواردة في الأخبار «بأنّ الزوجه منه في عدّه» كما في صحيحه عبد

اللّه بن سنان و غيرها من الأخبار المتقدّمه «١» المصرحه بأنّ الزوجه لها أن تغسل زوجها و تنظر بدنه ما دام لم تنقض عدّتها و هى أربعه أشهر و عشرًا، أو غيره كما مرّ و منها يستكشف أن طول المدّه كأربعه أشهر و عشرًا غير موجب لزوال علقه الزوجيه تعيّدًا، فإذا لم تنقطع العلقه بتلك المدّه لم تنقطع بزياده ساعه أو يوم عليها كما إذا انقضت عدّتها و بعد ساعه أرادت أن تغسل الرجل فطول المدّه غير مانع عن المدّعى.

و قد يستدل عليه بأنّ الأخبار الدالّه على جواز تغسيل الزوج أو الزوجه صاحبه تنصرف إلى الغسل المتعارف كالغسل بعد ساعه من الموت أو ساعتين و نحو ذلك و لا يشمل الفروض النادره.

و فيه: أنّ الانصراف بدوى و هو ممّا لا موجب له.

على أن ذلك ممّا تدفعه التعليقات الوارده فى الأخبار، لأن مقتضاها جواز تغسيل الزوجه زوجها ما دامت لم تنقض عدّتها، و ظاهر أنّ الغسل فى آخر أيام العده كالعشره بعد أربعه أشهر أمر نادر أيضًا، و مع ذلك تشمله الأخبار من غير شبهه.

على أنّه لا فرق فى الندره بين تغسيلها قبل انقضاء عدّتها و تغسيلها بعده بساعه و قد صرّحت الأخبار المتقدّمه بأنّ الزوجه لها أن تغسل زوجها ما دام لم تنقض عدّتها الشامله لتغسيلها فى آخر أزمه عدّتها. و عن بعضهم الاستدلال على ذلك بأنّ الأخبار

(١) فى ص ٣٣٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٤٤

.....

المتقدّمه «١» قد صرّحت بجواز تغسيل الزوجه زوجها إلى أن تنقض عدّتها، لتعليلها ذلك بأنّها منه فى عده، فهذه تدلنا على أنّه إذا انقضت عدّتها ليس لها ذلك، لأنّها ليست منه فى عده.

و هذا الاستدلال لعلّه أحسن ما

استدلّ به في المقام، إلّا أنّه لا يمكن المساعدة عليه أيضاً، لما عرفت من أنّ تلك الأخبار لا بدّ من التصرّف فيها بقريته صحيحه الحلبي الدالّ على جواز تغسيل الزوج زوجته و لو من وراء الثياب «٢» مع أنّ الزوج ليس في عدّه من زوجته.

و من الجمع بين الأخبار يظهر أنّ تلك التعليقات ليست تعليقات لجواز التغسيل و إنّما هي تعليقات لجواز النظر إلى البدن، لأنّ الزوج ليس في عدّه من زوجته و مع ذلك جاز له تغسيل زوجته كما مرّ.

فلا بدّ من حملها على جواز النظر إلى بدن زوجها لا إلى جواز تغسيلها فإنّ التغسيل جائز كان هناك عدّه أم لم تكن كما في الزوج نعم، الزوج ليس له أن ينظر إلى بدن زوجته كراهه أو تحريماً، لعدم كونه من زوجته في عدّه و الزوجه لها ذلك لكونها منه في عدّه. و عليه فبعد انقضاء العدّه يكون حال الزوجه حال الزوج قبل الانقضاء فيجوز لها أصل التغسيل، و ليس لها أن تنظر إلى بدن زوجها حينئذ كراهه أو تحريماً كما تقدم.

فالصحيح في المسأله هو الجواز و إن كان الأحوط ترك ذلك بعد انقضاء العدّه، و لو لاحتمال كون طول المدّه قاطعاً لعلقه الزوجيه كما قيل.

(١) في ص ٣٣٥.

(٢) الوسائل ٢: ٥٣٢/ أبواب غسل الميّت ب ٢٤ ح ١١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٤٥

الثالث: المحارم بنسب أو رضاع

(١)، لكن الأحوط بل الأقوى «١» اعتبار فقد المماثل

من الموارد المستثناه: المحارم

(١) كما هو المشهور، بل لعل المسأله ممّا لا خلاف فيها، فمع وجود المحرم لا يذفن الميّت من غير غسل.

و إنّما الكلام في أنّ جواز تغسيل المحارم مشروط بفقد المماثل و الزوج أو الزوجه أو أنّ الحكم عام و

يجوز تغسيل المحرم و لو مع وجود المماثل و الزوج و الزوجه؟

الصحيح هو الاختصاص و كونه مشروطاً بفقد المماثل و الزوج أو الزوجه، و ذلك لأنّ الأخبار الدالّة على جواز تغسيل المحارم كلّها واردة في فرض الاضطرار و فقد المماثل أو الزوج و الزوجه، فيستفاد من مجموعها أن اعتبار المماثل في صورته الاختيار كان مرتكزاً في أذهان المشرعة.

و يؤيد هذا الارتكاز ما ورد من أنّ المرأة لا يغسلها إلّا المرأة «٢» و إن كانت هذه الرواية ضعيفة من حيث السند «٣» فجواز تغسيل غير المماثل من الزوج و الزوجه أو المحارم يحتاج إلى دليل، و لا دليل على جوازه إلّا في فرض الاضطرار و فقد المماثل و الزوج و الزوجه، بل إن موثقه أو حسنه عبد الله بن سنان بالوشاء-: قال «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته، و إن لم تكن امرأته معه غسلته أولاهنّ به و تلف على يديها خرقة» «٤» تدل على أنّ النوبه لا تصل إلى المحارم مع وجود الزوج، و قد مرّ و يأتي أنّ المراد بأولاهنّ هو المحارم، لصراحه

(١) في القوّه بالنسبه إلى كونه من وراء الثياب إشكال نعم هو أحوط.

(٢) الوسائل ٢: ٥١٩/ أبواب غسل الميّت ب ٢٠ ح ١٠، ٥٢٥/ ب ٢٢ ح ٧. (و فيهما: لا يغسل الرجل المرأة إلّا أن لا توجد امرأة)

(٣) في السند محمّد بن سنان و هو ممّن لم تثبت وثاقته.

(٤) الوسائل ٢: ٥١٨/ أبواب غسل الميّت ب ٢٠ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٤٦

.....

الأخبار في أنّ الميّت إذا لم يكن عنده المحارم دفن من غير غسل لاعتبار المماثل في غير المحارم

«١» و بما أنّ الأخبار الواردة في اعتبار المماثلة مطلقه فمقتضى إطلاقها عدم جواز تغسيل المحارم مع الاختيار و وجود المماثل أو الزوج و الزوجه، لأنّ الخروج عن تلك المطلقات يحتاج إلى دليل، و هو إنّما دلّ على سقوط هذا الاشتراط في المحارم عند فقدان المماثل و الزوج و الزوجه، فمرتبه المحارم متأخره عن مرتبه الزوج و الزوجه المساويه مع المماثل على الصحيح أو المتأخره عنه على بعض الأقوال و الحسنه أو الموثقه هي المحكمه في المقام.

إعاده و توضيح: ذكرنا أن جواز تغسيل المحرم محرمة هو المشهور، بل هو أمر متسالم عليه و ممّا لا خلاف فيه في الجملة.

و إنّما الكلام في أن جواز تغسيل المحارم مشروط بفقد المماثل و الزوج و الزوجه أو أنّه غير مشروط بفقدهم؟

المعروف بينهم هو الاشتراط، و ذهب جماعه إلى عدم الاشتراط.

و قد استدللّ عليه بالإطلاقات الداله على وجوب تغسيل الميّت كفائياً، و إنّما خرجنا عن تلك المطلقات في غير المحارم، لما دلّ على اعتبار المماثلة بين الغاسل و الميّت و أنّه يذفن من غير تغسيل فيما إذا لم يوجد المماثل. و أمّا في المحارم فلم يقيم على اعتبار المماثلة دليل، فمقتضى الإطلاقات جواز تغسيل المحرم محرمة كان هناك مماثل أم لم يكن، لأنّ المحرم من أحد أفراد المكلفين حتّى فيما إذا كان المماثل موجوداً.

و فيه: أنّ الاستدلال بالمطلقات و إن كان صحيحاً في نفسه إلّا أنّه متوقف على عدم قيام الدليل على اعتبار المماثلة في المحارم في حال الاختيار و إلّا فهو المتبع دون المطلقات كما يأتي إن شاء الله.

و أخرى: يستدل عليه بصحيحه منصور بن حازم قال «سألت أبا عبد الله (عليه

.....

السلام) عن الرجل يخرج في السفر و معه امرأته أ يغسلها؟ قال (عليه السلام): نعم، و أمّه و أُخته و نحو هذا يلقي على عورتها خرقه» (١) حيث دلّت على جواز تغسيل المحارم مطلقاً من دون تقييد بما إذا لم يوجد مماثل.

وفيه: أنّ الصحيحه لا دلالة لها على المدعى، لأنّ السؤال فيها إنّما هو عن الرجل يخرج في السفر، و السفر من موارد الاضطرار، إذ لا يوجد فيه مماثل يغسل الميّت غالباً، فالصحيحه وارده في مورد فقد المماثل و الاضطرار لا في صورته الاختيار.

و قد يقال: إنّ السفر ليس من موارد الاضطرار، إذ كثيراً ما يوجد فيه المماثل من النساء و الرجال و لو من غير ذوات الأرحام.

و يندفع بأن مطلق وجود المماثل لا يكفي في ارتفاع الاضطرار، و إنّما يرتفع الاضطرار بوجود مماثل مقدم للتغسيل، و هو لا يوجد في السفر إلّا نادراً، فالإتيان بهذا القيد أعنى السفر كاشف عن اختصاص الحكم بموارد الاضطرار، إذ لو لم يكن له دخل في الحكم لم يكن لذكره وجه في الكلام، و للزم أن يسأل عن مجرّد جواز تغسيل الرجل زوجته، فإضافه قيد السفر من جهه اختصاص الحكم بالاضطرار.

إذن لا تكون هذه الصحيحه موجباً للخروج عمّا دلّ على اعتبار المماثل بين الغاسل و الميّت إلّا في حال الاضطرار، فان لم يتم دليل على عدم اعتبارها في حال الاختيار لا بدّ من اختصاص الحكم أعنى جواز تغسيل المحرم بما إذا لم يوجد هناك مماثل، و هذا هو الصحيح، أي لم يتم دليل على عدم اعتبار المماثل في المحارم، و حيث إنّ الدليل يدل على اعتبارها، و هو الارتكاز التشريعي

فى الأذهان المؤيد بما ورد فى روايه أبى حمزه من أنّ المرأه لا يغسلها إلّا امرأه «٢» فلا بدّ من تخصيص جواز تغسيل المحارم بصوره فقد المماثل و الاضطرار.

(١) الوسائل ٢: ٥١٦/ أبواب غسل الميّت ب ٢٠ ح ١.

(٢) الوسائل ٢: ٥١٩/ أبواب غسل الميّت ب ٢٠ ح ١٠، ٥٢٥ ب ٢٢ ح ٧. (و فيهما: لا يغسل الرجل المرأه إلّا أن لا توجد امرأه)

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٤٨

و كونه من وراء الثياب (١).

و يؤيدّه أيضاً: أنّ الأخبار الوارده فى المقام كلّها مختصّه بصوره فقد المماثل أو السفر و لو فى الأسئلة الوارده فيها، فلم يقد دليل مخرج عن ذلك فى صوره الاختيار هذا.

بل مقتضى حسنه ابن سنان أو موثقه عدم الجواز مع وجود المماثل أو الزوج، قال «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته و إن لم تكن امرأته معه غسلته أولاهن به، و تلف على يديها خرقه» «١» حيث دلّت على أنّ المحارم إنّما يغسلن الرجل إذا لم تكن امرأته معه فمرتبته المحارم متأخره عن الزوجه. نعم، هى مختصّه بالزوجه و لم يذكر فيها المماثل، إلّا أنّها تدل على أن مرتبه المحرم متأخره عن مرتبه الزوجه، و الزوجه إمّا مرتبتها متساويه مع المماثل أو متأخره عن مرتبه، و على كلا التقديرين تدل على أن مرتبه المحارم متأخره عن مرتبه المماثل.

فالمحصل: أن مقتضى العموم المستفاد من الارتكاز و الروايات المؤيد بروايه أبى حمزه و المؤيد باشمال الأخبار و اختصاصها بمورد الاضطرار هو اعتبار المماثله بين الغاسل و الميّت مطلقاً حتّى فى حقّ المحارم، و إنّما لا تعتبر المماثله فى المحارم عند الاضطرار و فقد المماثل.

اشراط

(١) هل يعتبر في تغسيل المحارم أن يكون الغسل من وراء الثياب أو يجوز تغسيل الميِّت مجرداً؟

المعروف هو الأوّل، وذهب جماعه إلى الثاني و أنّ المحرم يجوز له أن يغسل محارمه و لو مجرداً، و إنّما لا يجوز له أن ينظر إلى عورته، لأنّ المحرم يحرم عليه النظر إلى عوره

(١) الوسائل ٢: ٥١٨/ أبواب غسل الميِّت ب ٢٠ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٤٩

.....

محارمه، و هذا هو الأظهر، و ذلك لأنّ الأخبار الواردة في المقام و إن اشتملت على أنّه لا يخلع ثوبه و يصب عليه الماء صباً، أو من وراء الثياب و غير ذلك من التعابير، إلّا أنّها لا تدل على أنّ الغسل من وراء الثياب واجب مولوى تعبدى، بل إنّما يستفاد منها عرفاً أنّه من جهة حرمة النظر إلى عوره الميِّت و الأمر به إرشاد إلى التخلص من الحرام.

و يدلّ على ذلك ما ورد في صحيحه منصور المتقدمه «١» من الأمر بإلقاء الخرقه على عورتها، لأنّه إنّما يصح فيما إذا كان بدن الميِّت عارياً و إلّا فمع القميص أو الدرع على بدنه لا معنى للأمر به.

و بهذا يظهر أنّ التغسيل مجرداً لا- محذور فيه، و إنّما المحرّم النظر إلى عورته، و من ثمة أمر (عليه السلام) بإلقاء الخرقه على عورته حتّى يتخلص به عن ذاك الحرام.

بل يمكن أن يقال: إنّ التغسيل من وراء الثياب لأجل عدم وقوع النظر على عوره الميِّت ليس واجباً شرطياً في صحّه الغسل أيضاً، و ذلك لأنّه بحسب الفهم العرفى إنّما هو مقدمه لعدم وقوع النظر على عوره الميِّت بحيث لو غسله ليلاً أو كان المغسّل أعمى لم يشترط في

صَحَّه الغسل أن يكون تغسيله من وراء الثَّياب، بل لو غسله مع النظر إلى عورتَه و ارتكابه عصيَاناً لم يبطل غسله و إن ارتكب محرماً.

و على الجملة: حمل الأمر أو النهي الواردين فى الأجزاء و الشرائط على بيان الشرطيه أو الجزئيه أو المانعيه إنّما هو لأجل الظهور، و بما أنّ الأخبار الآمره بالتغسيل من وراء الثَّياب غير ظاهره فى الإرشاد إلى الشرطيه، فلا جرم يحمل الأمر بها على بيان الوجوب النفسى دون الشرطى، بل مقتضى المناسبه أن يكون ذلك واجباً نفسياً، لأنّه بعد تجويز تغسيل المحرم محرّمه أمر (عليه السلام) بإلقاء الخرقه على عورتَه، و ظاهره أن ذلك واجب فى نفسه و ليس شرطاً فى صحَّه التغسيل بوجه.

(١) فى ص ٣٤٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٥٠

الرابع: المولى و الأمه

فيجوز للمولى تغسيل أمته «١» إذا لم تكن مزوّجه و لا فى عدّه الغير و لا مبعّضه و لا مكاتبه (١).

إذن فلا وجه لرفع اليد عن ظواهر الأخبار فى الوجوب النفسى المولوى، بل نلتزم بوجوب كون التغسيل من وراء الثَّياب، من غير أن يكون الإخلال به موجباً لبطلان التغسيل.

بقى هناك شىء: و هو أن حسنه أو موثقه ابن سنان المتقدّمه «٢» اشتملت على الأمر بلف الخرقه على يدها فهل هذا واجب معتبر فى صحَّه تغسيل المحارم أو غير معتبر فى صحَّته؟

الظاهر عدم اعتباره فى التغسيل، و ذلك لأن كون اللف واجباً تعبدياً أمر لا نحتمله، و ليس ذلك إلّا من جهه التحفظ عن وقوع النظر على عوره الميّت أو مسّها إلّا أنّه لما لم يكن محرماً على المحرم، لجواز أن يمس بدنه و ينظر إليه، فلا مناص من أن يكون إرشاداً إلى التحفظ عن مسّ عوره الميّت من

القبل و الدبر، لأنه محرم عليه فلا يكون شرطاً معتبراً في صحه التمسيل.

فكما أنّ الأمر بالتمسيل من وراء الثياب إرشاد إلى عدم جواز النظر إلى عوره الميّت، كذلك الأمر بلف الخرقة على يدها إرشاد إلى عدم جواز مسّ عورتى الميّت.

من الموارد المستثناه: المولى و الأمه

(١) الكلام فى هذه المسأله يقع فى مقامين:

أحدهما: فى تمسيل المولى أمته.

و ثانيهما: فى تمسيل الأمه مولاها إذا مات.

(١) فيه إشكال و الاحتياط لا يترك.

(٢) فى ص ٣٤٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٥١

.....

و محل الكلام فى المقامين إنّما هو الأمه التى يجوز وطؤها للمولى كما إذا لم تكن مزوّجه أو معتده أو مبعضه أو مكاتبه قد أدّت بعض ما عليها من الثمن. و أمّا إذا كانت محرّمه الوطاء فهى خارجه عن محل الكلام، لحرمة وطئها و عدم جواز نكاحها.

أمّا المقام الأوّل، تمسيل المولى أمته: فقد ادّعى الإجماع على جواز تمسيل المولى أمته و أنّه لا يشترط فيه المماثله، و فى كلام بعض آخرين أنّ الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب، فالمسأله متسالم عليها بينهم، و لم ينسب فيها الخلاف صريحاً إلى أحد.

و إنّما الكلام فى مدرّك هذا الحكم المتسالم عليه، و أنّ الأمه لماذا قد استثنيت عن كبرى ما دلّ على اعتبار المماثله بين الغاسل و الميّت.

و المدرّك فى ذاك الحكم إن كان هو الإجماع فلا كلام، إلّا أن تحصيل إجماع تعبدى يوجب القطع أو الاطمئنان بقول الإمام (عليه السلام) فى المسأله صعب غاية، و ذلك لاحتمال استنادهم فى الحكم إلى الوجهين الآتين، فلا يكون الإجماع تعبدياً لا محاله.

وقد يستدل عليه بانصراف ما دلّ على اعتبار المماثلة بين الغاسل و الميِّت إلى ما إذا لم يجر للغاسل النظر إلى

المَيِّتِ و مَسَّهُ، إذ المماثلة إنما اعتبرت من أجل حرمة نظر غير المماثل إلى المَيِّتِ و حرمة مَسَّهُ، فالموارد التي يجوز فيها النظر إلى المَيِّتِ و يجوز مَسَّهُ خارجه عن تلك الأدلة، لانصرافها إلى الموارد التي يحرم فيها المسّ و النظر.

وفيه: أن ما دلّ على اعتبار المماثلة بين الغاسل و المَيِّتِ مطلق لا يفرق فيه بين الأمه و غيرها، لأن اعتبار المماثلة حكم تعييدي و ليس من أجل حرمة نظر الغاسل و مَسَّهُ لبدن المَيِّتِ، و من ثمة لو غسّل المَيِّتِ أجنبي في الظلمه أو كان أعمى من غير أن يمس بدنه لم نكتف به في الجواز، لاعتبار المماثلة بين الغاسل و المَيِّتِ مطلقاً، فدعوى الانصراف ساقطه.

و قد يستدل عليه بما دلّ على جواز تغسيل الزوج زوجته و عدم اعتبار المماثلة بينهما، و ذلك لأنّ الزوجه بمفهومها اللغوي و إن لم تشمل الأمه، إلّا أنّها بحسب ما يفهم منها عرفاً و لو بمناسبه الحكم و الموضوع شامله للأمه أيضاً، لأن مفهومها

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٥٢

.....

عرفاً هو من يجوز وطؤها و الاستمتاع بها.

وفيه: أن علقه الزوجيه و الملكيه قد انقطعت و ارتفعت بالموت، لأن طرف الإضافه فيهما إنّما هو الحي لا الجماد، و مقتضى إطلاق ما دلّ على اعتبار المماثلة عدم جواز التغسيل من غير المماثل حتّى في الزوجه و الأمه، و إنّما خرجنا عنه في الزوجه لقيام الدليل على أنّ المماثلة غير معتبره بين الزوج و زوجته، بمعنى أنّ الدليل قام على أن من كانت زوجة للغاسل قبل موتها يجوز لزوجها أن يغسلها، و لو لا ذلك الدليل لقلنا باعتبار المماثلة حتّى بينهما، و لم يقدّم مثله على عدم اعتبارها

بين الأمه و المولى، فلا محاله تبقى تحت المطلقات. و تسريه حكم الزوجه إلى الأمه قياس، لاحتمال أن تكون للزوجه خصوصيه تستتبع الحكم بعدم اعتبار المماثله فكيف يمكن التعدى معه إلى الأمه.

□
نعم، ورد فى صحيحه منصور بن حازم عن أبى عبد الله (عليه السلام) «عن الرجل يخرج فى السفر و معه امرأته أ يغسلها؟ قال: نعم، و أمه و أخته و نحو هذا، يلقى على عورتها خرقة» «١» فلو أريد من «نحو هذا» نحو ما ذكر من المرأه و الأم و الأخت، شملت الصحيحه الأمه أيضاً، لأن معنى اللفظه حيثئذ هو من يجوز النظر إليه، أعم من أن يجوز وطؤها أو من يحرم، و الأمه من يجوز للمولى النظر إليها.

نعم، لو أريد منه نحو الام و الأخت فحسب، كان معناه من يحرم نكاحها، فلا يشمل الأمه لعدم حرمة نكاحها على المولى، و هذا الاحتمال هو الأظهر، بقريته قوله (عليه السلام) بعد ذلك «يلقى على عورتها خرقة» لما قدمناه من عدم اعتبار ذلك فى الزوجه، و منه يستفاد اختصاص الحكم بالأم و الأخت و عدم شموله للأمه فقوله (عليه السلام): «و نحو هذا» إمّا مختص بالأم و الأخت أو أنه مجمل.

فالمتحصل: أن الحكم بجواز تغسيل المولى أمته مشكل و إن كانت المسأله موردًا للتسالم كما مرّ.

(١) الوسائل ٢: ٥١٦/ أبواب غسل الميت ب ٢٠ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٥٣

و أمّا تغسيل الأمه مولاها ففيه إشكال و إن جوزه بعضهم بشرط إذن الورثه فالأحوط تركه، بل الأحوط الترك فى تغسيل المولى أمته أيضاً (١).

(١) و أمّا المقام الثانى، فى تغسيل الأمه مولاها، فهى خلاف المسأله السابقه مورد الخلاف و فيها أقوال ثلاثه:

أحدها: الجواز مطلقاً،

و يمكن الاستدلال عليه بالوجهين المتقدمين في المسألة السابقة، ففيهما ما عرفت من عدم انصراف الأدلة و عدم شمول الزوجه للأمه فلا نطيل.

ثانيها: التفصيل بين الأمه أم الولد فيجوز، و بين غيرها فلا يجوز. ذهب إليه جمع منهم المحقق في المعبر «١» مستدلًا عليه بروايه إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن أبيه الباقر (عليه السلام) «إن علي بن الحسين (عليه السلام) أوصى أن تغسله أم ولد له إذا مات، فغسلته» «٢». و حيث إن الوصيه بالأمر غير المشروع غير جائزه، فمنه يستكشف أن تغسيل أم الولد لمولاهها جائز في الشريعه المقدسه.

و قد ناقش فيها صاحب المدارك (قدس سره) بضعف السند «٣».

و يدفعه: أن الخدشه فيها مبتنيه على مسلكه (قدس سره) من عدم اعتبار غير الصحاح، و أمّا على ما بنينا عليه من عدم الفرق في الحجيه بين الصحاح و الموثقات و الحسنات فلا- شبهه في سندها بوجه، لأنّ الشيخ يرويها عن محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعري و طريقه إليه صحيح في المشيخه «٤» و الفهرست «٥»، و هو يروي عن الحسن ابن موسى الخشاب و هو حسن، و الخشاب يروي عن غياث بن كلوب أو كلتوب.

(١) المعبر ١: ٣٢١/ أحكام الأموات.

(٢) الوسائل ٢: ٥٣٤/ أبواب غسل الميت ب ٢٥ ح ١.

(٣) المدارك ٢: ٦٣/ تغسيل الميت.

(٤) التهذيب (المشيخه) ١٠: ٧١.

(٥) الفهرست: ١٤٤/ ٦٢٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٥٤

.....

و الظاهر أن خدشه صاحب المدارك (قدس سره) إنّما هي من جهته، لأنّه عامي إلّا أننا ذكرنا أن غياث بن كلوب و غيره من غير الاثني عشرية قد وثقهم الشيخ في عدّته «١» و هو كاف في جواز الاعتماد على روايتهم فلا

خدش في سندها.

نعم، ناقش فيها صاحبها الحدائق «٢» و الوسائل «٣» (قدس سرهما) بأنها محمولة على التقيّه، أو مؤوله بإرادته المعاونه في التّغسيل، لما ورد في غير واحد من الروايات من أنّ المعصوم لا يغسله إلّا معصوم مثله «٤».

فوصيّه على بن الحسين إنّما هي في إعانه أم ولده في تنظيف بعض المواضع التي كان يكره الباقر (عليه السلام) من أن ينظر إليها أو يمسه.

و هذه المناقشه جيده جدّاً و قد تقدّم «٥» في أخبار تغسيل على فاطمه (عليهما السلام) من أنّها صديقه و الصديق لا يغسله إلّا صديق. و يؤيد ذلك ما ورد في الفقه الرضوي من قوله: «و يروى أن على بن الحسين (عليه السلام) لما أن مات، قال الباقر (عليه السلام) لقد كنت أكره أن أنظر إلى عورتك في حياتك، فما أنا بالعدى أنظر إليها بعد موتك، فأدخل يده و غسل جسده، ثمّ دعا أم ولد له فأدخلت يدها فغسلت عورته» «٦».

و روايات الفقه الرضوي و إن لم تكن حجّه كما مرّ غير مرّه إلّا أنّها صالحه للتأييد كما ذكرناه.

فتحصل: أن استثناء تغسيل الأمه مولاها عن إطلاق أدلّه اعتبار المماثله غير ثابت، و التفصيل أيضاً لا أساس له.

(١) العده: ٥٦ السطر ١٢.

(٢) الحدائق ٣: ٣٩٢.

(٣) الوسائل ٢: ٥٣٥ / أبواب غسل الميت ب ٢٥.

(٤) الكافي ١: ٣٨٤.

(٥) في ص ٣٣٣.

(٦) المستدرک ٢: ١٨٧ / أبواب غسل الميت ب ٢٢ ح ١، فقه الرضا: ١٨٨ / ب ٢٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٥٥

[مسائل]

[٨٦٢] مسألة ١: الخشي المشكل إذا لم يكن عمرها يزيد من ثلاث سنين

فلا إشكال فيها. وإلّا فان كان لها محرم «١» أو أمه بناءً على جواز تغسيل الأمه مولاها فكذلك (١).

فالصحيح هو القول الثالث، أعنى عدم جواز تغسيل الأمه سيّدها، وإن كان الحكم

فى المسأله الأولى مورد التسالم و الاتفاق.

تغسل الخنثى المشكل

(١) إذا كان عمر الخنثى المشكل غير زائد عن ثلاث سنين فلا كلام فى جواز تغسل كل من الرجال و النساء لها، لما تقدم من أنّ الصبیه يجوز للرجل أن يغسلها إذا لم يكن عمرها أزيد من ثلاث سنين. و كذا الصبى يجوز للمرأة أن تغسله إذا لم يتجاوز عمره عن ثلاث سنوات، فلا تعتبر المماثلة بين الغاسل و الميّت إذا لم يتجاوز عمره عن ثلاث سنين.

و أمّا إذا كان عمر الخنثى زائداً عن الثلاث، فإن كانت لها أمه فتغسلها أمتها بناءً على أنّ الأمه يجوز لها أن تغسل مولاهما. و أمّا إذا لم تكن لها أمه أو كانت و لكن لم تجوز تغسلها لمولاهما، فيقع الكلام فى أنّ الوظيفة ماذا حينئذ؟

فهل يجوز لكل من الرجال و النساء أن تغسل الخنثى و لا تعتبر المماثلة وقتئذٍ، أو لا يجب تغسل الخنثى على المكلفين و لا بدّ من دفنها من غير غسل؟

قد يقال بجواز تغسل كل من الرجال و النساء لها، بدعوى أن أدلّه اعتبار المماثلة منصرفه إلى صورته حرمة نظر الغاسل إلى الميّت، فى موارد جواز النظر إليه لا مقتضى لاشتراط المماثلة بوجه، و حيث إن كلا من الرجال و النساء يجوز أن ينظر إلى

(١) بناءً على ما تقدم من اعتبار فقد المماثل فى جواز تغسل المحارم لا- بدّ من أن يكون المغسل رجلاً و امرأه من محارم الخنثى.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٥٦

.....

الخنثى المشكل، للشك فى رجوليتها و أنوثيتها فأصالة البراءة عن حرمة النظر إليها جاريه، فلا تشملها أدلّه اعتبار المماثلة بين الغاسل و الميّت، فيجوز لكل من الرجال و النساء تغسل الخنثى حينئذ.

و

فيه: ما قدّمناه من أن اعتبار المماثلة بين الغاسل و الميّت غير مستند إلى حرمة النظر إلى الميّت و إنّما هو حكم تعبدى، و من ثمة اشترطنا فى تغسيل المحارم فقد المماثل مع أنّ المحرم يجوز له أن ينظر إلى بدن الميّت، كما لا يجوز تغسيل غير المماثل للميت فى الظلمه أو مع العمى أو غيرهما ممّا يمنع عن وقوع النظر إلى بدن الميّت، فأدّله اعتبار المماثلة بحالها.

و معه يقع الكلام فى أن وظيفه المسلمين بالنسبه إلى الخنثى المشكل أى شىء؟

و يقع الكلام فى ذلك فى مقامين: أحدهما فى غير المحارم، و ثانيهما فى المحارم «١».

أمّا المقام الأوّل: فإن قلنا إن حرمة تغسيل غير المماثل ذاتيه فلا محاله يندرج المقام بالإضافه إلى الأجنب فى كبرى دوران الأمر بين المحذورين، و ذلك لأن كلا من النساء و الرجال يعلم بتوجه تكليف إلزامى إليه، و هو إمّا وجوب تغسيل الخنثى على تقدير كونها مماثلاً للغاسل واقعاً، و إمّا حرمة التغسيل على تقدير عدم كونها مماثلاً للغاسل، و مع دوران الأمر بين المحذورين أى بين الوجوب و التحريم لا- مناص من التخيير، بمعنى أن كلا من النساء و الرجال له أن يترك تغسيل الميّت الخنثى رأساً و له أن يغسلها بقصد القربه رجاءً.

نعم، ليس له أن يغسلها من دون قصد التقرب، و ذلك لأنّ المقام من الموارد التى لا يمكن فيها تحصيل الموافقه القطعيه، و يمكن فيها المخالفه القطعيه، فإنّ التغسيل واجب عبادى يعتبر فيه قصد القربه فيتمكن المكلف من المخالفه القطعيه، بأن يغسل الخنثى من غير قصد التقرب، فإنّه يعلم حينئذ بالمخالفه، حيث إنّ الخنثى إمّا مماثل معه فقد

(١) لم يتعرّض للمقام الثانى بعنوان مستقل.

ترك تغسيله الواجب، وهو التغسيل بقصد القربه، وإما أنه غير مماثل معه فقد ارتكب الحرام وهو تغسيل غير مماثله، فليس له التغسيل من دون قصد التقرب. وحيث أن الموافقه القطعيه غير ممكنه فيتنزل العقل إلى المرتبه النازله من الامتثال و هي الامتثال بالموافقه الاحتماليه باختيار ترك التغسيل أو فعله بقصد القربه رجاءً.

و النتيجة: أن كلا- من النساء و الرجال يجوز أن يغسل الخنثى بقصد القربه كما يجوز أن لا يغسلها، إلا أن الحرمة الذاتيه في تغسيل غير المماثل مما لا يمكن تميمه بدليل و ذلك لأن المستفاد من النهي عن تغسيل غير المماثل و أن الرجل لا يغسله إلا رجل و المرأه لا- يغسلها إلا امرأه، أن تغسيل غير المماثل للميت غير واجب فلا- يقع مصداقاً للمأمور به لعدم الأمر به، لا أنه محرم، لأنه نظير النهي عن الصلاه فيما لا يؤكل لحمه أو إلى غير القبلة أو غير ذلك من النواهي و الأوامر الوارده في العبادات، فإن غايه ما يمكن استفادته منها أن الصلاه إلى غير القبلة باطله و ليست مأموراً بها، لأن القبلة شرط في صحتها. و كذا الصلاه فيما لا يؤكل لحمه ليست مصداقاً للمأمور به، لأنه مانع من الصلاه، لا أن الصلاه محرمه حينئذ.

إذن ليس هناك إلا تكليف واحد و هو وجوب تغسيل المماثل، و بما أن المماثله غير محرزه لكل من الرجال و النساء فوجوب التغسيل مشكوك في كل منهما بالشك البدوي، و مقتضى أصاله البراءه عدمه، و بهذا يقوى عدم وجوب تغسيل الخنثى لكل من الرجل و المرأه، فإن المقام نظير الجنابه المردده بين شخصين و العلم الإجمالي بتكليف متوجه إليه

أو إلى غيره من المكلفين ممّا لا أثر له، هذا.

نعم، ربّما يقال: إنّ الخطاب بالتغسيل متوجّه إلى عامّة المكلفين بلا فرق في ذلك بين المماثل وغيره، فالمماثلة ليست شرطاً في توجّه التكليف والأمر بالتغسيل، بل كل إنسان مماثل أو غيره مكلف بالتغسيل، إمّا بالمباشره كما في المماثل وإمّا بالتسبيب بالأمر به أو الإخبار والإعلام به كما في غير المماثل، نعم المماثلة شرط في المأمور به دون الأمر والخطاب. إذن لا بدّ من الاقدام على التغسيل إمّا بالمباشره أو التسبيب

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٥٨

.....

بمقتضى العلم الإجمالي بلا فرق في ذلك بين الرّجال والنّساء.

وهذه الدعوى دون إثباتها خرط القتاد، لأنّ النواهي الواردة عن تغسيل غير المماثل وأنّ الرّجال لا يغسلهم إلّا الرّجال، والنّساء لا يغسلهن إلّا النّساء إذا انضمت إلى الأوامر الواردة في التغسيل تفيد التقييد لا محاله، فيتقيد الأمر بالتغسيل بالمماثل ولا يتوجّه الأمر بالتغسيل إلى غير المماثل بوجه.

نعم، يجب على غير المماثل عند العلم بالميت إعلام المماثل وأمره بتغسيله من باب الأمر بالمعروف لا من ناحيه توجه الأمر بالتغسيل إليه بالتسبيب، وهذا لا يختص بالمقام بل يجرى في جميع الواجبات الشرعيه، لوجوب الأمر بالمعروف وهو ظاهر.

والنتيجه: أنّ الأمر بالتغسيل مباشرى ومختص بالمماثل وحسب، وحيث أنّ المماثلة مشكوكه بالإضافة إلى كل من النّساء والرّجال فمقتضى أصاله البراءه عدم وجوبه عليهما كما اختاره صاحب الجواهر (قدس سره) «١» هذا.

ما يقتضيه تدقيق النظر ولكن مقتضى تدقيق النظر وجوب تغسيل الخنثى على كل من النّساء والرّجال والسّرّ في ذلك: أنّ النظر إلى الخنثى المشكل جائز

على الرجال والنساء حال الحياء للشك في موضوع حرمه النظر أعنى الشك في الرجولية بالإضافة إلى النساء والشك في الأنوثية بالإضافة إلى الرجال ومع الشك في الموضوع تجرى البراءة عن حرمه النظر، لأنه شبهه موضوعه تحريمه. وإذا ماتت الخنثى تشكّل لدينا علم إجمالي في حق كل من النساء والرجال، إمّا بارتفاع حليه النظر وإمّا بوجوب تغسيل الخنثى لأنّ الخنثى إن كانت مماثلة مع الغاسل واقعاً فقد توجّه إليه الأمر بتغسيلها، وإن كانت غير مماثلة معه فقد ارتفعت عنه حليه النظر الظاهرية و حرم عليه النظر إلى بدنها.

و لا يمكن إجراء البراءة عن حرمه النظر حينئذ، لابتلائها بالمعارض وهو البراءة

(١) الجواهر ٤: ٧٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٥٩

.....

عن وجوب تغسيلها، فالأصلان يتعارضان ويتساقطان، ومقتضى العلم الإجمالي لزوم تغسيلها وعدم جواز النظر إليها. وقد ذكرنا في محله، أنّ المعارضه الموجبه للتساقط لا يفرق فيها بين أن تكون من الابتداء وبين أن تكون بحسب البقاء، فإنّ البراءة عن حرمه النظر وإن كانت سليمة عن المعارض قبل الممات، إلّا أنّها بعد ممات الخنثى معارضه بأصالة البراءة عن وجوب تغسيلها.

إذن يجب على كل من الرجال والنساء أن يغسل الخنثى ولا ينظر إلى بدنها، هذا.

وقد ذهب الشيخ (قدس سره) إلى القرعه في المقام «١» ليظهر أنّ الخنثى رجل حتّى يغسله الرجال، أو أنّه امرأه فتغسلها النساء، و لم يستبعده الماتن (قدس سره) واستدلّ عليه بالإجماع والأخبار.

والظاهر أن مراده بالأخبار هو الأخبار الواردة في أنّ القرعه لكل أمر مشكل أو مشتبه أو مجهول على اختلاف الروايات «٢». و كذا مراده

بالإجماع هو الإجماع على أن القرعة للأمر المشتبه، وإنما الشيخ (قدس سره) طبق معقد الإجماع و مورد الأخبار على المقام أعنى الخنثى إذا ماتت. فلا- يرد عليه أنه لا- أخبار و لا- إجماع فى المسأله إذ أن مقصوده الأخبار و الإجماع فى كبرى الأمر المشتبه، و إنما يدعى تطبيقها على المقام.

نعم، لا- يمكن المساعده على دعوى التطبيق بوجه، و ذلك لأنّ القرعه إنّما هى للأُمور التى لم يعلم حكمها بحسب الواقع أو الظاهر، فلا- يتأتى فى قبال العلم الإجمالى بحرمة النظر أو وجوب التّغسيل فى المقام، لأنّه من العلم الإجمالى المتعلق بحكم إلزامى مردّد بين التعلّق بالنظر أو التّغسيل، و هو يقتضى الاحتياط فى الطرفين و يوجب التّغسيل على كل من الرّجال و النّساء، فكيف يكون المقام من الأمر المشتبه. فان حال المقام حال بقيه موارد العلم الإجمالى كالعالم بوجوب القصر أو التمام أو بوجوب الظهر أو

(١) الخلاف ٤: ١٠٦ / كتاب الفرائض. و لم نجد له كلاماً فى المقام.

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٥٧ / أبواب كيفيه الحكم ب ١٣، المستدرک ١٧: ٣٧٣ / أبواب كيفيه الحكم ب ١١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٦٠

و إلّا فالأحوط تغسيل كل من الرجل و المرأة إياها من وراء الثّياب و إن كان لا يبعد الرجوع إلى القرعه «١» (١).

الجمعه أو غيرهما، فهل تحتل القرعه فى تلك الموارد حتّى يحتمل فى المقام.

نعم، وردت القرعه فى بعض موارد العلم الإجمالى مثل الشاه الموطوءه التى وطئها راعيها فأرسلها فى الشياه، إلّا أن ذلك للنص الخاص «٢» لا أن موارد العلم الإجمالى موارد للقرعه.

هل يشترط أن يكون تغسيل الخنثى من وراء الثّياب

(١) بعد البناء على وجوب تغسيل الخنثى على كل من النّساء و

الرّجال يقع الكلام في أنّ التّغسيل يجب أن يكون من وراء الثّياب أو لا يشترط ذلك في تغسيلها؟

اعتبار كون التّغسيل في الخنثى المشكل من وراء الثّياب لم ينص عليه في الأخبار بخصوصه، و الّذى يمكن الاستدلال به عليه أمران:

أحدهما: أن تغسيل المحارم يعتبر فيه أن يكون من وراء الثّياب، فكأنّ الشارع لم يرض بالتّغسيل عارياً في غير الزوج و الزوجه، فإذا اعتبر ذلك في المحارم فيثبت اعتباره في حق غير المحارم بالأولويه القطعيه.

و هذه الأولويه و إن اعتمد عليها جمع من الأصحاب إلّا أنّها واضحه الدفع و الفساد و ذلك لأمرين:

الأول: أنّا لم نسلم شرطيه كون التّغسيل من وراء الثّياب في المحارم، و إنّما بنينا على استحبابه من باب احترام الميّت.

(١) بل هو بعيد و لا بدّ من الاحتياط بالجمع.

(٢) الوسائل ٢٤: ١٦٩ / أبواب الأّطعمه المحرّمه، ب ٣٠ ح ١، ٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٦١

.....

الثانى: هب أن كون التّغسيل من وراء الثّياب معتبر في غير المماثل، إلّا أنّ المماثله و عدمها غير محرزين في المقام للشك في رجوليه الخنثى و أنوثيتها، و إنّما أثبتنا وجوب تغسيلها بالعلم الإجمالى كما مرّ و مع الشك في الموضوع تجرى البراءه عمّا يحتمل شرطيته، فلا يجب أن يكون التّغسيل من وراء الثّياب.

ثانيهما: أن مقتضى العلم الإجمالى حرمة النظر إلى بدن الخنثى بعد موتها، و لأجله يعتبر في تغسيلها أن يكون من وراء الثّياب.

وفيه: أنّ العلم الإجمالى إنّما يقتضى حرمة النظر إلى بدن الخنثى الميّت، و لا يقتضى أن يكون تغسيلها من وراء الثّياب، فيمكن أن يغسلها في الظلمه أو مع غض عينيه.

فالمتحصل: أن كون تغسيلها من وراء الثّياب لم يثبت بدليل، و إنّما اللّازم أن لا

ينظر إلى بدن الخنثى فحسب.

نعم، لا بدّ من تغسيلها مرّتين، بأن يغسلها كل من الرجل و المرأة، وذلك للعلم الإجمالي المتقدّم من دون اشتراط كون التّغسيل من وراء الثّياب، لأنّ في تغسيل الرّجل لها إن كان الخنثى رجلاً واقعاً فهو من تغسيل المماثل ولا يعتبر فيه التّغسيل من وراء الثّياب، وإن كانت الخنثى امرأة واقعاً فتغسيل الرّجل لها باطل و لغو سواء كان من وراء الثّياب أم لم يكن.

و كذلك الحال في تغسيل المرأة للخنثى، فلا وجه لاعتبار كون التّغسيل من وراء الثّياب.

[ثمّ إن] ظاهر كلماتهم هو الاقتصار على غسل واحد من محارمها، إلّا أنّ الصحيح هو الثاني، و أنّه لا بدّ من تغسيلها مرّتين: تاره يغسلها الرّجل و أخرى تغسلها امرأة من محارمها، و ذلك لأنّ تغسيل المحارم مشروط بعدم المماثل للميت، فإذا غسلها رجل منهم فقط متلماً لم يحرز أنّه مماثل للخنثى، و مع الشك في صدور التّغسيل من مماثلها يجرى استصحاب عدم تحقق الغسل المأمور به فيجب أن تغسلها امرأة ثانياً في المثل حتّى يقطع بتحقق الغسل الصحيح المأمور به أعني تغسيل المحرم المماثل للخنثى -

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٦٢

[٨٦٣] مسألة ٢: إذا كان ميت أو عضو من ميت مشتبهاً بين الذكر والأنثى

فيغسله كل من الرجل و المرأة من وراء الثّياب (١).

[٨٦٤] مسألة ٣: إذا انحصر المماثل في الكافر أو الكافره من أهل الكتاب (٢)

و قد عرفت أنّ التّغسيل لا يعتبر أن يكون من وراء الثّياب.

إذا اشتبه ميت أو عضوه بين الذكر و الأنثى

(١) المسألة المتقدّمة و إن تعرّضنا لحكمها إلّا أنّها ليست موردّاً للابتلاء، بخلاف مسألتنا هذه فإنّها مورد الابتلاء، و هي ما إذا وجدنا ميتاً قدّ نصفين أو أكله السبع على نحو لا يتميز النصف الباقي أنّه من رجل أو من أنثى.

و حكمه حكم المسألة السابقة طابق النعل بالنعل، فيجب على كل من الرّجال و النّساء الأجنبي أن يغسله، للعلم الإجمالي بحرمه النظر إليه أو بوجوب تغسيله. و المحارم لا يجب عليهم ذلك، إلّا فيما إذا لم يوجد من يغسله من النّساء و الرّجال الأجنبي، أو وجد و لم يغسله، و معه يجب على الرّجال المحارم و نساءهم أن يغسلوه مرّتين كما قدمناه في الخنثى و لا نعيد.

و أظهر من ذلك فى الابتلاء، ما إذا وجدنا عضواً من أعضاء الميِّت و لم يعلم أنه عضو رجل أو عضو امرأه، فإنه يغسله كل من الرجال و النساء على التفصيل المتقدم من غير اعتبار كون الغسل من وراء الثياب.

انحصار المماثل فى الكافر

(٢) فهل يجب دفن الميِّت من غير غسل، أو يغسله المماثل من أهل الكتاب، أو لا بدّ أن يغسله المسلم و لو كان غير مماثل له؟ لا وجه للاحتمال الأخير، لما دلّ على أنّ الميِّت إذا لم يوجد المماثل له دفن من غير

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٦٣

.....

غسل، و المعروف بين الأصحاب أنه يغسله أهل الكتاب المماثل للميت، و عن المحقق «١» و جماعه أنه يدفن من غير غسل.

و يدلُّ على القول المشهور موثقتان واردتان فى المسأله،

إحداهما فى الرّجل و الأخرى فى المرأه، و قد دلّتا على هذا الحكم صريحاً «٢» و نوقش فى الاستدلال بها من وجوه:

منها: أنّ التّغسيل واجب عبادى يعتبر فيه قصد التّقرب و لا يتمشى ذلك من الكفّار، لاعتقادهم بطلان هذا الدين، و مع اعتقاد البطلان لا يمكنه التّقرب بالتّغسيل.

و منها: أن من رجال إحدى الموثقتين من هو فطحي المذهب و من رجال الموثقة الأخرى من هو زيدي فلا يعتمد على رواياتهم.

و منها: ما أورده صاحب الحدائق (قدس سره) «٣» من أنّ الموثقتين معارضتان للأخبار الدالّة على نجاسه أهل الكتاب «٤» إذ مع نجاسه أبدانهم يتنجس الماء و بدن الميّت، و الماء النجس لا يرفع حدثاً و لا يزيل خبثاً.

أمّا المناقشه الأولى، ففيها أنّها أشبه شىء بالاجتهاد فى مقابل النص بل هو هو بعينه، و ذلك لأن اعتبار قصد التّقرب فى الواجبات لم يرد فيه دليل عقلى لا يقبل التخصيص، و إنّما استفيد من الارتكاز و كلمات الأصحاب أى التسالم على أنّ الغسل عبادى و هو أمر قابل للتخصيص، فيخصص فى المقام بالموثقتين و يلتزم فيه بعدم اعتبار قصد التّقرب فى التّغسيل حينئذ، فيكون اعتبار التّيه مختصاً بما إذا كان الغاسل ممّن يتمشى منه التّيه، كما هو الحال فى غيره كالزكاه إذا أخذت من الكفار جبراً فإنّها

(١) المعتبر ١: ٣٢٦/ فى أحكام الأموات.

(٢) الوسائل ٢: ٥١٥/ أبواب غسل الميّت ب ١٩ ح ١، ٢.

(٣) الحدائق ٣: ٤٠٣.

(٤) الوسائل ٣: ٤١٩/ أبواب النجاسات ب ١٤، ٢٤: ٢٠٦، ٢١٠/ أبواب الأُطعمه المحرمه ب ٥٢، ٥٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٦٤

.....

أمر عبادى، فهل يمكن أن يقال: إنّ الكافر لا يتمشى منه قصد القربه فلا يجوز أخذ الزكاه منهم،

بل يلتزم فيه بسقوط ذلك و عدم اعتبار قصد التقرب، أو يلتزم بوجوبه ممن يأخذ الزكاه كالحاكم أو نائبه.

و فى المقام أيضاً يلتزم اعتباره من المسلم المذى يأمر الكتابى بالتغسيل، فانّ الموثقتين واردتان لبيان وظيفه المسلمين و أنّهم يأمرّون الكفّار المماثلين بالتغسيل. و كيف كان، فهذه المناقشه ساقطه و بعد دلالة النص الصريح لا يمكن الخدشه فى قبالة فإنه من الاجتهاد فى مقابل النص.

أمّا المناقشه الثانيه، فهى إنّما تصح ممن لا يعتمد على غير الصحاح أى على الموثقات كصاحب المدارك (قدس سره) و لا تتم من مثل المحقق الذى يعمل بالموثق كما يعمل بالصحيح، فإن أكثر الرواه بين زيدى أو فطحى أو واقفى أو غير ذلك من الفرق غير الأثنى عشرية، و قد أثبتنا فى محله أنّ الموثق حجّه كالصحيح.

فالعمده هى المناقشه الأخيره، من أنّ الموثقتين معارضتان للأخبار الدالّه على نجاسه أهل الكتاب، و هى أكثر و أرجح من الموثقتين.

و الوجه فى المعارضه: هو ما ثبت من الخارج من أن ماء الغسل لا بدّ و أن يكون طاهراً، فمع نجاسه المغسل يتنجس الماء، و الماء المتنجس لا يزيل خبثاً و لا يرفع حدثاً.

و هذه المناقشه لا ترجع إلى محصل، و ذلك لأننا إن قدمنا الأخبار الدالّه على طهاره أهل الكتاب و لم نعمل بالأخبار الدالّه على نجاستهم و إنّما لم نفت بالطهاره لعدم الاجتراء على مخالفه المشهور و قلنا إن نجاستهم عرضيه كما استظهرناه من بعض الأخبار «١» حيث سئل (عليه السلام) عن الأكل فى أوانى أهل الكتاب فقال: لا، معللاً بأنهم يشربون فيها الخمر و يطبخون لحم الخنزير أو الميتة فيها أو يأكلونها

(١) الوسائل ٢٤: ٢١٠ / أبواب الأطمعه المحرمه ب ٥٤.

أمر المسلم المرأه الكتابيه أو المسلمه الرجل الكتابي أن يغتسل أوَّلًا و يغسل الميِّت بعده (١).

فيها، فإنهم لو كانوا محكومين بالنجاسه الذاتيه لم يصح التعليل بالنجاسه العرضيه من جهه شرب الخمر في أوانيهم أو أكل اللحم النجس فيها، فلا- إشكال في البين، لأنَّ الكتابي محكوم بالطهاره حينئذ، و لعل الأمر بتغسيله قبل تغسيل الميِّت من جهه تطهير بدنه من النجاسه العرضيه.

و أما إذا قدمنا أخبار النجاسه و لو لعمل المشهور على طبقها و قلنا بنجاسه أهل الكتاب فلا إشكال في المسأله أيضاً، و ذلك لأن ماء الغسل و إن كان يشترط فيه الطهاره إلَّا أن مقتضى الموثقتين أنَّ الشرط هو الطهاره قبل التغسيل، و أما إذا تنجس الماء بنفس تغسيل الميِّت أو ما هو مقدمه له فلا يكون ذلك مانعاً عن ارتفاع الحدث و الخبث الناشئ من جهه كونه ميتة و إن طرأت عليه النجاسه العرضيه حينئذ. و لا مانع من العمل بالموثقتين و لو في موردهما، لصحَّ سندهما و صراحه دلالتهما على ذلك.

و نظير المقام تطهير المتنجس بالماء القليل بناءً على نجاسه الغساله فإنه إذا وصل إلى المتنجس يتنجس قبل الانفصال عنه، و مع نجاسته يحصل التطهير، مع أن طهاره الماء شرط في التطهير به، فمنه يظهر أنَّ المانع هو النجاسه بغير التطهير و قبله و أما النجاسه الحاصله بنفس التطهير فهي غير مانعه عن التطهير بالماء القليل.

إذن لا إشكال في المسأله، و المناقشات في قبال الموثقتين من قبيل الاجتهاد في مقابل النص.

فالصحيح أنَّ المماثل إذا انحصر في أهل الكتاب لا يدفن من غير غسل و إنما يغسله الكتابي المماثل له.

اغتسال الكتابي قبل أن يغسل المسلم

(١) الظاهر أنَّ الأصحاب حملوا ذلك

على الغسل المتعارف أعنى غسل الرأس ثم

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٦٦

و الأمر ينوي التيه (١) و إن أمكن أن لا- يمسّ الماء و بدن الميّت تعين «١» (٢) كما أنه لو أمكن التغسيل في الكثر أو الجارى تعين

الطرف الأيمن ثم الطرف الأيسر و كأن هذا أحد الأغسال الواجبه في الشرع، و هو الغسل لتغسيل الميّت.

لكن الظاهر أنّ الاغتسال كما هو معناه في اللغه بمعنى تنظيف البدن و غسله المعبر عنه في الفارسيه ب «شستشو» إذ ليس للاغتسال حقيقه شرعيه و لا متشريعيه و إنّما هو باقٍ على معناه اللغوي.

أمر الكتابي ينوي التيه

(١) قدّمنا الإشاره إلى ذلك، إلّا أنّه أمر محتمل مبني على الاحتياط، إذ لم يقدّم دليل على وجوبه، و إنّما احتملناه من جهه أنّ الموثقتين واردتان لبيان الوظيفه المقرره على المسلمين و ما هو مفرغ لذمتهم، و هو أمر الكتابي بالتغسيل و الاغتسال، و لو بمناسبه أنّ الكتابي لا داعي لديه للإقدام على ذلك، إلّا أن يأمره المسلمون و لو باستتجاره عليه، و حيث إنّ العمل يصدر من الأمر بالتسبب فناسب أن ينوي هو القربه، إلّا أنّه مبني على الاحتياط و الاحتمال كما مرّ و لا دليل على وجوبه.

الكتابي لا يمسّ الماء و بدن الميّت

(٢) بأن يلبس ما يمنع عن وصول الماء إلى يديه و لا يمس بدن الكتابي كاللاستيك المتداول في عصرنا، و الوجه في تعينه أنّه مع التمكن من العمل بدليل اشتراط الطهاره في ماء الغسل لا موجب لرفع اليد عنه، و منه يظهر وجه التعين فيما لو أمكن التغسيل في الكثر أو الجارى فلا نطيل.

(١) على الأحوط فيه و فيما بعده.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٦٧

و لو

وجد المماثل بعد ذلك أعاد (١).

لو وجد المماثل بعد تغسيل الكتابي

(١) إذا انحصر المماثل في الكافر و اغتسل و غسل الميِّت المسلم، فهل يترتب عليه الآثار المترتبة على تغسيل الميِّت، أو أنه لا يترتب عليه، لأنه بدل اضطرارى؟

فيه جهتان من البحث قد اختلطت إحداهما بالأخرى في كلمات بعض الأكابر:

الاولى: أن الكتابي إذا غسل الميِّت فيما كان المماثل منحصرًا فيه لا يجب غسل المس إذا مسه أحد بعد ذلك، و ذلك لأنّ التغسيل الصادر من الكتابي و إن كان بدلًا عن تغسيل المسلم إلّا أنّ الطبيعه المأمور بها هي الطبيعه في كليهما، و لا فرق بين تغسيل الكافر و المسلم إلّا في الفاعل و حسب، و مع اتحاد الطبيعه لا وجه لغسل المس إذا مس بعد ذلك، لأنّ الأخبار الدالّه على أنه لا غسل مع المس بعد التغسيل «١» تقتضى بإطلاقها عدم وجوب الغسل حينئذ، لأنّ المس بعد التغسيل.

و لا يقاس هذا بما إذا لم يمكن تغسيل الميِّت فيم بدلًا عنه، لأنّ مسه بعد التيمم يوجب الغسل، و ذلك لأنّ البدل طبيعه أُخرى مغايره لطبيعه المبدل منه، و إنّما هو بدل في رفع الحدث عن الميِّت بحيث يجوز أن يدفن بذلك.

و أمّا أنّ المس بعده مس بعد الغسل فلا، بل يصدق أنّه مس الميِّت قبل تغسيه فيجب عليه غسل المس لا محاله.

الجهه الثانيه: إذا غسله الكتابي في مفروض المسأله ثمّ وجد مسلم مماثل للميت قبل أن يدفن و جب إعادته الغسل، و ذلك لأنّ تغسيل الكتابي و جواز الاقتصار عليه بدل اضطرارى، و هو مشروط بعدم وجود المسلم المماثل للميت ما دام لم ينقض وقت الغسل، و هو واجب موشع يستمر وقته إلى الدفن، فإذا وجد المسلم

(١) الوسائل ٣: ٢٩٥ / أبواب غسل المسّ ب ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٦٨

و إذا انحصر في المخالف فكذلك (١) لكن لا يحتاج إلى اغتساله قبل التّغسيل و هو مقدم على الكتابي على تقدير وجوده.

يدفن الميتّ ظهر أنّ الشرط في جواز تغسيل الكتابي لم يكن متحققاً فلا بدّ من أن يغسل ثانياً.

و دعوى: أنّ الطّبيعه واحده فيترتب على تغسيل الكتابي ما كان يترتب على تغسيل المسلم فلا يجب إعادته غسله.

مندفعه بأن وحده الطّبيعه إنّما تفيد في الحكم بعدم وجوب غسل المسّ بعد تغسيل الكتابي، و لا تفيد في الحكم بعدم وجوب إعادته. لما مرّ من أن جوازه مشروط بعدم المسلم المماثل ما دام الوقت باقياً، فإذا وجد انكشف عدم جواز تغسيل الكتابي من الابتداء.

إذا انحصر المماثل في المخالف

(١) و ذلك لأنّ النصّ و إن كان مختصاً بأهل الكتاب إلّا أن تغسيل الكافر إذا جاز عند الانحصار جاز تغسيل المسلم المخالف بطريق أولى، لأنّه ليس في البعد عن الحق أولى من الكتابي، هذا.

و قد فرّع على ذلك كما في المتن أن مماثل الميتّ إذا انحصر بالكتابي و المخالف فالمخالف مقدّم على الكتابي للأولويه.

أقول: الأمر و إن كان كما ذكر، إلّا أنّه لا حاجه إلى الاستدلال بالأولويه، لأنّ الموثقتين المتقدّمتين «١» بنفسهما تدلّان على تقدم المخالف على أهل الكتاب و عدم جواز الاقتصار على تغسيلهم مع وجوده، و ذلك لاشتمالهما على أنّ المرأه المسلمه تموت و ليس

(١) في ص ٣٦٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٦٩

معها امرأه مسلمة، أو أنّ الرجل المسلم يموت و ليس معه رجل مسلم، و من الظاهر أنّ المسلم أعم من المخالف و الموافق، فمع وجود المسلم

و لو كان مخالفاً لا تصل النوبه إلى الكفار.

سقوط الغسل إذا لم يكن مماثل

(١) للأخبار الدالة على ذلك «١» وهذا هو المشهور بين الأصحاب و عن الشيخين «٢» و الحلبي «٣» و غيرهم وجوب التمسيل على غير المماثل من وراء الثياب من غير لمس و نظر.

و يستدل على ذلك بجملة من الأخبار، و هي خمس روايات ما بين قاصره السند أو الدلاله أو كليهما:

منها: روايه زيد بن علي عن آبائه عن علي (عليه السلام) قال: «إذا مات الرجل في السفر مع النساء ليس فيهن امرأته و لا ذو محرم من نسائه، قال: يؤزرنه إلى ركبته و يصيب عليه الماء صباً و لا ينظرن إلى عورته و لا يلمسنه بأيديهن» «٤». و هي و إن كانت صريحه الدلاله على المراد إلا أن في سندها الحسين بن علوان و هو عامي لم يوثق «٥».

(١) الوسائل ٢: ٥٢٠/ أبواب غسل الميت ب ٢١.

(٢) المقنعه: ٨٧/ ب ١٣، لكن الشيخ في كتبه حكم بسقوط الغسل، راجع التهذيب ١: ٤٤١/ ذيل الرقم [١٤٢٥]، المبسوط ١: ١٧٥، الخلاف ١: ٦٩٨/ المسألة [٤٨٥]، نعم في موضع من التهذيب يُستفاد منه ما في المتن، راجع التهذيب ١: ٣٤٣.

(٣) الكافي في الفقه: ٢٣٧/ في أحكام الجنائز.

(٤) الوسائل ٢: ٥٢٣/ أبواب غسل الميت ب ٢٢ ح ٣، و تقدّم أنّ الحسين ثقّه.

(٥) بل وثقه في معجم رجال الحديث ٧: ٣٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٧٠

.....

و منها: روايه جابر عن أبي جعفر (عليه السلام) «في رجل مات و معه نسوه ليس معهنّ رجل، قال: يصيب عليه الماء من خلف الثوب و يلفنه في أكفانه من تحت الصدر و يصلين عليه صفّاً، و يدخلنه قبره.

و المرأة تموت مع الرجال ليس معهم امرأة؟ قال: يصبون الماء من خلف الثوب و يلفونها في أكفانها و يصلون و يدفنون» (١). و هي أيضاً من حيث الدلالة واضحة إلا أنها من حيث السند ضعيفه بعمر و بن شمر و غيره من الرواه.

□
و منها: روايه أبى سعيد قال: سمعت أبى عبد الله (عليه السلام) يقول: إذا ماتت المرأة مع قوم ليس لها فيهم محرم يصبون عليها الماء صباً، و رجل مات مع نسوه ليس فيهن له محرم فقال أبو حنيفه: يصبين الماء عليه صباً، فقال أبو عبد الله (عليه السلام) بل يحل لهن أن يمسن منه ما كان يحل لهن أن ينظرن منه إليه و هو حى، فإذا بلغن الموضع الذى لا يحل لهن النظر إليه و لا مسه و هو حى صببن الماء عليه صباً» (٢) و هي ظاهره الدلالة على المدعى إلا أنها ضعيفه السند بحسن بن خرزاد، لأنه غير موثق أو مهمل كما يمكن الخدشه فيها بغيره من الرواه.

و منها: روايه أبى حمزه عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «لا يغسل الرجل المرأة إلا أن لا توجد امرأة» (٣). و هي ضعيفه السند بمحمد بن سنان و قاصره الدلالة على المدعى، و ذلك لأن دلالتها على جواز تغسيل غير المحارم بالإطلاق، حيث استفيد من الاستثناء فيها أن المرأة أى المماثل إذا لم توجد فالرجل له أن يغسل المرأة الأجنبية، و لم يصرح بأن الرجل من غير المحارم فدلالته على المدعى بالإطلاق. و الأخبار المتقدمه الداله على أن المرأة لا يغسلها إلا المرأة و أن الميت إذا لم يوجد له مماثل أو ذو رحم يدفن من غير غسل تقيد إطلاق هذه الروايه بما

(١) الوسائل ٢: ٥٢٤/ أبواب غسل الميِّت ب ٢٢ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢: ٥٢٥/ أبواب غسل الميِّت ب ٢٢ ح ١٠. و في نسخه «أبى بصير» بدل «أبى سعيد».

(٣) الوسائل ٢: ٥٢٥/ أبواب غسل الميِّت ب ٢٢ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٧١

.....

□ □
و منها: معتبره عبد الله بن سنان قال: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: المرأة إذا ماتت مع الرجال فلم يجدوا امرأه تغسلها غسِّلها بعض الرجال من وراء الثوب، و يستحب أن يلف على يديه خرقة» «١». و هي من حيث السند لا بأس بها إلَّا أنَّها قاصره الدلالة، فإن دلالتها بالإطلاق، لعدم التصريح فيها بأنَّ الرِّجل من غير ذى الرحم فتفيد بالأخبار الدالَّة على عدم جواز تغسيل الأجنبي و غير المماثل للميت و تختص بالرجل من المحارم.

بل في نفس الرواية قرينه على إرادته المحارم دون غيرها، و هو قوله (عليه السلام) «و يستحب أن يلف على يديه خرقة» لأن ذلك إنَّما هو في المحارم. و أمَّا الأجنبي فاللف واجب عليهم، لحرمة مسِّ بدن الأجنبي، هذا.

على أن تلك الأخبار مضافاً إلى معارضتها مع الأخبار الدالَّة على أن الميِّت يدفن كما هو و لا يغسله الأجنبي غير المماثل له «٢» معارضه في موارد بصحيحه داود بن فرقد «قال مضى صاحب لنا يسأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة تموت مع رجال ليس فيهم ذو محرم هل يغسلونها و عليها ثيابها؟ فقال: إذن يدخل ذلك عليهم أى يعاب عليهم و لكن يغسلون كفيها» «٣» لأنَّها كما ترى وارده في نفس موارد الأخبار المذكورة، و هي ما إذا لم يوجد مماثل و لا ذو رحم للميت و أراد

الأجنبي غير المماثل تغسيل الميِّت من وراء الثَّياب، وقد دلَّت على أنه لا يغسل و لا من وراء الثَّياب، وإنَّما يغسل كفيها.

و لا تنافى هذه الصحيحه الأخبار الناهيه عن تغسيل الميِّت إذا لم يوجد له مماثل و لا ذو رحم و أنه يدفن كما هو، و ذلك لأنَّ النهى فى تلك الأخبار قد ورد مورد توهم الوجوب فلا يدل إلَّا على عدم الوجوب، كما أنَّ الأمر فى هذه الصحيحه قد ورد مورد توهم الحظر، لأن قوله (عليه السلام) «إذن يدخل ذلك عليهم» أى يعابون على

(١) الوسائل ٢: ٥٢٥/ أبواب غسل الميِّت ب ٢٢ ح ٩.

(٢) الوسائل ٢: ٥٢٥ ٥٢٠/ أبواب غسل الميِّت ب ٢١، ٢٢.

(٣) الوسائل ٢: ٥٢٣/ أبواب غسل الميِّت ب ٢٢ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٧٢

.....

ذلك، دلَّ على أنَّ الميِّت لا يغسل حينئذ، و ربما كان يتوهم من ذلك أنه لا يغسل حتَّى كفيها، فدفعه (عليه السلام) بقوله: «و لكن يغسلون كفيها» أى لا يُعاب ذلك عليهم فهو أيضاً لا يدل على الوجوب، بل الأمر فيها محمول على الاستحباب.

الطوائف المعارضه من الأخبار ثم إن فى المقام طوائف من الأخبار دلَّت على خلاف ما ذكرناه و لم ينقل من الأصحاب قائل بمضمونها.

منها: ما دلَّ على أنَّ الميِّت إذا لم يجد له مماثل و لا- ذو رحم وجب على الأجنبي غير المماثل تغسيل مواضع التيمم فحسب كروايه مفضل بن عمر، قال «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك ما تقول فى المرأة تكون فى السفر مع الرجال ليس فيهم لها ذو محرم و لا معهم امرأة فتموت المرأة ما يصنع بها؟ قال: يغسل منها ما أوجب الله عليه

التيتم ولا تمس ولا يكشف لها شيئاً من محاسنها التي أمر الله بسترها قلت: فكيف يصنع بها؟ قال: يغسل بطن كفيها ثم يغسل وجهها ثم يغسل ظهر كفيها» (١) و هي ضعيفه السند بعبد الرحمن بن سالم فلا يعتمد عليها.

□
و منها: ما دلّ على وجوب تيمم الميّت حينئذ كما في روايه زيد بن علي عن آباءه عن علي (عليه السلام) قال «أتى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نفر فقالوا: إن امرأه توفيت معنا وليس معها ذو محرم، فقال: كيف صنعتم بها؟ فقالوا: صببنا عليها الماء صباً، فقال: أما وجدتم امرأه من أهل الكتاب تغسلها؟ فقالوا: لا، فقال: أ فلا يمموها» (٢) حيث دلّت على وجوب تيمم الميّت في مفروض السؤال.

و قد نقل القول بوجوب التيمم وقتئذ عن أبي حنيفة، و الروايه في سندها الحسين ابن علوان و هو عامى لم يوثق (٣).

(١) الوسائل ٢: ٥٢٢/ أبواب غسل الميّت ب ٢٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢: ٥٢٤/ أبواب غسل الميّت ب ٢٢ ح ٤.

(٣) وثقه في معجم رجال الحديث ٧: ٣٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٧٣

لكن الأحوط تغسيل غير المماثل من غير لمس و نظر من وراء الثياب ثم تنشيف بدنه قبل التكفين لاحتمال بقاء نجاسته (١).

□
و منها: ما دلّ على أنّ الميّت يغسل مواضع الوضوء منه كما في روايه أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن امرأه ماتت في سفر و ليس معها نساء و لا ذو محرم فقال: «يغسل منها موضع الوضوء و يصلّي عليها و تدفن» (١). و هي ضعيفه السند بعبد الرحمن بن سالم و محمّد بن أسلم الحلبي.

و منها: ما دلّ

على أنّ الميِّت في مفروض المسأله يغسل كفاه و هو روايه جابر عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال «سئل عن المرأة تموت و ليس معها محرم، قال: يغسل كفيها» (٢) و هي ضعيفه السند بعمر و بن شمر.

و صحيحه داود بن فرقد المتقدمه حيث قال: «و لكن يغسلون كفيها» (٣) و هي و إن كانت صحيحه السند إلّا أنّ الأمر بغسل الكفين فيها ورد مورد توهم الحظر كما تقدم تقريبه فلا يدل على الوجوب و غايه الأمر حملها على الاستحباب.

و هذه الروايات كما عرفت لا يمكن أن تعارض الأخبار المتقدمه المعتبره الدالّه على أنّ الميِّت في مفروض الكلام يدفن كما هو، لضعف أسنادها و عدم العامل بمضمونها، فالصحيح ما ذهب إليه المشهور من سقوط الغسل حينئذ.

احتياط الماتن خلاف الاحتياط

(١) الاحتياط في كلام الماتن و إن كان استحباباً كما ترى، إلّا أنّ الظاهر أنّه على

(١) الوسائل ٢: ٥٢٥/ أبواب غسل الميِّت ب ٢٢ ح ٦ و محمّد بن أسلم الحلبي موجود في أسناد كامل الزيارات.

(٢) الوسائل ٢: ٥٢٥/ أبواب غسل الميِّت ب ٢٢ ح ٨.

(٣) الوسائل ٢: ٥٢٣/ أبواب غسل الميِّت ب ٢٢ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٧٤

[٨٦٦] مسأله ٥: يشترط في المغسّل أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً اثني عشرياً

(١). فلا- يجزئ تغسيل الصبي و إن كان مميّزاً و قلنا بصحّه عباداته على الأحوط، و إن كان لا يبعد كفايته «١» مع العلم بإتيانه على الوجه الصحيح، و لا تغسيل الكافر إلّا إذا كان كتابياً في الصوره المتقدمه. و يشترط أن يكون عارفاً بمسائل الغسل كما أنّه يشترط المماثله إلّا في الصور المتقدمه.

خلاف الاحتياط، لأنّ صحيحه داود بن فرقد المتقدمه دلّت على أن في تغسيل الرجال الأجانب المرأة عاراً و عيباً يدخل عليهم

و أن فيه حرازه، فالتغسيل حينئذ خلاف الاحتياط.

الشرائط المعتمده فى المغسل

(١) أما اشتراط الإسلام و الإيمان فلم يرد فى اعتبارهما دليل، و إنما اشترطا من جهه ما دلّ على بطلان عباده المخالف فضلاً عن الكافر المنكر للنبوّه.

و أما العقل و البلوغ فلعدم توجه الأمر إلى المجنون و الصبى، لوضوح أنّ التكليف بالتغسيل كبقية التكاليف مختص بالبالغين.

و ظاهر المتن كغيره أنّ الاجتزاء بتغسيل الصبى مبنى على القول بشرعية عبادات الصبى، فإن قلنا بأنّها تمرينية فلا يجتزأ بتغسيه، و إن قلنا إنّها شرعية يكفى تغسيه فى سقوط التكليف عن المكلفين، هذا.

و لا يخفى أنّه بناءً على أن عبادات الصبى تمرينية و إن كان الأمر كما ذكر، إلّا أنّه بناءً على كونها شرعية أيضاً لا يمكن المساعده على الاجتزاء بتغسيه، و ذلك لأنّ هناك مرحلتين:

(١) بل هى بعينه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٧٥

.....

إحداهما: أن عبادات الصبى شرعية، بمعنى أنّ الأمر بها هل توجه إلى غير المكلفين كما توجه إلى البالغين، و غايه الأمر انتفاء الإلزام فى حق غير البالغين و لا وجوب فى حقهم فالعبادات مشروعه راجحه فى حقهم، أو أنّه لا أمر بالعباده فى حق الصبيان؟.

و قد ذكرنا غير مرّه أنّ الصحيح شرعية عبادات الصبى، للأمر المتوجه إلى أوليائهم على أن يأمرُوا صبيانهم بالصلاه و نحوها من العبادات.

و ثانيهما: أنّه بعد الفراغ عن شرعية عبادات الصبى هل تكون عبادته مسقطه للأمر المتوجه إلى البالغين أو أنّها غير مسقطه لها؟

و هذه مسأله أخرى غير المسأله المتقدمه، و ظاهر أن مسقطيه عمل غير البالغ و لو كان شرعياً عن البالغ يحتاج إلى دليل، و الأمر فى المقام كذلك، لأنّ الأمر بتغسيل الميت خاص بالمكلفين، و الصبيان خارجون عن

دائرته التكليف، و مقتضى إطلاق الأمر في المكلفين و عدم تقييده بما إذا لم يغسل الصبيان، عدم سقوطه عنهم بتغسيل غير المكلفين، اللهم إلا أن يقوم عليه دليل، و لا دليل عليه.

الوظيفة فيما لو غسل المخالف مخالف مثله استدراك: أنا قدمنا سابقاً أن تغسيل الميت واجب على جميع المسلمين، بلا فرق في الميت بين الاثني عشرى و غيره من الفرق غير المحكوم بكفرهم، و عليه فيقع الكلام في أنّ الميت المخالف إذا غسله مخالف مثله فهل يجب على الاثني عشرى أن يعيد تغسيله، لبطلان عمل المخالف فتغسيله كعدم التغسيل، أو أنه إذا علم عدم تمكنه من التغسيل بعد تغسيله و جب عليه المبادرة إلى تغسيله أولاً و لو بالتماس و استدعاء و نحوهما، أو لا يجب الإعادة و لا المبادرة حينئذ؟

و الصحيح هو الأخير، و هذا لا لقاعده الإلزام حيث ورد أن من دان بدين قوم

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٧٤

فصل [فى موارد سقوط غسل الميت]

إشاره

قد عرفت سابقاً وجوب تغسيل كل مسلم لكن يستثنى من ذلك طائفتان:

إحداهما: الشهيد المقتول فى المعركة عند الجهاد مع الإمام (عليه السلام) أو نائبه الخاص

. و يلحق به كل من قتل فى حفظ بيضه الإسلام فى حال الغيبه (١).

لزمته أحكامهم «١»، أو ألزموهم بما التزموا به على أنفسهم «٢» فان تلك القاعده إنّما تجرى فيما إذا كان المورد قابلاً للإلزام كما فى الورثه إذا اعتقدوا الإرث للعصبه و أعطوه للاثني عشرى مثلاً لأنه من عصبته، فإنه يجوز له أخذه إلزاماً لهم بما التزموا به على أنفسهم، و قد ورد فى الإرث بخصوصه. أو أنّ المخالف إذا طلق زوجته بما هو باطل عند الاثني عشرى «٣».

(١) المستثنى الأول: من قتل فى حفظ البيضه كما إذا هجم الكفار على بلاد المسلمين و دافع المسلمون عن بلادهم حفظاً لبيضه الإسلام، فإنّ المقتول حينئذ مقتول فى سبيل الله و لا يجب تغسيله و إن لم يكن ذلك فى الجهاد، لأنه دفاع كما هو ظاهر.

ثمّ إنّ الوجه فى ذلك ليس هو الأخبار الواردة فى الشهيد، لاحتمال اختصاص ذلك

(٢) الوسائل ٢٦: ٣١٩/ أبواب ميراث المجوس ب ٣ ح ٢، ٢٢: ٧٣/ أبواب مقدمات الطلاق ب ٣٠ ح ٥، ٦ وغيرها.

(٣) قد سقط من عبارته الدليل على المطلوب فلا تغفل.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٧٧

.....

بمن قتل في الجهاد، ولا روايه أبي خالد قال: «اغسل كل الموتى: الغريق و أكيل السبع وكل شىء إلا ما قتل بين الصفيين، فان كان به رمق غسل و إلا فلا» «١»، بدعوى أن إطلاق «من قتل بين الصفيين» يشمل المقتول في الدفاع عن بيضة الإسلام أيضاً، و ذلك لأنها بحسب الدلالة و إن كانت

ظاهره إلا أنها مقطوعه، و يحتمل أنها من أبي خالد نفسه.

و ليست الروايه مضمرة كما في كلام المحقق الهمداني «٢» (قدس سره) و لعلّ التعبير به من جهة قوله «قال» فان مرجع الضمير فيه غير مذكور في الروايه.

بل لصحيحه أبان بن تغلب و حسنته، ففي الأُولى منهما قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الذي يقتل في سبيل الله أ يغسل و يكفن و يحنط؟ قال: يدفن كما هو في ثيابه إلا أن يكون به رمق (فان كان به رمق) ثم مات فإنه يغسل و يكفن و يحنط و يصلّى عليه، لأنّ رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم) صلّى على حمزه و كفّنه و حنّطه، لأنّه كان قد جرّد» «٣».

و في الثانيه منها قال: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه و لا يغسل إلا أن يدركه المسلمون و به رمق ثم يموت بعد، فإنه يغسل و يكفن و يحنط، إن رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم) كفّن حمزه في ثيابه و لم يغسله و لكنه صلّى عليه» «٤».

و صدر الروايتين و إن كان يشمل مطلق من قتل في سبيل الله كالمقتول في سبيل الأمر بالمعروف أو في الدفاع عن نفسه، إلا أن ذيلهما يدلّان على اختصاص الحكم

(١) الوسائل ٢: ٥٠٦/ أبواب غسل الميت ب ١٤ ح ٣ و هي ضعيفه أيضاً بعلى بن معبد و عبد الله بن الدهقان و كذا بأبي خالد.

(٢) مصباح الفقيه (الطّهارة): ٣٦٧ السطر ٢١.

(٣) الوسائل ٢: ٥٠٩/ أبواب غسل الميت ب ١٤ ح ٧.

(٤) الوسائل ٢: ٥١٠/ أبواب غسل الميت ب ١٤ ح

من غير فرق بين الحر و العبد، و المقتول بالحديد أو غيره عمدًا أو خطأ، رجلاً كان أو امرأه أو صبيًا أو مجنوناً (١)

بمن قتل بين الصفوف و في المعركة للجهاد أو للدفاع لقوله (عليه السلام) «إلّا أن يدركه المسلمون و به رمق» فإنه ظاهر في المعركة، و لا سيما بملاحظه التعليل بأن رسول الله صلى على حمزه، لأنه كالصريح في الاختصاص.

تعميم الحكم لجميع المقتولين

□
(١) لإطلاق قوله (عليه السلام) «الذى يقتل في سبيل الله» المؤيد ذلك في الأطفال بما ورد من قتل بعض الصبيان في بدر و أحد و كربلاء، و لم ينقل عن أحد تغسيلهم هذا.

و عن شيخنا الأنصارى (قدس سره) المناقشه في شمول الحكم لغير من كان الجهاد راجحاً في حقه كالمجانين و الصبيان حيث حكى عنه أنّ الظاهر من حسنه أبان و صحيحته المقتول في سبيل الله، فيختص بمن كان الجهاد راجحاً في حقه أو جوهده به كما إذا توقف دفع العدو على الاستعانه بالأطفال «١».

□
و هذه المناقشه و إن كانت موجهه، لأنّ المكلفين من الرجال مأمورون بالجهاد و الدفاع فالمقتول منهم قد قتل في سبيل الله، كما أنّ الأطفال أو النساء إذا أستعين بهم في القتال كذلك، حيث إنّ المقتول قد قتل في الجهاد المأمور به، لقتلهم في الإعانه له. و أمّا إذا فرضنا أنّ الطفل أو المرأه أو المجنون خرج إلى المعركة من عنده من غير توقف الدفاع أو الجهاد على الاستعانه به فلا يصدق أنّه مقتول في سبيل الله، إذ لا أمر بدفاعه أو جهاده، و إنّما قتل من غير أمر.

إلّا أنّه يمكن القول بأن مقتضى الروايتين أن مجرد القتل في المعركة التي

(١) كتاب الطَّهارة: ٣٠٤ السطر ٢٥/ في تكفين الأموات.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٧٩

إذا كان الجهاد واجباً عليهم (١)، فلا يجب تغسيلهم، بل يدفنون كذلك بثيابهم إلّا إذا كانوا عراة فيكفنون و يدفنون (٢).

لإعلاء كلمه الإسلام موجب لسقوط التّغسيل مطلقاً، كان مقاتله المقتول أيضاً بأمر من الشارع أم لم يكن، و ذلك لإطلاق قوله (عليه السلام): «الَّذِي يَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» فَانَّ الْمَفْرُوضُ أَنَّ الْجِهَادَ أَوْ الدِّفَاعَ إِنَّمَا هُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَالْقَتْلُ فِيهِ يَكْفِي فِي سَقُوطِ الْغَسْلِ، لِصَدَقَ أَنَّهُ مَقْتُولٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ لَمْ يَقْتُلْ فِي سَبِيلِ غَيْرِ اللَّهِ.

(١) و ذلك لحرمة تعريض النفس على القتل، إلّا أن يجب كما في الجهاد و الدفاع فالجواز في ذلك مساوق للوجوب، لأنّه إذا جاز وجب و إذا لم يجب حرم، و مع التحريم لا يحتمل سقوط التّغسيل، فالتقييد فيما إذا كان الجهاد واجباً من جهه أنّ المورد يقتضى ذلك، لا لأنّه مدلول لدليل خاص.

العراة يجب تكفينهم في المعركة

(٢) هذه المسألة لا تناسب المقام، لأنّ الكلام في التّغسيل و سقوطه، و المناسب تأخيرها إلى مبحث التّكفين، و يتعرّض هناك لموارد عدم وجوبه، و يستثنى منه العراة من الشهداء فإنّهم يجب تكفينهم.

ثمّ إنّ الوجه في ذلك هو الإطلاقات الدالّة على أن تكفين كل مسلم واجب، و قد خرجنا عنها في الشهيد و من قتل في سبيل الله حيث ورد أنه يدفن بثيابه و قد فرض فيه الثياب. و أما من لم يكن له ثياب من القتلى في سبيل الله فهو غير مشمول للأخبار، فلا محاله يبقى تحت المطلقات، هذا.

و قد يستدل عليه كما في الحدائق «١» و غيره بصحيحه أبان بن تغلب المتقدّمه الدالّة على

أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كفن حمزه لأنه كان قد جُرد «٢».

(١) الحدائق ٣: ٤١٩/الموضع السابع.

(٢) الوسائل ٢: ٥٠٩/أبواب غسل الميت ب ١٤ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٨٠

و يشترط فيه أن يكون «١» خروج روحه قبل إخراجة من المعركة، أو بعد إخراجة مع بقاء الحرب و خروج روحه بعد الإخراج بلا فصل، و أمّا إذا خرجت روحه بعد انقضاء الحرب فيجب تغسيله و تكفينه (١).

و أورد عليه في الحدائق بأن الصحيحه معارضه بصحيحه زواره و إسماعيل بن جابر من أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كفن حمزه بشيابه و رداه بردائه «٢» فلا يمكن الاستدلال بها على وجوب التكفين في العراه.

ثم جمع بينهما بحمل الصحيحه المتقدمه على أنه جُرد من بعض أثوابه فجعل (صلى الله عليه وآله وسلم) الرداء قائماً مقام ما جُرد منه. و هذا الجمع كما ترى ليس من الجمع العرفي في شيء، فالأخبار متعارضه و الصحيح في الاستدلال ما ذكرناه.

شرطيه كون الموت في المعركة

(١) ذكر جماعه منهم المحقق (قدس سره) «٣» أن سقوط الغسل عن قتلى في سبيل الله مشروط بما إذا وقع القتل في المعركة و الحرب قائمه و لم تنقض، بلا فرق في ذلك بين أن يدركه المسلمون و هو حي و بين أن لا يدركه المسلمون كذلك، فان الدرك و عدمه لا اعتبار بهما في المقام، و إنما المدار على القتل في المعركة و الحرب لم تنقض و أمّا إذا أُخرج من المعركة فمات أو أنه مات بعد ما وضعت الحرب أوزارها فلا بدّ من تغسيله و تكفينه.

و زاد الماتن على ذلك ما إذا خرج

من المعركة و مات بعد ذلك بلا فصل يعتدّ به عرفاً.

و شىء مما ذكره الجماعة و الماتن (قدس سرهم) لا يمكن المساعدة عليه، و ذلك لأن

(١) بل يشترط فيه أن لا يدركه المسلمون و فيه قوّه الحياه.

(٢) الوسائل ٢: ٥٠٩/ أبواب غسل الميّت ب ١٤ ح ٨.

(٣) المعتبر ١: ٣١١/ فى أحكام الأموات.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٨١

.....

مقتضى صحيحه أبان و حسنته المتقدمتين «١» أن المدار فى سقوط الغسل و عدمه هو إدراك المسلمين له و به رمق الحياه فيغسل، و بين إدراكهم له و ليس به رمق فلا يغسل بلا فرق فى ذلك بين أن تكون الحرب قائمه أم لم تكن، و كان الميّت فى المعركة أو فى خارجها، إذ المناط صدق القتل فى سبيل الله.

و حمل إدراك المسلمين له على إخراجه من المعركة أو إدراكه حيناً بعد انقضاء الحرب كما ذكره المحقق الهمداني «٢» (قدس سره).

مما لا- موجب له، لأنه ارتكاب خلاف ظاهر الروايتين و لا يمكن المصير إليه إلّا بدليل و لا دليل عليه، بل الإدراك باقٍ على معناه من وصول المسلمين إليه.

و دعوى: أن المسلمين جمع محلى باللام و هو يفيد العموم، فلا يمكن إرادته إدراك واحد أو اثنين منهم، و لا بدّ من حمله على إخراجه من المعركة أو على إدراكه بعد انقضاء الحرب ليشاهده عامّه المسلمين.

مندفعه بأنه و إن كان جمعاً محلى باللام و هو قد يراد منه العموم، إلّا أنه غير محتمل لإرادته فى المقام، لعدم إمكان أن يشاهد الشهيد جميع المسلمين فى العالم.

و كذلك الحال إذا حملناه على جميع المسلمين المقاتلين، لأنهم بأجمعهم لا يشاهدون القتل لاشتغالهم بالحرب أو بسائر الأشغال. فلا بدّ من حمله

على إرادته الطبيعه و الجنس كما يستعمل فيه بكثير، نظير قوله تعالى إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ ... «٣» أو فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسْكِينِ ... «٤» فان الألف و اللام فيهما بمعنى الطبيعه و الجنس فيصدق على درك واحد من المسلمين أو اثنين أو أكثر.

فتحصل: أن المدار في سقوط التمسيل و عدمه إنما هو على إدراك المسلمين له و فيه رمق الحياه أو إدراكهم له و ليس فيه رمق، و لا اعتداد بكونه قتيلًا في المعركة و كانت

(١) الوسائل ٢: ٥٠٩/ أبواب غسل الميت ب ١٤ ح ٧، ٩. و تقدم ذكرهما في ص ٣٧٧.

(٢) مصباح الفقيه (الطهاره): ٣٦٧ السطر ٣٤.

(٣) التوبه ٩: ٦٠.

(٤) الأنفال ٨: ٤١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٨٢

.....

الحرب قائمه أو منقضيه، هذا.

و قد أيد المحقق الهمداني (قدس سره) ما ذكره من أن المراد من إدراكه المسلمين إخراجهم من المعركة أو إدراكه حياً بعد انقضاء الحرب، و كون المدار في سقوط التمسيل هو القتل في المعركة و الحرب قائمه بقضيه عمار بن ياسر، فان الظاهر حضور المسلمين عنده حين استسقى اللبن الذي كان آخر شرابه من الدنيا مع أن أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يغسله كما يدل عليه أخبار مستفيضه «١». فدل ذلك على أنه لا عبره بإدراك المسلمين و هو حي في وجوب التمسيل، بل يسقط عنه التمسيل و إن أدركه المسلمون حياً، لأنه قتل في المعركة و الحرب لم تنقض.

و فيه: أن الأخبار الداله على أنه (عليه السلام) لم يغسل عماراً ليست بمستفيضه و لا أنها بموثقه كما عبر عنها في الحدائق «٢».

أمّا أنها ليست بمستفيضه، فلأن جميع الأخبار

تنتهى إلى مسعده بن صدقه «٣» و غاية الأمر أنه قد يروى ذلك عن عمّار «٤» عن أبي جعفر، و أخرى عن بعض ولد عدى بن حاتم، فهي مستفيضه من مسعده لا من الامام (عليه السلام) فلا استفاضه في هذه الأخبار.

و أما أنها ليست بموثقه فلما ذكرناه في محلّه «٥» من أن مسعده عامى أو بترى لم تثبت وثاقته، فما استشهد به من الأخبار ساقط عن حيز الاعتبار، هذا كلّ في هذه المقدّمه.

خويى، سيد ابو القاسم موسى، موسوعه الإمام الخوئى، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئى، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئى؛ ج ٨، ص: ٣٨٢

(١) الوسائل ٢: ٥٠٧/ أبواب غسل الميّت ب ١٤ ح ٤.

(٢) الحدائق ٣: ٤١٤.

(٣) نعم في آخر باب ١٤ من أبواب غسل الميت روايه أخرى تنتهى إلى أبى البخترى و لكنها ضعيفه، و أما مسعده بن صدقه فإنه موجود في أسناد كامل الزيارات، و كذلك في تفسير على بن إبراهيم القمى (قدس سرهما).

(٤) كذا في مورد من التهذيب [١: ٣٣١/ ٩٦٨] و فى الاستبصار [١: ٢١٤/ ٧٥٤] مصدق بن صدقه كما أن فى مورد آخر من التهذيب [٦: ١٦٨/ ٣٢٢] و الاستبصار [١: ٤٦٩/ ١٨١١] مسعده بن صدقه عن جعفر عن آبائه (عليهم السلام).

(٥) معجم الرجال ١٩: ١٥١/ ١٢٣٠٥ و بمضمونه فى رجال الكشى: ٦٤/ ٣٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٨٣

الثانيه: من وجب قتله برجم أو قاص

(١)

و أما مقدّمته الاولى: و هى أنه قد استظهر درك المسلمين عماراً و به رمق، ففيها: أن هذا مما لم نقف عليه فى روايه و لو ضعيفه، بل المنقول فى ترجمته «١» أنه دعا باللبن قبل خروجه إلى المعركه فشربه، و كان آخر شرابه

من الدنيا كما قال له النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) «آخر شرابك ضياح من لبن» ثم خرج إلى القتال فاستشهد، إذن لا يمكن المساعدة على ما أفاده.

نعم، روى الكشي «٢» كما في رجال المامقاني (قدس سره) «٣» عن إسماعيل بن أبي خالد قال: سمعت قيس بن أبي حازم قال قال عمار بن ياسر: ادفنوني في ثيابي فياني مخصم، إلّا أنها غير قابله للاعتماد عليها، لأن في سندها أربعة من المجاهيل فلا يمكننا رفع اليد عن ظواهر الأخبار المعتمده بأمثال ذلك من الروايات.

فالصحيح ما ذكرناه من أن المدار في سقوط الغسل عن الشهيد إنما هو على درك المسلمين له و ليس فيه رمق الحياه، سواء كان في المعركة و حال الحرب أو في خارجها و بعد انقضائها.

نعم، في روايه زيد بن علي قال: «قال رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) إذا مات الشهيد من يومه أو من الغد فواروه في ثيابه، و إن بقي أياماً حتى تغير جراحته غسل» «٤» إلّا أنها ضعيفه بالحسين بن علوان و لم يعمل الأصحاب بمضمونها.

المستثنى الثاني: من وجب قتله

(١) سقوط الغسل عن المرجوم و المقتص منه من المسائل المتسالم عليها بين

(١) تنقيح المقال ٢: ٣٢١ السطر ٥ / ٨٥٩٨.

(٢) رجال الكشي ٣٣ / ٦٣.

(٣) تنقيح المقال ٢: ٣٢٢ السطر ٢ / ٨٥٩٨.

(٤) الوسائل ٢: ٥٠٨ / أبواب غسل الميت ب ١٤ ح ٥ و تقدم وثاقه حسين بن علوان.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٨٤

.....

الأصحاب، و لم ينقل فيها خلاف من أحدٍ فيما نعلمه، و إنما الكلام في مدرک هذا الحكم المتسالم عليه.

و قد استدللّ عليه بما رواه الكليني و الشيخ (قدس سرهما) عن مسمع كردين عن

أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «المرجوم والمرجومه يغسلان ويحفظان ويلبسان الكفن قبل ذلك ثم يرجمان ويصلى عليهما. والمقتص منه بمنزله ذلك يغسل ويحفظ ويلبس الكفن (ثم يقاد) ويصلى عليه» «١».

وقد ورد ذلك في روايه أخرى مرسله، وهذه الروايه وإن كانت ضعيفه السند إلما أنه لا- مناص من العمل على طبقها، والأصحاب قد عملوا بها يقيناً.

و الوجه فى ذلك ليس هو انجبار ضعف الروايه بعملهم، لأننا لا نرى الانجبار بعملهم، بل من جهه أن المسأله محل الابتلاء، إذ الرجم وإن كان لا- يتفق إلما قليلاً، بل لم يتفق فى عصر النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) و على (عليه السلام) إلما فى بعض الموارد، إلما أن القصاص كان مورد الابتلاء فى عصره (صلى الله عليه وآله وسلم) و عصر على (عليه السلام) و فى زمان الخلفاء، فلو كان الغسل واجباً على المرجوم والمقتص منه لاشتهر ونقل لكثره الابتلاء به، مع أنه لم ينقل ذلك بوجه ولا توجد فتوى بوجوب التغسيل عليهما، وقد ذكرنا فى جملته من الموارد أن المسأله إذا كانت مما يتلى بها كان الحكم فيها على تقدير وجوده مشهوراً لا محاله، فنفس عدم الاشتهار فى مثله دليل على العدم.

و من ذلك مسأله الإقامه، حيث إن الأخبار الداله على وجوبها كثيره إلما أن المشهور بين المتقدمين لم يلتزموا فيها بالوجوب، و لأجله قلنا بعدم وجوب الإقامه لأنها مسأله يُتلى بها فى اليوم مرّات، فلو كانت واجبه لنقل واشتهر و لم يخف على المشهور بين الأصحاب، فنفس عدم الاشتهار يدل على عدم الوجوب.

والمقام أيضاً من هذا القبيل، هذا كله في أصل المسألة.

(١) الوسائل ٢: ٥١٣/ أبواب غسل الميِّت ب ١٧ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٨٥

فإن الإمام (عليه السلام) أو نائبه الخاص أو العام يأمره (١)

التحاق كل من وجب قتله بالمرجوم و هل يلحق بالمرجوم و المقتص منه كل من وجب عليه القتل في الشريعة المقدسه كما في اللواط و الزنا بالمحارم و ارتكاب بعض المنكرات أو أن الحكم بسقوط التغسيل مختص بالموردين؟

المصرّح به في كلمات جماعه هو الإلحاق فكأنهم حملوا الرجم و القصاص على المثال، إلّا أن الصحيح هو اختصاص الحكم بالموردين، و ذلك لأننا لم نعلم على الروايه في المقام حتى يدعى دلالتها على التعميم بحمل الموردين على المثال، و إنما استدللنا بالتسالم و الإجماع و هما لبيان، و يقتصر في الأدلّه اللبّيه على القدر المتيقن و هو المرجوم و المقتص منه، فالحاق غيرهما بهما قياس، هذا.

و بعد ذلك يقع الكلام في خصوصيات المسأله و أن هذا الاغتسال قبل الرجم و الاقتصاص هو غسل الميِّت و قد قدم على الموت فيعتبر فيه ما يعتبر في غسل الميِّت من التمسيل مره بالماء القراح و أخرى بماء السدر و ثالثه بماء الكافور، أو أنه كغسل التوبه حتى يغفر الله له ذنبه فلا يعتبر فيه الخليط؟

و هل يعتبر فيه أن يكون الغسل بأمر الإمام أو نائبه أو لا يعتبر ذلك؟ إلى غير ذلك من الخصوصيات.

هل يشترط أمر الإمام أو نائبه بالغسل؟

(١) وقع الكلام في أن الغسل من المرجوم و المقتص منه هل يشترط في صحته الأمر به من الامام (عليه السلام) أو غيره، أو لا يعتبر فيه الأمر بوجه، و على تقدير اعتبار الأمر فهل

الآمر هو الإمام أو نائبه أو لا يتعين ذلك في شخص؟

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٨٦

.....

ذكر الماتن (قدس سره) أنه يغتسل بأمر الإمام أو نائبه الخاص أو العام، و ذكر في آخر كلامه أنه لو اغتسل من غير أمر الإمام أو نائبه كفى، فكأنه يرى أن الأمر واجب نفسى لا شرط فى صحه الاغتسال.

و استدلل على ذلك بأن غسل الميِّت واجب كفائى على المسلمين، و حيث إن المرجوم أو المقتص منه يباشر بنفسه ذلك الواجب على المسلمين، مع أنه لا بد من أن يصدر من المسلمين فاعتبر صدوره منهم بالتسبب و الأمر به.

و بعبارة اخرى: إن الواجب على المسلمين هو المباشرة لتغسيل الميِّت كما فى غير المرجوم و المقتص منه، و بما أن المباشرة لا يمكنهم فيها لأنهما يتصدیان له بنفسهما فاعتبر صدور التغسيل الواجب منهم بالأمر به و التسبب إليه.

و هذا الوجه و إن ذكره صاحب الجواهر (قدس سره) «١» إلّا أنه مما لا يمكن المساعده عليه، و ذلك لأن وجوب التغسيل كفايه على المسلمين إنما استفدناه من الروايات الدالّة على وجوب تغسيل الأموات، و هى كما ترى مختصه بالميت، و المرجوم و المقتص منه حيان فلا مقتضى و لا سبب لتوهم الوجوب الكفائى فى مثلهما ليقال: إن المباشرة لما كانت من المرجوم و المقتص منه فاعتبر من المسلمين الإصدار بالتسبب بالأمر به، هذا.

و قد يقال: إن منشأ الوجوب الكفائى هو روايه مسمع كردين لدلالاتها على أن المرجوم و المرجومه يغسلان و يحنطان ثم يرجمان فيصلّى عليهما فيدفنان، و الأمر فى «يغسلان و يحنطان» «٢» متوجه إلى المسلمين و هما من باب التفعيل، و حيث أن المباشرة غير ممكنه لتصدى المرجوم و المرجومه

لذلك فيعتبر منهم إصدار الغسل بالتسيب و الأمر به.

و هذا الوجه و إن كان لا بأس به إلا أن النسخه لم تثبت أنها «يغسلان و يحنطان»

(١) الجواهر ٤: ٩٩.

(٢) الوسائل ٢: ٥١٣/ أبواب غسل الميت ب ١٧ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٨٧

.....

و إن رواها في الوسائل كذلك فان الشيخ «١» و صاحب الوافي «٢» قد نقلوا- الروايه عن الكليني هكذا: «إنهما يغتسلان و يتحنطان».

و في شهاده مثل الشيخ و الفيض كفايه، و إن كانت نسخه الكافي الموجوده كما رواه في الوسائل و لكنها غير ثابتة، و غايه الأمر أن تصبح الروايه مجمله لعدم ثبوت شىء من النسختين، هذا أولاً.

و ثانياً: أن المستند في المسأله ليس هو الروايه حتى نستدل بكلمه «يغسلان و يحنطان» و ذلك لضعفها كما مر، و إنما المدرك فيها هو الاشتهار و كونها مورداً للابتلاء فالدليل لى و يقتصر فيه على المقدار المتيقن و هو الغسل فقط، و أما اعتبار الأمر في ذلك شرطياً أو نفسياً فهو مندفع بأصل البراءة، هذا كله في أصل اعتبار الأمر و عدمه.

ثم على تقدير القول به فهل يعتبر أن يكون الأمر من الامام (عليه السلام) أو نائبه أو يكفى الأمر به من سائر المسلمين؟

الروايه مطلقه و ليس فيها تقييد بكون الأمر من الامام على تقدير دلالتها على اعتبار الأمر في الاغتسال فلا دليل على هذا التقييد.

و كون المتصدى للحد هو الامام (عليه السلام) أو نائبه لا- ينافى جواز صدور الأمر بالاغتسال من غيره، فيأمره غير الامام بالاغتسال و الإمام (عليه السلام) أو نائبه يقيم الحد، لأن الحد لا يقيمه غير الإمام أو نائبه، فعلى ذلك فاشترط الأمر بالاغتسال مبنى على الاحتياط خروجاً

عن مخالفه من اعتبره فى الاغتسال و إن لم يكن معتبراً كما مرّ.

ثم إن محل البحث فى المقام هو اعتبار الأمر فى خصوص غسل المرجوم و المقتص منه بما هو غسل صادر منهما، و أما وجوب الأمر به من باب تبليغ الأحكام لجهاله المرجوم و المقتص منه أو من باب الأمر بالمعروف فهو مما لا إشكال فيه، إلّا أنه أمر

(١) التهذيب ١: ٣٣٤ / ٩٧٨.

(٢) الوافى ٢٤: ٣٥٠ / أبواب التجهيز ب ٦٣ ح ٩. إلّا أنّ فيه «... و يحنّطان».

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٨٨

أن يغتسل «١» غسل الميّت مره بماء الصدر و مره بماء الكافور و مره بماء القراح (١) ثم يكفن كتكفين الميّت إلّا أنه يلبس و صلتين منه و هما المئزر و الثوب قبل القتل و اللّفافه بعده «٢» (٢) و يحنط قبل القتل كحنوط الميّت ثم يقتل فيصلى عليه و يُدفن

آخر أجنبي عمّا نحن بصدده.

الأمر المعتبره فى اغتسال المرجوم و المقتص منه

(١) مقتضى إطلاق الأمر بالغسل فى الروايه أن الاغتسال فى المقام كغيره من الأغسال يكفى فيه الماء القراح فلا وجه لاعتبار التعدد و المزج فيه.

و دعوى أنه غسل الميّت قد قدم فيعتبر فيه ما يعتبر فى غسل الميّت من التعدّد و الخليط بالسدر و الكافور.

مندفعه بأن غسل الميّت إنما هو عقيب الموت و هو ساقط فى المرجوم و المقتص منه قطعاً كالشهيد فليكن الغسل قبل الرجم و القصاص غسلًا مستقلًا برأسه، إذ لم يقدّم دليل على أنه غسل الميّت قد قدم.

على أنّنا لو سلمنا أنه غسل الميّت قد قدم فليس لنا إطلاق يدل على اعتبار التعدد و الخليط بالسدر و الكافور فى مطلق غسل الميّت و لو كان مقدماً على

الموت، و إنما ذلك ثبت في تغسيل الميت أي بعد الموت.

(٢) ذكر صاحب الجواهر (قدس سره) «٣» أنه لم يعثر على من تعرض لكيفية التكفين في المقام فلا قائل بما ذكره الماتن (قدس سره) في التكفين من أنهما يلبسان الإزار و المئزر و يلبسان اللفافه و هي المسماه ب (سرتاسرى) بعد قتلها، بل مقتضى

(١) اعتبار الأمر في صحه الغسل و كون غسله كغسل الميت مبتيان على الاحتياط.

(٢) الظاهر أنه يلبس جميع الوصلات قبل القتل.

(٣) الجواهر ٤: ١٠٠.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٨٩

بلا- تغسيل. و لا يلزم غسل الدم من كفته (١) و لو أحدث قبل القتل لا يلزم إعاده الغسل (٢)، و يلزم أن يكون موته بذلك السبب فلو مات أو قتل بسببٍ آخر يلزم تغسيه (٣)

الأمر بالتكفين و التحنيط أن يلبسا جميع الأثواب الثلاثة حتى اللفافه و لا ينافى ذلك القتل بالرجم و هو واضح.

و أما في القصاص أى القتل بالذبح فيفتح منها المقدار اللازم في الذبح ثم بعد ذلك يشد.

(١) تعتبر الطهاره في الأكفان بحيث لو تنجس شىء منها وجب غسله أو تبديله و لا يعتبر هذا في المقام، و ذلك لأن التنجس من لوازم القتل رجماً أو قصاصاً، و مع ورود الروايه في مورد البيان أو مع كون المسأله محل الابتلاء لم يرد ما يدل على تغسيل الأكفان في المرجوم و المقتص منه.

لو أحدث قبل القتل

(٢) أما الحدث الأصغر فعدم انتقاض الغسل به و عدم وجوب الإعاده بسببه إنما هو لإطلاق الروايه و كلمات الأصحاب (قدس سرهم).

و أما الحدث الأكبر، فلما قدمناه من أن الغسل من الأحداث الكبيره ليس من الواجبات النفسيه و إنما وجوبها شرطى و لأجل الصلاه، و

حيث إن المرجوم و المقتص منه يقتلان فلا موجب لوجوبه في حقهما، كما أنه لا دليل على وجوبه على غيرهما بأن يغسلهما من الأحداث الكبيره حتى الجنابه.

و أما عدم انتفاض الغسل السابق به فلعدم دلالة الدليل عليه.

يُعتبر استناد موته إلى الرّجم أو القصاص

(٣) كما إذا مات من الخوف، أو ألقى نفسه من شاهق، أو قتله شخص آخر ظلماً و عدواناً.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٩٠

.....

و الوجه في لزوم تغسيه حينئذ، أن سقوط الغسل في الموردين و وجوب التّغسيل في حال الحياه حكم على خلاف القاعده، و لا بدّ في مثله من الاقتصار على مورد النص و التسالم، و هو ما إذا اغتسل للرجم أو القصاص و قتل بسببهما، و في غير هذا المورد يرجع إلى مقتضى القاعده و العمومات، و هي تدل على وجوب تغسيل كل ميت، و لعل هذا مما لا إشكال فيه.

و إنما الكلام فيما إذا اغتسل للرجم فقتل قصاصاً أو بالعكس، أو أنه اغتسل للقصاص لزيد فقتل قصاصاً لعمرو، فهل يجب أن يعيد غسله أو أنه إذا لم يغتسل ثانياً يجب تغسيه بعد موته أو لا؟

لا يبعد القول بسقوط الغسل و عدم وجوب إعادته و لا تغسيه بعد موته، و ذلك لأن الخارج عما دل على وجوب التّغسيل بعد الموت فردان: المرجوم و المقتص منه فاذا اغتسل المكلف لهذا أو ذاك، أى للجامع بينهما سقط عنه التّغسيل بعد الموت و المفروض أن ذلك قد تحقق فلا- محاله يسقط عنه التّغسيل بعد الموت، و غايه الأمر أنه كان ناوياً للغسل للرجم و لم يتحقق الرجم و تحقق الفرد الآخر، إلّا أنه لا يشترط في سقوط الغسل قصد الوجه و نيه التّعيين، بل

الغسل لأحدهما موجب لسقوط التّغسيل بعد الموت، و هذا قد تحقق على الفرض، هذا إذا اغتسل للرجم و قتل قصاصاً.

و أما إذا اغتسل للقصاص من جهه فقتل قصاصاً من جهه أخرى فالأمر فيه أوضح، لأن الغسل لطبيعي القصاص أو الرجم موجب لسقوط الغسل بعد الموت فان الحكم ثابت للطبيعي القصاص أو الرجم لا لأفراده، و قصد الفرد المعين لا أثر له، هذا.

إلّا أن مقتضى الاحتياط إعادته الغسل ثانياً للسبب الثاني قبل قتله أو تغسيله بعد موته إذا لم يُعد الغسل ثانياً، و ذلك لأنه إذا احتملنا أن يكون للرجم أو القصاص الذي اغتسل لأجله دخل في سقوط الغسل بعد الموت لا بدّ من الرجوع إلى المطلقات الدالّة على وجوب تغسيل كل ميت إلّا أن يعيد غسله ثانياً للسبب الثاني، و ذلك لأنه مع الشك في التخصيص الزائد لا مناص من الرجوع إلى المطلقات.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٩١

و نيه الغسل من الأمر «١» و لو نوى هو أيضاً صح، كما أنه لو اغتسل من غير أمر الإمام (عليه السلام) أو نائبه كفى، و إن كان الأحوط إعادته (١).

[مسائل]

[٨٦٧] مسألة ٦: سقوط الغسل عن الشهيد و المقتول بالرجم أو القصاص من باب العزيمة لا الرخصة

(٢)، و أمّا الكفن فان كان الشهيد عارياً و جب تكفينه (٣) و إن كان عليه ثيابه فلا يبعد جواز تكفينه «٢» فوق ثياب الشهادة و لا يجوز نزع ثيابه و تكفينه (٤)،

نيه الغسل من الأمر

(١) ما ذكره (قدس سره) من أن نيه الغسل من الأمر عجيب، و كذا ما ذكره بعد ذلك من أنه لو نوى هو أيضاً صح، بمعنى أن التيه واجبه بينهما على نحو التخيير، و ذلك لأن الغسل عمل مأمور به للمرجوم و المقتص منه، فلا بدّ أن يتصدى هو لتيه فعله لأنه

عبادى، و لا معنى لأن يتصدى لتيه العباده غير فاعلها.

سقوط الغسل عزيمة:

□
(٢) للنهي عن تغسيل الشهيد، و لعدم جواز غسل دمه، فكأن الله سبحانه شاء أن يلقي الشهيد ربه متلطخاً بدمه، و للنص و التسالم على تقديم الغسل فى المرجوم و المقتص منه على الموت.

(٣) كما مرّ فى مسأله العراه «٣».

جواز التكفين فوق الثياب

(٤) و لعله لأن الأخبار الواردة فى الشهيد إنما دلت على أنه يدفن بثيابه، و لا دلالة لها على عدم جواز تكفينه فوق الثياب.

(١) بل هى من المأمور.

(٢) فيه إشكال بل منع.

(٣) فى الصفحه ٣٧٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٩٢

و يستثنى من عدم جواز نزع ما عليه أشياء يجوز نزعها كالخف و النعل و الحزام إذا كان من الجلد و أسلحه الحرب. و استثنى بعضهم الفرو و لا يخلو عن إشكال خصوصاً إذا أصابه دم. و استثنى بعضهم مطلق الجلود و بعضهم استثنى الخاتم، و عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «ينزع من الشهيد الفرو و الخف و القلنسوه و العمامه و الحزام و السراويل» و المشهور لم يعملوا بتمام الخبر، و المسأله محل إشكال، و الأحوط عدم نزع ما يصدق عليه الثوب من المذكورات (١).

وفيه: أنه (قدس سره) إن أراد بالتكفين فوق الثياب التكفين المستحب الذى يستحب أن يكون من البرد اليمانى كالقطعه الرابعه بل الخامسه غير القطعات الواجبه الثلاثه أعنى الإزار و المئزر و اللفافه فهو كما أفاده، لأن ما دل على استحباب الرابعه أو الخامسه غير قاصر الشمول للشهيد. إلّا أن هذا غير مراد للماتن (قدس سره) لأن الكلام فى التكفين الواجب، و أن سقوطه عن الشهيد سقوط عزيمة أو رخصه كالتغسيل، و ليس فى التكفين المستحب سقوط

عزيمه أو رخصه و هو ظاهر.

و إن أراد بذلك التكفين الواجب، فيرد عليه أن الأخبار الواردة في الشهيد قد دلت على أن أكفانه ثيابه، و أن الثياب كافيه في تكفينه.

إذن لا- دليل على التكفين الزائد على ذلك، و التكفين من دون أمر ملحق بالتشريع فالصحيح أن سقوط التكفين كالتهسيل سقوط عزيمه لا رخصه.

ما يُستثنى من عدم جواز النزاع

(١) الصحيح أنه لا استثناء في ثياب الشهيد، بل لا بدّ من دفنه بما له من الثياب و لا يجوز نزع شىء من أثوابه.

نعم، ورد في روايه زيد بن على (عليه السلام): «ينزع عن الشهيد القرو و الخف و القلنسوه و العمامه و المنطقه و السراويل إلّا أن يكون أصابه دم، فإن أصابه دم ترك

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٩٣

.....

و لا يترك عليه شىء معقود إلّا حلّ» (١) إلّا أنها ضعيفه السند و لا يمكن الاستدلال بها في مقابل الأخبار الدالّه على أن الشهيد يدفن بدمائه و ثيابه.

و الذى يسهل الخطب أن جمله من الأشياء التى استثنوها في المقام خارجه عن الثياب بالتخصص، فإن الثياب في لغة العرب أخص من الملبوس و إن لم يكن الأمر كذلك في لغة الفرس فالخاتم ملبوس و لكنه خارج عن الثياب جزماً، و كذلك الخف و الحزام إذا كانا من الجلود.

نعم، السراويل من الثياب لدخولها فيها عند الإطلاق كما في المقام و إن كان خارجاً عنها بالمعنى الأخص الذى هو بمعنى الإزار، كما إذا وردا متقابلين بأن قلنا مثلاً: السراويل و الثياب.

فلا وجه لما حكى عن المفيد و ابن الجنيد «٢» من إيجاب نزع السراويل عن الشهيد إلّا أن يكون فيها دم.

و أما القرو فلا نرى فرقاً بينه و بين

العباءة و غيرها من الثياب التي تلبس فوق الثياب، إذ لا يعتبر في الثوب أن يكون منسوجاً فان الثوب قد يكون من الجلد.

و على الجملة: كل ما علمنا دخوله في الثياب حرم نزعها، و ما علمنا خروجه عنها جاز نزعها، و أما إذا شككنا في شيء أنه من الثياب أو غيرها فهو شبهه مفهومه للثوب و مرجع الشك إلى الشك في حرمه نزعها و لا بد معه من الرجوع إلى الأصل و هو يقتضى عدم ثبوت الحرمة في نزع المشكوك ثوبته.

(١) الوسائل ٢: ٥١٠/ أبواب غسل الميت ب ١٤ ح ١٠، و تقدّم أنّ السند معتبر.

(٢) حكاها عنهما في المستمسك ٤: ١٠٨، و راجع المقنعه: ٨٤، المختلف ١: ٢٣٩/ المسألة [١٨٠].

موسوعة الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٩٤

[٨٦٨] مسألة ٧: إذا كان ثياب الشهيد للغير و لم يرض بإبقائها

، تنزع (١) و كذا إذا كانت للميت و لكن مرهونه عند الغير و لم يرض بإبقائها عليه.

[٨٦٩] مسألة ٨: إذا وجد في المعركة ميت لم يعلم أنه قتل شهيداً أم لا

فالأحوط تغسيله و تكفينه (٢) خصوصاً إذا لم يكن فيه جراحه و إن كان لا يبعد «١» إجراء حكم الشهيد عليه.

إذا كان ثياب الشهيد للغير

(١) و ذلك لأنّ الأمر بالدفن مع الثياب إنما يشمل الثياب التي تصلح للتكفين بها في نفسها، و أما ما لا يصلح لذلك فهو غير مشمول للأمر بوجهه، كما إذا كانت ملكاً للغير أو متعلقاً لحق الغير كما في المتن فاذا نزع ثيابه، فان كان له ثوب آخر صالح للتكفين به في نفسه دفن معه، و إذا لم يكن له ثوب بعد النزع فهو من العراه و يجب تكفينه كما سبق.

الميت في المعركة إذا لم يعلم شهادته

(٢) هذا الاحتياط و إن كان استحبابياً لا محاله، لعدم استبعاد الماتن إجراء حكم الشهيد عليه، إلّا أنه استحبابياً كان أم وجوبياً غير ممكن في المقام، و ذلك لما تقدّم قبل أسطر من أن سقوط التغسيل و التكفين في الشهيد عزيمة لا رخصه و أنه لا يجوز غسل دمائه، فإنه على ذلك يدخل المقام في كبرى دوران الأمر بين المحذورين، لأنه إن كان شهيداً حرم تغسيله و تكفينه و غسل دمائه، و إن لم يكن شهيداً وجب، و لا معنى للاحتياط حينئذ، لعدم إمكان الاحتياط، و الممكن إنما هو أحد الأمرين فحسب،

نعم إذا لم يكن على بدنه دم فهو قابل للاحتياط كما يأتي.

(١) بل هو بعيد.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٩٥

.....

و أما عدم استبعاد كونه شهيداً فإنما هو لمجرد الظهور، حيث وجد في المعركة، أو من باب إلحاق الظن بالشئ بالأعم الأغلب،
و شئ منهما

لا اعتبار به.

و دعوى أن السيره جاريه على إلحاقه بالشهيد ساقطه، إذ أى سيره جرت على إجراء أحكام الشهيد على من شك في شهادته.

نعم، قد تكون الشهاده مورد الاطمئنان، لأن أفراد المعسكر معلومين، و كل أمراء الصفوف يدرون أن من عندهم برز إلى ميدان القتال فقتل.

و كيف كان، فان كان هناك أماره على الشهاده مفيده للقطع أو الاطمئنان فهي و إلا فالمسأله بيتنى حكمها على حكم كبرى و هو جريان الأصل في الأعدام الأزليه و ذلك للشك في أن القتل أو الموت هل اتصف بكونه في سبيل الله أم لم يتصف، ففي حال حياته لم يكن موت و لا- اتصاف بكونه في سبيل الله، فإذا علمنا بحدوثه و شككنا في اتصافه بذلك و عدم اتصافه، فالأصل أنه لم يتصف بكونه في سبيل الله فيجب تغسيله و تكفينه.

□
بل المورد من موارد الأصل النعتي، لأن الظاهر من الأخبار «١» أن المقتول في سبيل الله لا يغسل حيث استثنى من وجوب تغسيل الميت المقتول فراجع، فالقتل في سبيل الله صفة للإنسان، لا أن الكون في سبيل الله صفة للموت أو القتل. و بين العنوانين فرق ظاهر، فإن الأول مورد للأصل النعتي، و ذلك لأن ذلك الشخص الخارجى كان غير متصف بالقتل في سبيل الله قبل موته و الأصل أنه الآن كما كان، و مقتضى هذا الأصل وجوب تغسيله و تكفينه كما عرفت.

□
و على الجملة: القتل في سبيل الله صفة حادثه مسبوقة بالعدم و عند الشك فيها يستصحب عدمها.

(١) الوسائل ٢: ٥٠٩ و ٥١٠ / أبواب غسل الميت ب ١٤ ح ٧، ٩ و لا يضرّ باعتبار الثانى كون ابن سنان فى السند فى الكافى [٣]:

[١: ٣٣٢/٩٧٣] لأنَّ المراد به عبد الله كما استظهره صاحب الوسائل.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٩٦

[٨٧٠] مسألة ٩: من أُطلق عليه الشهيد في الأخبار من المطعون و المبطون و الغريق

و المهذوم عليه و من مات عند الطلق و المدافع عن أهله و ماله لا يجري عليه حكم الشهيد إذ المراد التنزيل في الثواب (١).

و كذا الحال في المرجوم و المقتص منه، لأنهما صفتان حادثتان مسبوقتان بالعدم. نعم إذا لم يكن الميِّت به أثر جراحه و لا دم، قابل للاحتياط، و لكنه مع الدم فقد عرفت أنه من دوران الأمر بين المحذورين و لا بدّ فيه من الرجوع إلى الاستصحاب كما ذكرناه.

من لا يجري عليه حكم الشهيد

(١) يمكن الاستدلال عليه بوجوه:

منها: أن الشهيد منصرف إلى المستشهد في المعركة فهذه الأخبار الواردة في الموارد المذكورة في المتن «١» منصرفه إلى التنزيل بحسب الثواب لا التنزيل منزله الشهيد من

(١) راجع الوسائل ١٥: ١١٩/ أبواب جهاد العدو ب ٤٦ و المستدرك ١: ١٤٣/ أبواب الاحتضار ب ٣٩ ح ٤٠، ٤٧، ٤٨ و في الأخير «الطعن شهادة و الطاعون شهادة، و الحرق شهادة». و في الفقيه ١: ٨٤/ في غسل الميِّت، الرقم ٣٨٢، قال (عليه السلام): «موت الغريق شهادة» و ورد في الوسائل ١: ٣٨٣/ أبواب الوضوء ب ١١ ح ٣: «فإنك تكون إذا مت على طهاره متّ شهيداً». و في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام): «يا أبا محمد إن الميِّت منكم على هذا الأمر شهيد، قلت: و إن مات على فراشه، فقال إى و الله على فراشه حتى عند ربه يرزق». و غيرها من الروايات، راجع الوافي ٥: ٨٠٢/ ٣٠٦٦ باب البشارات للمؤمن.

و الحاصل: مضافاً إلى ما ذكره السيد الأستاذ، أوَّلًا: أن الأخبار الواردة في الموارد المذكورة

فى المتن غير «المدافع» كلها ضعاف، مضافاً إلى أنه لا ينحصر بالموارد المذكوره. و ثانياً: أن فى بعض تلكم الموارد ورد النص المعتبر بتغسيلهم كما فى الغريق و المحروق راجع الوسائل ٢: ٤٧٥/ أبواب الاحتضار ب ٤٨ ح ٣، ٤، ٥١٢/ أبواب غسل الميت ب ١٦ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٩٧

.....

حيث الثواب و الأحكام الشرعيه المترتبه عليه و لو بملاحظه الأخبار الوارده فى القتل فى سبيل الله و القتل بين الصفيين. □

و منها: أن السيره جاريه على تغسيل و تكفين المبطون و المطعون و المقتول دون أهله و ماله و من ماتت عند الطلق، و لم يسمع أن التى تموت عند الطلق لم تغسل و لم تكفن، بل تدفن بثيابها من غير غسل.

مع أن الموارد المذكوره محل الابتلاء فلو كان حكمهم حكم الشهيد و لم يجب فيهم التغسيل و التكفين لاشتبه الحكم و كان من الأمور الواضحه. مع أنه لم يفت فقيه بسقوط الغسل و الكفن فى هذه الموارد.

و منها: أنا لو لم نَدع الانصراف و أغمضنا النظر عن السيره الجاريه على التغسيل و التكفين، أيضاً لا يمكننا إلحاق المذكورين بالشهيد، و ذلك لأن الأخبار الوارده فى تلك الموارد بأنفسها تدل على أن التنزيل إنما هو بحسب علو المقام و عظم المنزله و الثواب، لا أنه بحسب الأحكام الشرعيه، و ذلك لأنها دلت على أن المذكورين فى الروايات شهيد، فنزلوا منزله مطلق الشهيد و طبيعیه، و من الظاهر أن طبيعى الشهيد ليس له حكم شرعى، فإن سقوط التغسيل و التكفين من الأحكام المترتبه على قسم خاص من الشهيد، و هو الشهيد الذى أدركه المسلمون و ليس به رمق الحياه، أو الذى قتل فى

المعركة أو الأعم منها و من خارجها على الخلاف.

□

فالمقتول في سبيل الله على قسمين: قسم يغسل و يكفن كالذى أدركه المسلمون و هو حى، و قسم لا يغسل و لا يكفن و هو الذى أدركه و لم يكن به رمق الحياه و الجامع بينهما ليس بموضوع للحكم بعدم تغسيله و تكفينه، و حيث إنهم قد نزلوا منزله مطلق الشهيد دون الشهيد الذى أدركه المسلمون و لا رمق له، فيعلم من ذلك أن التنزيل إنما هو بحسب علو المنزله و الثواب، لترتبهما على طبيعى الشهيد، لا أنه بحسب الأحكام الشرعيه، و هذا الوجه هو المعتمد عليه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٣٩٨

[٨٧١] المسأله ١٠: إذا اشتبه المسلم بالكافر

فان كان مع العلم الإجمالى بوجود مسلم فى البين و جب الاحتياط بالتغسيل و التكفين و غيرهما للجميع (١) و إن لم يعلم ذلك (٢) لا يجب شىء من ذلك «١» (٣).

إذا اشتبه المسلم بالكافر

(١) كما إذا علمنا أن أحد الميتين مسلم، فيحتاط بتكفينهما و تغسيلهما و الصلاه عليهما، لأن الكافر لا يحرم تجهيزه حرمه ذاته، و إنما لا يجوز تشريعاً فمع الاحتياط لا تشريع فى البين.

(٢) بأن وجدنا ميتاً و شككنا فى إسلامه و كفره، و مفروض الكلام ما إذا لم توجد هناك شىء من أمارات الإسلام.

(٣) للشك فى وجوب تغسيله و تكفينه و الصلاه عليه، و هو شبهه وجوبه بدويه فيدفع بأصاله البراءه، هذا.

و الصحيح هو وجوب التغسيل و التكفين و الصلاه عليه فى جميع موارد الشك فى الكفر و الإسلام، بلا فرق فى ذلك بين موارد العلم الإجمالى و غيرها، و ذلك لأن الأخبار الوارده فى وجوب التغسيل و التكفين مطلقه و غير مقيده بأن يكون الميت مسلماً، و قد دلت على

وجوب تغسيل الميِّت مطلقاً «٢».

نعم خرجنا عنها في الكفار بالمخصص المنفصل الخارجي حيث ورد أن النصراني لا يغسله مسلم ولا كرامه «٣» و أَلْحَقْنَا بِهِ غَيْرَهُ مِنْ فِرْقِ الْكُفَّارِ لِعَدَمِ الْخُصُوصِيَّةِ فِي التَّنَصُّرِ.

(١) لا يبعد الوجوب ولا اعتبار بصغر الآله و كبرها.

(٢) الوسائل ٢: ٤٧٦/ أبواب غسل الميِّت ب ١.

(٣) الوسائل ٢: ٥١٤/ أبواب غسل الميِّت ب ١٨ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٣٩٩

و في روايه: يميز بين المسلم و الكافر بصغر الآله و كبرها (١).

إذن يكون الواجب تغسيه و تكفينه من الأموات هو الميِّت الذي لا- يكون كافراً و حيث إنه ميت بالوجدان فلا مانع من إحراز عدم كفره بالاستصحاب، لأن الكفر صفة وجوديه مسبوقة بالعدم، حيث إن الكفر على ما ذكرناه غير مره هو الاتصاف بإنكار الله سبحانه و النبوه و المعاد، أعنى الاتصاف بعدم الإسلام، و ليس مجرد عدم الإسلام كفرة، فان التقابل بينهما تقابل العدم و الملكه، كالعَمى و البصر فان مجرد عدم البصر ليس عمى و إنما هو الاتصاف بعدم البصر، فلا يمكننا في المقام و أمثاله استصحاب عدم إسلامه، لأنه لا أثر له. و الأثر مترتب على الاتصاف بعدم الإسلام، و استصحاب عدمه لا يثبت الاتصاف بالعدم، بل نستصحب عدم كفره و نضم الوجدان إلى الأصل فنثبت أنه ميت ليس بكافر، فيدخل تحت المطلقات الداله على وجوب تغسيه و تكفينه و غيرهما من الآثار المترتبة على الميِّت المسلم.

و من ثمة قلنا إن من شك في كفره و إسلامه و كذا اللقيط و لو في دار الكفر إذا احتمل أن يكون أبوه أو امه مسلماً لا يحكم بكفره و نجاسته باستصحاب عدم إسلامه، بل يستصحب عدم

كفره، أو عدم كفر أبيه أو امه، و به يحكم بطهارته، لأن النجاسة مترتبة على الكفر، و من لم يحكم بكفره فهو طاهر.

نعم، لو كان الأثر مترتباً على إسلامه كجواز التزويج منه، لم يمكن ترتيبه عليه لاستصحاب عدم إسلامه، كما تقدّم في محلّه.

العلامة المميزه للمسلم

□
(١) الروايه صحيحه أو حسنه باعتبار إبراهيم بن هاشم رواها الشيخ عن حماد ابن عيسى أو يحيى عن أبي عبد الله (عليه السلام): قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) يوم بدر: لا- تواروا إلّا من كان كميثاً يعنى من كان ذكره صغيراً و قال: لا يكون ذلك إلّا فى كرام الناس» «١» و قد جعل الفقهاء كصاحب الوسائل

(١) الوسائل ١٥: ١٤٧/ أبواب جهاد العدو ب ٦٥ ح ١. التهذيب ٦: ١٧٢/ ٣٣٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٤٠٠

و لا- بأس بالعمل بها فى غير صورته العلم الإجمالى (١)، و الأ-حوط إجراء أحكام المسلم مطلقاً بعنوان الاحتمال و برجاء كونه مسلماً.

[٨٧٢] مسأله ١١: متى الشهيد و المقتول بالقصاص

بعد العمل بالكيفيه السابقه لا يوجب الغسل «١» (٢).

و الماتن و غيرهما ذلك أماره مميزه بين الكافر و المسلم و إن لم يعملوا على طبقها و قالوا إن موردها و إن كان وقعه بدر إلّا أن التعليل الوارد فيها يعم غيرها من الموارد.

و الصحيح أن الروايه لا دلالة لها على أن ذلك علامه مميزه بين الطائفتين، و ذلك للجزم بأن الإسلام و الكفر ليسا من الأسباب الموجبه لصغر الآله و كبرها، فان غير أمير المؤمنين و فاطمه (سلام الله عليهما) كانوا كفاراً ثم أسلموا، فهل يحتمل أن اختلفت آلتهم عما كانت عليه بإسلامهم، إذن كيف يجعل ذلك أماره مميزه بين الكفار و المسلمين.

و الروايه أيضاً

لم تدل على أنها ممیزه بین الطائفتین، و إنما دلت على الأمر بمواراه كمش الذکر من غیر فرق فی ذلك بین المسلمین و غیرهم، لأن صغر الآله على ما یقولون و لعلّه الصحیح إنما یوجد فی الكرام و النجباء، كما أن كبرها علامه على عدمهما، فكأنه كلما قرب من الحيوانات وجد بعض أوصافها.

□
و النبی (صلی الله علیه و آله و سلم) قد منّ على الكفار بعد غلبه المسلمین فی وقعه بدر بالأمر بمواراه النجباء منهم و الأشراف فحسب، لئلا تبقى أجسادهم من غیر دفن، فلا دلالة فی الروایه على التمییز بذلك بین المسلمین و الكافرین.

(١) و فیہ: أن الروایه لو كانت وارده للتمییز بین المسلمین و الكافرین بتلك الصفه كما هو ظاهر عبارته، لم یكن فرق فی ذلك بین موارد العلم الإجمالی و غیرها.

(٢) تقدّمت هذه المسأله فی البحث عن وجوب غسل مسّ المیت «٢» و قلنا إن

(١) وجوبه و لا سیما فی مسّ الشهید أظهر و أحوط.

(٢) فی ص ٢٤٥ المسأله [٨٣١].

موسوعه الإمام الخوئی، ج ٨، ص: ٤٠١

[٨٧٣] مسأله ١٢: القطعه المبانه من المیت

«١» إن لم یكن فیها عظم لا یجب غسلها و لا غیره بل تلف فی خرقه و تدفن (١) و إن كان فیها عظم و كان غیر الصدر تغسل و تلف فی خرقه و تدفن، و إن كان الأحوط تكفینها بقدر ما بقى من محل القطعات الثلاث، و كذا إن كان عظماً مجرداً. و أمّا إذا كانت مشتمله على الصدر و كذا الصدر وحده فتغسل و تكفن و یصلی علیها و تدفن. و كذا بعض الصدر إذا كان مشتملاً على القلب، بل و كذا عظم الصدر و إن لم یكن معه لحم. و فی الكفن

يجوز الاقتصار على الثوب و اللّفافه إلّما إذا كان بعض محل المنزر أيضاً موجوداً، و الأ-حوط القطعات الثلاثه مطلقاً، و يجب حنوطها أيضاً.

مقتضى إطلاق ما دل على وجوب الغسل بمس الميّت الذى لم يغسل «٢» فتشمل مسّ الشهيد و المقتول بالقصاص أيضاً فلا نعيد.

القطعه المُبانه من الميّت

(١) الذى ينبغى أن يقال فى المسأله إن القطعه من الميّت إن صدق عليها عنوان الميّت و جسده و إن كان ناقص الأعضاء، فلا مناص من أن يرتب عليها جميع آثار الميّت من التّغسيل و التّكفين و الصلاه عليه و الدفن، إذ لا فرق فى ذلك بين تام الأعضاء و ناقصها، كما لا فرق بينهما حياً، كما لو كان الإنسان ناقص اليد فى حياته و ذلك لإطلاق ما دل على أن الميّت يغسل و يكفن و يصلى عليه و يدفن، و هذا كما إذا كان فاقداً للإصبع أو اليد أو الرجل أو الرأس، لأنه يصدق حينئذ أنه جسد زيد الميّت و لكنه ناقص الرأس أو اليد.

(١) أكثر ما ذكر فى هذه المسأله مبنى على الاحتياط.

(٢) فى العبارة خلل و الصحيح أن يقال بدل «فتشمل مسّ الشهيد»، وجوب الغسل بمسّ الشهيد ...

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٤٠٢

.....

و كذا إذا كان ناقص الصّيدر، إذ يصدق أنه جسد زيد الميّت و لكنه ناقص الصّدر، إذ نسبه الصّدر إلى البدن كنسبه الرأس و غيره من الأعضاء إليه.

بل الأمر كذلك فيما إذا بقيت عظامه من غير لحم، كما إذا تناثر لحمه لعارض أو أكله السبع و بقيت عظامه المجرده، لصدق أنه ميت إنسانى فاقد اللحم. بل المدار فى صدق ذلك على بقاء معظم الأجزاء بحيث يصدق أنه ميت إنسانى فاقد لعضو أو عضوين

أو أكثر.

و منه يظهر أنه إذا بقي معظم الأجزاء من العظام و لم تبق بتمامها أيضاً يجب تغسيله و تكفينه، لصدق أنه ميت و إنسان فاقد اللحم و بعض العظام، كما إذا أكل السبع لحمه و عظامه اللطيفه فإنه فى جميع هذه الصور لا بدّ من التّغسيل و غيره من الآثار المترتبة على الميّت تام الأعضاء، و هو على طبق القاعده.

و أما إذا كانت القطعه عضواً من أعضاء الميّت و لم يصدق عليها عنوان الميّت كما إذا بقى رأسه أو رجلاه أو يده أو صدره، فإنه لا يقال إنه زيد الميّت مثلاً بل يقال هذا رأس زيد الميّت و هذه رجله و هكذا، فمقتضى القاعده عدم وجوب شىء من الآثار الشرعيه المترتبة على الميّت، لأصالة البراءه، نعم لا بدّ من دفنها، لما علمناه من وجوب دفن قطعات الميّت احتراماً له و لو كان لحماً مجزّداً.

و أما استصحاب وجوب التّغسيل و غيره من الآثار قبل الانفصال أو قاعده الميسور فشىء منهما لا يقتضى وجوبها، و ذلك لأن الاستصحاب لا يجرى فى الشبهات الحكميه، على أن الموضوع غير باقٍ بحاله، لأن المحكوم بتلك الآثار هو الميّت الإنسانى لا الرأس المجرد مثلاً، فالموضوع متعدد.

و قاعده الميسور غير تامه فى نفسها، و على تقدير التنازل فموردها ما إذا كان المركب متعذراً بعض أجزائه و كان بعضها الآخر ممكناً للمكلف، و لا تجرى فى مثل المقام الذى لا يعدّ الممكن ميسوراً للمأمور به المتعذر، فان تغسيل الرأس من الميّت لا يعدّ ميسوراً من غسل الميّت الإنسانى و إنما هما متغايران، هذا كله بحسب القاعده.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٤٠٣

.....

روايات المسأله و أمّا بحسب الأخبار الوارده فى المقام فلا بد

من التعرض لها ليظهر أنها موافقه مع القاعده أو هي على خلافها.

منها: ما رواه محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن علي بن جعفر «أنه سأل أخاه موسى بن جعفر (عليه السلام) عن الرجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به؟ قال: يغسل و يكفّن و يصلّي عليه و يدفن» (١) و هي كما ترى مطابقه للقاعده، حيث دلت على وجوب ترتيب الآثار المترتبة على الميّت عند بقاء عظامه لصدق أنه ميت إنسانى ناقص اللحم كما مر.

و منها: ما رواه بإسناده عن إسحاق بن عمار عن الصادق (عليه السلام) عن أبيه (عليهما السلام) «أن علياً (عليه السلام) وجد قطعاً من ميت فجمعت ثم صلّى عليها ثم دفنت» (٢) و وجدان القطع من الميّت له صورتان: إحداهما: أن تكون القطع الموجوده معظم الميّت. و ثانيهما: أن تكون جمله من أعضائه غير المعظم منها، فلو كانت الروايه شامله لكلتا الصورتين كانت على خلاف القاعده، لدالاتها على أنه (عليه السلام) صلّى على مقدار مجموع من العظام مع عدم صدق الميّت عليها، لعدم كونها معظم أعضائه.

إلّا أن الروايه تنقل فعل على (عليه السلام) و لا- إطلاق في الفعل، فلا يمكن الاستدلال بها على وجوب ترتيب الآثار الشرعيه المترتبة على الميّت على عضو أو عضوين أو غيرهما، ممّا لا يصدق عليه عنوان الميّت.

و منها: ما رواه الصدوق عن الصادق (عليه السلام) «عن رجل قتل و وجدت أعضاؤه متفرّقه كيف يُصلّي عليه؟ قال: يصلّي على الذى فيه قلبه» (٣). و دلالة هذه

(١) الوسائل ٣: ١٣٤/ أبواب صلاه الجنازه ب ٣٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٣: ١٣٥/ أبواب صلاه الجنازه ب ٣٨ ح ٢.

(٣) الوسائل ٣: ١٣٥/ أبواب

.....

الروايه على أن المدار في وجوب الصلاه و غيرها من الآثار على وجود الصّيدر الذي هو وعاء القلب أو على وجودهما و إن كانت غير قابله للإنكار، لكونها مطلقه فتشمل ما إذا وجد القلب مع شىء يسير من بقيه أعضائه، إلّا أنها ضعيفه السند بالإرسال فلا يمكن الاعتماد عليها بوجه.

و منها: ما رواه الصدوق عن الفضل بن عثمان الأعور عن الصادق عن أبيه (عليهما السلام) «في الرجل يقتل فيوجد رأسه في قبيله، و وسطه و صدره و يده في قبيله و الباقي منه في قبيله قال: ديته على من وجد في قبيلته صدره و يده و الصلاه عليه» (١).

و الروايه بحسب السند لا إشكال فيها، لأن طريق الصدوق إلى الفضيل بن عثمان الأعور و إن كان مشتملاً على محمد بن عيسى بن عبيد و قد ضعفه الشيخ «٢» (قدس سره) إلّا أن الظاهر وثاقته، لأنه وثقه النجاشي «٣» و كأن منشأ تضعيف الشيخ له هو ما ذكره ابن الوليد شيخ الصدوق (قدس سرهما) من أنه لا يعتمد على ما تفرد به محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس، و حملة على الضعف في الرجل.

إلّا أن النجاشي اعترض على ذلك بقوله: من مثل محمد بن عيسى، فلعل وجه تضعيف ابن الوليد كان لخصوصيه فيما يتفرد به عن يونس «٤».

ثم إن الموجود في الرجال هو الفضيل بن عثمان الأعور دون الفضل، و صاحب الوسائل نقل الروايه عن الفضيل في كتاب القصاص في الباب الثامن من أبواب دعوى القتل و ما يثبت به «٥» كما أن الصدوق إنما يروى عن الفضيل، فالفضل كما في هذا المقام غلط

(١) الوسائل ٣: ١٣٥ / أبواب صلاة الجنازه ب ٣٨ ح ٤. الفقيه ٤: ١٢٣ / ٤٢٨.

(٢) الفهرست: ١٤٠ / ٦١١.

(٣) رجال النجاشي: ٣٣٣ / ٨٩٦.

(٤) و لتوضيح ذلك راجع معجم الرجال ١٨: ١١٩ / ١١٥٣٦.

(٥) الوسائل ٢٩: ١٥٠ / أبواب دعوى القتل ب ٩ ح ٦.

(٦) الشيخ الصدوق (قدس سره) في هذا الباب يروى عن الفضل [الفقيه ١: ١٠٤ / ٤٨٤] و في باب ٦٧ من أبواب الديات يرويها عن الفضيل بن عثمان [الفقيه ٤: ١٢٣ / ٤٢٨] و الشيخ الطوسي (قدس سره) يروى في الباين عن الفضل [التهذيب ٣: ٣٢٩ / ١٠٣٠، ١٠: ١٠٣ / ٨٤٢] و الموجود في كتب الرجال كلا التعبيرين راجع المعجم ١٤: ٣٢٧ / ٩٣٨٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٤٠٥

.....

و أمّا بحسب الدلاله فهى ظاهره المطابقه مع القاعده، و ذلك لأن الظاهر أن المراد بالصّدر و اليدين في قوله (عليه السلام) «ديته على من وجد في قبيلته صدره و يداه و الصلاه عليه» هو القطعه الوسطانيه من البدن و هى عند قبيله، و الرأس عند قبيله اخرى، و القطعه السفلى و هى الرجلان عند قبيله ثالثه، و لا إشكال في أن القطعه الوسطانيه يصدق عليها عنوان الميّت و يقال إنها جسد زيد فاقد الرأس و الرجلين، و لا يصدق على الرأس فقط أو الأسفل فقط. و يؤيده ما ورد في سؤال السائل من قوله «و وسطه و صدره و يداه في قبيله» و عليه فالحكم في الروايه على طبق القاعده.

و منها: ما رواه الشيخ بإسناده عن الفضيل بن عثمان الأعور «١» و هى مثل الروايه السابقه إلّا أنها ضعيفه بمحمد بن سنان الواقع في سندها.

و منها: ما رواه خالد بن ماد القلانسي عن أبي جعفر (عليه السلام)

قال: «سألته عن رجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به؟ قال: يغسل و يكفن و يصلى عليه و يدفن، فإذا كان الميِّت نصفين صلَّى على النصف الذى فيه قلبه» (٢) و هى أيضاً على وفق القاعده، لصدق الميِّت على العظام المجرده كما مرّ، كما أنه يصدق على النصف المشتمل على الصّدر و القلب فيما إذا قدّ نصفين، و هذا بخلاف النصف الآخر أعنى الرجلين و ما فوقهما لعدم صدق أنه زيد الميِّت مثلاً.

□

و منها: ما عن طلحه بن زيد عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «لا يصلّى على عضو: رجل أو يد أو رأس منفرداً، فإذا كان البدن فصلّى عليه، و إن كان ناقصاً من الرأس و اليد و الرجل» (٣). و هى بحسب السند معتبره، لأن طلحه بن زيد و إن لم

(١) الوسائل ٣: ١٣٥/ أبواب صلاة الجنازه ب ٣٨ ح ٤، التهذيب ٣: ٣٢٩/ ١٠٣٠.

(٢) الوسائل ٣: ١٣٦/ أبواب صلاة الجنازه ب ٣٨ ح ٥.

(٣) الوسائل ٣: ١٣٦/ أبواب صلاة الجنازه ب ٣٨ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٤٠٦

.....

يرد فيه توثيق إلّا أن الشيخ ذكر أنّ له كتاباً يعتمد عليه و هو توثيق منه له، و أما دلالتها على ما ذكرناه فظاهره.

و منها: صحيحه محمد بن مسلم أو حسنته عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «إذا قتل قتيل فلم يوجد إلّا لحم بلا عظم لم يصلّ عليه، و إن وجد عظم بلا لحم فصلّ عليه» (١).

فإن أريد من قوله (عليه السلام) «و إن وجد عظم بلا لحم فصلّ عليه» أن القطعه المبانه من الميِّت إن وجد عظم منها بلا لحم صلّى عليه، فهو

مما لم يلتزم به أحد من أصحابنا، لأن العظم المجرد لم يوجبوا الصلاة عليه، بل لو كان مع اللحم أيضاً لا يجب عليه الصلاة كما تقدم في روايه طلحه بن زيد حيث قال: «لا يصلى على عضو: رجل أو يد أو رأس، منفرداً» فالروايه على هذا التقدير مضافاً إلى عدم كونها معمولاً بها معارضه بروايه طلحه بن زيد المتقدمه.

و أما إذا أُريد منه ما هو ظاهر الروايه من أن القتل إذا وجد عظماً بلا لحم صلّى عليه، لا القطعه منه، فهو على طبق القاعده، لأن معناها: أن القتل إذا قطع لحمه أو أكله السبع وبقى عظمه أى تمام عظامه وجبت عليه الصلاة، و من الظاهر أن العظام المجرده يصدق عليها الميّت كما سبق، بل يصدق الميّت على معظم العظام و إن لم تكن جميعها، هذا.

و قد حملها فى الوسائل على وجود عظام الصّدر، و هو مما لا دليل عليه.

□
و منها: ما رواه البرقى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا وجد الرجل قتيلاً فان وجد له عضو تام صلى عليه و دفن، و إن لم يوجد له عضو تام لم يصل عليه و دفن» «٢» و مضمونها أنّ العبره فى وجوب الصلاة إنما هى بما إذا وجد عضو تام من أعضاء الميّت من رأس أو يد أو نحوهما.

(١) الوسائل ٣: ١٣٦ / أبواب صلاه الجنازه ب ٣٨ ح ٨.

(٢) الوسائل ٣: ١٣٧ / أبواب صلاه الجنازه ب ٣٨ ح ٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٤٠٧

.....

و تدلّ عليه أيضاً مرسله الكليني: «و روى أنه يُصلّى على الرأس إذا أُفرد من الجسد» «١» و روايه ابن المغيره أنه قال: «بلغنى عن أبى جعفر (عليه السلام) أنه

يُصَلِّي عَلَى كُلِّ عَضْوٍ: رَجُلًا كَانَ أَوْ يَدًا، وَ الرَّأْسَ جِزءً «٢» فَمَا زَادَ، فَإِذَا نَقَصَ عَنِ الرَّأْسِ أَوْ يَدٍ أَوْ رَجُلٍ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ» «٣».

و هذه الأخبار حملها بعض الفقهاء على استحباب الصلاة على العضو التام، و مال المحقق الهمداني (قدس سره) إلى الوجوب، نظراً إلى أن حمل الأخبار على الاستحباب خلاف الظاهر، و لا وجه لطرح ظاهرها «٤».

و من الغريب أنه عُبِّرَ عن روايه البرقي بالصحيحه، و المظنون أن الذي دعاه إلى الاحتياط في الصلاة على العضو التام و الميل إلى وجوبها هو تخيله أن الروايه صحيحه.

□
و ليت شعري لماذا خفي عليه الأمر و هي مرسله، إذ البرقي رواها عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (عليه السلام) مع أن الظاهر أنه راجع الوسائل في المقام حيث قال: و في الوسائل: قال الكليني «و روى أنه يصلى على الرأس إذا أُفرد من الجسد».

و كيف كان، فالروايات ضعيفه حتى ما رواه ابن المغيره، لأنه قال: بلغني عن أبي جعفر (عليه السلام) و لم يذكر الواسطه في البلوغ إليه.

فالأخبار مرسله بأجمعها و معارضه مع معتبره طلحه بن زيد لو سلمنا اعتبار أسناد الروايات، و لا يمكن دعوى انجبار ضعفها بعمل الأصحاب، لعدم التزامهم بوجوب الصلاة على العضو التام، بل حملها بعضهم على الاستحباب و هو الصحيح

(١) الوسائل ٣: ١٣٧ / أبواب صلاه الجنازه ب ٣٨ ح ١٠. الكافي ٣: ٢١٢ / ٢ و فيه «لا يُصَلِّي عَلَى الرَّأْسِ ...».

(٢) أو الرأس جزءاً في بعض النسخ.

(٣) الوسائل ٣: ١٣٨ / أبواب صلاه الجنازه ب ٣٨ ح ١٣.

(٤) مصباح الفقيه (الطَّهَّارَه): ٣٧٢ السطر ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٤٠٨

[٨٧٤] مسأله ١٣: إذا بقى جميع عظام الميت بلا لحم

وجب إجراء جميع الأعمال.

لضعف أسنادها و معارضتها مع معتبره

طلحه بن زيد الصريحه في أن العضو لا يُصلى عليه.

□ □
و منها: مرسله عبد الله بن الحسين عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا وسط الرجل بنصفين صلى على النصف الذي فيه القلب» (١) و هي مطابقه مع القاعده، لأن النصف الذي فيه القلب يصدق عليه الميت دون النصف الآخر.

و منها: مرسله البزنطي عن أصحابنا رفعه قال: «المقتول إذا قطع أعضاؤه يصلى على العضو الذي فيه القلب» (٢) و هي مرسله لا يمكن الاعتماد عليها، نعم إذا حمل العضو الذي فيه القلب على النصف الذي فيه القلب أو الجملة المعتمد بها و المشتمله على القلب كانت مطابقه للقاعده.

فالمتحصل إلى هنا: أن ما ذكره المشهور من أن اللحم المجرد يلف في خرقه و يدفن و إن كان عظم مجرد أو عظم مع لحم غسل و دفن، و أما الصيبر المجرد أو هو مع غيره فلا بد من تغسيله و تكفينه و الصلاه عليه، ممّا لا يساعده دليل و لا شىء من الأخبار المعتمده، و من هنا ذكرنا في التعليقه أن الحكم في تلك الموارد مبنئ على الاحتياط.

نعم، قد يستدل على وجوب تغسيل العظم بالمرسله المتقدمه في مبحث غسل مس الميت و هي مرسله أيوب بن نوح عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا قطع من الرجل قطعه فهي ميتة فإذا مسه إنسان فكل ما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل، فان لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه» (٣) و ذلك لأن الروايه

(١) الوسائل ٣: ١٣٧ / أبواب صلاه الجنازه ب ٣٨ ح ١١.

(٢) الوسائل ٣: ١٣٨ / أبواب صلاه الجنازه ب ٣٨ ح ١٢.

(٣) الوسائل ٣:

.....

و إن كانت وارده في القطعه المبانه من الحي، إلما أنه إذا ثبت وجوب الغسل بالمس في الحي ثبت في مسّ القطعه المبانه من الميّت بطريق أولى، و حيث إن بين وجوب الغسل بمس ما فيه العظم و وجوب تغسيله ملازمه فتدل الروايه على أن القطعه المبانه من الميّت المشتمله على العظم لا بدّ من تغسيلها.

و يرد عليه: أن الروايه مرسله لا يمكن الاعتماد عليها. على أنها إنما وردت في الحي و تعدينا إلى الميّت بالأولويه، و من الظاهر أن الأصحاب لم يلتزموا بوجوب التغسيل في القطعه المبانه من الحي إذا كانت مشتمله على العظم كالإصبع فمن أين نثبت ذلك في الميّت بالأولويه. فالاستدلال بها لو كان تاماً فهو في وجوب الغسل بالمس و حسب، هذا.

على أنه لا- ملازمه بين وجوب الغسل بالمس و وجوب التغسيل كما في مسّ بدن الناصب و من في حكمه من الكفار و غيره، فإنه يوجب غسل المسّ و لا- يجب تغسيله و ذلك لأنّ التغسيل إنما يجب في الميّت المسلم لا في المحكومين بالكفر و هو ظاهر.

و أما الاستدلال بالإجماع، فالإنصاف أن دعوى الإجماع على وجوب الدفن في اللحم و العظم و الصّدر، لأنّ حرمة المسلم ميتاً كحرمته حياً، غير بعيدة، و أما التغسيل و التكفين و الصلاه عليه، فإنّ أريد من الإجماع، الإجماع المنقول فهو موجود و قد نقل في المسأله إلّا أنّا لا نعتمد على الإجماعات المنقوله بوجه.

و إن أريد منه الإجماع المحصل التعبدى الكاشف عن قول المعصوم (عليه السلام) فهو مما لا نحتمله فضلاً عن حصول الاطمئنان به، و ذلك لأنّ أكثر الأصحاب

عبّروا بالقطعه المشتمله على الصّدر و لم يعبّروا بالصّدر فى دعوى الإجماع على وجوب التّغسيل و التّكفين. و عبّر المحقق (قدس سره) بالصّدر و اليدين «١» و المظنون أنه (قدس سره) تبع روايه الفضيل بن عثمان الأعور المتقدّمه، و لعلّ مرادهم ما إذا كانت القطعه

(١) المعتبر ١: ٣١٦ (و عبّر بما فيه القلب أو الصّيدر و اليدان أو عظام الميّت)، الشرائع ١: ٤٤ (و عبّر بما فيه الصّيدر أو الصّيدر وحده).

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٨، ص: ٤١٠

.....

معظم الأعضاء أو غيره ممّا يصدق عليه عنوان الميّت، فلم يثبت إجماع تعبّدى على ترتيب تلك الأمور على الصّيدر المجرد أو الصّدر مع بعض الأجزاء التى لا يصدق عليها عنوان الميّت، فالأحكام المذكوره مبتنيه على الاحتياط.

تتمّه الكلام: ذكرنا أن وجوب الصلاه و غيرها من الآثار المترتبه على الميّت إنما تجب فيما إذا صدق على الموجود الخارجى عنوان الميّت، و أما إذا لم يصدق عليه ذلك بل كانت قطعه منه كالرأس أو الرجلين أو الصّدر مجرداً أو منضمّاً إلى شىء آخر لا يصدق الميّت على المجموع فلا يجب الصلاه عليه و لا التّغسيل و لا التّكفين.

ثم لو قلنا بما ذهب إليه المشهور من وجوب الصلاه على الصّدر المجرد أو المنضم إلى شىء آخر فهل يجب ترتيب بقيه الآثار عليه كالتّغسيل و التّكفين أو لا يجب؟

قد يقال: إن الصلاه أخص من غيرها، فاذا وجبت وجبت البقيه أيضاً، و إن كان يمكن أن تجب البقيه من دون أن تجب الصلاه و من هنا التّرم المشهور فى العظم المجرد أو مع غيره بوجوب التّغسيل من دون وجوب الصلاه.

و هذه الدعوى غير بعيدة فى نفسها، و ذلك لأن محل الصلاه إنما هو بعد

التغسيل و التكفين، فاذا وجبت الصلاة لا بدّ أن يلتزم بوجوب التغسيل و التكفين قبلها و إلّا لم تقع الصلاة في محلّها، إلّا أن هذا فيما إذا وجبت الصلاة على الميّت، و أما إذا وجبت الصلاة على ما لا يصدق عليه الميّت كالقطعه منه مثل الصّيدر و نحوه فلم يقدّم دليل على أن محل الصلاة عليه بعد التغسيل و التكفين، فلا ملازمه بين وجوب الصلاة عليه و بين وجوب تغسيله و تكفينه، و لا سيما في التكفين فان التكفين الواجب ثلاث قطعات: الإزار و المنزّر و اللفافه، مع أن القطعه قد لا تتصل بها الرجلان كما إذا وقعتا في محل آخر أو أكلهما السبع و نحو ذلك، و مع عدم بقاء الموضوع للمنزّر لا معنى للالتزام بوجوبه و وجوب التكفين بالقطعات الثلاثه، فإن المنزّر للرجلين و المفروض عدمهما.

و أما استصحاب وجوب التغسيل و التكفين الثابت على الميّت و أجزائه قبل

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٨، ص: ٤١١

[٨٧٥] مسأله ١٤: إذا كانت القطعه مشتبهه بين الذكر و الأنثى

الأحوط أن يغسلها كل من الرّجل و المرأه (١).

التقطيع، فقد عرفت ما فيه، من أن الاستصحاب لا يجرى في الشبهات الحكميه، و على تقدير تسليم جريانه في الأحكام لا مجال له في المقام، لأنهما إنما وجبا على الميّت لا على أجزائه و أعضائه و الموجود هو العضو لا الميّت، فالموضوع غير باقٍ.

إذن لا يبقى إلّا الشهره و الإجماع المنقول و لا اعتبار بهما، نعم الحكم بالتغسيل و التكفين موافق للاحتياط.

إذا كانت القطعه مشتبهه

(١) إذا بنينا على وجوب التغسيل في القطعه المبانه من الميّت المشتمله على العظم و كانت القطعه مشتبهه بين الذكر و الأنثى فحكمها حكم الخنثى بعينها، و لا بدّ من أن يغسلها كل من الرجل و

المراه عملاً بالعلم الإجمالى، هذا فيما إذا علمنا أنها مبانه من الميٲ، و أما القطعه المبانه من الحى فقد تقدّم أن الظاهر من كلماتهم عدم التزامهم بوجوب التغسيل فى القطعه المبانه من الحى كما مرّ.

خوبى، سيد ابو القاسم موسوى، موسوعه الإمام الخوئى، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئى، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

